حسّن الفكهابي الماردي بمناهنين

الموسوعة الذهبية للتواعد القانونية التووريواع كمة النقض المنونية

ملحق رفتم « (»

الإضدار كجنائ

ع سنار، الدارلدينية الموشوعات، مستطالكهان المامق القاهذ، ۴ شاع خاد مسيد، ٤٣٠ شد ٣٩٣٦٦٣



حسن الفكهاني الناسك

الموسوعة الذهبيه

للعتواعد القانونية التونية التونية

ملحق رقيم ١١٠

الإمتدارا كلثاتة

بسنم الله الزحكن الزحيم

ٷؙٚٷڵڵٲۼٙ؎ڶٷڵ ڡڹڔؽٳۮؠڟڰڕڔڔڔۮؚڔڒڵۅؠٟۏۮ

صتدقاللة العظيم

تقـــديم

(ملاهبي الوسيوعة الذهبيسة)

الدار العربية للموسوعات . . وهى الدار الوحيدة التخصصة فى استهار الموسوعات التانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية منسذ الكثير من ربع ترن مضى حيث اصدرت حتى الآن سنة عشر موسسوعة وعدد مجلداتها . ٢٧ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للتواعدالتانونية التى تررتها محكمة النقش المرية منذ عام ١٩٣١ ميلامية وذلك فى أصدارين (جنائي ومدنى) عشرة أجزاء لكل منهسا مع فهسرس تغميلي وكان ذلسك بمناسبة اليوبيل الذهبي لحكمة النتض (أنظر آخر الجزء موسوعات تصدرها السدار) .

ولقد تشرفت الادارة الفنية للدار بأن تعاون معها السحيد الزميسل الاستاذ مبد المنع حسفى المحامى من الناحية الفنية لاخراج هذين الاصدارين . . . وكان يسعدها أن يظل هذا التعاون مستمرا بالنسبة للأعمال التاليسة لهما الا أنه أنفرد واستقل بعمل جديد .

ولما كانت ببادىء محكمة النقض التى تضيفها الاصدارين ((الجنسائي والمسنفى) السابقين قد توقفت عند عامى ١٩٧٨ / ١٩٧٩ فقسد تابت الادارة الفنية للدار بحصر القواعد الجديدة التى تقدمها في هذا الملحق للموسسوعة الفنية للدار بحصر القواعد الجسديدة التى تقدمها في هذا الملحق للموسوعة صالفة الذكر بالاسلوب الآتى:

- ١ ــ جزء والحد . . للقواعد الجنائية .
 - ٢ جزءان . . للتواعد المنية .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذين الملحقين تحاشى التكرار للبيادىء بعيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت اكتسر من موضوع .

هذا ولا يسعنى في هذا المجال الا أن أتدم الشكر جزيلا لجيسع السادة رجال القانون سواء في جمهورية مصر العربية أو في جميع الدول العربية الشستيقة .

ومقنسا الله لمسا ميسه الخير للجميع '.

القاهرة في شهر ابريل ١٩٨٤ حسن الفكهاثي

تقصديم الموسسوعة الذهبيسة الاصدارين الجنسائي والمسدن

لن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العسدل التي تخسالج القلب البشرى محسب ، بل يقوم ايضا على العلم بالقانون .

والتساتون علم واسع المدى ، كتسير الاحكام ، متشعب النسواهى . والنصوص التشريعية مهما روعيت الدتة فى وضعها ، والاناضسة فيها ، ماتها تقتصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتمل مسن حسوادث .

غلا عجب اذن : مها بلغ القاضى من السدراية والبصر بالأسور ال يلتبس عليه احيانا غهم النصوص القانونية على وجهها المسحيح أو ان يخطىء في تطبيقها على ما يطرح أبامه من المشكلات تطبيقا سديدا . وقد ادرك الشارع ذلك غبط التقاضى في الغالب من درجتين ، حتى يصلح غير ان الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يتع تفساة الارستثناف غي نفس الخطا او في آخر ، كبا قد يختلف قضاة المصاكم الاستثناف في نفس الخطا او في آخر ، كبا قد يختلف قضاة المحكمة عليا مهمتها في المسالة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة الي محكمة عليا مهمتها الإولى تفسير التوانين تفسيرا صحيحا يغير السبيل لهام سائر الحاكم في المناتق القوانين ويستقر القضاء ، ويامن الناس شر الاختسلاف في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

وفى التنظيم التضائى المحرى بدأ تاريخ الطعن بالنقض بها اجازته لائمة ترتيب الحاكم الاهلية الصادرة فى ١٤ يونية مسنة ١٨٨٣ من الطعن بالنقض فى مواد الجنايات ثم فى مواد الجنع بمتضى التعسديل الذى ادخله الأمر العالى الصادر فى 7 يولية ١٨٩١ . وكان الطعن بالنتض وفقسا لهسذا النظام لا تنظره محكمة تضائية عليا ذات كيسان مستقل وانمسا كانت تختص بالقصل فيه المحكمة الاستئنائية مؤلفة من جميع أعضائها الجاشرين بيينة جمعية عيوبية ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكسة الاستئناف بمصر التي بانت احدى دوائرها تحكم بصغة محكمة نقض وابرام فيما يرفسع اليها من الطعون في الإحكام بمتضى تاتون الجنايات .

واذ كان اعضاء تنك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سسنة الى اخسرى . اثر توزيع آعمال محكمة الاستنفاف على قضائها كما جرت العادة السسنوية مذلك ، غلم يكن ثلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحسدد لها مبسدا مسستتر .

وبن ناحية اخرى لم يكن الشارع المعرى يعسرف نظاما لتمسحيح ما يتع في احكام المحاكم المدنية والتجارية بن الخطا في المسائل القانونية و وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص فعدل تاثون المرافعات الاهسلي تعديلا بقتضاه اخذ عن القسانون المختلط نظام الدوائر المجتمعة بمحكسة الاستثناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للهسرة الأولى في فيسراير سنة الاستثناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للهسرة الأولى في فيسراير سنة المدتى اللحرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدتى 1٨٣٠ وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدتى ١٦٠٠ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين احكام الحساكم .

على أن نظام الدوائر المجتمعة لم يكن علاجا شافيا ولا عملا حاسسها لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقسد كانت الإحالة الى الدرائر مجتمعة أمرا جوازيا للدائرة المعروضة عليها القضية ، كهسا كان يشسترط للاحالة سبق صدور جهلة أحكام استثنائية يخالف بعضها البعض في نقطة قادرنيسسة وأحسدة .

وقد ظل الحال على النحو المقدم ـ سواء مى المواد الجنائية أو مى الواد المدنية والتجارية ـ الى أن صدر المرسوم بتانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٩١ مى ٢/ مايو سسنة ١٩٣١ بانشاء محكسة النقض والإسرام مسد بذلك نقص هام مى التنظيم القشائي المرى كانت الحاجة ماسة اليه .

وقد حققت محسكية النقض المل البلاد فيها ؛ مازالت الخلاف ، وثبتت الفضاء ، وانارت الطريق ، وأسسيح فقهها الهسادى يستلهمه كل مشهستفل بالقساقين...

واذا كاتت الجهود المديدة والمخلصة قد تفسافرت وتنافست علميا على عفظ تلك الثروة التاتونية الهائلة التي خلفتها جهنود الجهابذة من رجال التنساء اعضاء محكمة النقض المرية ، الا اننسا و رغم تلك الجهسود با زلنا نلهس احتيساج المستغلين بالتسانون بصفة عامة والجيل الجديد من هؤلاء بمسفة خاصة ، مسواء من المريين أو من سسائر مواطني الدول العربية الشتيئة ، الى عبل علمي جديد تسامل يسمكن الرجوع اليسه للوقوف على ذلك المرح الشسامخ من الفكر التاتوني المجرد الذي حفلت به احكم محكمة النقش المحرية بدائرتيها الجنائية والدنية بهذ انشسائها وحتى الآن .

واذا كنا غى جهودنا السابقة قد استطعنا بعسون الله ب ان نقسدم للمكتبة القاترنية ب المرية والعربية ب المديد من الراجع الطبية ، سسواء فى مجال التلغيس والتجييس والتبسويب والنشر ، فواذا كانت أعيالنا هذه قد صادفت ب والحسد لله ب ترحيبا كبير اتى بيس نقط من زملاء الماضل يعملون بتطبيق التابون بي بل أيضا بن أسابقة الجلاء مدن يدرسون الماتون ، الا أن تقديرنا لجسابة الأنسطلاع بمسئولية العالم الذى نقديه الآن ، واستشعارنا لجسابة الأنسطلاع بمسئولية على بلوغ الفاية التي تفيرناها لصدور هذا العبل ونعنى بها مرور خيسين علما على انشاء المكتبة ، كل حصور هذا العبل ونماذ المهرورة منازا الماض ونعنى بها مرور خيسين علما على انشاء المكتبة ، كل حصل المسابة المن تشاده المجتبة ، كل

البلاد العربية والاجتبية ـ يسعنا ان نقدم للمكتبة القانونية باكثرة اعمالنا البلاد العربية والاجتبية ـ يسعنا ان نقدم للمكتبة القانونية باكثرة اعمالنا العلية المستركة: « الموسعة القطبة القسواعد القانونية التى قررتها لهحكمة القفض المصسرية منذ انشسسائها عام ١٩٣١ » والتى تمسدر بعدون أله في امسدارين الأول بغسم القواعد التانونيسة التى امسدرتها محكمة النقض المصسرية منذ انشسسائها عسام ١٩٣١ » والتى تمسدرها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والنسائي يضم القواعد القانونية التى اصدرتها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والنسائي يضم القواعد القانونية التى اصدرتها الدائرة المدتبة والتجربة والاحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على أساس أبجدي موضّوعي روعي غيه سمهولة البحث غي المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيّسد للمبدأ . ألواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يمين على سرعة البحث .

كما أنه استكبالا للفائدة وحتى تكتبسل حلقة الرحث العلمى سفتها وقضاء سفت تصنيف الموسوعة تعليق كان فقهاء القسانون بالأسسبة لبعض المبادىء التى انتهت اليها محكمة النقش والتى احتسدم حولها الخلاف أو قار بشائها الجدل .

ولا يسعفا في ختام هذه الكلمة الا أن نشكر ونقدر الجبود المخاصة التي بذلها الجهاز الفنى لمسعونة التشريع والتضمياء وكذا الادارة الفنيسة للدار العربية للموسوعات والتي ادت الى اخسراج الموسسوعة بالصسورة التي يجدها الباحث بين يعيه ، والمصمحة ش .

المؤلفى

تصن الفكهائي ، عبد المنم تصني

القاهرة في ديسمبر 1981

فهسسرس الكتسساب

الصفحا	الموضيسوع
1	اتفساق جنسائى :
٥	اثبــــات :
٧	اولا ـــ على من يقع عليه عبء الاثبات
1	ناتيا _ اتناعية الأدلة عى المواد الجنائية
10	ثالثا ــ تساند الأدلة مى المواد الجنائية
11	رابعا ــ رقابة محكمة النقض على تقدير أدلة الثبوت
22	خامسا ــ مبادىء متئوعة نى الاثبات
77	سلاسيا ــ الاترار والاعتراف
40	سابعا ــ الاثبات بالأوراق
79	ثامنا ـــ الاثبات عن طريق الخبرة
70	تاسعة ـــ الاثبات بشهادة الشهود
٦٥	عاشرا ــ القـــرائن
٦٨	احدى عشر ــ المعاينــة
٧١	اجـراءات المحاكمة :
٧٣	اولا ــــ الاعلان
YY	ثانيا ــ الحضور بالجلســات
۸-	عالثا ــ التحقيق بالجلسات
٤٠	رابعا ـــ استجواب المتهم ينزيتسيين

الصفحة	الموضــــوع
٨٣	خامسا _ محاضر الجلسة
AV	سادسا ــ مبادیء متنوعة
10	اقتصاص
1.0	اختلاس اموال أميية
114	اخفاء اشياء مسروقة
117	ارْ ب ـــــاط
170	اسبباب الاباحة وموانع العقاب
180	اســــتناف:
177	ــ نظر الاستثناف وتحتيقه
331	🎽 ـــ مسائل منسوعة
101	اشـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
104	اشكالات التنفيسة
171	أمر الحفظ والأمر بالا وجه
YFI	آمسن السدولة
171	أنتهاك حرمة ملك الغير
140	ایجــــار
١٨٣	يط لان
144	بسسلاغ كسانب
111	تهــــدید
111	آجبهر
7.7	تســــزوير
718	قسيسمر هيسيري

الصفحة	الموضيسوغ
Y17 ,	تمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	تعطيسل المواصسلات
770	تفتــــيش :
777	الاذن بالتنتيش
747	_ التفتيش الجائز بغير اذن
78.	_ بطـالان التنتيش
137	تقايـــــد
710	تــــــبس
701	جری ہ۔۔۔۔۔۔ۃ
Y 0 Y	جــــارك
171	<u> </u>
170	جــــــكم :
VTY	_ اوصاف الحكم
771	_ اصــدار الحــكم
YYX	_ البيانات الواجب ذكرها بالحكم
118	_ تسبيب الحكم (المعيب وغير المعيب)
. 414	- نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم
414	_ انعدام الحكم وبطلانه
. ٣٢٣	_ حجيـة الحـكم
777	خطنسف
. ٣٣٣	دخــــان
. 381	دے۔۔۔۔۔ار ق

ألصفحة	المُوخُــــوغ
701	دمسوى جنائيسة
707	ً ــ تحــريك الدعوى الجنائية
* 7.	ــ انقضاء الدعوى الجنائية
۳٦٦	ـــ مســـائل متنـــوعة
777	دعسوى مبسائثرة
۳۷۳	دعسوى مدنيسسة
4 40	ـــ مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية
777	ــ اجراءات الدعوى المدنية المام المحكمة الجنائية
7A7	مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
7 87	ــ التعـــويض
***	— مسسائل متنسسوعة
410	نفــــاع:
*17	 ما يعد اخلالا بحق الدناع
٤.٧	 مالا يعد اخلالا بحق الدغاع
٧٢٤	دفـــوع
£44.	رشـــــوة
733	زنــــا
{{{Y}}	سبب وقسنف
. 804	سببق الاصبرار
٤٥٩	ســـــرقة
V /3	ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ

ألصفحة	المُوخُـــوغ
ξγ١	شسيك بدون رصيد
£A1	فسسسرب
£11	عقسسوبة
٧.٥	عــــود
011	فــــش
011	فسك الاختام واغتصاب السندات
077	قائـــــون
044	قب ـــــفى
or1	قتـــــل
0 { }	_ قنــل خطــاً
٨٤٥	ــ قتــل عـــد
110	قفىاة
070	قهـــــار
079	مأهورو الضبط
0Y1	مجسرمون احسداث
٥٨٥	محساكم عسسكرية
o41	محـــال عامـــة
010	محــــاماة
011	محكمسة الجنسايات
٦.0	ممــــارضة
710	مسبواد مخسدرة

الصفحا	المُوجُسوعُ
171	ببب
170	نقنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	ــ اجراءات الطعن وميعاده والخصوم نيه
148	- المسلحة في الطعن
147	٠٠ ــ أحوال الطبيعن
787	، ساسباب الطيعن
٦٥.	ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
775	 مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام
٦1.	مسائل منوعة
711	فيسسابة عسامة
Y 11	هـَــــــك عــــــرض
V10 ·	وصف التهمسة

ا ع).

اتفاق جنائي

اتفـــاق جنــائى

(الاشستراك بالاتفساق)

قاعـــدة رقم (١)

: المسلة

التدليل على حصول الاشتراك باللاتفاق بادلة محسوسة ... لا يلزم ... كفاية استخلاص حصوله من وقاقع الدعوى وملابساتها •

ملخص الحكم :

ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بادلية محسوسة بل يكتبها للقول بثيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وتائع الدعوى وملابساتها ما دام في تلك الوتائع ما يسوغ الاعتساد موجسوده .

(الطعن رقم ١٩٨٠/ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨٢٦)

قاعـــدة رقم (٢)

: 12----41

الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ـ هذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ـ جواز الاستخلال عليه باي دليل مباشر او بطريق الاستثناج ـ او من فعل لاحق للجريمة .

ملخص الحكم :

من المترر أن الاشتراك بالاتفاق أنها يتحقق من أتحاد نية الحرافه على أرتكاب النمل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بملامات خارجية ، واذ كان القاضى الجنائى حرا فى ان بستهد عقيدته من اى مصدر شاء فان له — اذا لم يقم على الاشتراك دليسل مباشر من اعتراف او شهادة شهود او غيره — ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجربمة يشهد به .

(الطعن رتم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ - س ٣١ - ص ٢٢٨)

أثبيات

اولا ـ على من يقع عليه عبء الاثبات ثانيا _ اقداعية الادلة في المواد الجنائية

ثالثًا ... تساند الأدلة في المواد الجنائية رابعا _ رقابة محكمة النقض على تقدير أدلة الاثبات

خامسا ــ مبادىء متنوعة في الاثبات

سادسا ــ الاقــرار والاعتــراف

سابعا ــ الاثبات بالأوراق

ثلمنا _ الاثبات عن طريق الخبرة

تاسعا ــ الاثبات بشهادة الشهود

عاشرا ـ القسرائن

احدى عشر ــ المعاينـــة

الإثبيات

اولا _ على من يقع عليه عبء الاثبات

قاعـــدة رقم (١)

البسدا :

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ــ موضوعي •

ملخص الحكم :

من المترر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أتسوال الشمهود وسسائر العناصر المطروحة أمامها على بسساط البحث الصسورة المسحيحة لواتعة الدعوى حسبها يؤدى الله اتتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة متبولة في المقل ما لفظة، ولها أصلها من الأوراق .

(الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٩٦ ق ــ جلسة ٢٠/١/ ١٩٨٠ ــ السنة ٣١ ـــ ص ٢٠٠)

قاعـــدة رقم (٢)

المِسدا :

جواز اثبات الجرائم على اختلاف انواعها بكافة الطرق الا ما استثنى بنص خــاص ٠

ملخص الحكم :

لا كان الاصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ... الا ما أستننى منها بنص خاص ... جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية وبنها البينة وقرائن الاحوال ، وأن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة بيطل أذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ما دامت

تد اطهانت اليه ، اذ العبرة باطهنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ومن ثم غلا على المحكمة ان هي اعتبدت على الدليل المستهد من تعرف المجنى عليه على الطاعن ، ما دام تقدير توة الدليل من سلطة محكمة الوضوع وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة ، ولما كان لا جناح على الحكم اذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها ادلة الثبوت التي اوردها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلا اساسيا في نبوت الاتهام تبل المتهمين . وكان اللابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه انما استند الى استعراف كلب الشرطة ومطابقة الصندل المعنور عليه بمكان الحادث لقدم الطاعن كترينتين يعزز بهما ادلة الثبوت التي اوردها ولم يتخذ منها دليسلا الساسيا في نبوت الاتهام تبل الطاعن غي هذا الشسان الماسيا في نبوت الاتهام تبل الطاعن غي هذا الشسان يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥٣ لعنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٣ ــ لسنة ٣١ ــ مند ٩٥٠)

ملحوظة : في هذا المعنى (نقض جنائي جلسة .١٩٨٠/١١/٢)

قاعـــدة رقم (٣)

: 12-41

حق محكمة الموضوع في أن تسستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدئ عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .

ملخص الحكم:

من المترر أن للمحكمة أن تستنبط من الوتائع والترائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها وأنه لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا على الواتمة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب التسائع على المستنتاج منات .

« الطعن رتم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١//١٣ ــ س ٣١ ــ ص ٢٧٩) -- ص ٢٧٩)

ثانيا _ اقناعية الأدلة في المواد الحنائية :

قاعـــدة رقير (٤)

: المسلة

اقناعية الدليل في المواد الجنائيسة سعدم التزام طسريق معين في الإثبات الا اذا استوجب القانون ذلك .

« الطعن رقم ۱۲۹۷ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ _ س ٣١ _ _ ص ١٣٦)

قاعـــدة رقم (ه)

: المسدا

استخلاص الصورة الصسحيحة لواقعة الدعوى من اقوال الشسهود وسائر العناصر المطروحة سـ حق لمكهة الموضوع سـ شرط ذلك .

ملخص الحكم:

من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اتوال الشهود وسساتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة السحيحة لواتعسة الدعوى حسسبها يؤدى اليه انتناعها وان تطرح ما يخالفها من مسور آخرى ما مام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة متبولة على المتل والمنطق ولها السلها على الأوراق .

(الطعن رتم ١٦٢٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١١٨٠/٢/١٤ - السنة ٣١ - ص ٢٣٦)

ملحوظة : نى نفس المعنى (نقض جنائى ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧) ، (جلسة ١٩٨٠/٣/١١)

قاعسسدة رقم (٦)

المسدا:

اقناعية الأثلة في المواد الجنائية ــ المحكمــة الالتفــات عن دليــل النفي ولو حملته اوراق رسمية ــ شرط ذلك .

ملخص الحكم:

من المقرر أن الأدلة هى المواد الجنائية اتناعية غللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العتسل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسفة ٩) ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ - س ٣١ -- ص ٢٣٦)

قاعىسىدة رقم (٧)

: المسلاا

لا عبسرة بما اشستمل عليه بلاغ الواقعة ساو ما قسرره المبلغ سـ مغايراً لما استقد اليه الحكم .

ملخص الحكم:

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الملغ مغايرا لما استخلصته .

ا(الطعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ــ س ۳۱

-- ص ۲۱۳)

" (الطعن رقم Λ ۱۹۸۸ لسنة ٥٠ ق - جلسة Λ ۱۹۸۰/۱۰/۲۹ - س Λ س Λ - ص Λ ۱۹۲۹)

قاعــدة رقم (٨)

المِسدا:

 ١ حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعسة الدعوى ما دام سسائفا .

٢ ــ تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المنية والجنائية ــ موضوعى.
 ٣ ــ تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ــ موضوعى .

ملفص المكم:

نتقص المحم :

لما كان الحكم الابتدائي قد أورد أقوال شمهود الحادث متضمنة أن

الطاعن كان يقود السيارة بسرعة شديدة ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما اورده الحكم من القوال هؤلاء الشهود له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم المطعون نيه تضمن الادالة الى اسباب الحكم الابتدائي عسلى ما سلف بيانه ، فان النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ـ في نطاق سلطته التقديرية ومن منطسق سائغ وتدليل مقبول ـ قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها _ ثبوت نسبة الفطأ الى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الفطأ والضرر الواقع من انطلاق الطاعن بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة قادما من طريق فرعى مخترقا طريقا رئيسيا دون أن يتحقق من خلو هذا الطريق من المركبات واذ تصادف مرور سيارة أتوبيس به فرقع الاصطدام بينهما مما سبب الحادث كما أورد الحكم ـ بناء على الكشف الطبي ـ اصابات الجني عليهما وانها أدت الى وفالهما ، وكان هذا الذي استخلصه مستمدا مما له احسل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهي أقوال الشهود سللفي الذكر ومما دلت عليه المعاينة ، وكان تقدير الخطسا المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يتبل المجادلة نيسه المام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر او عدم توافرها هو من السائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها هي الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المنهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومن ثم قان ما أورده الحكم المطعون فيه ينوافر به الخطأ نمى حق الطاعن وتتحتق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص البه الحكم في هذا الشأن سديدا ويكون ما يثيره الطاعن ني غير محله . أما ما يثيره الطاعن من أن خطأ الغير « السسائق الآخسر المقضى ببراءته » كان السبب مى وقوع الحادث ، غانه لا جدوى له فيه لأنه - بغرض قيامه - لا ينفى مسئوليته الجنائية عن الحادث التي أثبت الحكم قيامها هي حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك ... في نطاق المسئولية الجنائية ... لا يخلى المتهم من المسئولية وما دام الحكم ... في هذه الدعوى ... قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بهسا من ثبوت نسبة الخطأ اليه ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر ومن رابطسة

صبيبة بينهما ، قان النمى على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له . لما كان ما تقدم ، ذان الطعن برمنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضسوعا .

(الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٦ - السنة ٣١ - ص ٥٠٠)

ملحوظة: (هي نفس المعني _ نقض جنائي _ جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧) نقض جنائي ، جلسة ١٩٨٠/٦/١٦

قاعـــدة رقم (٩)

: المسدا

لمحكهــة الموضــوع كامل الحــرية في ان تســتمد اقتناعها من اى دلــل تطوئن السـه •

(الطعن رتم ۲۲۲۳ لسنة ٦٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٤/١٦ ــ س ٣١ ـــ من ٥٠٠)

قاعسدة رقم (١٠)

المبسدا :

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سسائر ادلتها وعناصرها ــ موضوعي .

(الطعن رقم ۲۹۶ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/٥/٥/١ _ السنة ٣١ _ ص ٢٩٢)

قاعـــدة رقم (١١)

: المسلاا

كفاية الشــك في صحة اسناد التهمة ــ ســند الحــكم البراءة ــ ما دام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

ملخص الحكم:

من المقرر أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع

فى صحة اسناد ألتهد الى المتهم لكى تقفى بالبراء با دام حكمها يشسقل على ما يغيد انها محصت الدموى واحاطت بظروفها وبادلة النسوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دقاع المتهم أو داخلتها الربية فى صحة عناصر الاتهام .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨٢١)

. قاعسسدة رقم (۱۲)

: المسمدا

حق محكبة الموضوع فى استخلاص العسبورة المستعيمة لواقعــة الدعــــــوى :

إلى الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/٠/١٠/١ ــ س ٣١ ـــ ص ٩٢٩) ـــ س ٣١ ـــ ص ٩٢٩)

قاعـــدة رقم (١٣)

البـــدا :

العبرة في المحاكمة الجنائية - بالقناع القافي - عدم جواز ،طالبنه بالاخذ بدليل معين - ما لم يقيده القانون .

(الطعن رقم ۲۲۲۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰۲)

(والطعن رقم ۱۳۳۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ ــ س ٣١ ــ س ٠٠٠) - - س ١٠٨٠ ــ س ٣١ ــ س

قاعمسدة رقم (١٤)

البسدا :

هسق محكمسة الموضوع في اسستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى من اقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة امامها ــ ما دام استخلاصها سائفا ــ وزن اقوال الشهود ــ موضوعي .

﴿ الطعن رقم ٩٨ه لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ ــ س ٣١ -- ص ١١٢٢)

قاعـــدة رقم (١٥)

: البـــدا

حق محكبة الموضوع في الأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة ... حقها في الأخذ بقول الشاهد في اية مرحلة .

(الطعن رقم ۹۷ السنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ _ س ٣١ _ من ١١٢٦) ثالثًا: تساند الإدلة في المواد الجنائية:

قاعسدة رقم (١٦)

: المسدا

عسدم تقيسد المحسكمة بالأدلة المبساشرة دون غيرها سه حقها في استخلاص الحقائق القانونية مما قدم اليها من ادلة ولو غير مباشرة سما دام ذلك متفقا مع المقل و المنطق ،

ملخص الحكم:

بن المترر انه لا يلزم في الادلة التي يمول عليها الحكم ان ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي ان تكون الادلة في حجود عها كوحدة مؤدية الى ما تصده الحكم منها ومتنجة في اكتبال التناع المحكمة واطهنئناتها الى ما انتهت اليه كما هي الحال في الدعوى المطروحة . كما لا يلزم لصحة الحكم ان يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستظلمه منه بل لها أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواتمة الدعوى واسستظهار الحقائق القانونيسة النصلة بها الى ما تستخلصه من جماع المناصر المطروحة بطريق الاستتراء والاستنتاء وكافة المكتات المقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخسرج عن الانتضاء المقلى والمنطق.

قاعـــدة رقم (۱۷)

: المسمدا

عــدم تقيــد محكمــة الموضــوع في استخلاص الصورة الصــحيحة لواقعة الدعوى ــ بدليل معين ــ تسائد الأدلة في المواد الجنائية ـــ مؤداه ٠

﴿ الطعن رتم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ ... س ٣١ ص ٢٦٢ }

قاعـــدة رقم (۱۸)

: المسدا

التفاية أن تسكون الأدلة في مجموعها مؤدية ألى ما رتبسه المسكم. عليها ساعدم جواز المجادلة في شان بعضها •

ملخص الحكم :

لا يشترط أن تكون الأفلة التى اعتبد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى أذ الأدلة فى المواد الجنائية.
متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة غلا بنظر الى دليل بعينه لمائتشته
على حدة دون باتى الأدلة بل يكفى أن تسكون الأدلة فى مجموعها كوحسدة
مؤدية الى ما تصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئناتها الى
ما انتهت اليه وهو أمر لم تخطىء المحكمة تقديره .

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٦٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ ــ س ٣١ ــ ص ٦٠٤)

قاعـــدة رقم (١٩)

البـــدا :

مؤدى تساند الأدلة في الرواد الجنائية .

ملخص الحكم:

من الحترر أنه لا يضير المدالة الملات مجرم من المقاب يقدر ما يضير ها الامتثات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس نيه ما يدل على أن المتهمة شروهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة . ٣ من تأتون الإجسراهات المبائية ، ولا يصح القول يأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالحريمة حتى ولو كانت المنهمة من المعروعات ندى الشرطة بالاعتباد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها احدى الشتق لا ينبيء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم غان ما وقع على الطاعنة هو تبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في التأثون . ذلك بأن

المادة ؟٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة التلابس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها غبها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المتلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها غبها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون هيه قد خالف هذا النظر وكان ما اورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات التبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبه عليه ماته يكون معيبا بالخطأ في نطبيق القانون خطا حجبه عن تقدير ادلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلة الخرى اذ الادلة في المواد الجنائية منساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القانوي بحيث اذا ستط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ عقيدة القاني بحيث اذا سلطل في الراي ــ الذي انتهت اليه المحكمة ، عما ينعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقي اوجه الطعن .

(الطعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٦/٩ _ س ٣١ _ حل ٧٣٧)

(والطعن رقم ۳۲ ملسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ــ ص ٨٠١)

قاعـــدة رقم (۲۰)

: البـــدا

تساند الأدلة في المواد الجنائية ـ استبعاد أحدها ـ أثره ؟

ملخص الحكم :

ون المترر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث أذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الراي الذي انتهت اليسه المحكسسة .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ حس ٢١ ــ مي ٢١ ــ مي

(م - ۲ - جنائی)

قاعــدة رقم (۲۱)

المبسدا :

التحسريات تعسزز الأدلة .

ملخص الحكم:

من المترر أن للمحكمة أن تعول غى تكوبن عتيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .

(الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ ــ س ٣١ ـــ من ١٩٨٠) ص ١٠٢٩)

رابعا _ رقابة محكمة النقض على تقدير الأدلة:

قاعـــدة رقم (۲۲)

البـــدا :

ســـلطة محكمـــة الموضوع فى الانتفات عما تضمنه محضر المسـلح بشان عدول النساهد عن اتهام الطاعن دون بيان الملة ـــ اخذها بادلة الثبوت دلالة على اطراح المسلح •

ملخص الحكم:

من المترر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود الا ما يقيم عليه تضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشساهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما أقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ماتطهئن اليه و قطرح ما عداه وأن تعلق على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد الهمائت اليها ، و لما كان تناتض الماهد وتخساربه في اتوال الا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد انستخلصت الحقيقية من تلك الاتوال استخلاصا مسائفا بها لا تناقض فيه و وهر الحسال في الدعوي الأتوال استخلاصا مسائفا بها لا تناقض فيه وهو من الملاتاتها ، ولا يجبوز في تقدير المحكمة للادلة القائمة في الدعوى وهو من الملاتاتها ، ولا يجبوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان ما يقرره الملاعن بشأن أن يكون قولا جديدا من الأخير يتضمن عدولا عن اتهامه أياه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم في حالة عدم اخذها به أن تورد سببا لذلك اذ الأخذ بادلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدى دلالة على اطراح الصلح المسلح لذلك اذ الأخذ بادلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدى دلالة على اطراح الصلح المسلحكية .

⁽الطمن رقم ۱۳۰۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳)

قاعـــدة رقم (٢٣)

: البــــدا

تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع لل يجوز مجادلتها و مصادرة عقيدتها فيه امام محكمة النقض •

ملخص الحكم:

اذا كان ما ساته الحكم الطعون فيه تبسريرا لتضائه وما أورده من استلال ردا على دفاع الطاعنتين سسائفا وله أصله المسحيح من أوراق الدعوى فأن ما تثيره الطاعنتان بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكسة الموضوع التقيير فيها بلا معتب من محكمة النتض .

قاعـــدة رقم (۲۶)

: المسدا

عسدم التسزام المحسكمة بالرد على اوجسه الدفاع الموضسوعية سـ استفادة الرد دلالة من ادلة الثبوت التي اوردتها في حكمها .

ملخص الحكم :

اوجه الدماع الموضوعية لا تلتزم المحسكمة بمتابعة المتهم عى مناحيها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها .

قاعـــدة رقم (٢٥)

: البـــدا

لحكمة الموضوع كامل الحرية في ان تستمد اقتفاعها من اى دليـــل تطمئن الســــه .

ملخص الحكم :

لحكهة الموضوع كامل الحرية في أن تستهد اقتناعها من أى دليل تطهئن اليه ، ولها أن تعول على اقوال الشاهد في احدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شمهد به المامها دون أن تبين العلة في ذلك .

 $_{i}$ لسنة .ه ق $_{i}$ جلسة $_{i}$ 11 $_{i}$ 1

قاعـــدة رقم (٢٦)

: المسدا

كفاية أن تتشكك محكمة الموضدوع في مسحة أسفاد التهمة - كي تقضى بالبراءة -

ملخص الحكم :

يكنى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صححة اسناد النهمة الى المتهم لكى تتضى له بالبراءة أذ مرجع الأمسر فى ذلك الى ما تطبئن اليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها بشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت النى قام عليها الانهام ، ووازنت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الانسات .

(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٦ -- س ٣١ --ص ١٩٤٧)

(والطعن رقم ٣١٣٦ لسنة ٩٤ ق _ جلسة ٨/٥/٨ - س ٣١ --ص ٨٤٥)

قاعـــدة رقم (۲۷)

: البـــدا

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي •

ملخص الحكم:

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن التأخير في الإبلاغ عن

الواتعة وعدم المام الجرد الفعلى لمستردعات البترول فاطرحه والتفت عنه الهيئناتا منه لائلة الثبوت السائفة التي اوردها ، فهذا حسيه كيما يتم تدليله ويستتيم قضاؤه طالما انه أورد الادلة المنتجسة التي حسحت لديه على لما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المنهم ، ولا عليه أن يتمتبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن نم فان ما تثيره الطاعنات في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتدها وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة الموضوع .

. (الطعن رقم ۱۹۷۴ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ - س 8 ص 8)

قاعـــدة رقم (۲۸)

: المسدا

حــق محكــة الموضــوع في ان تســتنبط من الوقائــع والقــرائن ما يؤدي عقلا الى التتيجة التي انتهت اليها .

ملخص الحكم :

من المترر أن للمحكمة أن تستنبط من الوتائع والقرائن ما تسراه مؤديا عقلا للنتيجة التي انتهت اليها وأنه لا يشترط في التدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المتسلمية من

(الطعن رقم ۲۶۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۷۷۹) خامسا _ مبادىء متنوعة في الاثبات:

قاعـــدة رقم (٢٩)

: المسدا

كفاية تشكك القاشى فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ــ شرط ذلك ــ تبحيصه الدعوى والاحاطة بها عن بصر وبصيرة .

ملخص الحكم :

يكنى فى المحاكمة الجنائبة أن يتمنكك القاضى فى صححة اسداد النهمة الى المائم لكى يقنى له باللبراءة : أذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطبئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحسكم أنه أحاط بالدعسوى عن بصر: وبعسسيرة .

(الطعن رقم ۱۰۷۶ لدمنة ۶۹ في ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱ ــ س ۳۱ ــ حن ۳۹)

قاعىدة رقم (٣٠)

المحدا :

عددم تقيد المحكمة بالأدلة البساشرة دون غيرها حقها في استخلاص الحقائق القانونية مما قدم اليها من ادلة ولو غير مباشرة سما دام ذلك منققا مع المقل والمنطق و

ملخص الحكم:

من المترر انه لا يلزم فى الأدلة الذى يعبرا، عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويتطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكنى أن تكون الأدلة فى مجبوعها كوحدة مؤدية الى ما تصده الحكم منها ومنتجسة فى اكتمال اتتناع المحكمة واطبئنانها الى ما انتهت اليه كما هى الحسال فى الدعسوى المطروحة . كما لا يلزم لصنحة الحسكم أن يكون الدليسل الذى تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما نستخلصه منه بل لها أن تركن فى تكوين عتيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها الى با تستخلصه من جباع العناصر المطروحة بطريق الاستقراء والاستفتاج وكافة المهكنات المقلية با دام اسستخلاصها سليبا لا يخرج عن الاقتضاء المقلى والمنطقى .

(الطعن رتم ١١١٦ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٦ - س ٢١ -ص ﴾﴾)

قاعـــدة رقم (٣١)

المسدا:

العبرة في المحاكبات الجذائية بالقتاع قافي الموضوع ب عدم جواز مطالبته بالاخذ بدليل معين بالمحكمة أن تلتقت عن دليل النفي واو حملته أوراق رسمية .

ملخص الحكم:

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواتعة او بما قرره الشهود مفابرا لما استند اليه الحكم ، وانها العبرة بما اطمانت اليه الحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات ، لأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي بلتنناع قاضي الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصبح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات أو ان يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها لحكمه الا أذا قيده القانون بيليل معين ينص عليه كما أن المحكمة أن تلقف عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في المقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي المبات اليها ومن ثم فان نعى المقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي المبات أن غير محمله .

(الطعن رقم ۱۳۰۰ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ـ س ۳۱ ــ ص ۳۵۶)

قاعـــدة رقم (٣٢)

: 12-41

التعرف ــ لم يرســم القــانون له صــورة خاصــة ــ تنظيم اثبــات الاجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي ــ على سبيل الارشاد •

ملخص الحكم:

لما كان التانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها ،
وكان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر
عرضه عليه في جمع من اشباهه ما دامت قد اطمائت اليه ، اذ المبرة هي
باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد ، غلا على المحكمة ان هي اعتمدت على
الطلب المستبد من تعرف صانع الماتيح على الطاعن ما دام تقدير توة الدليل
من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، ولما كان ما نصت عليه المسادة ؟ ٢ من
تانون الإجراعات الجنائية من أنه . « يجب أن نثبت جميع الإجراءات التي
يقوم بها مامور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت
تأثون الإجراءات ومكان حصولها » لم يرد الا على سبيل التنظيم والإشساد
ولم يرتب على مخالفته البطلان ، غان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون

(الطعن رتم 77٨ لسنة 9 ق - جلسة 17/3/.71 - س <math>17 - ص 17 - ص 17 - ص

قاعـــدة رقم (٣٣)

المسددا :

المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حسكمها سالا عن الأدلسة ذات الأثر في تكوين عقيدتها •

ملخص الحكم:

المتسرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة ذأت الأثر فى تكوين عتيدتها وأن فى اغفالها بعض الوقائسع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئناتها الى ما أثبتنه من الوقائع والأدلة التى اعتبدت عليها فى حكمها .

(الطعن رقم ۲۰} لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩٨٠/٦/٩ ــ س ٣١ ــ ص ٧٥٢)

سادسا ـ الاقرار والاعتراف:

قاعسدة رقم (٣٤)

: المسدا

حــق محكمة الموضوع في الأخــذ باعتـــراف المتهـــم في حق نفســـه وحق غيره وان عدل عنه متى اطهانت اليه .

ملخص الحكم:

من المترر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال النب بملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وتيمتها في الاثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه ، وفي حق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحتيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى الهبانت الى صحته ومطابقته المحتية والواقع .

(الطعنان رقبها ۱۳۲۱ ، ۱۳۲۰ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ ـ س ۳۱ س ۳۱ .

قاعـــدة رقم (٣٥)

حسق محكمسة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف .

ملخص الحكم:

من المترر أن الاعتراف في السائل الجنائية من عناصر الاستدلال ،
 التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التعليلية
 على المعتسسوف .

(الطعن رقم ۱۲۹۷ لسنة ۶۹ ق -- جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ -- س 8 - ص 8 - ص 9 المعن رقم 8

قاعــدة رقم (٣٦)

البـــدا :

تسمية المسكم الاقرار اعتسرافا للا يمييسه سما دام لم يرتب عليسه وحدد الاثر القانوني للاعتراف •

ملخص الحكم:

اذ كان خطأ الحكم في تسمية اقرار الطاعن بجلسة المحاكمة اعتسراغا لا يقدح في سلامة الحكم طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز ادلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحسده الأشر القانوني للإعتراف غان ما يثيره الطاعن بقلة الخطأ في الاستناد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ۱۵۳۲ لسنة ۶۹ ف ـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ ـ س ۳۱ ــ

قاعـــدة رقم (۳۷)

: 13___41

المحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمانت الى صدقه ولو عدل عنه في مراحل اخرى •

ملخص الحكم:

من المترر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كأن واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل الدعقيق الأخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة الهرحت جميسح الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التى سلاميات البهسا الهاسكات البهسا

(الطعن رتم ١٢٦٥ لسنة ٩} ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/٦ ــ س ٣١ ــ ص ٣٢٧)

قاعـــدة رقم (٣٨)

تقدير صحة الاعتبراف ـ وقيمته في الإثبات وصدوره اختيارا من عسدمه ـ موضـــوعي •

ملخص الحكم:

من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك

محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيبتها في الانبات غلها ــ بهذه المثابة ــ ان تقرر عدم صحة ما يدعيه الطاعن من ان الاعتراف المعزو الله قد اننزع منه بطريق الاكراه بغير معتب عليها ما دامت تقيم تقسديرها على اسباب سائفة فان تعييب الحسكم في هذا الخمسوص يكون في غير محسسله .

(الطعن رقم ، ٢٠٤ لسنة ٩٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/٩ ــ س ٣١ ــ ص ٣٤٣)

هاعـــدة رقم (٣٩)

البـــدا :

الدفع بحصول الاعتراف نتيجة اكراه ــ لا يقبــل لأول ورة أمام التقض ــ علة ذلك ؟ .

ملخص الحكم:

اذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة المام درجتى التقساضى ان الطاعن دغع بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقسع عليه أثناء التحقيق معه غلا يقبل منه أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض لم يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رتم ۲۲۱۰ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة /3/.14/1 ــ س 8 ص 9 عمل 9)

قاعـــدة رقم (٠٤)

: المسلا

للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة • الشرطيسة •

ملخص الحكم:

لما كان من المترر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى الهمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه لمى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ، وكان الحكم قد خلص الى أن اعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات كان عن طواعية واخنيار ولم يكن وليد اجراء باطل وقد اقترن بارشاد الطاعن عن المسروقات واحضاره اياها هاته يكون من غير المتبول ان يحادل الطاعن في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ۲۳۸۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۱/۰/٤/۱ ـ س ۳۱ ــ ص ۳۱ ــ ص ۳۵) ص ۳۶ ه)

قاعـــدة رقم (١))

: المسدا

حسق المحسكمة فى التعسويل على ما ينفسسهنه محضر الاسستدلالات من اعترافات وتقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ــ موضسوعى ــ ما دام سحسانفا .

ملخص الحكم:

لحكهة الموضوع ان تعول على ما ينضبنه محضر جمع الاسستدلالات من اعترافات ما دامت قد الهمانت اليها لما هو مقرر من أن الاعترافات في المسأل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامسل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الانبات بغير معقب ما دام تقيمه على اسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة بني اطبأنت الى صدته ومطابقته للحسق والواقسع .

- ٣١ س ١٩٨٠/٦/٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨ - س ٣١ مي ٧١٧) من ٧١٧)

قاعـــدة رقم (۲۶)

: ألمسدأ

الاعتراف وليد الاكراه ـ لا يعول عليه ـ ولو كان صادقا .

ملخص الحكم :

من المترر ان الاعتراف الذي يعول عليه كدليل اثبات في الدعوى يجب ان يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف _ ولو كان صادقا _ متى كان وايد اكراه كائنا ما كان قدره .

(الطعن رقم ٣٢٥ ــ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ــ

ص ۸۰۰)

قاعــدة رقم (٢٦)

المسددا : وجدوب بحث المسلة بين الاعتسراف وبين الامسابات المقسول بحصولها لاكراه الطساعن عليسه ٠

ملخص الحكم:

الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هى رأت النعويل على الدليل المستهد من الاعتراف أن تبحث الصلة ببنه وبين الإصابات المترل بحصولها لاكراه الطاعن عليه ، ونفى قيامها في استدلال سائم .

(الطعن رقم ٥٣٢ - لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ - س ٣١ --ص ٨٠٠)

قاعـــدة رقم (} })

: المسادا

ملخص الحكم:

منى كان الثابت مها أورده الحكم المطمون غيه أنه كان يوجد بالطاعن الصبابات أشار التترير الطبى الشرعى الذى قدمه الى معامرتها لوقت ضبطه؟ وقد أطرحت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان اعترافه في محضر الضبط استئادا الى مجرد القول باطبئنائها اليه والى شهادة المجنى عليه دون أن تعرض للصلة بين هذا الاعتراف وما وجد بالطاعن من أصابات عان حكمها يسكون مصوبا بالقصور المطلل له ؟ ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من أدلسة لخسرى أذ أن الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث أذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى انتهت اليسه

المحكمة او الوقوف على ما كانت تنتبى اليه من نتيجة لو انها فطنت الى إن هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٣٢ م لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ـــ ص ٨٠١)

قاعـــدة رقم (٥٥)

المـــدا :

حرية محكمــة الموضــوع في نقــدير صــحة الاعتراف وقيهتــه في الاثبات ــ لها الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في اي دور من ادوار التحقيق وان عدل عنه ، متى اطهانت الى صحته ،

ملخص الحكم:

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العنساصر التي تملك محكمة المرضوع كامل الحرية في مقدير صحتها وقيمتها في الانبسات وأن للمحكمة سلطة مطلتة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غره من المتهمين في أي دور من أدوار التحتيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطبأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٩٤ ق _ جلسة ١٩٨٠/١/١٩ - س ٣١ _ ص ٨٠٤)

قاعــدة رقم (٦٦)

البـــدا :

عدم التمسويل على الاعتسراف ولو كان صادقا منى كان وليسد الكراه من على وليسد الكراه من المحكمة بحث الصلة بين الاعتراف والاصابات القول بحصولها لاكراه المتهم عليه ونفى قيامها في استدلال سائغ ان هى رات التعويل على الدليل المستمد منه سر مخالفة ذلك سـ قصور وفساد في الاستدلال و

ملخص الحكم :

الاعتراف بجب الا يعول عليه - ولو كان صانتا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان تدره ، والأصل أنه يتمين على المحكمة أن تبحث المسلة بين اعتراف المتهبين والاصابات المتول بحصولها لاكراههم عليه ونفى تيامها في استدلال سائغ أن هي رأت التعويل على الدليل المستهد منه ، ركان الحكم المطمون فيه قد أطرح الدقع ببطلان الاعتراف على النحو السابق ذكره بها لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحتق وجــود اصابات ظاهرة بالتهمين ، لا ينفى وجود اصابات بهم ، كما أن حضور محامين مع التهمين في تحتيق تجربة النيابة العامة لا ينفى وقوع التعذيب ، وأذ ناظر القاضى الجزئي الطاعنين أثبت حسبها سلف البيان – تعدد اصابانهم واته تدب منتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى لبيان سبب هذه الاصابات ، بيد أن تتراه لم ينفذ ، مانه كان لزاما على المحكة – قبل أن تقطع براى في سالابة تبحث الاعتراف وبين هذه الاصابات ، أما وقد نكلت من ذلك بتحت الصلة بين العاملة بين العاملة من المائية واقد نكلت من ذلك وعولت في هذا الشائن وأن يتحت الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات ، أما وقد نكلت من ذلك وعولت في ادانة الطاعنين على الدليل المستبد من اعترافهم ، مان حكيما ولا يعنى معينا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، ولا يعنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة أخرى ، أذ أن الادلة في المواد الطائلية بتسائدة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عتيدة المحكمة بحيث أذا الدليسل أن الرأى الذي انتهت المحكمة اليه .

(الطعن رتم ۷۵۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ ــ س ٢١ ــ ص ٨٦٠)

قاعـــدة رقم (٤٧)

المبسدا :

حق محكمة الموضوع في استخلاص المسورة الصحيحة لواقعة الدعوى - مثال لتسبيب سائغ في تحصيل اعتراف •

ملخص الحكم: :

لما كان لحكية الموضوع ان تستظد من اتوال الشهود وسائر المناصر المطروحة المامها على بساط البحث الصورة المسحيحة لواقعـة الدعوى حسبها يؤدى اليه اتتناعها وان تطرح ما يخالفها من مسور اخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة متبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق ، وكان يبين من الأطلاع على الحكم أنه حصل ما اعترف به من أنه خدش المجنى عليه بالمدية فى كتفه مرتين ثم اطرح هذا الاعتسراف لتناتضه مع ماديات الدعوى وما جاء بالتترير الطبى وعال أتواله برغبته فى درء الاتهام عن ابن اخيه الطاعن الذى هب لنجدته سـ وهو تدليل سائغ وكلف لاطراح هذا الاعتراف غضلا عن انه من المتسران الاعتراف غضلا عن انه من المتسرر ان الاعتراف غضالا عن المسائل

المتاثية من عناصر الاستدلال التى تملك المحكمة كامل الحرية من تقصدير صحتها وقيمتها غى الاثبات ولها الا تعول عليها منى تراءى لها أنه مخصالف للمقيقة والواتع ، نيكون ما يحاج به الطاعن غى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ۸۱٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٧ -- س ٢١ --ص ١٩١٧)

قاعـــدة رقم (١٨)

المسدا:

تقدير اعتسراف المتهم سهوضوعي ٠

ملخص الحكم:

من المقرر أن لحكمة الموضوع سلطة مطلقة هى الأخسف باعتراف المئيم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى الهمانت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ۱۲۸۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٢٩) ص ١٠٢٩)

قاعـــدة رقم (٩٩)

: المسلاا

الامتــراف في المسأل الجنائية من عناصر الاستدلال ، المحــكمة كام الحرية في تقدير المختلفة به ــ مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدما علمه الأخذ به ــ تقدير الادلة بالنسبة لكل متهم ــ موضوعي ــ محكبــة الموضــوع عـــي ملــزمة ــ بحســب الاصــل ـــ أن تــورد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها .

ملخص الحكم:

الاعتراف عى المسائل الجنائية بن عناصر الاستدلال التي تبلك محكسة الموضوع كالمل الحرية في تقدير صحتها وقيبتها في الاثبات ، ومتى خلصت الى سلامة الدليل المستهد من الاعتراف غان مفاد ذلك انها اطرحت جميسح الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحيلها على عدم الاخذ به ، فانه لا على الحكم أن هو آخذ باعتراف الطاعن في التحقيقات لبراعته مما يشوبه واطمئنانا من المحكمة لصحته ولو عدل عنه بعد ذلك ، وتتبخص من ثم مقولة الطاعن بعدم المحكمة لصحته ولو عدل عنه بعد ذلك ، وتتبخص من ثم مقولة الطاعن بعدم

صدق اعتراقه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عنساصر الدعوى مما لا يقبل المام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان تقسدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حسرة في تكوين مقيدتها حسب تقديرها ، والحيثانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم الطبئاتها الى اقوال شاهد الابات واخذت يتصويره للواقمة بالنسسية للطاعن وحده دون شقيته المتهم الأخر الذي ترر اللسساهد انه اسسهم في الاعتداء وقمي ببراعته سهان ذلك من اطلاعاتها لما لها من حق تجزئة شهادة تقدير ادلة الدعوى ، ولما هو مقرر من انها لا تلتزم بحسب الأصل ان تسورد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها ، وليس بلازم ان تطابق اتوال من الدعوى سفير جماع الشسهدة كيسا الشاهد مضمون اعتراف المتهم ، بل يكفي ان يكون جماع الشسهدة كيسا الخذت بها المحكمة سكها هو الحال في الدعوى سفير بنتاقضة مع ما عولت طليه من اعتراف المتهم وما حواه تقرير السفة التشريحية .

(الطعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٤٠)

قاعسسدة رقم (٥٠)

البسدا:

تقسدير صسحة الاعتسراف وقيمته في الاثبسات من سسلطة محكمسة الموضوع سدقه م

ملخص الحكم:

الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تبلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمانت اليه كان لها إن تأخذ به مما لا معقب عليها .

(الطعن رتم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ _ س ٣١ _ ص ١٠٦٥)

سابعا ـ الاثبات بالأوراق:

قاعـــدة رقم (٥١)

: 12-41

القسانون لم يحتسم الانبسات المسوابق تقسديم مسحيفة الحسالة المثالية سدق محكمة الموضوع في استخلاص ثبوت التهمة بظرفها المشدد

حسد ذلك •

ملخص الحكم :

متى كان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه اعتصد في توانر النظرف المشدد بمنكرة النيابة المتدمة للبحكمة اثباتا لسبق الحكم على النهم في جناية سرقة بلكراه وشروع فيها ، وباعترافه في التحقيق بتلك السابقة وفي جلسة المحاكمة بالنهمة بظرفها المشدد للطالقا من حق محسكمة الموضوع في أن تلخذ من الادلة بما نطمئن اليه دون التزام عليها بتبيان عله ما ارتاته ، وما دام التانون لم يحتم للإنبات السوابق للتديم صحيفة الحالة المجتلقية ، وكان استخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت النهمة بظرفها المصدد من الأدلة التي تساند اليها سائفة وملتلها مع المعلل والمنطلق فان المجادلة في ذلك تنحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته الماء محكمة النتض .

۱ الطعن رقم ۱۲۹۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳۹)

قاعـــدة رقم (٥٢)

البــدا:

عدم التزام المحكمة بالتحدث الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها لها أن تلتفت عن دليسل النسفى واو حملتسه أوراق رسسمية ما دام يصح فى المقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأتت اليها من باقى الادلسة .

ملخص الحكم:

من المترر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث غي حكمها الا عن الأدلة ذات الإثر في تكوين مقيدتها ، ومن المقرر — أيضا — أن الأدلة في المواد الجنائية اتناعية ، وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملنه أوراق رسمية ما دام المنائل أن يكون غير ملنام مع الحقيقة التي الطمانت اليها من باتي الأدلة الثانية في الدعوى ، ومن ثم فصسب الحسكمة أن أقابت الأدلة على مقارفة الطاعن للجربعة التي دين بها بها يحمل قضاءها وهو با يفيد ضسمنا ألم تأخذ بدفاعه ، كانه لا يعيب الحكم عدم أيراد مضمون محضر الصلح ألهم من الطاعن ، ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم خطؤه في الاسسناد المقدم من الطاعن ، ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم خطؤه في الاسسناد على اطراح محضر الصلح ، ولا يعيبه هذا الخطأ — بغرض صحته — ما دام الحكم تداوي الدي عدم اطبئانته الى عاجاء به ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في مقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها .

(الطعن رتم ۸۷۷ لسنة ٦٩ ق _ جلسة ١٩٨٠/٢/٧ _ س ٣١ _ ص ٢٠٠)

قاعـــدة رقم (٥٣)

: المسلم

العبـرة في المحاكمــات الجنائية ــ ــ باقتناع قاضي الموضــوع ــ عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين ــ المحكمة أن تلتفت عن دليـــل النفي ولو حملته أوراق رسمية .

ملخص الحكم :

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشهود مفايرا لما

استند اليه الحكم ، وانها العبرة بها اطهانت اليه الحكمة بها اسستخلصته بعد التحقيقات ، لأن المبرة في المحاكمات الجنائية هي بانتناع قاضى المرضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراعته ، فلا يصح مطالبت بالأخذ بدليل بعين ، فقد جعل التانون بن سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قريئة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا أذا قيده التانون بدليل معين ينمى عليه كما أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النني ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في المقتل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي الهمانت اليها الحكم في هذا الخصوص يكون في غير مصله .

(الطعن رقم ۱۳۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۶۲)

قاعـــدة رقم (٥٤)

السطا

ملخص الحكم:

الادلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حيلته أوراق رسنهية بها دام يصبح في العقل أن يكون غير ملتئسم مسبح المقيقة التي اطمأنت اليها من باتبي الادلة في الدعوى .

(الطعن رقم ۱۲) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/٨ ــ س ٣١ --ص ٧٢٣)

قاعسدة رقم (٥٥)

: المسدا

حــواز الاعتــداد بالبطــاقة الشــخصية في تقدير سن العــدث ـــ اساس ذلك ـــ انها وثيقة رسمية ــ م ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشان الاحداث •

ملخص الحكم:

لما كاثنت الجماعة الشخصية تعتبن دليلا على سسحة البيانات الواردة

غيها طبقا لنص المادة ٥١ من التاتون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ غى شان الاحوال المدنية عمى تعد من تبيل الوائيقة الرسمية الني يعد بها غى تعدير سن الحدث طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشان الأحداث .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٣١ ــ ص ٩٨٩)

ثامنا ــ الإثنات عن طريق الخيرة:

قاعىسدة رقم (٥٦)

: المسلا

اسستناد المحكمة الى التقسرير الفنى المقدم فى الدعوى سـ مفساده اطراح التقرير الاستشارى المقدم فيها دون الزام عليها بالرد عليه استقلالا •

ملخض الحكم:

من المترر أن استفاد المحكمة الى التترير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها ، وليس بلازم أن ترد على هــذا التقرير استقلالا .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ــ س ٣١ ــ من ١٠٥)

قاعىسدة رقم (٧٥)

: المسدا

تقدير آراء الخبدراء والمفاضلة بين تقاريرهم من اطلاقات محكمة الموضوع ــ وهى غير مازمة بالرد على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم الخبير بسه .

ملخص الحكم :

لحكهة الموضوع كامل الحرية في تقدير التوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها ، ولها أن تفاصل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، أذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معتب عليها في ذلك ، وكانت الحكمة قد استظهرت مسئولية الطاعنين بما ينتجهسا واستندت الى تقرير اللجنة الفائية المنتبة واطرحت في حدود سسلطتها

التتديرية تقرير الخبير الاستشارى فانه لا يجوز مجادلتها فى ذلك امام محكهة النقض ما دام استفادها الى تقرير اللجنة المنتدبة لا يشوبه خطا ـــ كما هـــو الحال فى الدعوى المطروحة ـــ وهى غير ملزمة من بعد أن ترد اســـتتلالا على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تاخذ به ، أو على الدفوع الموضوعية الذي يستفاد الرد عليها من ادلة الثبوت التي أوردتها . ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الشان لا يعدو أن يكون جدلا فى واتمة الدعوى وتقـــدير الادلة فيها ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رشم ۱۳۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ من ۸۸)

قاعـــدة رقم (۸م)

البـــدا :

للمحكمــة الالتفـــات عن طلب مناقشــــة الخبي ما دامت الواقعـــة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

ملخص الحكم:

من المترر أن المحكمة لا تلزم باجابة طلب استدعاء الخبير المنقضـة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه لم ينسب الى الطاعن احــداث الاصابة الوخذية بعضد المجنى عليه غان ما يثيره الطاعن بشــان عدم اجابة المحكمة الى طلبه استدعاء الطبيب الشرعي لتعليل تلك الاصــابة يكون غير ســديد .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١/٣١ ـ س ٣١ ـ ص ١٤٨)

قاعــدة رقم (٥٩)

: السلاا

اأهى على المحكمة عدم اعادة مناقشة الطبيب الشرعي في التقسرار المقدم منه ــ لا محل له ما دام الطاعن أو المدافع عنه لم يطلبا ذلك .

ملغص الحكم:

اذا كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة أن الطساءن

أو الدانمين عنه لم يطلب أيهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في الترير المقدم منه تمليس للطاعن من بمد أن بنمى عليها تمودها عن أجراء لم يطلبه منها ولم ترهي من جانبها حاجة لاتخاذه .

(الطعن رقم ۲۲۲٥ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۸)

قاعسسدة رقم (٦٠)

: المحددا

تقدير آراء الخبراء والفصسل فيمسا يوجه الى تقساريرهم من مطاعن سرهمه محكمة الموضوع •

ملخص الحكم:

اذا كان من المترر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فبسا يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية فى تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبير شانه فى ذلك شأن سائر الادلة ، وهى غير مازمة من بعد باجابة مناقشة الطبيب الشرعى ما دام أن الواقمة تسد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة التخاذة هذا الاجراء ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مصاحواه تقسرير المسافة التشريحية غانه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ويكون ما ينماه الطاعن فى هذا الصدد حجرد جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه امام محسكمة النقض .

(الطعن رقم ۲۲۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۸)

قاعـــدة رقم (٦١)

المسدا:

المحكمة غير ملزمة بنسدب خبير فنى فى الدعوى تحسديدا لمسدى تأثير مرض الطاعن على مسئوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى — تقدير حاللة المبم المقلية من الامور المؤسسوعية التى تسسقل محسكمة المضرع بالقصصل فيها ما دامت تقيم تقريرها على اسسباب سسائفة — المحكمة لا تقترم بالانتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية المحتة الذي يتعفر عليها أن تقبق طريقها فيها •

ملخص الحكم:

من المقرر أن المرضى المقلى الذي يوصف بأنه جنون أوا عاهة عقلية

وتنعدم به المسئولية الجنائية تناتونا — على ما نتضى به المادة ٢٢ من تالون المعتوبات — هو ذلك المرض الذى من شانه أن يعدم الشمعور والادراك ، أما مدائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شمعوره وادراكه فلا تمد سببا لاتمدام المسئولية ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن النفسى الشمار اليه — بغرض صحته — لا يؤثر على سلامة عقسله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منسه يكون مسحيحا في التاتون .

(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۸)

قاعــدة رقم (٦٢)

المسسدا :

حق محكمسة الموضسوع في الجسزم بمسا لا يجسزم به الخبسير في تقسريره سحده .

ملخص الحكم:

الاصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير مى تقريره بنى كانت وقائم الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها .

(الطعن رتم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ - س ٣١ -

قاعــدة رقم (۲۳)

المسدا:

عدم القرّام المحكمة بلجابة الدفاع الى طالب ندب كبير الاطباء الشرعيين لاعادة الكشف على الجنى عليه ــ ما دامت الواقعة قد وضحت لديهاولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

ملخص الحكم:

 الأخذ بما نظمتن اليه منها والالتقات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وأذ كان ذلك وكانت المحكمة قد أطمأنت في حدود سلطانها التقديرية الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي واستندت الى رابه الفني من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء أصابته عاهة مستديمة ، فأنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشان ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة باجابة الدفاع الى طلب ندب كبير الأطباء الشرعيين لاعادة الكشف على المجنى عليه ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من ها حام الخواء .

« الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ٦٩ ق ــ جلسة ٢٨٠/٢/٢٨: ــ س ٣١ ــ ص ٣٠٧)

قاعىسدة رقم (٦٤)

البسدا:

تقسدير آراء الخسراء سه مؤضسوعي سه مسؤدي اخسف المسسكمة بالتقسرير سعسدم جواز النمي على المحكمة سقمودها عن اجسراء لم يطلب منهسسا •

ملخص الحكم :

الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل غيها يوجه الى تقساريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكبة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتاك التقارير شائها في ذلك شان سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الذليل ، وأنها لا تلتزم بندب خبير آخر في الدعوى والرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جساء بها لان مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الفنانها اليسه غضلا عن أن الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يكن قد الملب من المحكمة تعودها المحكمة تعبير المراجعة العسابات غليس له أن يتمي على المحكمة تعودها عن اجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك ، غان ما يثيره الطاعن في هسذا المنصوص لا يكون سديدا .

(الطمن رتم ۱۳۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳۰۱

قاعــدة رقم (٦٥)

المسدا:

المحكمة غير مازمة باهابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي ــ هد ذلك .

ملخص الحكم:

محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدفاع الى طلبه من مناتشسة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لدبها ولم تر هى من جانبها حاجة الى انخاذ هسذا الاحراء .

(الطعن رقم ۲۰۹۰ لسنة ۹۹ ق – جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ – س ۳۱ – ص ۳۷۷)

قاعـــدة رقم (٦٦)

: المسلما

تطابق أقوال النسبهود والدليسل الفنى سليس بسلازم سكفساية أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملاصة والتوفسيق .

ملخص الحكم:

المترر أنه ليس بالزم أن تطابق أتوال الشمهود منسمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملاعمة والتوفيق .

ا الطعن رقم ۲۰۹۰ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ – س ۳۱ – ص ۳۷۷)

قاعسدة رقم (٦٧)

المبسدا :

كفسلية أن يكون جمساع الدليسل القسولي غير متفاقض مسع الدليسل الفني .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل هو انه ليس بلازم أن تطابق اتوال الشهود مضيون الدليل

الغنى بل يكغى أن يكون جماع الدليل التولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعمة والتوفيق ، وكان الطاعن لا ينسازع غى أن با أورده الحكم من أتوال الشهود وما نقله عن تقرير الدسفة التشريحية له معينه المحيح من الأوراق فأن ما أورده الحكم من دليل قولى لا يناقض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يتلام معه ويكون ما يثيره الطاعن من وجسود تناقض بينهما غير سسديد .

. (الطعن رقم ٢١١٤ لدمنة ٤٩ ق ... جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ... ٣١ ... ص ٤٠٠٤)

قاعـــدة رقم (٦٨)

: 12-41

متى يسكون النمى على ما خلص اليسه الحسكم أخسدًا بهسا جزم به الخبير سهدلا موضوعيا ؟ النمى بمساهمة آخرين فى ارتكاب الجريمة سا لا يجدى سام الم يكن ليحول دون مساملة الطاعن عن الجريمة المسندة السسسة ما دام

ملخص الحكم:

لما كان الاصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل نيبا يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجمه الى محكمة الموضوع التى ايما كابل الحسرية في تقدير القوة التدليلة لتأك التقارير شائها في ذلك شان سائر الادلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وكان الحكم الملدون فيه سـ على با سلك بيئة بـ قد خلص الى الجزم بها جسزم به الخبير اطبئتا انه لسسائهة بالجراء من أبحاث بعد أن تولت المحكة بنفسها مواجهة اعباله باطلاعها على ما دونه الطاعن بدفتر المهدة وأصول وصور استمارات الصرف وبعسد أن حصرت المحكة الكيبات المختلف من كل صنف على حدة ان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في تقسدير الدليل مبا لا تقبل المائد المام محكمة النقض . وكان الحكم الملعون فيه سعلي ما سلف ببانه سلم يؤ أخذ الطاعن في تحديد قبية المال المختلس على أساس تقدير أقوال أعضاء اللبغة وأنها أخسد في ذلك بنقدير الخسير مان نحو دفيق لا يكون منتجا ، أما عن قوله أن تقرير اللبخة انتهى الى وجمود نحو دفيق لا يكون منتجا ، أما عن قوله أن تقرير اللبخة انتهى الى وجمود

مسئولين آخرين معه عن الاختلاس نهو مردود بأن النعى بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة لا يجدى الطاعن ما دام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة المسندة اليه والتي دلل الحكم على مقارفته اياها تدليلا سنسائفا ومقسمة لا .

(الطعن رقم ۳۰۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/٣/٢٨ ــ س ٣١ ــ ص ٤٤٦)

قاعىسدة رقم (٦٩)

المسدا:

تطابق أقوال التسمهود مع مضحون الدليل الفنى حد غير لازم حــ كُناية أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مصع الدليل الفنى ، تناقضا يستعصى على الملامهة والتوفيق .

ملخص الحكم :

ليس بلازم أن تطابق أتوال الشبهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تفاقضا يستمصى على الملامهة والتوفيق .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق -- جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ -- س ٣١ --م ٣٦٢ ()

قاعـــدة رقم (٧٠)

: 12-41

كفاية أن يسكون جمساع الدئيسل القولى غير متناقض مسع الدئيسل الفنى تناقضا يستعصى على اللاعمة والتوفيق سمثال في جريمة ضرب •

ملخص الحكم:

لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل القولى مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بمسا يستعصى على الملاعمة والتوفيق ، ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى شمهادة المجنى عليها والشماهدين أن الطاعنين اعتديا عليها بالضرب فاحدثا أصابتها ، وبين تلك الاصابات بما أورده من مؤدى التقرير الطبى ، غانه يسنوى بعسد

ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن أصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالمجنى عليها أي أثر على الأطلاق .

(الطعن رقم ٣٣١) لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٤/١٣ ــ س ٣١ ــ من ٤٩ عن ١٩٨٠ ــ س

قاعسسدة رقم (٧١)

: المسدا

١ ــ تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها ــ موضوعى .

٢ ــ عدم التزام المحكمة بلحابة الدفاع الى طلب تقديم تقرير خبر استشارى
 ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ما يدعو التخساذ هسذا
 الإجسسراء

ملخص الحكم :

ا ... تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي المحكمة الموضوع التي المحكمة الموضوع التي المحكمة المحلق الحسرية في الأحد به المحلق الحسرية في الأحد به بسا تطهنن اليه منها والانتفات عها عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هدذا التقدر ،

۲ ـــ من المقرر أن محكمة الموضوع لا نلتزم باجابة الدغاع الى طلب تقديم تقرير استشارى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة إلى هذا الاحراء كها هي الحال في الدغوى .

(الطعن رقم ۲۶۶۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۸ ــ س ۳۱ ــ س ۳۱ ــ مس ۲۳۲)

قاعـــدة رقم (۷۲)

السيدا:

النمى على عمل الخبح بانعدام خبرته فى تحقيق الخطوط جدل موضوعى لا تجوز اثارته امام محكمة النقض •

ملخص الحكم:

متى كان الثابت من مدونات الحكم أن من قام بالمضاهاف من خبراء تسم أبحاث الدريبة والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وكان هؤلاء الخبراء لا يعينون الا بعد النحقق من كلينهم وصلاحيتهم لأعبال التسم الذي بعينون به وذلك طبقا لما تقضى به المادتان ١٩٥٨ من المرسوم بتانون ٩٦ لسسنة ١٩٥٧ بتنظيم الخبرة المام القضاء ، وإذ كان الحكم قد اطبأن الى نترير هذا الخبير أن ينمى الطاعن بعدم خبرته لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير المحكمة لعمل الخبير وهو مالا يجوز أمام بحكمة النقض .

(الطعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ ص ٦٨٣)

قاعـــدة رقم (٧٣)

: المسدا

تقــدير آراء الخبراء ــ موضوعى ــ الرد على ما وجــه اليهــا من مطــاعن عند الأخذ بها ــ عدم ازومه ــ اســاس ذلك •

ملخص الحكم:

قول الطاعن أن الخبير لم يطلع على الاستبارات والمستندات غمردود بما هو مترر من أن الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل غيها يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتلك التقارير شانها في ذلك شأن الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير العليل ، وإنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء ما دامت قد اخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد من تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، غيكرن هذا النعى بدوره جدلا موضوعيا لا شأن لحكمة التقنى به .

(الطعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٨/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ ص ٦٨٣)

قاعــــدة رقم (₹٧)

المسدا:

تقدير آراء الخبــراء ــ موضـــوعى ــ مثال ــ قعــود الطــاعن عن اثارة التعارض بين الدليلين القولى والقنى ــ امام محكمة الموضوع ــ لا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض ــ علة ذاك ؟

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن تقدير آراء المخبراء والفصل غيما يوجه الى تقاريرهم

من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع الني لها كامل الحرية في تتدير القوة التدليلة لتقرير الخبير شائه في ذلك شأن سائر الادلة ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا البقدير ، وكانت المحكمة قد اطبانت الى تقرير قسم إحمال التربيف والنزوير من أن بصمات قالب تلمى الصلب هي بصمات قسم إحمال النيفوع بها الشخص العادى : وكان ما أورده الحكم من أن الدليل القولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفني — بل يتطابق معه — فن ما يثيره الماعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل — وفضلا عن ذلك غان البين من محضر جلسات المحاكمة أن المداني عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قاله التناقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم غلا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محسكمة النقض لأنه دفاع موضوعي لا يقبل منه النعي على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام لم يتبسك سه أمامها .

« الطعن رتم ١٤٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٠ ــ س ٣١ --ص ٧٤٢ ﴾:

قاعىسدة رقم (٥٧)

البـــدا :

ملخص الحكم :

بتى كان الحكم قد أورد مؤدى تترير المعمل الكيمائى وأبرز ما جاء به من الهواد المضبوطة هى مادة الحشيش والأفيون وأنسراص المونولون وأن نبات الحشيش يحتوى على المادة الفعالة وأن بذور الحشيش صائحة للانبات مان ما ينماه الماعن على الحكم بعدم أيراده مضبون تقرير المعمل الكيمائى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم أيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

(الطعن رتم ٢٥ لسئة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٣١ ــ الطعن رتم ٢٥ لسئة ٥٠ ق ــ جلسة ٧٧٥ الم

(م _ ٤ _ جنائي)

قاعـــدة رقم (٧٦)

: المسدا

تطابق اقدوال الشهدد ومفسمون الدليسل الففى -- غير لازم -- كفاية ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدلير، الفنى تناقضا يستعمى على الملامة والتوفيق •

ملخص الحكم:

من المترر انه ليس بلازم أن تطابق أتوال الشمهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي أن يكون جباع الدليل القولى غير متاتض مسع العليل الفني تناتضا يستمصى على الملاعبة والتوفيق .

« الطَّعَن رقم ٧١٠ لسنَّة ، ٥ ق _ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ _ س ٣١ _ ص ٨٦٩ م

قاعـــدة رقم (۷۷)

المسدا:

تطابق أقسوال الشسهود مع مضمون الدليل الفنى سـ غير لازم سـ كفاية أن يكون غير متناقضين سـ بما يستعدى على الملاعمة والتوفيق ه.

ملخص الحكم:

من المترر انه ليس بلازم ان تطابق اتوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفى ان يكون جماع الدليل التولى غير متناتض مع الدليل الفني تناتضا يستعمى على الملامية والتوفيق ، وكان لا تعارض بين ما حصله الحكم عن شاهدى الاثبات من ان الطاعن عدا خلف المجنى عليه الى ان لحق به واعمل فيه الطمن بالسكين في اجزاء مختلفة من جسمه وبين ما نتله عن تقسرير الصفة التشريحية من ان المجنى عليه اصيب بسبع جروح قطعية تحدث من مثل السكين أو المطواة بهقدم يسار الصدر وباعلا مقدم يسار البطن وبهقدم الركبة اليسرى وبخلفية الفخذ الايسر هذا فضلا عن ان جسم الانسان متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء مما يجوز معه حسدوث احسابة الاجسزاء الاملية منه والضارب له واقف خلفه أو أمامه حسب الوضع الذي يكون فيه

الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحناج الى خبرة خاصة ، فان ما ينعاه الطاعن من تناقض الدليلين القولى والفنى يكون على غير أساس .

ر الطعن رقم ۸۳۱ أسمنة ٥٠ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٠ - س ٣١ -- س ٢١ -- س ٩٢٩ أ

قاعـــدة رقم (۷۸)

: المسلما

مصحكة الموضدوع غير ملسرمة باهسابة طسلب اسسندعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك •

ملخص الحكم:

من المترر أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة طلب استدعاء الدلبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواتمة تد وضحت اديها ولم تر هى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وكان الاعتداء بالفاس لا يستتبع حتها أن تسكون الاصابة عنها قطعية ، بل يصح ما انتهى اليه الحكم من أنها رضية تأسيسا على حصولها من الجزء غير الحاد منها .

(الطَّعَن رقم ١٤٤٣ لُسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١١٨٠/١٢/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ١١٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٠٠ .

تاسعا ـ الاثنات بشهادة الشهود:

قاعـــدة رقم (٧٩)

: I

اطمئنسان المدكمسة الى اقوال شهودة الاثبات يفيسد اطراحها جميسع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهسا — وزن اقوال الشهود — وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم — موضوعى •

ملخص الحكم:

ان في اطبئنان المحكمة الى أتوال شاهدالاتبات ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها أذ أن وزن أتوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل التضاء عليها مهما وجه البها من مطاعن مرجمه الى تاضى الموضوع .

ا الطعن رقم ۱۳۶۱ لسنة ٦٩ ق ... جلسة ١٩٨٠/١/٦ ... س ٣١ ... سن ٨٥).

قاعـــدة رقم (۸۰)

: المسملا

حق محكسة الموضسوع في استخلاص الصورة الصسحيحة لواقعسة الدعوى من اقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة الملها ــ وأن تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام سائفا •

ملخص الحكم :

لحكمة الموضوع ان تستخلص من اتسوال الشهود وسسائر المتسامر الملوحة المامها على بساط البحث الصورة المسحيحة لواقعة الدموى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفه من صسور اخسرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة متبولة في المثل والنطق ولها المسلهة

في الأوراق ، ولما كان من المقرر أن وزن أقوال الشمهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمين اليه ، ركان ،ؤدى قضاء محكمة الموضوع بادانة الطاعن استنادا الى اقوال شهود الاثبات هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أيضًا أن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن اليه وأن تعول على اتوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمانت اليها ودون أن تبين العلة في ذلك ، وأنه لا يعيب الحسكم تناقض أتسوال الشاهد ... بفرض حصوله ... طالما قد استخلص الحقيقة من اقسواله استخلاصا سائفا لا نناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن رضاء المجنى عليها وزوجها باصطحابه مى سيارة أجرة لاطلاعه على وثيقة زواجهما أو دعوى التناقض مي اقوال المجنى عليها واختلاقها للواقعة وعدم عودتها الى منزل الزوجية عقب الحادث ، لا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعا موضوعيسا لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعته في مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها المتهم على استقلال اذ الرد عليها يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التي ساقها الحكم مما لا يجوز معه معاودة التصدي له والخوض فيه لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ۱٤٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ - س ٣١ - ص ٧١)

قاعـــدة رقم (٨١)

: المسلاا

حق محكمسة الموضدوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليسه من ادلة وعناصر في الدعوى ــ مفاده اطمئنان المحكمة الى اقوال شهود الاثبات •

ملخص الحكم :

لما كان لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من الملة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للادلة التي اوردتها في حكمها الى ان الطاعن ارتكب الجريمة التي دانت بها ، وفي اطمئنان المحسكمة الى اتوال شمود الاثبات ما يقيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحيلها على عدم الاخذ بها أذ أن وزن أتوال الشهود وتقدير الظروف التي
يؤدون فيها شهادتهم وتعويل التضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام
حرلها من الشبهات مرجمه الى ححكية الموضوع . لما كان ذلك ، وكان
تقدير قيام القصد الجنائل أو عدم قيابه مـ من ظروف الدعوى مـ يعد مسألة
تتعلق بالوقائح تفصل لميها ححكية الموضوع بغير معقب وكان ما اثبته الحكم
على ما تقدم ذكره من أن ممارسة المحشاء في السكن الذي أجره الطاعن
كان معلوما له مما قرره الشهود وما دلت عليه التحريات لمان هـذا الذي
أورده الحكم يعد سائفا لاستظهار تحتق القصد الجنائل لدى الطاعن في
الديه الذي دانه بها .

إِلَّ الطَّعَن رَمِّم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ١٨٨٠ أ

قاعمسدة رقم (۸۲)

: المسدا

عسدم التسزام المحكمة بان تورد من اقسوال الشسهود الا ما تقيسم عليه قضاءها ساسقاطها اقوال بعض الشهود سهفاده اطراحها •

ملخص الحكم :

ان المحكمة في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حسكمها الا عن الإداة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد بن أتوال الشهود الا ما تطمئن اليه منها وتقيم عليه تضاءها وتطرح أتوال من لا تثق في شهادتهم من غير أن تكون مازمة بتروير ذلك .

المحول من رقم ١٩٢٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ _ س ٣١ _ وي ٢٣٧ ق

قاعىسدة رقم (۸۳)

: المسلما

التاساقض في اقسوال التسمود سالا يعيب الحسكم ساما دام قسد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه •

ملخص الحكم:

المتناتض مى أقوال الشهود ـ بفرض وجوده ـ لا يعيب الحكم ما دام

قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سنائغا لا تناقض ميه .

(الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۰۷)

قاعـــدة رقم (٨٤)

البسدا:

ه أسال لتسبيب غير معيب سافي تحصيل اقسوال شاهدة اثبسات ساحق محكمة المرضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوي .

ملخص الحكم:

الأصل أن من حق محكبة الموضوع أن تستظم من أقوال الشسهود وسائر المعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المسورة المسحيحة لواتعة الدعوى حسبما يؤدى اليه أقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا يستند الى أدلة متبولة في العشل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ــ س ۳۱ ــ هم ۳۱۳)

قاعـــدة رقم (٥٨)

المبسدا :

وزن أقسوال الشسسهود سم وضسوعي سالنسسازعة في أقسوال الشهود سم جدل موضوعي لا تجوز أثارته أمام النقض .

ملخص الحكم:

وزن أتوال الشهود وتقديرها وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ومتى اخذت بشبهادة الشهود أن ذلك يفيد انها الهرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۰ ــ من ۳۰ ــ من ۳۰ ــ

قاعـــدة رقم (٨٦)

: المسلما

محكسة ثانى درجسة ــ تحسكم في الأصسل على مقتضى الأوراق ــ نشيود الذين تاتزم بسماعهم •

ملخص الحكم:

من المترر أن محكمة ثانى درجة تحكم فى الأمسل على متنفى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسسماع الشمود الذين كان يجب سماعم أمام محكمة أول درجة ، وأذ كان البين من محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب إلى المحسكمة عماع أحد من الشمهود ، وكان ما قررته محكمة أول درجة من تلقاء نفسها من تأجيل الدعوى لاعلان محرر المحضر لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب العبل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق غان النعى على الحكم المطعون فيه بأنه تضى فى الدعوى بغير سسماع الشسهود لا يسكون سسماع الشسهود

﴿ الْطَعَن رَقْم ٢٠٠٩ لَسَنَة ٤٩ ق ــ جلسة ٣/٣/٣/٣ ــ س ٣١ ــ ص ٣٢٢)

قاعـــدة رقم (۸۷)

المسدا:

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم حدق لحكسة الموضوع وحدها سـ لها أن تجزىء شهادة الشاهد فتاخذ منها بما تطمئن اليه في حسق المترم ، وتطرح ما عداه في حق الآخرين ،

ملخص الحكم:

من المترر ان نقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها والملئناتها اليها بالنسبة الى منهم وعدم المئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة لنهم آخر ، واذ كانت قد المهانت الى اقوال الشمهود واخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون التهمين الآخرين اللذين قضت ببراعتهما ، وكان من حسق محكمة الموضوع ان تجزى، ثهادة الشاهد فتأخذ منها بها تطمئن اليسه

وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير ادلة الدعوى ، فان ما يشره الطاعن في صدد تعارض صور الواقعة وما اخذ به الحكم وما اطرح من اتوال شهود الاثبات واعتماده على الدليل المستبد منها في حق الطاعن وحده دون المنهين الآخرين لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو مالا يجوز انارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٩٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ٤٠٠)

قاعـــدة رقم (۸۸)

البسدا :

تطابق اقدوال الشدود مع مضدون الدليل الفنى د غير لازم - كفاية ان يكون جماع الدليل القولى كما اخذت به المحكمة غير متناقض مصع الدلل الفنى ، تناقضا يستعصى على الملامية والتوفيق .

ملخص الحكم :

ليس بلازم أن تطابق أتوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما لخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملامية والتوفيق .

(الطمن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ ــ س ٣١ --ص ٢٦٢)

قاعـــدة رقم (۸۹)

: 12___1

اختاف الشسهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم لا يؤثر في سلامته الساس ذلك ؟ حق محكمه الموضوع في الاعتباد على ما تطهن اليه من اقوال الشاهد واطراح ما عداها لله عدم ايراد الحكم تلك التفصيلات يفيد اطراحه اياها •

ملخص الحكم :

من المترر أن اختلاف الشمهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها

الحكم لا يعبيه ذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتسد على ما تطهئن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفى عدم ايراد الحكم لهذه التفديلات ما يفيد اطراحه لها .

(الطعن رقم ۲۳۵۸ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/٤/۱۷ ـ س ۳۱ ــ ص ۲۰ ـ ص ۷.۰)

قاعسسدة رقم (٩٠)

: 12-41

وزن اقسَّوال الشسسهود لله موضدوعي لله متى لا يعيب تنسقض الشرود والحكم لله سلطة المحكمة في الطسارح مالا تطمئن اليه من السوال الشسسهود .

ملخص الحكم:

لما كان وزن أقوال الشجود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجمه الى محكمة الموضوع تقدره النقدير الذى تطبئن اليسه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام استخلص الادانة من اتوالهم بما لا تناقض فيه ، كما أن للمحكمة الا تورد من الأسباب الا منا نقيم عليه تضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطبئن اليه وتطرح ما عدا ، ، وإذا كانت المحكمة تد أوردت في حكمها الأسباب الني أقابت عليه تضاءها بها لا نناقض فيه وأطهانت الى أقوال شهود الإنبات التي عليها تضاءها بها لا ينازع الطاعن في صحة ماخذه من الأوراق وهي غير حملت مؤداها بها لا ينازع الطاعن في صحة ماخذه من الأوراق وهي غير المرحقها ، فأن كل ما يثيره في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا أمل متعدد الدارل وفي سلطة محكمة المؤضسوع غي وزن عناصر الدعسوي واستناط متقدها منها وهو ما لا تجوز فائرته المام محكمة النقض .

قاعـــدة رقم (٩١)

: المصدا

سلطة محكسة الموضوع في تقدير الأدلة ساطمتنانها لأقسوال الشاهد يقيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأضد بهسا ٠

ملخص الحكم:

من المترر أن لحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح البه منها وفي الطبئناتها لأتوال شهود الأثبات ما يفيد أنها المرحت جبيع الاعتبارات التي ساتها الدفاع على عدم الأخذ بها أذ أن وزن أتسوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شسبهات مرجعه الى محسكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ف ــ جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ ــ س ٣١ ــ من ٥٥٥)

قاعىسىدة رقم (٩٢)

: البسدا

تنـــاقض رواية الثنــــهود في بعض تفاصــــيلها ـــ لا يعيب الحــــكم ـــ ما دام استخلاصه سائفا ـــ تقدير الادلة ـــ تستقل به محكمة الموضوع ٠ ملخص الحكم :

متى كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من أتوال شهود الاثبات ، قان تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته ما دام استخلص الحتيقة من أتوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، ومن ثم فانه لا يكون ثبة محل لتعييب الحكم فى صسورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة واقتمت بها ولا فى تعويله فى تضائه بالادانة على أتوال شهود الاثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب اتوالهم ومن شسم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ۱۰۰۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۲/٥/١/۱ ـ س ۳۱ ــ من ۹۸۵)

قاعـــدة رقم (۹۳)

المسدا:

جــواز ســماع الشــهود الذين لم يبلغ سنهم اربــم عشرة ســنة بدون حلف يبين جواز الأخذ باقوالهم على سبيل الاستدلال اذا أنس القـــاضى فههـــا الصــــدق •

ملخص الحكم:

متى كان القانون تد اجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم اربع عشرة بدون حلف يدين على سبيل الاستدلال ؛ ولم يحرم الشارع على القساضي الأخذ بنك الاتوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق ؛ لهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ؛ فانه لا يتبسل من الطاعن النمي على الحكم أخذه باتوال الجني عليه بحجة عدم استطاعته التبييز لصفر سنه ما داوت الحكمة قد اطبانت الي صحة ها ادلي به وركنت الي اتواله على اعتبار أنه يدرك با يتول ويعيه . واذ كان الطاعن لا يدعى بأن الملئل الجني عليه لا يستطيع التهييز أصلا ولم يطلب الى المحكمة تحتيق عدم توافر التبييز لديه ؛ بل اقتصر بجلسة المحاكمة على التوال بائه صغير ؛ وعلب على الدكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتماد على اتوال المجنى عليه بمعقة المبلية المحاكمة على التوال المجنى عليه بمعقة المبلية المحاكمة على التوال المجنى عليه بمعقة المبلية المحاكمة على التوال المجنى عليه بمعقة المبلية المحاكمة عناصر الدعوى الطروحة بمن المحاكمة المبلية بالأخذ بدليل دون آخر ؛ فان ما ييره الطامن في هذا الشمان لا يحدو أن يكون جلا وضوعها في تقدير الدليل وفي سلطة الحكمة في استنباط معتدها مها لا يجوز اثارته الم محكمة النقش .

(الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٩٤ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ ـ س ٣١ ـ ص ٢٣٦ م

قاعىسدة رقم (٩٤)

: المسدا

الصسلح بين الشساهد والمتهسم قسول جديد ــ حق المحكمة في تقديره واطراحها له دون بيان السبب ــ اساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

لا يمهم الحكم النفالة عن الصاح الذي تم بين والدى المجنى عليه وبين

التهم عى معرض نفى التهمة عنه اذ لا يعدو ذلك أن يكون ترلا جسديدا من الشياهدين يتضمن عدولا من اتهامه ، وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع، وسلطتها فى تجزئة الدليل ، ولا تلتزم فى حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك اذ الأخذ بادلة الثبوت ، التى ساقها الحكم يؤدى دلالة الى اطسواح هيذا المسلح .

الا الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٠ ق ... جلسة ١٩٨٠/٦/٤ ... س ٣١ ... ص ٧٠٤)

قاعىسدة رفم (٩٥)

المسدا :

حربة محكمسة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليسه من اللة الدعوى وعناصرها سلها الأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى سناقض الشاهد أو تضاربه في اقواله أو مع أقوال غيره لا يميب الحكم ما دام استخلص الحقيقة بما لا تفاقض فيه •

ملخص الحكم:

من القرر أن لحكية الموضوع في المواد الجنائية كابل الحرية في تكوين مقيدتها مما تطبئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ما دام له أصل ثابت بأوراتها وكان للمحكية في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بتول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى اطبئت اليه ولو خالف قول آخر له أبداه في مرحلة الخرى ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أتواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكية قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا مها لا تناقض فيه .

ر الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٦/٥ _ س ٣١ _ ص ٧٠٨)

قاعـــدة رقم (٩٦)

: 12-41

تقدير اقسوال منهم على آخر س وتحديد صسانها بنفنيش باطل سـ موضوعي •

ملخص الحكم :

تقدير الأقو ال التي تصدر من متهم على آخر أثر تفتيش باطل وتحديد مدى

صلة هذه الأتوال بواتمة التغنيش وما ينتج عنها هو بن شـــنون محكمــة الموضوع تقدره حسبها يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا تدرت ان هذه الاقوال صدرت منه صحيحة غير متاثرة فيها بهذا الإجراء الباطل ــ كها هـــو الشان في الدعوى المطروحة ــ جاز لها الاخذ بها .

. (الطعن رقم $13 \lambda 1 = - 19.0 / 1/1/1 - س <math>19.0 = - 19.0 / 1/1/1 = - 19.0 / 1/$

قاعـــدة رقم (۹۷)

البـــدا:

تقدير أقسوال الشسهود ـ موضوعي ـ تناقض أقسوال الشسهود ـ ـ لا يعيب الحكم متى استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم:

وزن اترال الشهود وتتدير الظروف التي يؤدون غيها شهادتهم وتعويل الغضاء على اتوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شسبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره النقدير الذي تطبئن اليه ودون رقابة من محكمة المقض ، وتناتض دواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحتيقة من اقوالهم اسستخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٢/١٠/١٠ ــ س ٣٠١ ــ ص ٨٧٦) ص ٨٧٨)

قاعـــدة رقم (۹۸)

البيدا:

وزن اقــوال الشـــهود ــ موضــوعى ــ مفــاد الأفــذ بالشـــهادة ؟ تفاقض الشاهد ــ متى لا يميب الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشمهود وتقدير الظروف التي يسؤدون فيها شمهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجمه الى محكمة الموضوع تنسزله المنزلة الني تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي منى النذت بشمهادتهم ، مان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدغاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد أو تضاربه مي أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقراله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، وكان المكم المطمون فيه قد حصل ساعول عليه من أقوال المجنى عليه وسمائر الشهود بغير تناقض وأشار الى ما ذكسره المجنى عليه في بدء اقواله من « أنه شاهد على ضوء اللمبة » « سُخصا يشسبه شتيق زوحته المتوفاة وشخص آخر أطول منه يستطيع التعسرف عليه اذا شماهده » ثم كشف عن اطمئنان المحكمة الى ما ساقه المجنى عليه تبريرا سائفا لما تردد ميه من اتوال حول تحديد شمسخص الطساعن مي بداية الأمر ، وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ، فانه لا محل لما بنهاه الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لعدم رده على دفعه ببطلان عملية التعرف عليمه مدوودا بأن الحكم قد بني قضاءه على ما اطمأن اليه من أدلة التبرت التي تام عليها ، ولم يعول على أي دليل مستمد من عملية العرض هذه التي لم يشر اليهـــا في مدوناته ، ومن ثم فانه قد انحسر عنه الالنزام بالرد استقلالا على هذا الدفع . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاءن ينحل هي مجموعه الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للادلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

. (الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٣ ــ س ٣١ ــ مي ٥٠٠) ص ٥٠٠)

قاعـــدة رقم (٩٩)

البـــدا:

وزن اقوال الشـــهود وتقــدير الظــروف التى يؤدون فيهــا شهادتهم ــ موضوعى ــ اخذ المحكمة بشهادة الشهود ــ مفاده ـــ اطراحها لجميـــع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ٠

ملخص الحكم:

من المترر أن وزن أقوال الشبهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيهــــــا شبهادتهم وتمويل القضاء على اتوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التتدير الذى تطبئن اليه ، وهى منى اخذت بشهادتهم غان ذلك يغيد اتها اطرحت جبيع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخسذ بهسا ، وان تناتض الشاهد او تضاربه فى اتواله لا يعيب الحكم ولا يقدم فى سلامته ما دام قد استخلصا سائفا لا تناقض سلامته ما دام قد استخلص الحتيقة من اقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة غير مازمة بسرد روايات الشاهد أذا تعددت وبيان وجم اخذها بما اقتضعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطبئن اليه وتطرح ما عداه ولها فى ذلك أن تأخذ باتواله فى أى مرحلة من مراحل التحتيق والمحاكمة دون أن بين العلة فى ذلك ، فأن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط محكمة انتشى .

(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٥ ــ س ٣١ ــ س ١٦٥)

عاشرا ـ القــرائن:

قاعـــدة رقم (١٠٠)

: المسدا

الأمر الصدادر من النيسابة بعدم وجدود وجده لاقامسة الدعدوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها لله حجية له أمام المسكمة الجنائية في دعوى العلام الكلام ال

ملخص الحكم:

من المترر بنص المسادتين ٥٥) من تانون الاجراءات الجنائية ان تقدة الامر المتضى سواء المام المحاكم الجنائية أو المحاكم المنية لا نكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانة منى توافرت شرائطها القانونية وانه ليس للامر الصسادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى البلاغ الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية المام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ (اللطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٤٦ ق صحياسة ١٩٨٠/١/٢ سس ٣١

ــ ص ۱۷)

قاعـــدة رقم (١٠١)

المسدا :

تأييد الحكم المطعدون فيه ب الحكم الصحادر برفض الدعدوى المنتقلف التهاد المكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المقفى فيه ، بعم استثناف التبابة له ب وعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطا المجنى عليه بينطوى على خطا في تطبيق القانون بالمادة ٢٠٠ اج تجيز للمدعى المدنى أن يستلف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح بعنها يختص بحقرقه المدنية بهتى تجاوزت التمويشات التصاب متى رفع استثنافه بكان على المحكمة الاستثنافية أن تعسرض لبحث عناصر الجريمة بالا يمنع من هذا كون الحكم في العوى الجنائية قد حسائر المقدى .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر بوفض الدعوى الدنية (م ـــ ٥ ـــ جذائي)

السبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمة ثاني درجة اعتبرت الحكم الابتسدائي حائزا لقوة الشيء المقضى فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع علىهسا وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى ليحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذي اصابه ، وهذا ينطوى على خطأ مى تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم المادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، فيما يختص بحقــوقه المدنية وحدها ، ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة المامة وعن حق المتهم لا يقيده الا النصاب ، ومتى رفع استثنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وتبوت الغمل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته السه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، لأن الدعويين الجنائية والمدنية وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع مي كل منهما يختلف عنه مي الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(الطدن رتم ٣٤ للسنة ٤٩ ق -- جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ -- س ٣١ -- ص ٣٩١)

قاعسدة :

استعراف كلب الشرطة ــ قرينــة ــ مئــال الســييب ســائغ ــ اتخذ من الاستعراف ومطابقة صندل عثر عليه بهكان الحادث لقدم الطـــاعن قرينتين .

ملخص الحكم:

لما كان الاصل أن الجرائم على اختلاف انواعها _ الا ما استثنى منها بنص خاص _ جائز اثباتها بكافة الطرق المتانونية ومنها البينة وتسرائن

الاحوال ، وأن القانون لم يرسم للنعرف صورة خاصة يبطل أذا لم يتــم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتمرف الشاهد على المتهــم ما دامت قد الهائنت اليه ، أذ العبرة هي باطبئنان المحكمة الي صدق الشاهد ننصحه ومن ثم غلا على المحكمة أن هي اعتبدت على الدليل المستهد من تعرف المجنى عليه على الطاعن ، ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الوضوع المجنى الحكم أذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقريفة ، ولما كان لا جناح على الحكم أذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقريفة يعسزز بها ادلة اللبوت التي أوردها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلا اسساسيا أنه أنها استند الى استعراف كلن الشرطة ومطابقة الصندل الملغور عليه بمئ ثبوت الاتهام قبل المتعر العدور، فيسه بمكان الحادث لقدم الطاعن تقريفتين يعزز بهما ادلة الثبوت التي أوردها ولم بيتخذ منها دليلا اساسيا عي نبوت الاتهام قبل الطاعن ، غان منمى الطساعن في هذا الشان يكون في غير محله ،

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٣ ــ س ٢١ ــ ص ٩٠٠) ــ ص ٩٠٠)

احدى عشر ــ المعاينــة:

قاعـــدة رقم (۱۰۳)

: 12-41

اهسراء المعاينسة في غييسة المتهم سلا بطسلان ، ما يملسكه سرهسو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التى تمت في غييته من نقص او غيب .

ملخص الحكم:

من المقرر أن المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، اذ أن تلك المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم أن هي رات لذلك موجبا ، وكل مايكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أثرها شائها شان سسائر الادلة الاخرى .

إ(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٩٩ ق _ جلسة ١٩٨٠/١/٣١ _ س ٣١٠ _ ص ١٤٨)

قاعسسدة رقم (١٠٤)

البسسقا ا

طلب اجراء الماينة ـ لا يثار لأول مرة امام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

متى كان الثابث من مطالعة محاضر جلسات المحاكبة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب الى المحكمة أجراء معاينــة لمكان الحـــادث بل اتتمر فى مرافعته على التشكيك فى التوال شمود الإثبات فانه لا يحق له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النتض .

(الطعن رقم ۲۱۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۷)

قاعـــدة رقم (١٠٥)

البـــدا :

التعويل على المعاينة ـ دون ايراد مضمونها _ قصور .

ملخص الحكم:

من المترر وفق المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائة ان كل حسكم بالادانة يجب ان يشتمل فيها يشتمل عليه على بيان كان الؤدى الادلة التى استظمت منها المحكمة الادانة فلا تكنى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية ببين منها مدى تليده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باتنى الأدلة التى اقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها واذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعاينة فائه يكون مشوبا بالتصور .

(الطعن رقم ۲۲۲۲ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۱ ــ س ۳۱ ــ مس ۷۱)) ــ مس ۷۷))

قاعـــدة رقم (١٠٦)

البـــدا :

عسدم النزام المحكمة باجاية طلب معاينة ــ لا يتجــه انفى الفعـــل أو اثبات استحالة حصوله ــ علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

طلب النفاع اجراء المعاينة وتجربة ضوئية ... بفرض النهسك به ... للتدليل على عدم امكان رؤية الشهود للواتمة لا ينجه الى نفى الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها واذ كان القصود منسه مجرد اثارة الشبهة فى ادلة الثبوت التى المهانت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى اخذت به فان هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستقادا من الحكم بالادانة استنادا الى اقوال هؤلاء الشهود .

(الطعن رقم ۳۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٨/٢/٨/١ ــ س ٣١ -- ص ٧٣١)

قاعسدة رقم (١٠٧)

المسدا:

طلب اجسراء المعانِسة الذي لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمسة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها النسهود بل كان المقصود منه اثارة النسبهة في الدليل الذي اطمانت البه المحكمة سـ هو دفاع موضوعي لا تنتزم المحكمة بلجابته .

ملخص الحكم:

من المترر أن طلب المعاينة أذا كان لايتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا ألى النبات استحالة حصول الواقعة كيا رواها الشهود بل كان مقصودا منه أثارة الشبعة في الدليل الذي الهمانت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، ومن ثم فلا محل لتعييب الحسكم بالإخلال بحسق الفساع .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٠ ف ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ... س ٣١ -- من ٧٧٠)

اجراءات المحاكمة

اجسراءات المحاكمسة

اولا _ الاعـــلان:

قاعـــدة رقم (١)

المسندا:

توالى تاجيـل نظـر الدعوى لاعلان المتهـم اعــلانا قانونيا ـ، مضى ددة التقادم دون اتمام الاعلان ــ اثره ــ انقضاء الدعوى الجنائية بهضى الدة ــ م 10 ا -ج .

ملخص الحكم:

حيث أن الدعوى الجنائية في رفعت الى الطاعن بوصف أته لمى يوم علمه بذلك ، وطلبت النيابة العامة معاتبته طبقا لأحكام الواد ١ ، ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٢ ، ١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٢١ ومحكمة الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية قضت في ١٩٧٥/٣/١٤ فيابيا بحبس المنهم سنة السهر مع الشغل والزامه بأن يدغع لمسلحة الجمارك تعويضا قدره - .٨٨٤ جنيها والمسادرة واذ عارض الطاعن في الحكم قضى بجلسة ١٩٧٥/١١/٢١ بتابيد الحكم المعارض هيه فاستانف ومحكمة الاستكندرية الابتدائية (بهيئت استثنافية) قضت في ١٩٧٦/٢/٢١ غيابيا بتابيد الحكم المسائف فعارض وقضى بجلسة آخت في ١٩٧٧/٢/٢١ غيابيا بتابيد الحكم المسائف فعارض فيه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المسكبة يضمها التحقيقا لوجه النعى أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ابتداء أمام محكمة الدخيلة الجزئية بذات القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتبارا من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لاعلان المنهم — الطاعن — اعلانا تأنونيا — وهو ما لم يتم — إلى أن قضت على ١٧٤/١٢/١٩ باحالتها إلى محكمة الشنون المالية بالاسكدرية للاختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى وأصدرت حكمها المشار اليه آنفا — ومن ثم تكون قد مضت مدة نزيد على ثلاث مستوات من تاريخ الواقعة دون أي اجراء تاطع للتقسادم وتكون الدعوى الجنائية قسد تاريخ الواقعة دون أي اجراء تاطع للتقسادم وتكون الدعوى الجنائية قسد

انقضت بمضى المدة طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ۱۹۳۵ لسفة ۸} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۱۸)

قاعـــدة رقم (٢)

المِـــدا :

المواعيد الخاصسة بنليف المتهم بالحفسور امام مرحسلة الاحسالة ومحكمة الجنايات تقريرها لمصلحة المتهم نفسه ــ سكوته عن النمسسك بعدم مراعاتها امام محكمة الموضوع ــ أثره ــ اعتباره متنازلا عنها .

ملخص الحكم:

من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المنهم بالحضور أمام مرحلة الاحالة وأمام محكمة الجنايات متررة لمصلحة المنهم نفسه غاذا كان لم يتمسك امام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها غانه يعتبر متنازلا عنها لانه تدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها غلا يجوز له من بعد أن يتمسسك بوقوع هذه المخالفة .

(الطعن رقم ۷۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ ــ س ٣١ من ٨٧٨)

قاعـــدة رقم (٣)

: 12-41

اعسلان المتهم لحضسور جلسة المحاكمسة المام محكمة الجذايات لاقسل من الاجل المحدد قانونا سالا الراكه في صحة الاعلان سالمتهم أن يطلب اجلا لتحضير نفاعه ساوعلى المحكمة اجابته والاكانت اجراءات المحاكمة باطلة ، ملخص الحكم:

حيث أن أعلان المنهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأتل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي ثبانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان لأن ذلك ليس من شائه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل التانوني وأنها يصح الهنهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه فمى الميعاد الذى حدده القانون وعلى المحكمة اجابته الى طلبه والا كانت احراءات المحاكمة باطلة .

(الطعن رقم ۷۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨٧٦)

قاعىسدة رقم (٤)

: 12-41

اعسلان المارض بالجلسسة المسددة لنظسر معارضسته سيجب ان يكون لشخصه أو في محل اقامته سعام الوكيل لا يغنى عن اعلان المارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته ساعتبار المعارضه كان لم تكن سيناء على هذا الاعلان سخطساً •

ملخص الحكم:

من المقرر أن اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون الشخصه أو عى محل اقابته ، والامسل أنه لا يفنى عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضاته علم وكيله بها طالما أن الامسيل لم يكن حاضم ا وتت التقرير بالمعارضة .

(الطعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/٠/١٠/٢١ ــ س ٣١ ــ ص ٢٠٠)

قاعىدة رقم (٥)

المسندا :

ا يجاب القانون الاعالان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد - مفاده ؟
 علم الوكيل بالجلسة - لا يفيد حتما علم الأصيل الذي غاب عن الجلساة التي صدر فيها قرار التاجيل •

٢ ــ تلجيل الدعوى في غياب المدعى المدنى ــ دون اعلانه لشخصه ــ
 لا يجوز الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية اســـتنادا الى عدم هضوره ــ
 مخالفة هذا النظر ــ بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحسكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه

متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء مبعاد غان أى طريقة اخرى لا تقوم مقامه ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحق المدنى (المطاعن) قد أعلن للشخصه للحضور بجلسة ١٩٧٨/١/٢٦ التي مسدر غيها المحكم المطعون فيه ، مما ينتفى معه القول بعلمه اليقيني بتلك الجلسة لا يفيد وكان لا يغنى عن اعلانه بها علم وكيله لان علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتبا علم الاميل الذى غاب عن الجلسة التي مسدر غيها قرار التاجيل . عنه الما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية استنادا الى عدم حضوره في جلسة ١٩٧٨/٣/١١ الني اجلت اليها الدعوى في غيسابه والتي لم يكن قد امان بها لشخصه . وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر اللي ما قفى به في الدعوى المائية والاحسالة ، مها يتمين معه نقضه بالنسسة الي ما قفى به في الدعوى المذنية والإحسالة ، يغير حاجة الى بحث باتي ما المع في المطعن .

(الطعن رقم ۷۳۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٨٢)

ثانيا _ الحضور بالحاسات :

قاعـــدة رقم (٦)

: 12-41

غيساب المتهسم لا يترتب عليسه تاخير الحسكم في الدعوى بالنسسية لفيره من المتهين معه .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٣٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه لا يترتب على غياب منهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه . ولمسا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنتين لم تعترضا على نظر الدعوى بالنسبة لهما دون المتهم الفائب والذي سبقت ادانته غيابيا . ولم تبينا لمحكمة الوضوع مصلحتهما في نظر الدعوى بالنسسبة لهما والمتهم الفائب جميعا في وقت واحد ومن ثم فلا يتبل منهما النعى على الصحكم لهذا المسسسيه .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٦٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٦ ــ س ٣١ ــ ص ٤٤)

قاعـــدة رقم (٧)

المسدا :

بيسان مواد الاتهسام في محسافس الجلسسات سـ غير واجب سـ اثبات حضور المتهم والمدعى المدنى بمحضر جلسة النطق بالحكم سـ غير لازم •

ملخص الحكم:

القانون لم يتضمن نصا يوجب بيان مواد الاتهام مى محاضر الجلسات ولا يميب الحكم خلو محضر جلسة النطق به من اثبات حضور المتهم والمدعى

بالحق المدنى ، طالما كانا قد حضرا الجلسة التى تبت فيها المحاكمة وصدر قرار تأجيل النطق بالحكم في مواجهتهما .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ -- س ٣١ -- ص ٢٤٢)

قاعـــدة رقم (٨)

المردا:

عددم جواز الحكم في المعارضة بغير سسماع دفاع المسارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلا بغير عذر ... قيام عذر قهرى حال دون حضسور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة ... وحل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم ... تقديد الشهادة المثبتة لعذر المرض المقدمة لحكمة النقش لاول مرة من اطلاقاتها ... ثبوت أن التخلف يرجع الى عذر قهرى ... اعتبار الحكم غير صحيح القيام المحاكمة على اجراءات معيبة ... الأره ... عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض... الارمن يوم علم الطاعن رسميا بالنقض... عنال .

ملخص الحكم:

من حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصسح المحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سسماع دفاع المعارض الا أذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر تهرى فان الحكم يكون غير مسحيح التيام المحاكمة على اجراءات معيية من شابها حربان المعارض من استعمال حقه ني الدفاع ، وبحل النظر في هذا العذر يكون عند استثناف الحكم أوة عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يفير من ذلك عدم وقوف الحكمة وقت احداد الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره أبدأؤه لها مما يجوز معه التبسك به لأول مرة لدى محكمة النقض عندئذ أن يتقدم الموافق مرة المان متعدد العذر كان متعللا في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها وتطرحها حسبها تعلمين اليه ، لما كان ما تقدم ، وكان الطامن تد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية ، ورخة في ١٦ من يتاير ١٩٧٧ ثابت فيها أن المقدن المدر ، ويضا وملازما القرائس في المفترة من أول ديسمبر ١٩٧٧ شبت فيها

من يناير 14۷۹ وكان الحكم المطعون هيه قد تضى فى ٧ من ديسمبر 14۷٧ وهو تاريخ يدخل فى هنرة المرض وملازمة الفراش باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمينته هذه الشمهادة عامة يكون قد ثبت قيام العذر القهرى الماتع من حضور جلسة المعارضية بها لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالمة لا ينفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدورة ، واذ كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن تبل يوم ١٨ من يناير بمدورة ، وهذ كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن تبل يوم ١٨ من يناير بالمعن واودع أسببابه ، غان التقرير بالمعن بالنقض وايداع الأسباب يكونان قد تما فى المعاد مما يتعين محسه الحكم بتبول الطعن المعادن فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ــ س ٣١ ــ ص ٨٦٨)

ثالثا ــ التحقيــق بالجلســات :

قاعــدة رقم (٩)

المهدا:

نظر محكمة الجنسايات في الجنحة والفصسل فيهسا ما دام لم يتبين انها كذلك الا بعد التحقيق سصحيح سعلة ذلك سالدة ٣٨٣ اجراءات .

ملخص الحكم:

لما كانت المحكبة قد اعتبرت الواتعة جنحة شروع في سرقة معاتب عليها بالواده ؟ ٧٤ / ٢١٨ من قانون العقوبات وهو ما يصادف صحيح القانون كانت المسادة ٣١٨ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه و اذا رات محكبة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة بامر الاحالة وقبات تحكيدها بالجلسة تصد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى الحكبة الجزئية . آبا اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها » . ومفاد ذلك وفقا للفقرة الاولى من هذه المسادة أنه اذا تبين لمحكبة الجنايات تبل اجراء التحقيق أن الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جناية . فقد كسل لها القانون اختصاصا جوازيا بين أن تنظر الدعوى وتصل فيها أو تحيلها الى المحكبة الجزئية وفي الحاليات نظر الدعوى المائلة سومي التانون ، ومن ثم أذ تصدت محكبة الجنايات لنظر الدعوى المائلة سومي جنحة سواصدرت حكبها المطمون فيه غانها لا تكون قد الخطأت في القانون .

(الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ ــ س ٣١ -- ص ٦١٨)

قاعـــدة رقم (١٠)

المفسدا:

عسدم التزام المحكمسة بلجابة طلب تحقيسق قسدم في مذكرة ، بعسد هجز الدعوى للحكم او الرد عليه .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة متى أمرت باتفال باب المرافعة في الدعسوى

وحيزتها للحكم فهى بعد ؛ لا تكون لمزية باجابة طلب التحتيق الذى يبديه المتهم فى مذكرته التى قدمت فى فترة حجز التضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها: أو بغير تصريح مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وتبل اتفال باب المرافعة فى الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الاخلال بحق الدفاع والقصورا فى غير حطه .

(الطعن رقم ۲۹۱ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩/٥/٥/١٩ ــ س ٣١ - ص ٢٩٢)

قاعـــدة رقم (١١)

: المسدا

المحكمسة الاستثنافية تحكم أصسلا على مقتضى الأوراق سالا تجسري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

ملخص الحكم:

(الطعن رتم ۳۹۷ لسة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٦/٨ _ س ٣١ _ _ ص ٧٣١)

رابعا ـ استجواب المتهم :

قاعـــدة رقم (۱۲)

المسدار:

ملخص الحكم:

من المترر أن سؤال المنهم من تهمته ليس واجبا الا الحام محكمة اول درجة ، الما لدى الاستثناف غالقانون لم يوجب هذا السؤال ، وهو سـ بعد ــ من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

را طعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ۶۹ ق — جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ - س ۳۱. - من ۲۱)

خامسا ـ محاضر الجلسـة:

قاعـــدة رقم (١٣)

البيدا :

الخطا في محضر الجلسسة بشسان اثبسات اسم ممثل النيساية ــ بفرض حصوله ـــ لا يؤثر في سلامة الحكم ، مادام الطاعن لا يماري في أن النيابة العامة كانت ممثلة بالجلسة .

ملخص الحكم:

لا يؤثر فى سلامة الحكم بافتراض صحة ما يدعيه الطاعن من خطا محضر جلسة النطق باقحكم فيسا البته من انعقاد المحكمة بالهيئ السابقة مع أن وكيل النيابة الذى حضر تلك الجلسة غير من مثل بجلسة المحاكمة ، مادام أن الطاعن لا يمارى فى أن النيابة العسامة كانت ممثلة بجلسة النطق بالحسكم ، وأن المحكمة كانت مشكلة تشكيلا صحيحا وفق احكام القسانون .

ر طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۶ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۶۲ ــ اس ۳۱ ــ س ۲۶۲ ــ س ۲۶۳ ــ س ۲۶۲ ــ س

قاعىسدة رقم (١٤)

البيدا:

الثسابت في محضر الجلسسة — او الحسكم — لا يجسوز الادعساء بما يخالفه — الا بطريق الطعن بالنزوير — سؤال المحكمة للمنهم عن الفعل المسند اليه — اجراء تنظيمي •

ملخص الحكم:

من المترر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ها اثنت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم ــ الا بطريق الطعن بالتزوير ؟ واذكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة من سؤال الطاعن عن الفعل المسند اليه ، فان الزعم بأن الطاعن لم يسال عن الفعل المسند اليه يكون غير متبول هذا الى أنه من المترر أن سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من تبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .

ال طعن رقم ۱۳۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۶

قاعـــدة رقم (١٥)

المدا:

محضر الجلسسة يكمل الحسكم فى خصوص بيسان المحكمسة التى صدر منها والهيئة التى اصدرته واسماء الخصوم فى الدعوى ــ وسسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ .

ملخص الحكم :

من المقرر ان محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسسسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ .

(طعن رقم ۲۳۱۳ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۰/۸ - س ۳۱ - ص ۸۶ ه)

وفي نفس المعنى نقض ١٩٨٠/٦/١٦ ــ السنة ٣١ ــ ص ٨٩٦

قاعىسدة رقم (١٦)

المسدا:

اغفسال التوقيسع عسلى محساضر الجلسسات ــ لا اثسر لــه عسلى صسحة الحسكم ،

ملخص الحكم :

متى كان البين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ بقبول المعارضة المرفوعة من الطاعن شـكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض غيه ... أنه مزيل بتوقيع القافى الذى أصدره وذلك على خلاف ما يزعمه الطاعن . لما كان ذلك ، وكان قشماء محكمة النقض قد جرى على أن اغفال التوقيع على محاشر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ، ومن ثم غان منعى الطاعن غى هذا الشمان بحون نم غم محله .

ر طعن رقم ۲۲۵ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ _ س ٣١ _ س ٢٨٠) - ص ٢٨٨)

قاعـــدة رقم (۱۷)

البسدا:

ورقة الحسكم سـ متممــة لمحضر الجاسة في شان البسات اجــراءات المحاكمة عدم جواز جحد ما ثبت بالحكم من نالاوة تقرير التلخيص الا بالطمن بالتروير •

ملخص الحكم:

لما كان ما يثيره الطاعن عن خلو محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية من أثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بما هو مقرر من أن ورقة الحسكم تعتبر متهمة لحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة وأن الاصسال في الاجراءات أنها روعيت ومن ثم غانه لا يجوز للطاعن أن يجسد ما أثبته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطمن بالتزوير وهو ما لم يضمله فيكرن ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ۲۲۲۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسمة ۱۹۸۰/۱۱/۱۱ ــ س ۳۱ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰۲)

قاعسسدة رقم (١٨)

البسدا :

خلو محضر الجاسة من اثبات دفاع الخصم ــ لا يعيب الحكم •

ملخص الحكم:

لما كان من المقرو أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من البسات دغاع الخصم اذ عليه ان كان يهمه تدويته أن يطلب صراحة البانه في هذا المحضر كما عليه ان ادعى ان المحكبة صادرت حقه في الدفاع قبل حجسز الدعوى للحكم ان يقم الدليل على ذلك وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وكان البين من محضر جاسة المرافعة أنه جاء خلو! مما يدعيه الطاعن من مصادرة حقه في الدفاع بل ان النسابت أن المحكبة مكتبة من ابداء دفاعه كاملا مها لا يوفر الاخلال بحق الدفاع ، ويضحى النعي في هذا الخصوص في غير محله ،

" طعن رقم ۲۱۲۳ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۹/۱۲/۱۲ ـ س ۳۱ - ص ۱۱۶۲)

سادسا ــ وسادىء وتنــوعة:

قاعسسدة رقم (١٩)

المسدا :

للمحامى أن يتسولى واجب الدفاع عن متهمين متعسددين فى جنساية واحدة — شرط ذلك ؟ مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ؟ تعارض المصلحة الذى بوجب افراد كل متهم بمحسام خاص — اساسه الواقسع — لا احتمال ما كان يسم كل منهم ابداؤه من دفاع •

ملخص الحكم :

متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحسد واجب الدفاع عن متهدين متعددين في جناية واحدة ، ما دامت ظروف الواتعة لا تؤدى الى التول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه أثبت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احراز جوهسر مخدر بقصد الاتجار واثبت في حق الطاعن الثانى تداخله بصفته وسيطا في بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل الكون للجريمة في حق احدهما لسم يكن من شانه أن يؤدى الى تبرئة الآخر أو يجمل اسناد القهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنها ، كما أن القضاء بادانة احدهما لا يترتب عليسه التضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المغل بحق الدفاع ، وكان تعارض المسلحة الذي يوجب افراد كل منهما بحمام خاص يتولى الدفاع عنه أميما الواتع ولا يبتني على احتبال ما كان يسع كل منهما أن يبسديه من أوجه الدفاع ما دام لم يبده بالقمل ، ومن ثم غان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشان لا أساس له من الواتع والتاتون .

(طعن رقم ۱۰۸۸ لسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱ ــ س ۳۱ ــ صر ۲۹۲)

قاعسسدة رقم (٢٠)

المسدا:

قسرار المحكمة الذي يمسسدر في مسسند تجهيسز الدعسوى وجمسع الاملة ــ قرار تحضيري لا نتواد عنه اية حقوق للخصوم •

ملخص الحكم:

ترار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعدو أن يكون ترارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على فليزه صونا لهذه الحتوق .

(طعن رقم ۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلدـــة ٨/٥/٥/١ -- س ٣١ ــ ص ٩٦٥)

قاعـــدة رقم (٢١)

السدا:

حسق المحسقق في مبساشرة بعض اجسراءات التحقيسسق في غييسة الخصوم لا على المحكمة ان التفتت عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان تمييب التحقيق السابق على المحاكمة سالا يصح ان يكون سببا للطمن •

ملخص الحكم :

لا كان الحكم المطمون فيه قد تصدى لما اثاره الطاعن من استماع وكيل النيابة المحقق الشمود في حضورهم مجتمعين ورد عليه ، وكان القانون قد اباح للمحتق أن يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مسع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الاوراق المبتة لهذه الإجراءات ، وكان الطاعن لم يدع لمام محكمة المدوضوع أنه منع من الاطلاع على أقوال الشمهود التي يقول انهم اداوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة سان ما اثاره في هدذا المحدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحسكمة أن النقتت عنه ولم ترد عليه ، فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعدو. أن

يكون تعييبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصمح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(طعن رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلســة ١٩٨٠/٦/٩ ــ س ٣١ ــ ص ٧٤٢)

قاعسسدة رقم (۲۲)

البسدا :

الأمسل في الأعمال الإجرائية بجريانها على حكم الظاهر ب هي لا تبطل من يعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع بالأمسر المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل بمثال بشان اجراءات تبت صحيحة بمعرفة الجهات المسكرية في جرائم لا تختص بها وضد منهمين من في: الخاضمين لقانون الإحكام المسكرية .

ملخص الحكم:

لا ينال من الحكم ما انضح _ بن بعد _ بن ان الاختصاص معقدود لجهة النضاء المادى اعتبارا بان الطاعن _ الشريك في جرائم النزوير _ بن غير الخاضمين لاحكام قانون الاحكام العسكرية وأن النهم المسندة الى المحكوم عليه الأول _ وهي تزوير أوراق رسمية واستعمالها _ ليست من المجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا التأتون ولم تتع بسبب تادية أعمال وظيفته ، على ما يتشى به مفهوم المخالفة لنص المادة ٢/٧ منه لا تبطل بن بعد نزولا على ما تكشف من أمر الواقع ، كما أن من البسداهة لن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

قاعسسدة رقم (٢٣)

المبسدا :

احالة القفسايا المنظورة أمام محاكم أمن الدولة المليا والجزئية المسكرية بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم المادية المختصسة حسب الأحوال سائدة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ سائد الاحالة — ادارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجفائية — الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضما لأحكام هذا القانون — وفسال ،

ملخص الحكم :

لما كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة انه بتاريخ ٢٧/٣/٥٧١ أمر رئيس نيابة شبين الكوم باحالة الطاعن الى محكمة أمن الدولة العليسا العسكرية بشبين الكوم لمعاقبته طبقا لأحكام المادتين ١/٢٣٤ ، ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وقت أن كانت هذه المحكمة مختصمة بنظر الجمرائم المنصوص عليها في المواد من ٢٤٠ الى ٢٤٣ من قانون العقوبات اعمسالا لأمر فائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ - الا أن الأمرين المذكورين قد الغيا بأمر نائب الحاكم العسكري العام رقم السنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٦/٢٩ ... أي بعد احالة الطاعن من النيابة العامة في ١٩٧٥/٣/٢٧ للمحاكمة وقبل صدور الحكم بادانته في ١٩٧٧/٤/٢٣ ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به من تأريخ نشره في ١٩٧٦/٧/١١ ونصت المادة الأولى على انه « تلغي أوامر رئيس الجمهورية أرقام ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٨٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحاكم أمن الدولة المليا والجزئية العسكرية وتحال المقضايا المنظورة الملم هذه المحاكم بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال » . وقد آثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال تلك القضايا القائمة أمام محاكم امن الدولة العليا والجزئية العسكرية اداريا بحالتها التى بلغتها معلا امام محاكم امن الدولة العليا والجزئية العسكرية وسعت اليها المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضايا كانت تد تعدت مرحلتي التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمسة التى بلغتها غعلا أمام محاكم أمن الولة العليا الجزئية العسكرية وسمعت اليها

باحراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شبأن الغائه نقض هذه الاجراءات أو اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة ، ذلك أن الأصل أن كل أجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بابط__ال اجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، واذ كانت الدعوى المطروحة قد اضحت بين يدى القضاء وغدت منظورة الملم احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به فانها تكون قسد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك بعد انحسار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء - حق التصرف فيها على وجه آخر ، ومن ثم فلا محلل للقول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعاوى الى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الأحكام المقسررة بقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى أحالة القضايا في مواد الجنايات إلى محكمة الجنايات ذلك أن الاحالة المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاحراءات الحنائية حتى يتعين التقييد باحر اءات الإحالة التي رسمها هذا القانون في مختلف نصوصه وانها هي احالة ادارية عبر عنها الشمارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله « تحال القضايا بحالتها » . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية هي القضية موضوع الطعن قد أحيلت فعلا من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا المسكرية _ قبل صدور أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذي الغى هذ النوع من المحاكم - فانها تكون قد أصبحت بين يدى القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون احالتها اداريا وبحالتها الى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنايات ، ومن ثم لا يسوغ القول بوجوب اعادتها الى النيابة العامة أو عرضها على مستثسار الاحالة .

(طعن رقم ۱۹۸۰ اسلة ٥٠ ق ــ جلسة ٣٠/١٠/١٠ - س ٣١ --. ص (٩٤)

قاعـــدة رقم (۲۶)

المسدا:

ورقسة الحسكم ــ متمة لمحضر الجلسة في شسان البسات اجسراءات المحاكمة ــ عدم جواز حجز مااثبت بالحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتـــروير •

ملخص الحكم:

لما كان ما يثيره الطاعن عن خلو محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية من اثبات تلاوة تترير التلخيص مردودا بها هو مقرر من أن ورقة الحكم تمتبسر متممة لمحضر الجلسة في شان اثبات اجراءات المحاكمة وأن الاصسل في الاجراءات انها روعيت ومن ثم غانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبته الحكم من تلاوة تترير التلخيص الا بالعلمن بالتزوير وهو ما لم يفعله فيكون مايثيره في هذا الصدة عم متبول .

« طعن رقم ۲۲۲۶ لسنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۰۰۲)

قاعــدة رقم (٢٥)

: la-di

عسدم التزام المحكسة بطلب ضسم قضسية بقصد اثارة االتسبهة فى الملة الثارة الثالث التسبهة فى الملة الثارت الذفاع الى ان طلب الضم الاستدلال على الخصومة السابقة سمفاده أن القصد منه اثارة الشبهة فى ادلة الثبوت سالطعن سالا يبنى على ما كان يحتمل أن يبديه المهم المحكمة الموضوع من دفاع لم يبده بالفعل سمال فى طلب شم قضية .

ملخص المكم :

لما كان تضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطهائت البها المحكمة _ وهو طلب لا يتجه بباشرة الى نفى الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفتت عن اجابته ، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردا صريحا ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب

غنم القضية رقم عسكرية الزينون ؛ واثسار غي مرافعته الى اته وان كانت واتمة القضية المطلوب ضمها سابقة على الواتمة بوضوع الدعوى الا أن الدفاع يستدل منها على الخصومة السابقة بين الطرفين ، ولما كان النائبت من ذلك أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن الا اثارة الشبهة غي الفات التي الهبانت اليها المحكمة ، ومن ثم قلا يحق للطاعنين سمن بعد سائارة دعوى الإخلال بحقهما في الدفاع لالتفات المحكمة عن طلب ضم التفسية المذكورة ، ولا يتدح في ذلك ما ذهب اليه الطاعنان في أسسباب طمنهما من أنهما كانا يرميان من هذا الطلب اثبات أنه لم يكن في متدورهما الاعتداء على المجنى عليه بسبب ما لحق بهما من اصابات في الواتمة السابقة السابقة المالية على المؤسوع القضية المطلوب ضمها ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يمتح أن يبني الطمن على ما كان يحتمل أن يبدي المعمد على ما كان يحتمل أن يبدي المعمد على ما كان يحتمل أن يبدي المهم محكمة الوضوع من دفاع لم

(طعن رقم ۷۲۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۰۷۱)



اختمسساص

قاعـــدة رقم (١)

البسدا:

ارت کاب امین شرطة جریمیة لا تقعلق بخدمتیه ... اختصیاص القضاء العادی بها •

ملخص الحكم:

بتى كان القانون رقم 1.1 لسنة 19۷۱ غى شان هيئة الشرطة تسد لغضع لهناء الشرطة لقانون الأحكام العسكرية فى كل ما يتعلق بخدمتهم ، وكانت مدونات الحكم قد الاسحنت عن أن الواقعة التى دين بها الطاعن لا تتعلق بخديته سد وبن ثم فان النعى على الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة ولائيا بمحاكمته يكون على غير سند من القانون .

(طعن رقم ۱۹۸۰/۱/۱۱ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۱)

قاعـــدة رقم (٢)

البيدا :

عدم جدوى نمى النيسابة المامة على الحكم بانه لم يقض بعسوم الاختصاص — لكون المطمون ضده حدثا — ما دام قد قضى بالبرارة لمسدم ثبوت الواقعة — عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمسة الحدث لأول مرة امام الفقض — مالم تكن عناصر المخالفة ثابتة في الحكم •

ملخص الحكم :

لا جدوى للنيابة الطاعنة من النعى على الحكم أنه لم يتض بعـــدم اختصاص الحكية بنظر الدعوى لكون المطعون ضده حدثا ما دامت البراءة
قد قامت على اساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هذا الى
ان القول بعدم اختصاص محكية الجنح بمحاكية الحدث وان انصل بالنظام
العام الا انه لا يجوز ابداؤه لاول مرة المام محكية النقض الا اذا كانت عناصر
(م ح ٧ ح جنائي)

المخالفة ثابتة في الحكم الطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مها ينتفي به موجب اختصاص المحكمة التي اصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير اساس متعيناً رفضه موضوعا .

· (طعن رقم ۱۲۱۳ لسنة ۹۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ - س ۳۱ - ص ۸۰)

قاعـــدة رقم (٣)

المسدا :

تميين المصكمة المفتصسة - منوط بالجهسة التي يطمن امامهسا في المكام المحمين المتازعتين .

ملخص الحكم :

ان المتصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تنظى كل من المحكمتين من اختصاصها دون أن تفصل في الوضوع وأنه يشترط لقيامه أن يسكون التقازع منصبا على أحكام ساو-أوأمر سمتعارضة ولا سبيل إلى التحال منها بغير طريق تعيين المحكمة المختصة سواذ كان مؤدى المادتين ٢٣٦ و ٢٢٧ من تقانون الإجراءات الجنائية يجمل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يطعن أمامها في أحكم المحكمتين المتنازعين ، فأن الفصل في الطلب المائل بشانه التنازع السلبي بين محكمتي جنايات الزقازيق والاسساعيلية أنها ينغد لمحكمة النقض باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام كل

(طعن رقم ۱۹۷۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۵)

فاعـــدة رقم ())

المسدا :

جـواز الطعن بالتقض في الحـكم بعـدم الاختصـاص ــ اذا كان منهيا للخصومة على خلاف ظاهره . ماخص الحكم:

متى كان الحسكم المطعون فيه المسادر من محكمة الجنايات بعدد

اختصاصها بعد منهيا للخصومة على خلاف ظاهره لأنهحكمة الجنح سسوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت البها غان الطعن بالنقض يكون جائزا .

. (طعن رقم ۲۳۸۹ لسنة ۶۹ ق ــ جليمة ۲۱/۱/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ـــ ص ۶۹ه)

قاعـــدة رقم (٥)

البدا:

اختصاص محاكم امن الدولة بنظر الجرائم التي حوكم الطاعناون من اجلها بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ _ محاكمتهم امامها والحكم عليهم طبقا للقادون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ _ عدم جواز الطمن بأى وجه من الوجوه في الحاكم •

ملخص الحكم :

الدولة ، مَان الطعن المتــدم من المحــكوم عليهم ســـالغى الذكر يكون غير جائز تانونا .

﴿ طَعَنَ رَمْمُ ٥٨ لَسَنَةً ٥٠ قَ ــ جَلَسَةً ٥/٥/٥/ ــ س ٣١ ــ ص ٥٧٨)

قاعـــدة رقم (٦)

المسدا:

اختصـــاص محكمـــة الأحداث دون غيرها بمحاكمـــة من لم يتجـــاوز' سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

ملخص الحكم :

من المترر أن التانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ غي شان الأحداث المعبول به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١٦ — قبل الحكم المطعون فيه — قد نسخ الاحسكام الاجرائية والوضوعية الواردة في قانوني الاجراءات الجنائية والمقوبات في صدد محلكمة الأحداث ومعاتبتهم ومن ببن ما أورده ما نمى عليه في المسادة الأولى من أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » وفي المسادة ٢٩ منه على « أنه تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند انهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف » ، نقد دل بذلك على أن المبرة في سن المتهم هي مقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وأن الاختصاص بمحلكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ، ولا تشاركها فيه أي محكمة أخرى سه أها .

(طعن رقم ١٦٥ لسنة .ه ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨١٥)

قاعـــدة رقم (∨)

الهدا:

قواعدد الاختصاص في المسبواد الجنائية من حيث المسلخاص المنهمين متعلقة بالنظام العام .

ملغص الحكم :

تواعد الاختصاص في المواد الجنائية ، بن حيث أشــخاص المنهبين . مسلقة بالنظام العام .

﴿ طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨١٥)

قاعـــدة رقم (٨)

المسدا:

الاصل من الأعصال الاجرائية ــ جريانها على حكم الظاهر ــ هي لا تبطل من يعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع ــ الأمر الشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل ــ مثال بشان اجراءات تبت صحيحة بمعرفة الجهات المسكرية ــ في جرائم لا تختص بها وضد متهمين من غير الماضمين لقانون الأحكام المسكرية .

ملخص الحكم :

لا بنال من الحكم ما اتضح — من بعد — من أن الاختصاص معدود لجهة التضاء المعادى اعتبارا بأن الطاعن — الشريك في جرائم التزوير — من غير الخاضمين لأحكام تانون الاحكام المستكرية وأن التهم المستدة الى المحكوم عليه الأول — وهي تزوير أوراق رسمية واستعمالها — ليست من الجرائم المنصوص عليها في المسادة الخامسة من هذا التانون ولم تقع بسبب تادية أعمال وظيفته ، على ما يتضى به مفهوم المخالفة لنص المسادة لا لا لا الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حسكم المظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما يتكشف من أمر الواتع ، كما أن

من البداهة أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

﴿ طَعَنَ رَتِّمَ ١٦٨٥ لَمِنَّةً ٥٠ قَ ــ جَلِّمَةً ١٠٨٠/١٠/٨ ــ س ٣١ ــ. ص ٨٤٢)

قاعـــدة رقم (٩)

البيدا:

جنود القوات المسلحة - خاضعين لأحكام القضساء العسكرى - م } ق 70 لسنة ١٩٦٦ - توافر الصفة العسكرية لدى الجانى - وقت ارتكابه الجريمة - مناط اختصاص القضاء العسكرى - مثال يتعقد فيسة الاختصاص للقضاء الجنائي المادى •

ملخص الحكم :

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار القضاء المسكري جنود القوات المسلمية عنى المسلمية القضاء المسلمية المسلمية عنى المسلمية المسلمية القضاء المسلمية عنى المسلمية المسكري جنود القوات المسلمية ، ونصت المسلمة السيمة المنه الإشخاص الخاشمين له اذا وقعت بسبب تادية أعبال وظائفهم ، وكذلك المسلمية المسلمية التضاء المسكري المسلمية التضاء المسكري منوطا بتوافر الصفة المسكرية لدى الجاني وقت ارتكابه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأطلاع على المنردات المضومة أن الطاعات كان ذلك أو كان الثابت من الأطلاع على المنردات المضومة أن الطاعات المسلحة وأنها كان يهنهن الزراعة « لملاحا » ولم يتم تجنيده الابتاريخ ١٠ من غبراير سسنة ١٩٦١ لم يكن جنديا بالقوات من غبراير سسنة على وقوع الجريمة المسندة الهاء المنازية المنزية المنازية المنزية من محكمة غير مختصة ولانيا غير سديد .

(طعن رقم ۸۱۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٧/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٩١٧)

قاعـــدة رقم (١٠)

المسدا:

اختصاص المحاكم المصادية بسكافة المنازعات والجسرائم ، الا ما نص على انفراد غيرها به سالمحاكم المسكرية سر محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي سر مناط اختصاصها ساختصاص المحاكم المادية سر معهسا سر بمحاكمة الخاضعين لقانون هيئة الشرطة ،

ملخص الحكم :

من المترر أن القضاء العادى هو الأصل وأن المحاكم المسادية هي المختصة بالنظر في جبيع الدعاوى الناشئة عن المعال بكونة لجريبة وفقا لتنافون العقوبات العام أيا كان شخص مرتكبها حين أن المحاكم العسكرية ليست الا بحاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطه أما خصوصية المجرائم التي تنظرها وأما شخص مرتكبها على أساس صفة بعينة توافرت لهه وأنه وأن أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم م المسنة ١٩٦٦ وقانون لهد أنه وأنه وأن أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم م المنبئة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم 1.1 لسنة ١٩٧١ أختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين وبحاكمة فئة خاصة من المنهن ، الا أنه ليس في بالاختصاص على مسستوى كانة مراحل الدعوى ابتسداء من تحقيقها حتى الفصل نبها . ولما كانت الجريبة التي اسندت الى الطاعن معاتب عليها بالمحاكبة المحاكبة المادية ولم يقرر القضاء العسكري اختصاصه بحاكبته عنان الاختصاص بذلك ينعتد للقضاء الجنائي العادي وما يثيره الطساعن في عن محله .

(طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٦٩ ق _ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ _ س ٣١ _ ص ٢٧٩)

قاعـــدة رقم (١١)

البسدا :

عسدم جسواز الدفع بعسدم الاختصساص السولائي لأول مسرة امسام النقف ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .

ملخص الحكم :

بني كان الطاعن لم يدنع المام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولاثيا ببنظر الدعوى ، كما لم يدنع بعدم اختصاص النيابة العامة بتحقيق الواتعة وببطلان ما ثبت عنه من اعتراف لهسذا السبب ، وكانت مدونات الحسكم المطعون فيه قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى ، فانه لا يجوز أن يثير هذا الدغع لاول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام .

(طعن رقم ۱۲۹۳ السنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٤٠)



اختــلاس اموال امرية قاعــدة رقم (١)

المحدا:

جناية الاختالاس ــ تتوافـــر ــ متى ثبت تصرف الطـــاعن فى مستلزمات الانتاج ــ التى اؤتمن عليها ــ تصرف الملك لها •

ملخص الحكم:

بتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس بن جانب المساعن بناء على ما أورده من شــواهد واثبت فى حقــه التصرف فى مستلزمات الانتاج التى أؤتبن عليها تصرف المالك لها فان ذلك حسبه بيانا للختالة الاختلاس كما هى ممرفة فى التأتون بركتيها المالدى والمغنوى الما يثيره الطاعن بشان حدوث العجز فى بدة فيله عن الجمعية بسسبب تجنيده وتسائده فى ذلك الى استهارات الجمعية رقم ؟ ؟ « جمعيات » المار ذكرها والى بلاغ الحادث وشهادة مدير ووكيل بنك القسليف ، فانه لا يعدن أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بتعتبه والرد عليه ، واطمئناتها الى الادلة التى عولت عليها يل على الحراهها لجميده الاعتبارات التى مائة الدفاع لحجلها على عدم الاخذ بها .

(طعن رقم ۱۳۰۰ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۵۲)

قاعـــدة رقم (٢)

البدا:

ملخص الحكم :

بن المترر أنه لا يؤثر في تيام جريمة الاختلان رد الجاني مقابل المسال الذي تصرف فيسه .

" (طعن رقم ۳۰۸ لسنة ، ه ق ــ جلسة ۲۲٪/۳/۲۴ ــ س ۳۱ ــ حس ۴۱ ــ من ۴۲ ــ من

قاعـــدة رقم (٣)

المسدا :

مثسال لتسسبيب سائغ لحكم بالادانة ــ في واقعــة اختلاس أموال لمبية ــ وتزوير ــ مؤاخذة الطاعن عن القــدر الذي تيقنت المحكمة من المقالاسه ــ تعويلا على ما جزم به اعضاء لجنة المبرد ــ من ارتكابه مُعل الاختلاس ــ وعلى تقدير خبير الدعوى لقيمة المــال المختلس ــ لا تناقض ،

ملخص الحكم :

مته بين الحكم المطعون فيه واتعة الدعوى ويساق الحكم على شوت الواقعة لديه على هذه الصورة ادلة من شانها أن تؤدى الى ما رتبه عليها مستمدة من اقوال اعضاء اللجنة الادارية التي شكلت لفحص اعمسال الطاعن ومما جاء بتقديد الخبير المعين مى الدعوى ومن اتوال الطاعن بالتحقيقات وأورد مؤدى كل منها في بيان واف كما استند الحكم الى ما اسفر منه اطلاع المحكمة على الاستمارات ١١١ ع.ج والدفتر ١١٨ ع.ج بالوحدات الطبية التي ثبت وجود اختلاس بها وأورده في بيان تفصيلي تضمن حمم الكافة الادوية والمهمات الطبية التي توصل الطاعن الى اختلاسمها مع بيان الكمية المختلسة من كل صنف على حدة وذلك بما يتفق والحصر الذى أجراه خبير الدعوى بعد مقارنة بيانات صرف الآدوية التي أثبتهسا الطاعن بالدفتر ١١٨ ع.ج على البيانات التي أثبتها في أصول الاستمارات ١١١ ع.ج وصورها التي حررها الطاعن جبيعها وانتهى - بعد أن أنصبح عن المبئناته لأدلة الثبوت التي ساتها الى مؤاخذة الطاعن عن اختلاسه للادوية والمهمات الطبية المشمار اليهما والذي أتاه الطاعن سترا للاختلاس، وعرض الحكم لدفاع الطاعن المشار اليه في وجه الطعن ورده عليه ٠٠٠ ثم خُلص الحكم الى معاقبة الطاعن عملا بمواد الاتهام ، وتوقيع عقوبة واحدة مليه هي العقوبة المقررة لاشد الجريمتين اللتين دانه بهما للارتباط عمسلا بالمسادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وكان البين مما أورده الحكم المطعون ميه سواء مي بيانه لواقعة الدعوى أو مي تحصيله لأدلة الثبوت ـ أنه أنها آخذ الطاعن عن الهتلاسه ماتيمته ٥٦٢ جنيها و ٨٠٨ مليمات من الأدوية والمهمات الطبية نقط باعتبار أن هذا هو القدر الذي تيتنت المحسكمة من اختلاسه وفقا لسا ظهر من تمحيصها لاعمال الخبير ومراجعه أعماله

بنفسها بالطلاعها على استمارات الصرف ودفتر العهدة الخاصة بالطاعات وهمم الاصناف التي ادرجها الطاعن بالزيادة في اصول الاستمارات وفي الدفتر سترا لافتلاسه بما يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعسوى والمت بها واعتبرت الواقعة التي آخذت الطاعن عنها في حكم العقيقة الثابتة لديها ؟ وعول الحكم المطعون فيه على شهادة اعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير دون تناقض اذ بين في مدوناته أنه أنها تصد الاجتزاء من اتوال اعضاء اللجنة على القدر الذي جزموا به وهو ارتكاب الملاعان لفعل الاختلاس دون أن يعول في تقدير قيمة المال المختلس على تقديرهم باعتباره هذا الشان ؟ عائم في دقيق واقصح صراحة عن الخذه بتقدير خبير الدعوى في هذا الشان ؟ عائمة لا محل لما ينعاه الطاعان على الحكم من دعسوى النساخة في .

(طعن رقم ۳۰۸ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٤/٣/٢٤ _ س ٣١ _ ص ٢٤٢)

قاعـــدة رقم (})

: 12-41

متى يسكون النمى على ما خلص اليسه الحسكم الضدا بما جسزم به الخبير سـ جدلا موضوعيا ؟ النمى بمساهمة آخرين فى ارتكاب الجريمة سـ الا يجسدى سـ مادام لم يكن ليحول دون مسساطة الطاعن عن الجريمسة المسندة اليه .

ملخص الحكم:

لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل نبيا يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الوضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتلك النقارير شمانها في ذلك شان سمائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وكان الحكم المطعون نيه ما على ما سلف بيانه م قد خلص الى الجزم بها جزم به الخبير المئنانا منه لسلابه ما أجراه من أبحاث بعد أن تولت المحكمة بنفسها مواجهة أعماله باطلاعها على ما دونه الماعن بدفتر العهدة وأصول وصور استبارات المرف وبعد أن منعى ما تحرت المحكمة الكبيات المختلسة من كل صنف على حدة ، أن منعى

الطاعن في هذا الصدد يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته المام محكمة النقض . وكان الحسكم المطعون فيه سع على ما سلف بياته سلم يؤاخذ الطاعن في تحديد قيمسة المسال المختلس على اساس تقدير اتوال اعضاء اللجنة وانها أخذ في ذلك المستقدير الخبير فان ما يثيره الطاعن بوجه الطعن بخصوص عدم اجراء اللجنة بتقدير الخبي في ذلك على نحو دقيق لا يكون منتجا ، اما عن قوله ان تقرير اللجنة انتهى الى وجود مسئولين آخرين معه عن الاختلاس فهو مردود بأن النعي بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة لا يجدى الطاعن مادام لم يكن ليحول دون مساطته عن الجريمة المسئدة اليه والتي دلل الحكم على مقارفته إياها ستلاما ويقولا .

(طعن رقم ۳۰۸ لسفة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۲/۳/۲۶ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۶۶)

قاعـــدة رقم (٥)

الميدا:

جنسايات الرئسسوة والاختلاس والفدر والتسزوير وغيرها السواردة في الإبواب الثانث والرابع والسسادس عشر من الكتاب الثاني من قاتون المقوبات سرفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها سلمكمة الجنايات سمبشرة من النيابة العامة سالمسلمة ٣٦٦ مكرر اجراءات جنائية سمشافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ سالقضاء في جناية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة سبغير طريق مستشار الاحالة سخطا سجواز الطعن بالنقض في هذا المكم سعلة ذلك ،

ملخص الحكم :

ان التانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام تانون الاجراءات الجنائية ــ المعول به من تاريخ نشره في اول مارس سنة ١٩٧٣ ــ تــد الصاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصبها على أن « تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الاموال الأمرية والمغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من تأنون العقوبات والجــرائم

الرتبطة بها وترفع الدعوى الى نلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعاوي على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الحنائية نمى جناية التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فان احالتها من النيابة العسامة مباشرة الى محكمة الحنايات بأمر الاحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تهت صحيحة وفقا للطريق الذى رسمه القانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون هيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستثمار الاحالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كمان ذلك ، وكان هذا الحكم وان قضى خاطئًا بعدم قبول الدعوى فانه يعد في الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى - منهيا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتما من مستثسار الاحالة فيها او أحيلت اليه القضية بحكم بعدم حواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم مان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولمساكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فانه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محسكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(طعن رقم ۲۳۷۰ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۲۰/۱/۱۸۰۰ ــ س ۳۱ ــ ژبی ۵۱۳)

قاعـــدة رقم (٦)

المسدا :

كفاية ايراد الحكم ما يدل على تحقيق قصد الاختلاس •

ملخص الحكم :

متى كان ما أورده الحسكم فى مدوناته كاف وسسائغ فى بيان نيسة الاختلاس وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافسر المتحد الجنائي فى تلك الجريسة بل يكفى أن يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على تيامه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة سـ ومن ثم فان ما يدعيه الطاعن من قصور فى التسبيب فى هذا الصدد غير سديد .

(طعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٨/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ هي ٦٨٣)

اختفاء أشياء مسروقة

اخفساء أشسياء مسروقة

قاعـــدة رقم (١)

الإسدا :

تمدد وقائع السرقة، لا يقتضى حتبا تمدد وقائع اخفساء الاشياء المسروقة ـــ جواز ان يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متمــــدة .

ملخص الحكم :

من المترر أن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتبا تعسدد وقائع أخساء الاثنياء السروقة ، بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشباء متحصلة من سرقات متعددة .

(الطعنان رقبا ۱۳۱۹ ، ۱۳۲۰ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ --س ۳۱ ـ ص ۲۵)

قاعـــدة رقم (٢)

المسدا :

ركن المسلم في جريمسة اخفساء الأشسياء السروقة سـ اسستفادته سـ ليس فقط من أقوال الشهود سـ بل من طروف الدعوى وملابساتها •

ملخص الحكم:

العلم في جريبة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا يستقاد ققط من تقوال الشهود ، بل لمحكمة الموضوع أن تتبينه من ظروف الدعوى ، وما توحى به ملابساتها .

ر طعن رقم ۱۳۱۹ ، ۱۳۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵)

قاعـــدة رقم (٣)

المسدأ:

تاسسيس الحسكم ــ قفساءه بالإراءة ــ على عسدم تسوافر اركسان جريمة الاخفاء ــ هــذه الأسسباب بذاتها ــ تكون اسسبابا للحسكم برفض التعويض •

ملخص الحكم:

لما كانت المحكمة الجنائية لا تفتص بالتعويضات المدنية الا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند الى المنهم ، فاذا كانت المحكمة قد برات النهم من النهمة المسندة اليه لعصدم ثبوتها فان ذلك يسسطرم حتبا رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب الهي ، لها المحكم بالتعويض ولو تشى بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قسد بنيت على عدم حصول الواقعة اصلاأو على عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها الى المنهم لائه في هذه الاحوال لا تبلك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المنهم لتيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاهبها . ولما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المسئولية المنافقة المعون ضده فان هذه الاسباب بذاتها في هذه الحالة تسكون أسبابا للحكم برغض دعوى التعويض .

(طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ــ س ٣١ ــ حس ٣٩١٠)



ارتبــــاط

قاعـــدة رقم (١)

البيدا:

مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات؟ تقدير قيسام الارتباط بين الجرائم ــ موضوعي .

ملخص الحكم:

من المترر أن مناط تطبيق الفترة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظبتها خطة جنائية واحدة بعدة أنمال مكبلة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحسكم الوارد في الفقرة المشار اليها ٤ وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السناطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(الطعنان رقبا ۱۳۱۹ ، ۱۳۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰)

قاعـــدة رقم (٢)

البدا:

ادانة الطساعن بجريمتى بيسع سسلعة بازيد من سسعرها — وعسدم الاعلان عن الأسعار وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما المادة ٢/٢٧ عقوبات — توقيع عقوبة مستقلة عن كل من المنهمتين — خطا — وجوب تصسحيحه بالاكتفاء بمقوبة الجريمة الأولى الاشد •

ملخص الحكم :

اذ كانت جريمتا بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المحدد تانونا وعدم الاعلان عن الأسعار المسندتان الى المطعون ضده مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يتبل النجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالمعتسوبة المتررة الاسدهما وهى الجريمة الاولى ، وذلك عملا بالفترة الثانية من المادة ٣٢ من تانون المعقوبات ، وكان الحكم الابتدائى لم يلتزم هذا النظر وتضى بتوتيع المتوبة المقررة عن كل من الجريفتين اللتين دان المطعون ضده بهما ،

قان الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائي يكون قد اخطأ في تطبيسق التاتون مها بتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي اوتعها بالنسبة الى النهبة الثانية اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة بيع مسلعة مسعرة بازيد من السعر المقرر موضوع التهسة الأولى باعتبارها الجريمة الاقدد عبلا بالمقرة الثانية من المادة ٣٦ من تاتون العقوبات ورقض الطعن فيها عبدا ذلك .

(طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۵)

قاعـــدة رقم (٣)

: 12_41

ارتكاب الطاعن جرائم تسهيل الدعارة لأخرى ومعاونتها عليها واستغلال بفائها وادارة محل لمارسة الدعارة ... يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبات ... وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحسكم بالمقوبة المقررة لاشدها .

ملخص الحكم :

من المترر قانونا طبعا للبادة ٢/٣٥ من التاتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن المام محكمة النقض أن المحكمة ان تنقض المحكم لمسلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مها هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للتاتون أو على خطا في تطبيقه أو في تأويله وكان ما أورده الحكم في بيان واقتمة الدعوى التي البتها في حق الطاعن أنه سمهل المتهمة الثانية ارتكاب الدعارة وعاونها عليها واستغل بغاء تلك المتهمة وادار محسلا لمهارسة الدعارة يتحتق به معنى الارتباط للوارد بالمادة ٢/٣٧ من تأتون لمعتوبات لان البحرائم الاربعة المسندة الى الطاعن وهت جميعها لغرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يتبل المتوزئة مها يتتشى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالمقوبة المقررة لأشدها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تغنى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بادارة المحل

للدمارة مانه يكون قد أخطأ مى تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

(طعن رقم ۱۹۸۰/۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ من ۳۰۱)

قاعـــدة رقم (٤)

: المسطا

الارتباط الوارد في المسادة ٢/٣٧ عقسوبات ــ شرطه ــ انتظسام الجرائم في خطة جنائية واهدة بعدة المعال مكوسلة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع ــ تقدير قيسام الارتباط موضوعي ــ قيام المتهم بسرقة اشخاص مختلفين وفي اماكن وازمنة وظروف مختلفة ــ مؤداه : عدم قيام الارتباط ــ عدم جواز اثارة الارتباط ــ عدم جواز اثارة الارتباط ــ وظروف امام النقض •

ملخص الحكم :

من المترر أن مناط تطبيق الفقرة الثانيسة من المسادة ٣٣ من تانسون المعتوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أهمال مكملة البعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمة الوحدة الاجرامية الني عناها الشارع بالحكم الوارد في اللقرة المشار اليها . ولما كان الأصل أن تتسدير الشارع بالحكم الوارد في اللقرة المشار اليها . ولما كان الأصل أن تتسدير المرائم هو مها يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمسة الموضوع . وكانت الوقائع كما اثبتها الحكم المطمون فيه وعلى ما يسلم به ختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما ينيد بذاته أن ما وقسم منه في كل جريبة أم يكن وليد نشاط أجرامي واحد غان ذلك لا يتحتق به الاربياط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريبة موضوع الدعوى الصالية وبين الجريبتين الأخريتين وصورع الدعويين مها في الجلسة نفسها التي صدر غيها الصكم المطمون فيسه .

(طعن رقم ۲۲۹۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۲ ــ س ۳۱ ــ ص (۷۶۶)

قاعـــدة رقم (ه)

: المدا

الارتباط بين الجرائم ... تقديره ، في الأمسل لمحكمة الموضدوع ... حد ذلك ؟ كون الواقعة ... حما اثبتها الحكم تخالف ما انتهى الله من عدم قيام الارتباط خطا قانوني ... يوجب تدخلل محكمة الققض ... معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما تنبيء عنه الواقعة ... حما اثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٧ بينهما ... خطا ... وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بمقوبة الجريمة الأشعد .

ملخص الحكم:

من المقرر أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل مي حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الاانه متى كانت وقائسم الدعوى ــ على النحو الذي حصله الحكم ــ لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها هان. ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه قدد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل العمد والمضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبيء عنه صورة الواقعة كمسا أوردها في أن الجريمتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أنمال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بمتوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقسررة للجريمة الأولى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ... من نقض الحكم لمسلحة المتهم اذا تعلق الامر بمخالفة القانون واو لم يرد هذا الوجه نمي اسسباب الطعن .

(طعن رقم ۲۹۳۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة 7/3/1/4 ــ س ۳۱ ــ می ۵۰۰)

فاعسسدة رقم (٦)

المحدا:

طبيعــة جربينى عــدم توفير اجهزة الاطفــاء اللازمة وعــدم وضــع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسيم عازلة ـــ من الجرائم المبدية ــ لا ارتباط بينهما ـــ انتهاء الحكم الى توافر الارتباط بين الجريمتين وقضاؤه بمقوية واحدة عنهما ـــ خطا في تطبيق القانون •

ملخص الحكم :

من حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقسوبات قسد نصمت على أنه اذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقسوبة المقررة الأشد تلك الجرائم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط تطبيق الفقرة المشار اليها تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أنعال متكاملة تكون مجموعا اجراميا لا ينفصم مان تخلف احد العنصرين سالفي البيان انتفت الوحدة الاجرامية التي عناها الثسارع بالحكم الوارد مي تلك الفقرة وارتد الأمر الى القاعدة العامة في التشريع العقابي وهي تعدد العقسوبات بتعدد الجرائم وفقا للمادتين ٣٣ ، ٢٧ من تانون العقوبات مع التقيد عند التنفيد بالقيود المشار اليها هي المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت جريمتا صاحب العمل من عدم توفير أجهزة الاطفاء اللازمة وعسدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عازلة هي من جسرائم العمد التي تتحقق في صور سلبية تتمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهما بطبيعتهما غير متلازمتين اذيمكن تصور وقوع احداهما دون الأخرى كما أن القيام بتنفيذ احداهما لا يجزىء عن القيام بالأخرى وهسذا النظر يتمشى مع روح التشريع الصادر في شأنه قانون العمل وهو القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي وان تضمن أنواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي استهدف ببعضها حماية العمال اثناء العمل من الأضرار الصحية واخطسار العمل والآلات ضمانا لسلامتهم في ادائهم لأعمالهم وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه ، الا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول

حياية المعال اثناء المعل كما تصورها الشارع ومن ثم فهى تأتلف مع الاتجاه المما الذى دل عليه الشارع حيث نص فى الغرارات الوزارية ومنها الغرام الذى دل عليه الشارع حيث نص فى الغرارات الوزارية ومنها الغراء المطروحة على تمعد الغزامات صاحب المعلم نحو تامين وسلامة الممال اثناء المطروحة على تمعد الغزامات صاحب المعلم نحو تامين وسلامة الممال اثناء اداء أعمالهم ، الأمر الذى يباعد بين احكامه وبين المتاعدة الواردة فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون المقوبات ويتادى عقلا الى التضييق فى تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الإنزامات المختلفة وتتصدد الجرائم بتعددها ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطمون فيه أذ انتهى الى توافر الارتباط بين جريمتى عدم توفير إحبرة الإطفاء الملازمة وعسدم وضع الأسسلاك والتوصيلات الكهربائية فى مواسير عازلة وقضى بمقوبة واحدة غانه يكون قد أخطا فى تطبيق التأثون .

ر طعن رقم ۱۸۱ لسنة ۶۱ ق - جلسة ۱۹۸۰/ه/ - س ۳۱ - ص ۳۱ من ۳۱۲)

أسباب الاباحة وموانع العقاب

اسبباب الاباهة وموانع المقساب معامدة رقم (١)

البـدا :

نفسازل الزوجة المجنى عليها في جريهة التبسديد عن دعسواها ... أثره - انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم .

ملخص الحكم:

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على انه « لا تحسوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه . والمجنى عليه أن يتنازل عن دعسواه في أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء . وكانت هذه المادة تضع قيدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتخويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت شماء ، واذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ملزم أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبديد مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون نيه وكان هسدا الحكم قد أوقف تنفيذه بنساء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه اثر قانوني هو انقضاء الدعيوي الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فانه تعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

﴿ طعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ ــ س ٣١ ــ ص ١١٥)

قاعـــدة رقم (٢)

المسدا:

حالة الدفاع الشرعي ... منى لا نتوافر ؟ ... تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيامها او انتفاؤها ... موضوعي .

ملخص الحكم:

لما كان حق الدناع الشرعى لم يشرع لمعاتبة معتد على اعتدائه ، وأن حالة الدفاع الشرعى لا تتوانر متى اثبت الحكم أن ما قارفه الطاعن من تعد انما كان من قبيل القصاص والانتقام فان ما أورده الحكم ودلل عليه تدليلا سائفا من نفى توافر حالة الدفاع الشرعى يتفق وصحيح القانون واذ كان من المترر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معتب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتبتها عليها ... كما هو العال في الدعوى المطروحة ... قان منعى الطاعن على الحكم في هذا المسدد يكون في غير محله .

(طعن رقم ۲۳۸۸ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۲۱/۰/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۰)

قاعـــدة رقم (٣)

المسدا :

 ا حالمتكمة لا تلتزم بتقصى اسباب اعفاء المتهم من العقاب ما لم يدفع بها امامها المنافل المسكر اختيارا للا جدوى معه من بحث درجة المسكر الله ذلك .

٢ ــ الغيبوبة الماتعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ ع ٥.

ملخص الحكم :

لما كان ما يشره الطاعن من أنه كان في حالة سكر عند، بقارفة الجريمة مردودا بأن المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب أعفاء المنهم من العقاب في حكمها مالم يدعم به أمامها وأذ ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة يأنه كان معدوم الارادة بسبب تلك المالة غليس له أن ينمى على حكمها لمفاله المتحدث عن ذلك ، هذا غضلا عن أنه لما كان المحكم قد أثبت أن الطاعن

تناول المسكر باختياره وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن فاته ليس له - من بعد - أن يعيب على الحكم تعوده عن بحث درجة هذا المسكر الاختيارى ومبلغ تأثيره في ادراكه وشعوره في صدد جريعة الغرب الفضي الى الموت التي دين بها ما دام التاتون لا يستلزم فيها قصدا خاصا اكتفاء بالتصد العام لعدم جدوى هذا البحث ، ذلك أن الأصل - على ما جرى به قضاء محكية النتض - أن الغيبوية الماتعة من المسؤلية على متنفى المادة منات التون المتوابت هي مثل التي تكون ناشئة عن عاقيم مخدرة تناولها الجاني قبرا عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها ومفهوم ذلك أن من يتناول الجاني قبرا عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها ومفهوم ذلك أن من يتناول الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم الحرائه ذات القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العالم .

(طعن رقم ۲۳۸۸ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۲۱/۵//۲۱ ــ س ۳۱ ــ صع ۲۷۰) .

قاعـــدة رقم (})

البدا:

ضرورة أن يسكون التمسسك بالنفاع الشرعى جسديا وصريحا أو أن تكون الواقعة التى اثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة حتى تلتزم المحكمة بالسسود .

ملخص الحكم :

من المترر أن التبسك بقيام حالة الدفاع الشرعى _ يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه _ أن يكون جديا صريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحسكم ترشيح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بان تتحث في حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن الملب ذلك بنها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحتيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم في مدوناته أن الطاعنين كانت لديها نية الانتقام من المجنى عليه الأول بسبب المنزاع السابق بينهم ، وأنهما بادراه بالطمن من المجنى عليه الأول بسبب المنزاع السابق بينهم ، وأنهما بادراه بالمطمن عليه المواد وسكين » بمجرد أن ظفرا به دون أن يكون قد صدر

(م - ۹ - جنائی)

منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى ، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هي معرفة به في التأنون .

ا(طعن رقم ۱۲} لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨ - س ٣١ - ص ٣٢) ص ٧٢٣)

قاعسدة رقم (٥)

البسدا :

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي وجوب أن يكون جديا وصريحا •

ملخص الحكم:

لئن كان من المقرر أن التبسك بقيام حالة الدفاع لا يشترط فيه أيراده بلفظه الا أنه يجب أن يكون صريحا وجديا .

﴿ طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ -- س ٣١ -- ص ٢٧٦)

قاعىسدة رقم (٦)

البدا:

عدم جواز اثارة الدفسع بقيسام هسالة السدفاع الشرعى لأول مسرة أمام النقض الا اذا كانت مدونات الحكم تظاهره .

ملخص الحكم:

الأصلى فى الدفاع الشرعى أنه بن الدفوع الموضدوعية التى يجب النهسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوتائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

 $^{\prime\prime}$ را معن رتم $^{\prime\prime}$ سنة ، ه ق $^{\prime\prime}$ جلسة $^{\prime\prime}$ را م $^{\prime\prime}$ سند $^{\prime\prime}$ سند $^{\prime\prime}$ من $^{\prime\prime}$

قاعـــدة رقم (∨)

المسدا :

الدفسع بالاعفساء من المقساب المستند الى نص المسادة ١٨ مكروا ، مِن قانون العقوبات جوهري سـ وجوب التصدي له ايرادا وردا .

ملخص الحكم:

لما كان الدفع بالاعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة
۱۱۸ مكرد « ب » من تأتون العقوبات هو من الدفوع الجوهرية التى ينبغى
على المحكمة أن تناقشه فى حكمها وتقسطه حته ايرادا له وردا عليه ،
وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفسع
أو يرد عليه سـ فان الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب مما يعيبه بما
يستوهب نقضه .

ا(طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسه ١٩٨٠/١٠/١٥ ــ س ٣١ ــ ص ٨٨٨)

قاعـــدة رقم (٨)

البسدا:

تقسدير الوقسائع التي يسستفتج منها قيام هالة السدفاع الشرعي سـ موضوعي سـ ما دام سائفا سـ سبق التدبير للجريمة سـ ينتفي به هتما موجب الـسدفاع الشرعي ٠

هاخص الحكم:

ان تقدير الوتائع التى يسستنتج منها قيسام حالة الدفاع الشرعى أو أنتفاؤها متعلق بالموضوع ، لحكمة المراضوع الفصل فيه بلا معتب عليها مادام استدلالها سليها يؤدى الى ما انتهت اليه ، ولما كان ما ساته الحكم المطعون فيه من ادلة منتجا في اكتبال اقتناع المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت البسه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فان ما يثيره الطاعن في هسذا الشان ينحل الى جدل موضوعي في تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ۸۳۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۹/۱۰/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۹۲۹)

قاعىدة رقم (٩)

البيدا :

خــلو الحــكم من بيــان عبــارات القــنف ومدى انصــالها بالنزاع القائم امام المحكمة _ عند نظر الدعوى ــ وما اذا كان حق الدفاع قـــد استلزمها او خرجت على مقتضياته ــ قصور •

ملخص الحكم:

لا كان من المترر أن مناط تطبيق المادة ٣٠١ من قانون العقوبات أن
تكون عبارات التغف التي اسندى من الخصم لخصمه غي المرافعة ممسا
يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ ،
١٣٤ من تانون المحاماة رقم ٢١ سفة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لبدا عام هو
حرية الدفاع الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالمضرورة
الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه تد خلا من ببان ما ورد
بمحضر الجلسة من سياق القول الذي الشئهل على عبارات القذف ومسدى
اتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة عند نظر الدعسوى وما أذا كان تسد
استلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مرافعة
الخصم عن حته حتى يتضح من ذلك وجه اسستخلاص الحكم أن عبارات
المقف الني غاء بها الطاعن لا تبتد اليها حماية القانون ، غائه يكون قاصرا .
قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعسة
قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة مصحة تطبيق القانون على واقعسة
الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

الاطعن رقم ۷۰۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٦ ــ س ٣١ ــ من ٩٧٥)

قاعـــدة رقم (١٠)

المسدا:

عدم جواز اثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مسرة امسام النقض الا اذا كانت مدونات الحكم تظاهره .

ملخص الحكم:

منى كان مبنى ما ينعاه الطاعن مى شان اعتداء المجنى عليه وولديه

عليه وهو ما يرمى به الى انه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مردودا بأن الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية النى بجب النبسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لاول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع المابنة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، واذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا المطاعن ولا الدافع عنه قد دفع أيهما أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فان ما يثيره الماعن في هذا الخصوص لا يكون متبولا ، هذا الى أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى كان المحكم قد انصب على اصابة بمينها نسب الى المتهم هو محدثها فليس به المطبى الشرعى وجودها واطهأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة الى التعرض لفيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفسع بنشائها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجسع الى انه لم يغطن لها .

(طعن رقم ۱۹۶۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ١١٠٠)

استئناف

ـ نظر الاستثناف وتحقيقه : ـ مســائل منسوعة :

قاعـــدة رقم (١)

البيدا:

أغفال المحكمة الاستثنافية الانسارة الى اقوال ادلى بها متهم تمامها ــ مفاده اطراهها تلك الاقوال •

ملخص الحكم:

ان فى سكوت المحكمة الاستئنافية عن الاشارة الى الاقوال التى ادلى بها المحكوم عليه أيمامها وتضائها بتاييد الحكم المستأنف ما يغيد أنها لم تر غى اتواله ما يغير اتتناعها بما تضمت به محكمة أول درجة .

« الطعنان رقبا ۱۳۱۹ ، ۱۳۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ --مس ۳۱ ــ ص ۲۵)

قامـــدة رقم (٢)

: المسدا

عدم الترام محكسة ثانى درجسة أن تجسرى من التحقيقسات الا ها ترى لزوما لاجراته ساليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هى باجرائه •

ملخص الحكم:

من المترر أن محكمة ثانى درجة أنها تحكم على متنفى الأوراق وهى
لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولما كان الثابت من الاطلاع
على محاضر جلسات المحكمة الاستثنائية أن الطاعن لم يطلب سماع أتوال
التسوة اللائي قيل بترددهن على السكن غليس له أن يتعى على المحكمة

معودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تلتزم هي باجرائه .

(طعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ ــ س ۳۱ ـــ ص ۲۵۰)

قاعـــدة رقم (٣)

المسدا:

عسدم التزام المحكمة الاسستثنافية سبمناقشسة اسسباب العسكم الابتدائي الصادر بالبراءة سيتي كان تسبيها للادائة سائفا .

ملخص الحكم:

من المترر أن المحكمة الاستثنائية ليست ملزمة عند الغائها الحسكم الابتدائى القاضى بالبراء ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم ــ ما دام حكمها مبنيا على أسباب تؤدى الى النتيجة التي خلصت اليها .

ا طعن رقم ۲۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۵//۲۰۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۸)

قاعـــدة رقم (})

المبسدا :

تليسد الحسكم المطعون فيسه — الحسكم المسادر برفض الدعسوى المنية لأسبابه — اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء القضي فيه — بعدم استثناف النيابة له — وعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطا المجنى عليه — ينطوى على خطا في تطبيق القانون — المسادة ١٠٠ ١٠٣ تجيز للمدعى المدنى أن يستلف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية — في المطافات والجنج — فيها يختص بحقوقه المدنية — متى تجاوزت التعويضات النصاب — متى رفع استثنافه — كان على المحكمة الاستثنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة — لا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى المخائيسة قد حاز قوة الامر القضى .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون ننيه قد أيد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية لأسبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمة ثاني ترجة اعتبرت الحكم الإبتسدائي حائزا لقوة الشيء المقضى هيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها عنصر الجريمة ومدى خطأ المجنى المدعوى المدنية المستانغة أسامها ان تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لتقدير التمويض عن الضرر الذى السبه وهذا التول ينطوى على خطأ هى تطبيق التأنون عذلك أن الملاة ٣٠. كمن المحكمة الجزئية في المخانفات والجنح ، فيما يختص بحقوقه المنية وحدها ، المكتب الجزئية في المخانفات والجنح ، فيما يختص بحقوقه المنية وحدها ، ان كاتت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى المجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق النيابة المامة وعن حق النيابة المامة وعن حق النيابة المامة وعن حق النيابة المامة وعن حق أن تعرض لبحث عناصر الجربية من حيث توافر اركانها وببوت الفطأ المكن المنافية غير متيدة في ذلك تشاره التانونية غير متيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون التاكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المتفى ، لأن الدعويين الجنائية وان كاتنا ناشئتين عن سبب واحد الا أن المؤضوع في كل منهسا والمدنية وان كاتنا ناشئتين عن سبب واحد الا أن المؤضوع في كل منهسا يخطف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه النمسك بحجية الحكم النهائي .

(طعن رقم ؟٣ لسنة ٩؟ ق _ جلســة ١٩٨٠/٣/١٧ _ س ٣١ _ ص ٣٩١)

فاعـــدة رقم (٥)

البــدا :

صالة المحكسة الانستثنافية الدعسوى الى دائسرة المسرى بعسد تلارة تقرير التلخيص امامها سالا يفنى عن تلاوته امام الدائرة المحال عليهسا ساففال ذلك سائره سابطلان المحكم ساعة ذلك ؟

ملخص الحكم:

اذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أنه بعد تلاوة تترير التلخيص بجلسة ١٩٧٦/١١/٩ أحالت المحكمة الدعوى الى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التى أحيلت اليها الدعوى ، وهى الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون نيه مها يفيد تلاوة تقرير التلخيص ،

كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون هيه . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه يشهل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وادلة الانبات والنفى وجمياع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت وأوجبت تلاوته قبل أي اجراء آخر ، حتى يلم القضاه بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من اقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، فاذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة غان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا مان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجــوهرية اللازمة لصحة حكمها } ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا نتيجة هذا البطلان في الاجراءات . مما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاءن (المسئول عن الحقوق المدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك ، اذ أن وجه النعى الذي أقرته المحكمة أنما يتصل به لأنه يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطعون ضدهم (المدعين بالحقوق المدنيدة) المصروفات ، ودون حاجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

ر طعن رقم ۹۹ه لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۹ ــ س ۳۱ ــ من 37 من 37۶)

قاعىسدة رقم (٦)

البيدا:

ايراد الحسكم الاستثنائي اسسبابا مكسسة لاسسباب حسكم محكمسة أول درجة الذي اعتقه سـ مقاده سـ اخذه بتلك الاسباب فيما لا يتعارض مع الاسباب التي اضافها .

ملخص الحكم:

من المترر أن أبيراد الحكم الاستئناني أسبابا مكبلة لاسباب حكم محكمة أول درجة — الذي اعتنقه — مقتضاه أنه يأخذ بهذه الاسباب قيما لا يتعارض مع الاسباب التي أضافها ، وكان الحكم المغيابي الاستثناني المؤيد بالحسكم المطعون فيه قد استهل أسبابه بقوله « أن وقائع الاتهام والقيد والوصف المستانف ومن ثم فلا محل المنسوب الى المتهمين سبق أن احاط بها الحكم المستانف ومن ثم فلا محل

لاعادة سردها تفصيلا ويوجزها أنه أثناء تيادة المتهم الأول ... وكان في هذا ما يحمل صعنى الاحالة على أسباب الحكم الابتدائى غان منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان جاء خاليا في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة ، الا أنه تضى بتاييد الحكم الابتدائى ب بالنسبة للطاعن ب لاسبابه وللاسسباب الأخرى التي أوردها ، وكان الحكم الابتدائى تد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة ٢٣٨ عقوبات التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فسلا يصح نقضه ، اذ أن أهذه بأسباب الحكم الابتدائى فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها .

(طعن رقم ۲۲۲۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٤/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۵۰۰)

قاعـــدة رقم (٧)

البـدا :

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق •

ملخص الحكم:

محكمة ثانى درجة انها تحسكم فى الأصسل على مقنفى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما تسرى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم لهام محكمة أول درجة ، غاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وأن أبدى طلب سنسماع شاهد النفى أمام محكمة أول درجة الا أنه يعتبر متنازلا عنه لمسكوته عن التهسك به أمام المحكمة الاستثنائية ومن ثم قان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له .

(طعن رتم ؟ ۲۳۸ لسنة ٩٩ ق _ جلسة ٢١/١/١٨٠ _ س ٣١ _ ص ١٣٥)

قاعـــدة رقم (٨)

ألبيدا :

المحكمة الاستثقافية ــ لا تلتــزم ــ متى كونت عقيدتهــا ببــراءة المتهم ــ بالرد على آسباب الحكم المستانف •

ولخص الحكم:

ليس على المحكمة الاستثنافية متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم بعد

الحكم ابتدائيا بادانته ان تلتزم بالرد على كل اسباب الحكم المستانف او كل دليل من ادلة الاتهام ، ما دام قضاؤها تد بنى على اساس سليم .

(طعن رقم ۲۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٣ ــ س ٣١ ــ ص ٢٤٧)

قاعـــدة رقم (٩)

المبسدا :

احسالة المصكمة الاستفاقية في نكسر وقسائع الدعسوى سكلهسا أو بعضها سالى ما ورد بالحكم الابتدائي سحتى ولو خالفت وجهة نظره س سليم سما دام التنافر منتفيا سمثال لتسبيب سائغ في تهمتي سرقه ودخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

ملخص الحكم:

لا جناح على المحكمة الاستثنائية أذا هى أحالت فى ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتسدائى حتى فى حالة مخالفتها فى النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التنافر منتفيا بين ما عولت عليه هى من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

﴿ طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ــ س ٣١ ــ حر ٢٤٧)

قاعـــدة رقم (١٠)

المسدا :

جسريان منطسوق الحسكم بقبسول الاستئناف شكلا سرغم انه كان في الدعوى استثنافان سمتي لا يعدو ان يكون زلة قلم ؟

ماخص الحكم:

لما كان الحكم المطعون فيه وان جرى منطوته بتبول الاستئناف شنكلا على نحو يشير فى ظاهره الى أن المحكمة قد فصلت فى استئناف واحد رغم أنه كان فى الدعوى استئنافان أحدهما مرفوع من النيابة العامة والآخر مرفوع من الطاعن الا أنه يبين مما أورده الحكم فى مدوناته أن المحكمسة واجهت كلا من الاستئنافين وأفصحت فى بيانها لوتائع المضومة أن كلا من النيابة العامة والطاعن لم يرتضيا الحكم الابتدائى الذى تضى بالبسراءة ورفض الدعوى الننية نطعن فيه كل منهها بالاستثناف كما محصت استيفاء الاستثنافين لشرائطهما الشكلية وانردت فترة خاصة من الحكم نصت فيها على أنهما متبولان شكلا — وهو ما ينبىء عن أن ما جرى به منطوق الحكم لا يعدو أن يكون زلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها الدعوى واحاطتها بظروفها ونطاق الخصومة فيها .

(طعن رقم ۲۰) لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۵۲)

قاعـــدة رقم (١١)

البيدا :

قمسود الطساعن عن توجيسه مطعنسه على اجسراءات محكمسة اول درجة سـ أمام المحكمة الإستثنائية •

ملخص الحكم:

لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستثنافية أن الطاعن لم يوجه مطعنا ما على اجراءات محكمة أول درجة في شأن عدم تبسول عذره في طلب التأجيل ــ فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكسة التقضر.

(طعن رتم ۲۲۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ــ ص ٧٨٩)

مسائل منسوعة:

قاعـــدة رقم (۱۲)

البدا:

محكمسة ثانى درجسة تحسكم على مقتضى الأوراق ـــ لا تجسري مسن التحقيقات الا ما ترئ لزوما لاجراته .

ملخص الحكم:

من المقرر أن الأصل أن محكمة ثانى درجــة أنها تحــكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

_ ٣١ ـــ ١٩٨٠/١/٢ ــ س ٣١ ـــ جلسة ١٩٨٠/١/٢ ــ س ٣١ ـــ ص ١٧

قاعـــدة رقم (١٣)

المسدا :

اتصــال محكمة ثانى درجــة بالدعــوى مقيــد بالوقائع التى طــرحت على محكمة اول درحة •

ملخص الحكم:

من المترر أن المحكمة الاستثنافية انما تنصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .

« طعن رقم ٨٤ه لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٢١ ــ س ٣١ ــ ص ١١٧)

قاعـــدة رقم (۱۶)

البسدا:

اسستثناف الحسكم القاضي بعدم قبول المعارضية لرفعها عن حسكم ٣٧٦ ــ استثناف الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وحده نون الحكم الابتدائي موضوع المعارضة اساس ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو

بعدم تبولها لرفعها عن حكم غير تابل لها ينتصر في موضوعه على هدذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي لافتلاف طبيعة كل من الحكمين ، وكان الحكم المطعون فيه اذ تفي بتاييد الحكم المستانف فيها تغييا تغيي به من عدم جواز المعارضة دون أن يتمرض للحكم الابتدائي فاته يكون تد طبق القانون تطبيقا سليها ولا خطافيه . ولا يغير من ذلك ما استطرد اليه الحكم عن علم الطاعن بصدور الحكم التاضي بادانته بدلالة تتريره بالطعن فيه بطريق المعارضة أذ لا يعدو ذلك أن يكون تزيدا لا أثر له في النتيجة التي انتهى اليها ولا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا المسدد

(طعن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۳ ــ من ۱۹۲) من ۱۹۲)

قاعـــدة رقم (١٥)

المسدا:

تاييد الحكم المستانف لأسسبابه دون ايسراد تلك الأسسباب صحيح - اساس ذلك •

ملخص الحكم :

ون المترر أن المحكمة الاستثنافية أذا ما رأت تأييد الحكم المسستاناء للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفى أن تحيل عليها ، أذ الاحالة على الاسباب نقوم مقام أيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

(طعن رقم ۱۱۵۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۷/۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۹۷)

(م ـ ١٠ ـ جنائي)

قاعـــدة رقم (١٦)

المسدا:

عسدم سداد المحسكوم عليسه بعقوبة مقيسدة للحسرية سالتفسالة المحكوم بها ابتدائيا لايقاف التنفيذ سائره سسقوط الاستثناف المرفسوع منسسه .

مأخص الحكم:

لما كانت المادة ١٢] من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت على انه

« يسقط الاستثناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بمقوبة متيدة للحسرية

« لجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ تبل الجلسة » قد جملت سقوط الاستثناف

منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ تبل الجلسة ولا يلزم اعمالها الا عندما

يكون التنفيذ واجبا وهو ما يتحقق اذا لم تسدد الكفالة المينة في الحسكم

الابتدائي والتي شرعت ضماتا لحضور المستأنف الجلسة . وعدم فراره من

الحكم الذي يصدر ومن ثم فان النخلف عن سدادها يكون من شانه أن تبقي

المقوبة واجبة النفاذ وان تصبح المادة ١٢٤ المشار اليها واجبة التطبيق

— س ۱۹۸۰/ ξ /۲ سنة ۶۹ ق – جلسة ξ / ۱۹۸۰ – س ۳۱ – ص ξ ۷۸ ص ξ ۷۸)

قاعـــدة رقم (۱۷)

المسدا :

امتداد ميعاد الاستئناف اذا وافقت نهايته عطلة رسمية .

ملخص الحكم:

لما كان يبين من الحكم المطعون غيسه أنه أسس قضاءه بعدم قبسول استئناف المحكوم عليه شكلا لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر في المعامر الميان الميان الميان الثابت في ١٩٧٦/١/٢ لما كان ذلك وكان الثابت أن يومي ٢ ، ٢ من يغاير سنة ١٩٧٦ قد وافقا عطلة رسمية وقد اسستأنف المحكوم عليه الحكم الصادر ضده في اليوم الرابع من الشجر المذكور مسا

مغاده أنه ترر بالاستثناف خلال الأجل القانوني اعمالا لحكم المادة ١٨ من قانون المرانعسات .

(طعن رقم ۲۰۰۳ لسنة ۹} ق ـ جلسة ١٩٨٠/١/١٤ ــ س ٣١ ــ ص ٩٩٧)

قاعـــدة رقم (۱۸)

المبدأ:

استثناف المتهم دون النيابة ... أثره ... عدم جواز نفليظ المقوبة المقضى بها عليه ... علم ذلك ؟ قضاء أول درجــة بنــوعين من المقــوبة ((الحبس والغرامة) لا يجوز لمحكمة الاستثناف زيادة مقدار الغرامة وان انقضت مدة الحس ... علمة ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

اذا كان نص الفترة الثالثة بن المدة ١٧) بن تانون الاجراءات الجنائية
قد جرى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا بن غير النيابة المسلمة نليس
للبحكية الا ان تؤيد الحكم أو تعدله لمسلمة رافع الاستئناف ؛ وكان الطاعن
هو المستئنف وحده — دون النيابة العابة — فلا يصحح في القانون أن يفلظ
المقاب عليه اذ لا يجوز أن يضار باستئنافه ، ولئن كانت المبرة في تشديد
العقوبة أو تخفيضها هي بدرجة الفلظ في ترتيب العقوبات ؛ الا أنه اذا كانت
المعقوبة أو تخفيضها هي بدرجة الفلظ في ترتيب العقوبات ؛ الا أنه اذا كانت
محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة الحبس والغرابة
التي حكم بها مع الحبس ابتدائيا ، والا تكون قد أضرت الطاعن باستئنافه ،
وليس لها ذلك طالما أنه المستأنف وحده ؛ أذ هي مع ابقائها على الأولى وان
المقوبة من حبس وغرابة قد زادت في الأخيرة مع ابقائها على الأولى وان
التقوية من حبس وغرابة قد زادت في الأخيرة مع ابقائها على الأولى وان
التقوية من مدتها فهي لم تحقق للطاعن با ابتفاء باستثنافه من براءة أو
تخفيف للمقاب طالما أنها انزلت به كلا النوعين من العقوبة .

(طعن رقم ۲۱۱ کسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٦/۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۱۷)

قاعـــدة رقم (١٩)

البيدا:

من لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنافية - لا يفيد من نقض الحكم .

ملخص الحكم:

لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمتهمة الأخرى في الدعوى الا انها لا تقيد من نقض الحسكم المطعون فيه لانهسا لم تكن طرفا في الخصصومة الاستثنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها اصلا حق الطعن بالنقض غلا يهتد اليهسا اثره .

(طعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/٩٠/١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ٧٣٧)

قاعـــدة رقم (۲۰)

المدا:

عسدم أبرسداء الطاعن طلب سماع الشهود أمام محكسة أول درجسة وأبداؤه أمام محكمة نانى درجة — اعتباره متنازلا عنه بسكوته عن النمسك به أمام محكمة أول درجة — النمى بالإخلال بحق الدغاع في غير محله .

ملخص المكم :

لا كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب سوى سماع شاهدى نفى سمعتهما المحكمة ولم يطلب منها أيا من الطلبات الواردة باسباب الطعن والتي اقتصر دفاع الطاعنين الثاني والثالث والرابع على ابدائها بمنكرته المتدمة المحكمة الاستثنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها اصلاحق الطمن على متتضى اوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه وكن الثابت أن دفاع الطاعنين الثاني والثالث والرابع وأن أبسدى تلك الطلبات امام المحكمة الاستثنافية فانه يعتبر متثاؤلا عنها بسكوته عن التمسك

بها أمام محكمة أون درجة ومن ثم غان النمى على الحكم بدعوى الاخسلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(طعن رقم ۱۹۸۰/۱/۱۸ ــ س ۲۱ ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۲۱ ــ ص ۷۷ ــ ص ۷۷۰)

قاعـــدة رقم (۲۱)

المبدا:

العبرة ببطلان الاجراءات - هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنائية .

ملخص الحكم:

لا كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة امام محكسة اول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغيابى لعدم اعلائه بالجلسة التى صدر فيها ، وكان من المترر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلائه بالجلسة المحددة لحاكمته أمام محكمة أول درجة بستط اذا لم يبده بجلسة المعارضة ، وكان من المترر أيضا أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستثنائية ، وكان الثابت أن الطاعن لم يثر أمام محكمة أول درجة غانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان ألمم محسكمة أول درجة غانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محسكمة التنص ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرغض .

- ۳۱ س ۱۹۸۰/۱۰/۲۷ سنة ۵۰ ق - جلسة - ۱۹۸۰/۱۰/۱۰ س ۳۱ م - م - ۱۹۸۰ م - ۱۹۸ م -

قاعـــدة رقم (۲۲)

المسدا:

عــدم جواز جهــداما أثبت بالحــكم من تــلاوة تقــرير التلخيص ـــ الا بالطعن بالتزوير •

ملخص الحكم:

لما كان ما يثيره الطاعن عن خلو محضر جلسة المحاكمة الاستثنافية من

اثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بما هو مقرر من أن ورقة الحكم تعتبر متمهة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة وأن الأصل في الاجراءات انها روعيت ومن ثم غانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطمن بالتزوير وهو ما لم يضمله فيكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبدول .

(طعن رقم ۲۲۲۴ لسنة ۹) ق جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۷ - س ۳۱ -ص ۲۰۰۲)

قاعـــدة رقم (۲۳)

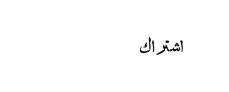
المبسدا :

محكمت ثانى درجة - تحسكم على مقتضى الأوراق لا تجسرى مسن التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

ملخص الحكم :

الاصل أن محكمة ثانى درجة أنها تعكم على مقتضى الأوراق وهي لا ترى لزوما لاجرائه .

لاطعن رقم ۱۰۱۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٢٥)



اشـــتراك

قاعىسدة رقم (١)

المبدا:

ملخص الحكم:

لما كان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي ببنها الحكم وهو ما لم يخطىء الحكم في تقديره س غان ما يثيره الطاعن في هذا الشان ينحل الى جدل موضوعي لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رتم ۱۲۱۵ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۳/۳/۳/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۲۸)

قاعـــدة رقم (٢)

البيدا:

عدم اعتبار مظهر الشيك شريكا للسياهب في جريمة اعطساء شيك بدون رصيد بـ ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشستراك مـ لا يحول دون عقابه باعتباره نصبا بـ اساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

جريمة اعطاء شيك بغير رصيد هى جريمة الساحب الذى أصدر الشيك فهو الذى خلق اداة الوفاء ووضعها فى النداول وهى تتم بهجرد اعطاء الساحب الشيك الى الستقيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل السحب تقديراً. بأن الجريبة أنها نتم بهذه الانمال وحدها دون غيرها من الانمال التاليسة لذلك ، لا كان ذلك ، وكان النظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بهنابة اصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من تاتون المقويات ولو كان يعلم وقت النظهير بأن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه كما أن المظهر لا يعتبر شريكا للساحب لأن الجرمة تبت وانتهت باصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم أذا ثبت أنه اشترك ممه سرباى طريق من طرق الاشتراك سنى اصداره على هذه الصورة على أن عدم المقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون المقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت في حق المظهر توافر أركان هذه الجريب قد

(طعن رقم ۱۳۰۳ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۵۱)

قاعـــدة رقم (٣)

البيدا:

الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتصاد فية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه سرواز الفعل المتفق عليه سرواز المتدلال عليها باى دليل مباشر او بطريق الاستناج ساو من قمل لاحق للجريمسة و

ملخص الحكم:

من المترر أن الاشتراك بالاتفاق أنما يتحقق من أتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر دخلي لا يتع تحت الحسواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، وأذ كان القاضي الجنائي حرا في أن يستهد عقيدته من أي مصدر شاء فأن له — أذا لم يقم على الاشتراك دليل مبساشر من اعتراف أو شمهادة شهود أو غيره — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من الترائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(طعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢/١/١٠/١ ـ س ٣١ ـ من ٨٢٦) ص ٨٢٦)

قاعـــدة رقم (})

المسدا:

تمسام الاشستراك فى التزوير غالبا ــ دون مظساهر خارجيــة ــ او اعمال مادية محسوسة ــ كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعسوى وملابساتها ــ ما دامت سائفة •

ملخص الحكم:

الاستراك في الجربية _ جربية التزوير _ يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو إعبال مادية محسوسة يبكن الاستدلال بها عليه ، غانه يسكني للبوته أن تكون المحكية تد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوتائع التي أثبتها الحكم ، وكان الحكم الملمون فيه تد دلل باسباب سائفة على ما استنتجه من اشتراك الطاعنة بطريق الانعاق والساعدة في جرائم التزوير في الحررات الرسبية سسالفة الذكر غان هذا حسبه ليبرأ من قالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التدلل عليها .

(طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ــ س ٣١ ــ ص ٨٥٨)

قاعـــدة رقم (ه)

: البسيارا

محــو جريمـة الزوجة ــ بوصــفها الفــاعل الأصــلى قى جريمــة الزنا ــ وزوال آثارها لسبب ما قبل صدور حكم بات ــ اثره : محو جريمــة الشريك ـــ تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة ـــ وجوب اســـتفادة الشريك منه ــ علة ذلك ؟ •

ملخص الحكم :

لا كان الشرع تد اجاز بما نص عليه في المسادة العاشرة بن تانون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دموى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أي وقت الى أن يصدر في الدموى حكم بات غير قابل للطمن بالنقض ، ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصية ، لاتها تقتضي التفاعيل بين شخصين يعد القانون احدهما ماعلا اصليا وهي الزوجة ، ويعد الثاني شريكا ، وهو الرجل الزاني ماذا محت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب مان التلازم الذهني يقتضي مجو جريمة الشريك ايضا لانها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك ناثيما غير مباشر للزوجــة التي غدت بهذاي عن كل شبهة أجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ يقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لأن اجرام الشريك انما هو فرع من اجرام الفاعل الأصلى ، والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتنع معه التجزئة وتجب ميه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ما تقدم ، مان تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الأولى. ... والمقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - ينتج اثره القانوني بالنسبة لها ولشريكها _ الطاعن الثاني _ مجا يتعين معه نقض الحكم المطعون فيــه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية للتنازل وبراءتهما ممسا استند اليهسا .

(طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥٠ ق ـ= جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٥٠)



اشسكالات التنفيسذ

قاعـــدة رقم (1)

المسدا:

الانسكال في التنفيدذ ــ وروده على طلب وقف تنفيدذ الحسكم مؤقتا ــ حتى يفصل في الغزاع نهائيا ــ اذا كان باب الطعن مفتوها ، القضاء بقبول الطعن بالتقض والاحالة ــ اثره ــ وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، واعتبار الطعن في الحكم الصادر في الاشكال بالاستبرار في التنفيذ عديم الجدوى ــ متعين الرفض ،

ملخص الحكم :

لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ؛ اذ كان باب الطمن في الحكم ما زال مفتوحا وذلك طبقا للهادة ه ٢٧ من تقون الاجراءات البخائية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن الطمن بالنقض من المحكوم عليه في المكم المستشكل في تنفيذه المقيد برقم اسنة ٢٤ ق تد تفي فيه بالاحال المحكم المتحرب المحكوم عليه في المحكوم المحكم المطمون فيه والاحالة وبالتالي أوقت نتفيذ المحكم الذي قضى الحكم المسادر في الاشكال بالاستهرار في تنفيذه ، عان الطمن الملحوى مفين المحكم الأخير ، تد أضحى بذلك عديم الجوي مغين المفض .

(طعن رقم ۲۰۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ ــ س ٣١ ــ مي ٢٤١)

أم الحفظ والأم بألا وجه

أمر الحفظ والأمر بالا وجه

قاعـــدة رقم (١)

المسدا:

الاصر الصسادر من النيساية بعسدم وجود وجه لاقسامة الدعسوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها سلا حجبة له المام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكانب عن هذه الجريمة سلانتان ؟٥٤ ، ٥٥٥ اجراءات حنائيسسة .

ملخص الحكم :

(طعن رقم ۱۳۱۶ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ س ۳۱ ــ صي ۱۷)

قاعسسدة رقم (٢)

المسدا:

الطعن بالنقض في الأمسر المسادر من مسستشار الاهسالة بعسدم وجود وجه لاقامة الدعوى غير جائز الا للتائب العام او المحامى العام لدى محكمة الاستثناف في دائرة اختصاصه وللمدعى بالحقوق المدنية •

بلخص الحكم :

لا كانت المادة ١٩٣٣ من تانون الإجراءات الجنائية تنص على أن للنائب العام وللمدعى بالحقوق المننية الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستثمار الإحالة بأن لا وجه لاتامة الدعوى وكانت المادة ٢٥ من تانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن يكون لدى كل محكمسة استثناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ذلك أن القانون انما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف أو من وكيل عن أيهما حتى يكون في ذلك ضمانة للمتهم وأن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فاذا كلف أحد أعوانه موضعها فيجب عليه أن يوقع ورقتها بما يفيسد أقراره الناها أذ أن الأسباب أنها هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضيعها من أخص خصائصه أما أيداع ورقة الأسباب قام للكتاب فلا مانع من حصوله بتوكيل كما هو الشبأن مي التقرير بالطمن - لما كان ذلك وكان المحامي العام لنيابة غرب الاسكندرية الكلية هو الذي قرر بالطمن وأودع اسسبابه موقعة منه وحده مان التقرير بالطعن وايداع أسبابه والترقيع عليها يكون حاصلا من غير ذي صفة ... ولا يغير من ذلك ما أشير اليه في كل من التقرير بالطعن بالنقض وايصال ايداع ورقة الأسباب من أن هذا الاجراء قد تم بتوكيل من المحامى المعام الأول لنيابة استئناف الاسكندرية ذلك أن الثابت من كتاب هذا الأخير المؤرخ .١٩٧٩/٦/٣٠ أنه لم ينص فيه على توكيل المحامى العام لنيابة غرب الاسكندرية الكلية وانما اقتصر على الاشارة الى موافقته على التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب في الميماد وهو لا يعد توكيلا منه بالطعن اذ أن الموافقة على اتخاذ اجراء لا يفيد التوكيل في اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون ــ لما كان ذلك فان الطعن يكون غير مقبول شكلا لصدور ١ ممن لا يملك التقرير به قانونا .

(طعن رقم ۱۹۷۲ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ من 3۲۹)

قاعـــدة رقم (٣)

: البدا

الأمسر المسادر من سسلطة التحقيستى بعسدم وجسود وجسه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام لم يلغ قانونا سسلة في نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من قوة الأمر القضى

ملخص الحكم:

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجــه لاقامة الدعــوى الجنائية له حجيته التى تبنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام تائمــا لم يلغ ، غلا بجوز مع بقائه قائما اتامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر

الأمد فيها لأن له في نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من قوة الأمر المقضى .

(طعن رقم ۱۹۳ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٩/١٠/١٠ ـ س ٣١ ــ من ١٩٢٥)

قاعـــدة رقم (})

البسدا:

الأصر الصادر من النيابة المسابة بمصدم وجود وجه لاقامة الدعوى البنائية ما دام الدعوى البنائية الم دام الدعوى البنائية ما دام المام يلغ بدلة إلى الدعوى البنائية ما دام المام يلغ بدلة إلى المنائل من قوة الأمر المنفى بلا يفسير من ذلت عسدم اعسلان المسدى بالحقاق المنفية المطعن على الأمر المسادر من النيابة بعسدم وجود وجه لاقاقد الدعوى المنبة أمام الجهة المختصة في اى وقت الى ان يعان به وتقفى عشرة ايام على الاعلان بالمسادتان ٢٠١٠ / ٢٢٢/م

ملخص الحكم:

لا كان الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية تثبت له حجية تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام تائما لم يلغ — كما هو الحال هي الدعوى الطروحة — غما كان يجوز مع بتائه تأثما اتامة الدعوى من ذات الواتمة التي صدر غيها لأن له غي نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من توة الامر المتضى ولو لم يعلن الخصوم ، وكل ما للمدعى بالحتوق المدنية غي هذه الحالة أن يطمئ في الأمر امام الجهسة المختصة في أي وقت الى أن يعلن به ونتقضى عشرة أيام على هذا الاعلان على ما تقدى به المادة . ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية وتؤكده الفترة الثالثة من المادة ب ٢٣ من القانون ذاته .

(طعن رقم ۹۲۷ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٥/١١//١١٠ سـ ٣١ سـ ص ٩٦٠)

أمن الدولة

امسن السدولة

قاعـــدة رقم (١)

السدا:

اختصاص محاكم امسن الدولة بنظر الجرائم التي هدوكم الطاعنون من اجلها بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ – محاكمتهم أمامها والحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٥٨ – عدم جواز الطعن باي وجه من الوجوه في الحكم – المادة ١٢ من القانون المذكور – حالة الطوارئء – قد اعلنت اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ٠

ملخص الحكم:

بتي كان البين من الاطلاع على الأوراق أن نيابة أمن الدولة العليسا ببوجب أمر الاحالة المؤرخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ أمرت باحالة الدعوى و ... طبقا للقيد حالوسف الواردين بقرار الاحالة ، وبتاريخ ٢٩ من يونية و ... طبقا للقيد والوسف الواردين بقرار الاحالة ، وبتاريخ ٢٩ من يونية نائب الحاكم العسكرى العام على ذلك الحكم ، فطعن فيه المحكوم عليه بطريق التقض ، لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارىء قد أعلنت في جيسع بطريق التقض ، لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارىء قد أعلنت في جيسع الجمهورية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ ، وكانت الجرائم التي حوكم الطاعنون من أجلها من الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة اصلا بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الصادر من رئيس الجمهورية ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد حوكموا وحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ في الطاعنون الطاعنون قد موكموا وحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ في الطاعنون الطفر باي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، الطفر باي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، ان الطعن القدم من المحكوم عليهم سالفي الذكر يكون غير جائز قانونا ،

((طعن رقم ۵۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ٥/٥/٥/٥ ــ س ٣١ ـــ س ۷۷۷ه)



انتهاك حرمة ملك الغي قاعـــدة رقم (١)

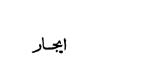
البسدا:

جريمة التعرض فى العيازة التصوص عليها فى المادة ٣٦٩ ع ـ القوة فيها هى ما يقبع عملى الاشتخاص لا عملى الاشبياء ـ لا يقدح فى سالمة الحكم القافى بالبراءة أن تشكون اهدى دعاماته معية ـ ما دام قد اقيم على دعامات اخرى تكفى ــ وحدها ــ لحمله ،

ملخص الحكم:

لا كان يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة
٣٦٩ من تاثون العقوبات أن يكون قصد المنهم من دخول العتار هو منسح واضع اليد بالقوة من الحيازة ؛ وأن التوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء وأذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام تضاءه ببراءة وأورد على ذلك تدليلا سائما بمستمى من أوراق الدعوى ومن شائه أن يؤدى الى ما رتبه عليه الحكم في هذا الصدد لمانه لا يجدى الطاعن تخطئة الحكم في دعامته الإخرى بالنسبة لما تضى به في تلك النهمة من أنه أفطأ في نفى توفر الحيازة المعلية لأن تعييب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أن قد تسائد الى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله أذ من المترز انه لا يتدح في سلامة الحكم الماته المناه المناه بالدام الثاب أن الحكم قد أتيم على دعامات أخرى متعددة تكفي وحدها لدم الثابت أن الحكم قد أتيم على دعامات أخرى متعددة تكفي وحدها لحب له .

(طعن رقم ۲۲۳ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ _ س ٣١ _ ص ٧٤٧)



ایج۔۔۔۔ار قاع۔۔۔۔دة رقم (۱)

المسدا :

جربية تحسرير اكثر من مقسد الجسار واحد للبيني او لوحدة منه سـ لا نستازم قصدا خاصا ــ توافر اركانها بنحقق الفعل المادي والقصد الجنائي العام ــ عدم التزام المحكبة النحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هــذه الجريمـــــة .

ملخص الحكم:

لا كانت الفترة الثالثة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ مسنة ١٩٦٩ نمى شأن ايجار الأماكن وتنظيم الملاتة بين المؤجرين والمستاجرين قد نصت على أنه « ويحظر على المالك القيام بابرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه » كما نصت المادة ٤٤ من ذات القانون بالمعاتبة على مخالفة هذا الحظر مما مفاده أن هذه الجريمة لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركاتها بتحقق الفعل المادى والقصد الجنائي العام وهو تعمد الجاني ابرام أكثر من عقد أيجار واحد للمبنى أو للوحدة منه دون اعتداد بما يكون قسد دفع إلجاني إلى فعله أو الفرض الذي توخاه منسه لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تتحدث إستقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجريمة اذ يكفى أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم وهو احتجق في واتعة الدعوى .

(طعن رتم ۲۰۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ ــ س ٢١ ــ ص ٢٦٨)

(م -- ۱۲ -- جنائی)

قاعـــدة رقم (٢)

البسدا :

قعسود الطساعن عن اخطار الجلس المحلى بتساجير المين مغروشسة س لا يفيد بطسريق اللسزوم انها مؤجسرة غسي مغروشسة سدادانسة المسؤجر بتقساضى مبسالغ محظسورة من المسسناجر سدون السرة عسلى دغاعه القائم على أن المين مؤجرة مغروشة والمستند المقدم منه تأييدا لذلك استنادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتاجير سد اخلال بحسسق المتقسماع م

ملخص الحكم:

ان تعود المؤجر عن اخطار المجلس المحلى بأن العين مؤجرة مغروشة لا يفيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك ، وكان من بين ما تام عليه نفاع الطاعن أمام محكمة ثانى درجة وأيده بها تسدمه لها م مستقدات أن العين مؤجرة مغروشة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدهاع فاته يكون معييا .

_ ۳۱ س ۱۹۸۰/۱۰/۲۱ ـ س ۳۱ ـ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲۶ ـ س ۳۱ ـ ص ۱۱۱ ـ ص ۲۱۱ ـ

قاعـــدة رقم (٣)

البسدا:

القسانون رقسم ؟؟ لمسسنة ١٩٧٧ - سريسانه اعتبسارا مسك ١٩٧٧/٩٨ - استحداثه عقوبتى الفرامة التي تعادل مثلى المبلغ المتبوض والرد - قضاء الحكم المطمون فيه بهما - دون تحديد تاريخ الواقعة -قمسور .

ملخص الحكم:

لما كان التأتون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ لم يبدأ سريقه الا اعتبارا من 1٩٧٧م. واستحدث عقوبتى الفرامة التى تمادل مثلى المبلغ المتبوض والرد - التى قضى بهما الحكم المطعون فيه - ولم ينص عليهما القاتون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يجعل تاريخ الواقعة بهذه المثابة يتصل

بحكم القانون عليها ، غان الحكم المطعون نيه _ اذ أغفل تصديد تاريخ وقوعها _ يكون متسما بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبــة صنحة تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون نيه والاحالة بغير حاجة لبحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ۹۹۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٠٩)

قاعـــدة رقم (٤)

البسدا:

الاقسرار المافسود على المجنى عليهسم بعسدم دقسع مبسائغ خلو رجلًا طبيعته ساقرار غير قضائى خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضى المرضسسوع •

ملخص الحكم:

لا ينال من سلامة الحكم اطراحه الاترارات المأخوذة على المجنى عليهم
يعدم تتاشى الطاعن منهم مبالغ خارج نطاق مقد الميجار والتى تساند اليها
الطاعن للتدليل على نقى التهمة اطمئنانا منه لاتوال شمهود الاثبات نلك أن
هذه الاترارات تعتبر اترارات غير قضائية تخضع من حيث توتها التدليليسة
لتتدير تاضى الموضوع الذى له أن يتخذ منها حجة في الاثبات اذا اطمان
اليها ، كما أن له أن يجردها من تلك الحجية ويلتقت عنها دون أن بخضع
في شيء من ذلك لرتابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفا كما هسو
الحال في الدعوى الطروحة .

(طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ -- س ٣١ --ص ١٠١٨)

قاعـــدة رقم (٥)

٢ -- حصول المؤجر من المستاجر على مقدم ايجارا --- او تقاضــــيه اية
 مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار --- هما مناط حظر اقتضــــاء المائغ
 الاضافية --- اساس ذلك •

٣ ــ قصر الاعفاد من المقوية المنصوص عليها في المادة ٥٥ من القانون
 ٢٥ لسنة ١٩٦٩ على الوسيط أو المستئجر دافع خلو الرجل كشريك للمؤجر
 في الجريمــــة .

إ — اقتضاء المستاجر بالذات أو بالواسطة من المؤجر أو المالك، أو من الفير
 أية مبالغ في مقابل أنهاء عقد الإيجار واخلاء المكان المؤجر — لا تأثيم — مخالفة ذلك — خطا في تأويل القانون •

ملخص الحكم:

ان الشارع انها يؤثم بالإضافة الى نعل اقتضاء المؤجر من المستاجر مقد الإيجار ولم المراجع المراجع مقد الإيجار أو خارج نطاته زيادة عن التلمين والأجرة المتصوص عليها في المقد وفي حدود ما نص عليه القانون — مسواء كان ذلك المؤجر مالك المقسار او مستاجره الذي يروم تأجيره الى غيره منتوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الإيجار ، وهذا مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستاجر الملحة الى شمغل المؤبر نتيجة ازدياد ازمة الاسكان زيادة كبيرة وعدم مواكبة حركة البناء لتلك الزيادة مما حمل الشارع على التنظيم الملاقة بين مؤجرى المناء المعقرات ومستأجريها بقصد حميلة جمهور المستأجرين من استغلال بمض

المؤجرين . قارسي الاسس الموضوعية لتحديد أجرة الأماكن في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ ، ٥) التضاء أية مبالغ بالذات أو بالواسطة تزيد عن الأجرة والتامين المنصوص عليهما في العقد وفي الحدود التي نص عليها القانون . وأذ كان ذلك مان الحظر المشار اليه لا يسرى على المستأجر الذي ينهى العلاقة الايجسارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببية مناط التأثيم . ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٢ السنة ١٩٦٩ في شأن اعفاء المستأجر والوسيط من العتوبة اذا بلغ أو اعتسرف بالجريمة ، ذلك أن النابت من المناتشات التي دارت بمجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بالاعفاء المنصوص عليه في تلك المادة ، المستأجر الذي يدمع مبلغ الخلو المحظور الى المؤجد فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل التأثيم . وكذلك الحال بالنسبة للوسيط ، فرأى المجلس قصر الاعفاء عليهما محسب - دون المؤجر - باعتبار أن هذه هي الوسيلة الناجحة لضبط جرائم خلو الرجل ، ولذلك غان حكم الاعفاء لا ينصرف الى غيره ، ومما يزيد الأمر وضوحا مى تحديد نطاق التأثيم كما عناه الشارع وأنه مقصور على المؤجر ، أنه عند صياغة حكم الحظر نبي المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن ... وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أي تفيير في مضمون القاعدة _ أقصح الشارع بجلاء لا لبس فيه عن هذا المعنى بالنص في تلك المادة على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستأجرا بالذات أو بالوسساطة اقتضاء اى مقابل او اتعاب بسبب تحرير العقد او اى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والآجرة المنصوص عليهما في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم أيجاد » . بل انه يؤكــد قصــد الشــارع في عـدم تأثيم ما يتقاضـاه المستاجر من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه في المسواد ٩} وما بعدها من القانون رقم ٩} لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر بأن يدفسم للمستاجر المبالغ المحددة مي هذه المواد على سبيل التعسويض في حالات

الاخلاء المترتبة على ما استحدثه من أحكام في شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل أوسع . ولما كان مفساد ذلك كله أن تقاضى المسستاجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ متابل انهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر هو قمل مباح يخرج عن دائرة التأثيم سواء طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩. أو الأمر المسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ اللذين استند اليهما الحكم المطمون غيه في ادانة الطاعن ، أو أي تاتون أو أمر عسكري آخر .

الأطعن رقم 1891 لسنة ٥٠ ق ... جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ ... س ٣١ -- ص ١١١٧)



بطـــالان

قاعىدة رقم (١)

: المسدا

 ١ ــ الدفع ببطلان الاجراءات لعدم الاعلان بالجلسـة امام اول درجة يسقط أذا لم يبد بجلسة المعارضة .

٢ ــ العبرة ببطلان الإجراءات ــ هو بهــا يتم منهــا امام المحــكة
 الاســـتفافية .

ملخص الحكم:

لا كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة امام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يدنع ببطلان الحكم الغيابي لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المترر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يستط أذا لم يبده بجلسة المعارضة ، وكان من المترر أيضا أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بها يتم منها أمام المحكمة الاستثنافية ، وكان الثابت أن الطاعن لم يشر أمامها شيئا في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكسة أول درجة تحانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محسكمة أول درجة تحانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محسكمة المتحسنة وبن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض .

. (طعن وقم ۸۱٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٧ ــ س ٣١ ــ ص ١٩١٧)

بلاغ كاذب

بسلاغ كسانب

قاعـــدة رقم (١)

: 14-41

الأمر المسادر من النيساية بعسدم وجسود وجسه لاقامة الدعسوى المنائية في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له امام المحكمة الجنائية في دعوى الملاغ الكاذب عن هذه الجريمة سالمادة (22) ، 60) اجراءات جنائية .

ملخص الحكم:

من المترر بنص المادتين ٤٥٤ ؛ ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن توة الأمر المتفى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المنتية لا تكون الا المحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها التانونبة وأنسه ليس للامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعسوى الجنائية في الجريعة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعسوى إلياغ الكاذب عن هذه الجريعة .

// طعن رقم ۱۳۱۶ لسنة ۹۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ - س ۳۱ -ص ۱۷)

تبليل

تبـــدید قاعــدة رقم (۱)

: المسدا

الدفع بمرض المتهـم فى اليــوم المحــدد للبيع ــ وتقــديم شــهادة مرضية بذلك ، ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه فى محل البيع ــ دفع جوهرى يسانده الظاهر ــ وجوب تحقيقه او الرد عليه ــ مخالفة ذلك ــ قصور . ملخص الحكم :

ــى ،ـــــ

اذا كان يبين من مطالعة الموردات التي امرت المحكبة بضبها ومن محضر جلسة المحاكمة المام محكبة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان اليوم المحدد لبيع المحبوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي تدمها والثابت بها أنه مصلب بائزلاق غضروفي بالفترات القطنية تسبب عنه شلل بالساتين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التبديد تغيب الطساعن عنه شلل بالساعتين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التبديد تغيب الطساعت عن محل تجارته الذي وتع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيته عنى ناها طلاعان سالك الذكر أنها هو دفاع جدى يشهد له الواتع ويسائده في ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهرى ينبني عليه أن صح تغيير وجه الرائ في الدعوى لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ وهو الركن المعنوى في الجريسة في المستدة اليه مما كان يتعين معه على المحكبة تحقيقه بلوغا الى غاية الأسر بناييد الحكم الابتدائي لاسببابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعن الشار اليه ايرادا عليه فائه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

﴿ طعن رقم ۱۰۱۸ لسة ٩﴾ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ــ س ٢١ ـــ ص ۷۱۸)

قاعـــدة رقم (٢)

السداد اللاحق لوقسوع جريمسة اختسلاس الأشسياء المحسوزة سـ الايؤثر في قيامها •

ملخص الحكم :

من المترر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها . بغرض حصوله . لا يؤثر في قيامها .

- ۳۱ س ۱۹۸۰/۱/۲۸ ق - جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ س ۱۳ س ۱۳۹ می ۱۳۹ - دنائی - ۱۳ می ۱۳ می دنائی - ۱۳ می دنائی - ۱۳ می دنائی - ۲۰ می دنائی دار تاریخ دار تاریخ دارا می دارانی

قاعـــدة رقم (٣)

: 12-41

الدفسع باعتبار الحجار كان لم يكن لعدم اجراء البيسع خلال المدة المنصوص عليها في اللادة ٣٧٥ من قانون المرافعات سيفترق عن الدفسع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفته الإجراءات القررة له أو لبيسع المجسوزات •

ملخص الحكم:

لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من توقيعه الا اذا كان البيع تد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، نقد دل بذلك على انه اذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة _ دون وقف مبرر . يعدر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التي تترتب على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقسررا لمسلحة المدين غان عليه أن يتمسك به والا سقط الحق فيه ، ومن ثم فقد افترق الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خدلال المدة المنصوص عليها مى المادة السائفة الذكر من تاريخ توتيمه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات التي لا مراء في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص واذ كان يبين من الحكم انه عندما اخذ بالدفع باعتبسان الحجز كأن لم يكن الذي تمسك به المطعون ضده ولا تماري الطاعنة لمي أن له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى ... قد التزم بهذا النظر القيانوني السليم مان النعى على الحكم قضاءه بالبراءة _ المؤسس على ذلك _ بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

. الطعن رقم 7.7 لسئة 8 ق - جلسة 17.7/ 1940 – س 17 ص 177 ص

قاعـــدة رقم (})

: المسدا :

١ ــ سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبسيد احد الزوجين مسال الاخسد .

٢ ــ تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها ــ اثره ــ انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم .

ملخص الحكم:

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على انه « لا تحسوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عله وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني هي أي وقت شاء . وكانت هذه المادة تضع قيدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعسوى الحنائية بحمله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتخويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت شاء ، وإذ كانت الفاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين مي باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلزم أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبديد مثار الطعن ــ لوقوعهــــا كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قـــد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد اوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء أدعوي الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فانه تعين نقض الحكم المحلمون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

(طعن رقم ۱۹۷ لسنة ٥٠ ف ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۲ ــ س ۳۱ ــ ص ١١٥)

قاعىسدة رقم (٥)

: المسدا

شـــمول عقــد الوكالة المنصــوص عليه فى المــادة ٣٤١ من قانــون العقوبات ــ التكليف بعمل مادى لمنفعة مالك الشيء أو غيره ــ أساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

حيث أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذ نصت على تجريم اختلاس او تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة او الاجارة او على سسبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في نهاية عقود الأمانة حالة من « كانت (الأشياء) سلمت له بصفته وكيلا بأجرة أو مجسانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لنفعة المالك لها أو غيره » مان مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هــذه المادة لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة _ حسبما هو معروف في المادة ٦٩٩ من القانون المدنى _ الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل محسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكلف ببعمل مادى لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة وكيل بما يقطع ان حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني او بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم مان اختلاس أو تبديد العامل للاثمياء المسلمة اليه لتصنيمها أو اصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطمون ضده من تهمة تبديد الأخشاب التي سلمت اليه لتصنيعها لمنفعة مالكها _ الطاعن _ ورفض الدعوى المدنية قبله استنادا الى أن المقد الذي تسلم بموجبه تلك الأخشاب لا يعد من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق المانون ، خطأ حجبه عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به في الدعوى المدنية - والاحالة .

قاعـــدة رقم (٦)

: المسطا

تسليم سوارين للمتهمة لوزنهما خارج محسل المجنى عليسه سـ عسدم عودتها واختلاسها لهما سـ خيانة امانة سـ ننطبق عليها المادة ٣٤١ عقوبات سـ اسساس نلسك ؟ ،

ملخص الحكم:

متى كانت الواقعة على الصورة التى اثبتها الحكم من أن الجنى عليه سلم المنهبة الجهولة السوارين لاستعمالها فى أمر لمسلحته اذ كلفها بوزنهما خارج محله فذهبت ولم تعد واختلستهما لنفسها ، فان اختلاسها لهما هسو خياتة للامانة تنطرق عليه المادة 13 من قانون المعتوبات ، لان ترك المجنى عليه المنهبة تذهب بمفردها ومعها السواران الى خارج محله لوزنهما يتسم به انتقال الحيازة فيهما للمتهبة لانتطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مها ينتفى معه الاختلاس فى معنى السرقة .

ر طعن رقم ۹.۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ ـ س ٣١ ـ ص ١٩٠٠) ص ١٠٣٧)

قاعـــدة رقم (∀)

: المسلما

الدفاع الذي يتسرتب عليه وقدف اجسراءات الحجسز والبيسع الاداريين ما بدقاع الطاعن بالاستفاد الى الاداريين ما مادة ٢٠ ق ٢٠٠٨ لسنة ١٩٥٥ ما دفاع الطاعن بالاستفاد الى نص هذه المادة مسجوهرى ما عله ذلك ؟ اغفال التعرض له ما الحالال بحسق الدفاع ،

ملخص الحكم :

لا كانت المادة ٢٧ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ غي شأن الحجسز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على أنه « يترقب على رفع الدعوى بالمنازعة غي اصل المبالغ المطلوبة أو غي صحة اجراءات الحجز ، أو باسترداد الأشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيسع الاداريين وذلك الى أن يفصل نهائيا في النسزاع » ، غان دفاع الطساعن

بالاستناد الى نص هذه المادة بعد جوهريا ، لانه يتجه الى نفى عنصر اساسى من مناصر الجريبة ، واذ كانت المحكمة لم تحتق هذا الدفاع رغم جوهريت التي قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى فيها لو حقق بلوغا الى غاية الابر فيه ، ورغم جدينه التى تشهد لها الصورة الرسمية من صسحينة الدعوى المتحبة من الطاعن واغفلته كلية غلم تعرض له ايرادا له أو ردا عليه يسوغ الحراحه ، عان حكمها ينطوى على اخلال بحق الفناع فضلا عن التصسور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والاهالة بغير حاجة الى بحث باتن اوجسه الطسعين .

(طعن رتم ۱۹۲۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١ ــ س ٣١ ــ ص ٥٠ من ١٩٨٠)



تجمهــــر

قاعـــدة رقم (١)

البـــدا :

١ ــ شروط قيام التجهير : ان يكون مؤلفا من خمسة اشخاص على الاقل ، وان يكون الفرض منه ارتكاب جريمة او منع او تعطيل تنفيذ القوانين او اللواتح او التاثير على السلطات في اعمالها او حرمان شخص من حرية المول باستعمال القوة او التهديد باستعمالها .

٢ ــ مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسئولية عمسا
 يقم من جرائم تنفيذا للفرض منه: هو ثبوت علمهم بهذا الفرض •

ملخص الحكم:

متى كانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهز قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة اشخاص على الأقل وأن يكون الفرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط المقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين مي المسئولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للفرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الفرض ، وكان يشــــترط اذن لقبام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة اشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الفرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السسير الطبيعي للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بوضوح على توافر تلك المناصر الجــــوهرية السالف بيانها مي حق الطاعنين ـ وآخرين ـ وكان ما أورده الحكم مي مجموعه ينبىء بجلاء عن ثبوتها في حقهما وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته على نحو ما سلف كافية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به في القانون وعلى ثبوتها في حق الطاعنين واذ ما كانت جنساية السرقة باكراه التي دانهما الحكم بها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الاشد اعمالا

لنص المادة ٣٢ من تلاون العقوبات قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة وحال التجمهر ولم يستقل بها أحد المتجمورين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الفرض من التجمهر ولم يتع تنفيذ القصد سواه ولم يكن الالتجاء البها بعيدا عن المالوف الذى يصح أن يفنزل قصمه أن غيره من المستركين الميتركين ألمية من المستركين ألمية من المستركين المحتبلة من الاشتراك في تجمهر محظور عن ارادة وعلم بغرضسسه وكان لا تثريب على الحكم أن هو ربط جناية السرقة باكراه تلك بالمغرض الذى قلم من ابطه هذا الحشد واجتبع المراده متجمهرين لتنفيذ مقتضاه . لما كان ذلك ، علن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون وما يثيره الطاعنان في هذا الصحد أنها ينحل ألى بمنازعة موضوعية في العناصر السائفة الذي المنتقت منها المحكمة معتقدها في الدعوى وبرئد في مختبقته الى جدل موضوعي في منتقديرها للأدلة المتبولة التي اوردتها وفي وبلغ المهنتها اليها وهو مالا يجوز مصادرة المحكمة في عنيدتها بشائه ولا الخرض فيه المام محكمة النتض .

ر طعن رتم ۲۳۰۲ لسئة ۶۹ ق - جلسة $^{3}/^{3}/^{19}$ - س ۳۱ - من $^{4}/^{3}$



تزويسسر

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا

١ ــ كفاية احتمال حدوث الضرر في تزوير المحرر العرفي ٠

٢ ــ تحدث الحكم صراحة ــ عن ركن الفير في جريبة التزوير ــ غير
 لازم بل يكفي ان يكون مستفادا من مجموع عبارته .

ملخص الحكم:

من المترر أن احتمال حصول الفرر يكلى فى جريهة التزوير فى محرر عرفى ولا يشعرط لصحة الحكم بالادانة فى جرائم التزوير أن يتصدث عن ركن الضرر صراحة واستقلالا بل يكفى أن يكون مستفادا من مجوع عباراته .

﴿ طعن بتم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٣١٣٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ٣٣١)

قاعــدة رقم (٢)

المبيدا:

نبوت وقسوع التسزوير او الاسستعمال سالتنسازل عن السسند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية لا اثر له على وقوع الجريمة .

ملخص الحكم:

من المترر أنه بتى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فأن التنازل عن المحرد المزور مهن تهسك به لا أثر له على وقوع الجريسة ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لتنازل الطاعن عن التبسك بالمحرين ، لأن المحكمة في أسول الاستدلال لل تلتزم بالمتحدث في حكمها ألا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عتيدتها ولا عليها أن هي التفتت عن أي دليل آخر لأن في عدم ايرادها له ما يفيد اطراحه .

(طعن رقم ۱۲۹۵ لسفة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۲۸)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسلا

عسدم وجسود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبسوت جريمسة المتزوير سسلمكمة ان تكون عقيدتها في شان ثبوتها بكل طرق الاثبات .

ملخص الحكم :

عدم وجود المحرر المزور لا يترنب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الأمر في هذا مرجعه الى امكان تيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المنهم وللمحكمة أن تكون عتيدتها في ذلك بكل طرق الاتبات .

/(طعن رقم ١٢٦٥ لسفة ٤٩ ق _ جلسة ٢/٦/ ١٩٨٠ _ س ٣١ _ ص ٣٢٨)

قاعـــدة رقم (})

: المسدا

جرائم التزوير ـ لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .

ملخص الحكم:

من القرر أن الأصل في المحاكبات الجنائية هو اتتناع القاضى بناء على الاخلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها الا أذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لاقبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتبد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى أذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكيل بعضها بعضا وبنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، غلا ينظر ألى دليل بعينه لناتشته على وبنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، غلا ينظر ألى دليل بعينه لناتشته على عدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية ألى ما أنتهت على السحه .

ال طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢/٣/١ ــ س ٣١ ــ ص ٣٢٨)

قاعـــدة رقم (٥)

البـدا:

تحدث الحكم صراحة واستقلالا عن كسل ركن من اركان جريمة التزوير غير لازم ــ هد ذلك ؟ •

ملخص الحكم:

لا يلزم أن يبحث الحكم صراحة واستقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢/٣/ ١٩٨٠ _ س ٣١ _ ص ۳۲۸)

قاعـــدة رقم (٦)

: [1________]

الباعث ليس ركنا من اركان جريمة التزوير - عم الترام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا •

ملخص الحكم:

الباعث على ارتكاب جريمة التزويرايس ركنا من اركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وابراد الأدلة على توافره .

: الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٦١/١٩٨١ _ س ٣١ _ ص ۳۲۸)

قاعـــدة رقم (٧)

: البــــدا

الاثمان في التزوير ، تمامه دون مظاهر خارجية أو اعمال مادية محسوسة ـ يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا ساتفا .

ملخص الحكم:

لما كان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثيوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع الني بينها الحكم وهو ما لم يخطىء المحكم في تقديره سهان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جسدل موضوعي لا يقبل الارته أمام محكمة النقض .

(طعن رتم ۱۲۱۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۲۸)

قاعـــدة رقم (٨)

البـــدا :

اطسلاع المحكمسة بنفسسها على الورقة الزورة س اجسراء جوهسرى من اجراءات المحلكمة في جرائم التسزوير سيقتضيه واجبهسا في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى ساغفال ذلك يعيب الإجراءات سعلة ذلك ؟ • ملخص الحكم :

من المترر أن أغفال المحكمة الأطلاع على الورقة حجل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب أجراءات المحاكمة لأن أطلاع المحكمة بنفسسها على الورقة المزورة أجراء جوهرى من أجسراءات المحاكمة في جسرائم التزوير يتنضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم تعين عرضها على بساط البحث والمناتشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لابداء رأيه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها .

﴿ طعن رتم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ٣١/٣/٦ ... س ٣١ ... ص ٣٢٨) قاعـــدة رقم (٩)

البسدا :

 ١ - جنايات الرشدوة والاختلاس والفدر والتزوير وغييها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثماني من قانون المقوبات - رفع الدعوى فيها والجراتم المرتبطة بها لمحكمة الجنايات -مباشرة من النيابة العامة - المادة ٣٦٦ مكرر اجراءات جنائية - مضافة بالقانون رقم ٥ نسنة ١٩٧٣ ،

 ٢ — القضاء في جناية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرغمها من النياية
 المامة مباشرة — بغير طريق مستشار الاحالة — خطا — جـواز الطعن بالنقض في هذا الحكم — علة ذلك ؟

ملخص الحكم:

ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات

الجنائية ـ المعمول به من تاريخ نشره في اول مارس سنة ١٩٧٣ _ قـد أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصبا على أن « تخصص دائــرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الأموال الأمرية والفدر والتزوير وغيرها من الحنايات الواردة من الابواب التسالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثساني من قانون العقوبات والجسرائم الرتبطة بها وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل مى هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية مى جناية التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العبل بحكم المادة ٢٦٦ مكررا سمالف السان هان احالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات بأمر الاحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسيمه القانون ، ومن ثم مان الحكم المطعون ميه اذ قضى بعدم قبول الدعوى الحنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار الاحالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وإن قضى خاطئًا بعدم قبول الدعوى فاته يعد في الواقع _ على الرغم من أنه غير ماصل مى موضوع الدعوى ... منهيا للخصومة على خدلف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتما من مستشار الاحالة فيما لو أحيلت اليه التضية بحكم بمدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكمة المختصة وخروجها من ولاينه ، ومن ثم قان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في التانون ، مانه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(طعن رقم ۲۳۷۰ لسنة ۹) ق ـ جلسة ۲۸۰/۱/۸۰ ـ س ۳۱ ــ ص ۱۳۵)

قاعـــدة رقم (۱۰)

: المسدا

مجـرد تفيير الحقيقــة في الحـرر الرســمى ــ بطــريق الفش ــ بوسيلة مما نص عليه القانون تحقق به جريمة القزوير في الحررات الرسمية ــــــــ توقيع المتروات الرسمية ـــــــ توقيع المتروات الرسمية القزوير في الأوراق الرسمية ــــ لا يفير من ذلك قول المتهم أن المجنى عليهما قاصران وانه يسنوى أن يوقع هو عنهما أو والديهما ـــــ أذ لا سند له من القانون • ملخص الحكم :

من المقرر ان مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسسائل التي نص (م -- ١٤ -- جنائي)

مليها القانون في الاوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المتصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر بالمسلحة العامة ، يترتب على العبث بالورتة الرسمية الغض مما لها من التيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمتضى التانون تصديقه والأخذ بما فيها وكان الثابت من تقسرير قسم أبحاث التزييف والتزوير سسالف الذكر سان التوقيع المنسوب للمجنى عليهما هو للطاعن ، غان ما يثيره الأخير من أن المجنى عليهما تاصران وأنه يستوى أن يوقع هو أو والدهما نيابة عنهما لا سند له من القانون .

ر طمن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ من ٦٦ ــ من ٦٦ ــ من ٦٨٢)

قاعـــدة رقم (١١)

: المسدا

التزوير المساقب عليه — عسدم اشستراط ان يكون قد تم خفيه او أن يستلزم لكشفه دراية خاصة — يستوى ان يكون تزويرا واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه او آنه متقن — ما دام ان تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز ان ينخدع فيه بعض القاس •

ملخص الحكم:

قول الطاعن بأن ما حدث من تزوير في الاستمارات موضوع النهمة الثانية بتغيير الأرقام هو من قبيل النزوير المفضوح مردود با هو مقرر من أنه لا يشترط في النزوير المعاتب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في النزوير أن يكون واضحا ولا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن ، ما دام أن تغيير بلكون واضحا ولا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن ، ما دام أن تغيير المحتيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد مها يكون معه هذا الدفاع بشتيه ظاهر البطلان لا يستلزم ردا خاصا من الحكم المطمون فيه .

لا طعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٨/٥/٢٨ ـ س ٣١ ـ ص ٢٨٣)

قاعـــدة رقم (۱۲)

: المسدا

الانستراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية _ أو اعمال مادية محسوسة يستدل بها عليه .

كفاية اعتقاد المحكمة بحصول الاشتراك في التزوير من ظروف الدعوى وملابساتها شرط ان يكون ساتفا ــ مثال •

ملخص الحكم:

لما كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة بمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفي ان تسكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سائما تبرره الوقائم التي اثنتها الحكم .

. س ۳۱ س ۱۹۸۰/۱۰/۸ سنة ۵۰ ق - جلسة -۱۹۸۰/۱۰/۸ س ۳۱ م ۳۱ م ۳۱ م ۸۶۲ م

قاعـــدة رقم (١٣)

البـــدا :

تمسام الاشستراك فى التزوير غالبا سدون مظاهر خارجيسة ساو أعمال مائية محسوسة سكفاية الاعتقاد بحصوله من ظسروف الدعوى وملابساتها مادامت ساتفة •

ملخص الحكم:

الاشتراك في الجريبة ــ جريبة التزوير ــ يتم غالبا دون بظاهر خارجية أو أعبال بادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، غانه يــكفي لثوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله بن ظروف الدعوى وبالإساتها ، وأن يكون اعتقادها ســقفا تبرره الوقاقع التي اثبتها الحكم ، وكان الحــكم المعون فيه قد دلل بأسباب سائفة على با استنتجه بن اشتراك الطاعنة بطريق الاتفاق والمساعدة في جرائم التزوير في المحررات الرسمية سالفة

الذكر مان هذا حسبه ليبرأ من قالة القصور لهى بيان عناصر الاشستراك لهى التزوير والتدليل عليها .

(طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ _ س ٣١ _ _ ص ٨٥٨)

قاعـــدة رقم (١٤)

البيدا:

نسوت وقسوع جريمسة التزوير أو الاسستممال سنزول المتهسم عن التمسك بالمحرر المزور سلا أثر له في وقوع جريمة التزوير .

ملخص الحكم:

من المقرر أنه متى وقع التزوير واسستعمل المحرر المزور ، نمان نزول المتهم عن النمسك بالمحرر المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(طعن رقم ۱۹۸ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ _ س ٣١ _ _ ص ١٨٥) تسعير جبرى

تسمعير جبسرى

قاعـــدة رقم (١)

المسدا :

ادانة الطاعن بجريمتى بيسع سسلمة بازيسد من سسعرها ـــ وعــدم الاعلان عن الاسعار ـــ وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما المادة ٢/٣٧ عقوبات ـــ وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين ـــ خطا ـــ وجوب تصحيحه بالاكتفاء بعقوبة الجريمة الاولى الاشد .

ملخص الحكم:

اذا كانت جريبتا بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المصدد تانونا وعدم الإعلان عن الأسعار المسندتان الى المطعون ضده مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحسكم بالمعتوبة المترة لاتشدهما وهى الجريمة الأولى ، وذلك عملا بالفترة الثانية الأنسان وتفى يتوقيع المعتوبة المتوبات ، وكان الحكم الإبتدائي لم يلتزم هسذا النظر وتفى يتوقيع المعتوبة المترة عن كل من الجريميتين اللتين دان المطعون ضده بهما ، فان الحكم الإبتدائي يكون تد اخطا في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي الوقعها بالمنبق الى التهمة الثانية اكتفاء بالمعتوبة التي تفى بها من اجل جريسة بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المترر موضوع النهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمقتورة الثانية من المادة ٣٢ من قانون المقوبات ورفض الطبق فيها حدا ذلك .

الله طعن رقام ۱۰۰۷ لسنة ۹؟ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱. ــ ص ۲۵۰)

تعذيب

تعـــــنيب

قاعـــدة رقم (١)

البيدا:

لا يلزم لمساعلة الطاعن عن موت المجنى عليه نتيجة التعذيب ان يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جنته وتشريحها .

﴿ طَعَنَ رَبُّم ٢٩٤ اللَّمَانَة ٥٠ ق ــ جَلْسَة ٢٩/٥/٥١ ــ س ٣١ حر ٢٩٢)

قاعـــدة رقم (٢)

: المسدا

 ا ــ علاقة السببية في المسواد الجنائية ــ مناط تحققها ــ تقسديرها موضوعي ــ مثال التسبيب سائغ على توافر رابطة السببية بين التعليب .والوفــــاة .

٢ ـــ أنعدام مصلحة الطاعن في المجادلة في توافر رابطة السببية بين
 التعذيب والوفاة ، ما دامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود القــررة
 لجريمة تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف مجردة من ظرف الوفاة .

ملخص الحكم:

لما كان من المترر أن علاته السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالمعل الذي اقترفه الجائي وترتبط من الناحية المعنوية بما بجب عليه أن يتوقعه من النتائج المالوقة لمعله أذا ما أثاه عبدا وهـ ذه العلاقة مسالة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديره أو مني فلك على أسبب حقودي الى ما أنتهي اليه وأذ كان المكمة النام قضاءه في ذلك على أسبب تقودي الى ما أنتهي اليه وأذ كان المكم قد أثبت في حق الطاعن توالم علاقة السببية بين أعمال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي انتهت اليها هذه علاقة السببية بين فصل التعذيب الذي وقعه المنهم بالجني عليه وبين النتيجة الني انتهى اليها هذا التحذيب وهي موت المبنى عليه غرقا عان مكم المترة المائية من المادة على ومتائج المائية على ومتائج المائية من المادة المرابعة على ومتائج

الدعوى ، ذلك أن معل التعذيب الذي باشره المتهم على المجنى عليه منسذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والاسقاط مي الماء الملوث مع التهديد بالالقاء هي البحر وما ادى اليه ذلك مع استمرار الاعتداء بتلك الصورة على غسلام ضئيل البنية ودفعه الى حافة رصيف المياه في محاولة لانزاله بها مرة اخرى سبق للمجنى عليه التأذي من سابقتها ، كل ذلك يستتبع أن يحاول المجنى عليه التخلص من قبضة المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دفعا في محاولة انزال المجنى عليه الى الماء أو حتى التهديد به وهو غير متيتن من اجسادة المجنى عليه للسباحة وقد جرى كل ذلك نى بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البترول المهندة بطوله ، هذا النتابع الذي انتهى الى سقوط المجنى عليه مى مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم غرقه وموته يعتبر عاديا ومالومًا نمى الحياة وجاريا مع دوران الأمور المعتاد ولم يداخله عامل شاذ على خلاف السنة الكونية ولذا غلا يقبل ولا يسسمع من المتهم أنه لم يتوقع حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهي موت المجنى عليه غرما » وهــو تدليل سائغ يؤدى الى ما انتهى اليه الحكم ويتفق ومسحيح القانون مان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سمديد هذا فضلا عن انتفساء مصلحته مي هذا المنعي لأن العقوبة التي انزلها الحكم به وهي السبجن لمدة خمس سنوات تدخل هي نطاق العقوبة المقررة لجريمة تعذيب متهسم لحمله على الاعتراف المجردة عن ظـروف وفاة المجنى عليه المنصـوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من تنانون العقوبات .

لاً طعن رقم ٢٤٦٠ لسينة ٤٩ ق -- جلسية ١٩٨٠/١١/١٣ --س ٣١ -- ص ٩٧٩) تعطيل المو اصلات

تعطيـــل المواصـــلات قاعـــدة رقم (١)

البيدا:

ان الفقسرة الأولى مسن المسادة ١٦٩ من تانسون العقسوبات التي دين بها الطاعن قد جرمت التسبب بفير عمسد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العام من شأنها تعريض الاشخاص الذين يعملون بها الخطر ولم تشترط حدوث اصابة احد .

(طعن رقسم ۱۱۵۲ لسينة ۹ ق ــ جلسـة ۲۲/۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۹۷)

تفتيش

الاذن بالتفــــتيش التفتيش الجائز بغير اذن بطـــلان التفتــيش

الاذن بالتفتيش:

قاعـــدة رقم (١)

: 12-41

ا ــ اذن التفنيش ــ اشتراط تنفيذه خــ لال مدة معينة ــ غير لازم ــ مدور الاذن خلوا من تقييده بمدة معينة ــ لا يمنع من تنفيذه غي اى وقت طالما كانت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

ملخص الحكم:

لما كان الشارع لم يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الذى تصدره النبابة العالمة أن يكون تنفيذه خلال بدة محددة ، عاذا با رأت النبابة تحديد الدة التى يجب اجراء التفتيش خلالها عان ذلك منها يكون اعبالا لحقها عى مسراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهددا بالتفتيش الى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد النبابة الجلا لتنفيذ الاذن الذى اصدرته عان هذا الاذن يعتبر عالم ويكون التفتيش الذى حصل بمقتضاه صحيحا قاتونا طالما أن الظروف التى التنفيذ أن من المقرد أن المنافق المنافق مصدور النبابة العسابة الإذن ، لما كان ذلك وكان من المقرد أن الاذن الذى تصدره النبابة العسابة في المنافقة المقالية بتفتيش منزل ينتهى مفعوله بتنفيذ مقتضاه علي المدى المنافق المنافقة اعتبادا على الاذن الذكول من المرى المنافقة اعتبادا على الاذن الذكول وفى تاريخ معاصر لصدوره لم ينازع على أن تنفيذ الاذن كان المرافق وفى تاريخ معاصر لصدوره ساليوم النسالي سائن الدسكم المؤون فيه أذ قفى ببراءة المطعون ضده على اسساس أن أذن التفتيش صدر باطلا لعدم تحديد مرات استعماله يكون قد جانب صحيح القانون بعسا يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ۱۳۲۵ لسنة ۶۹ ق _ جلسـة ۱۹۸۰/۱/۳ _ س ۳۱ _ س ۳۱ _ س ۳۰ _

قاعـــدة رقم (٢)

البدا:

من المترر أن مجال أعمال الفترة الثانية من المادة ٦٦ من تاتون الإجراءات الجنائية أن يسكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى مثلها هو أن يسكون مسكان التغتيش مى الواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط التضائى الإطلاع عليها ، وهى عورات المراة التى تخدش حياءها أذا مست .

 $^{\circ}$ المعن رقم ۱۳(۱ لسنة $^{\circ}$ ق $^{\circ}$ جلسة $^{\circ}$ ۱۹۸۰ ($^{\circ}$ س $^{\circ}$) س من $^{\circ}$ ($^{\circ}$ من $^{\circ}$)

قاعـــدة رقم (٣)

المسدا:

ذكر الضابط الماذون له بالتفنيش أنه هـو الذى قام بالتصريات ومراقبة المنهم - ثبوت أنه لم يكن يعرف المنهم عند ضبطه - ابطال اذن التفنيش لعدم جدية التحريات - سائغ .

ملخص الحكم:

اذا كان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع ببط للن اذن التغتيش وما ترتب عليه وقضى ببراءة المطعون ضده بناء على ما نصه و اذ كان الثابت بمحضر التحريات الذى صدر الاذن مستندا اليه ان رئيس وحدة مباحث مركز شربين هو الذى قام بالتحريات والمراتبة المستبرة للبقهم حتى تاكد أنه يحوز المخدر ويتجر فيه ببنها اثبت هو نفسه بمحضر الواقعة أمم المستنفى المام من الشرطة السربين لتذنيذ الاذن وخلف بقهى بشارع وعندما سالله عن اسمه تبين له أنه الشخص الذى استصدر اذن النيابة بضبطه وتقتيشه وقد ردد ذلك واكده فى أتواله بتحتيق النيابة وأضاف ان التحريات الذى يحض ما ذكره بمحضر التحريات الذى صدير الاذن اسستنداذ الى الذى يدخش ما ذكره بمحضر التحريات الذى صدير الاذن اسستنداذ الى ما جاء به من أن التحريات الذى صدير الاذن اسستنداذ الى حبازة المنهم للمخدر وتضحى هذه التحريات مجرد بلاغ تلتاه من مرشد سرى وشخص ما بأن المتهم يحوز مخدرا بتصد الانجار وهو مالا يصلح بحال

لاصدار اذن بالتغنيش لاتعدام التحريات الجدية ومن ثم يكون الدنمع ببطلان الاذن بضبط المتهم وتغنيشه قد اسنقام على سند صحيح من الواقع والقانون ويكن الاذن وما تلاه وترتب عليه باطلا ؛ واذ كان مفاد ذلك ان المحكمة انها أبطلت اذن التغنيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من عدم صحة ما ائبته المضابط بمحضر التحريات من أنه هو الذى قلم بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطعون ضده ولم تبطل الاذن لمجرد عدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه ، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع ، لما هو مقرر من أن جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتغنيش هو من الموضسوع من أن جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتغنيش هو من الموضسوع الذي يستقل به قاضيه بفي معقب ، وهن ثم يكون الطعن على غير أساس .

ل طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ــ س ٣١ . ــ ص ٨٥)

قاعـــدة رقم (})

المسدا:

تقــدير القصــد من التغنيش أـــر موكــول الى محكمــة الموضــوع تنزله المنزلة النى تراها ما دام ســائما ؛ ولها أن تسـتشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب .

إز طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلســة ٢١٪/١٪/١٠ ــ س ٣١ ــمس ١٢٠)

قاعـــدة رقم (ه)

البسدا :

الاسستبرار في تفتيش متهم برشسوة ماذون بتفتيشسه سبعد ضبط مبلغ الرشوة معه سبحثا عن ادلة او اشباء اخرى متعلقة بجريمة الرشوة س حق للمور الضبط القضائي •

ملخص الحكم:

تنص المادة .ه من تانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا يجـــوز التعنيش الاللبحث عن الأشياء الخاسمة بالجريمة الجاري جمع الاستذلالات او حصول التحتيق بشائها ومع ذلك اذا ظهر عرضا اثناء التفتيش وجـود اشياء تعد حيازتها جريمة أو تغيد في كشف الحنيقة في جريمة أخـرى جاز لمابور الفيط أن يضبطها » . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لفافة المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضا اثناء تغتيش جيب سترته الأيسر نفاذا اللاذن الصادر بذلك بحثا عن الأشياء الفاصة بجريمة الرشوة المأنون بالتغتيش من أجلها فأن مابسور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضـسبط المختدر لدى الطاعن وقع اثناء التغتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجسة المخدر لدى الطاعن وقع اثناء التغتيش عن جريمة احراز المخدر وأن أمر ضبطه معى رجل الضبط التضائي للبحث عن جريمة احراز المخدر وأن أمر ضبطه كنان عرضا ونتيجة لما يقتضائي للبحث عن جريمة احراز المخدر وأن أمر ضبطه التغود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتبا الاكتفاء بهذا التسدر من النهم بعد ضبط عبلغ الرشوة ، ذلك أن ضبط بعد ضبط عبلغ الرشوة بحنا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريهـســة الرشوة المئذون بالتغنيش من أجلها ،

(طعن رتم ۸۵۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۲۰)

قاعـــدة رقم (٦)

البسدا:

تمييب الاجسراءات المسابقة على المحاكمـة ـ لا يشار لأول مسرة امام محكمة النقض استعانة مامور الضبط ــ بمرؤوسيه ــ في تنفيذ امسر التغتيش ــ جائز ــ ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ،

ملخص الحكم:

متى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الوضوع سائر ما ساقه باسسباب طعنه مى شان بطلان القبض عليه لأنه لم يكن متواجدا بالمسكن المسائدن بتعتيشه ولأن أحد رجال الشرطة السريين هو الذى قام بضبطه سهمسا يتطوى على تعييب للإجراءات النبي جرت مى المرجلة السابقة على المجاكمة

_ غلا يتبل منه اشارة ذلك أمام محكمة النقض ؛ وفضلا عن ذلك غان لمامور الضبط القضائي أن يستعين في تثفيذ أمر التعتيش بمرءوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ومن ثم غان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون لـ محسل .

﴿ طَعَنَ رَمْم ١٥٤٧ لَمِنَةَ ٤٩ قَ _ جَلَسَةَ ١٩٨٠/٢/{ _ س ٣١ _ ص ١٨٨)

قاعـــدة رقم (٧)

المبدأ:

تقدير جدية التحسيات وكفايتها لاصسدار الاذن بالتغتيش متروك لسلطة التعتيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى أترتها عليمه خلا تجوز الجلالة في ذلك أمام محكمة النقض .

ال طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٦٩ ق ــ جلسة ٢١/٤/١/٨ ــ س ٣١ ــ ص ١٨٢)

قاعىدة رقم (٨)

: 12-41

إ _ وهروب تسمييب الاذن بتفتيش المسماكن _ عدم ازوم ذاك في تفتيش الإنسخاص _ الملاتان }} من الدستور ، ٩١ من قانون الإهراءات المثانة المعل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ .

٢ _ القانون لم يستازم شكلا خاصا لهذا التسبيب ٠

ملخص الحكم:

ان الشرع بها نص عليه في المادة }} من الدستور من أن « للمساكن حرمة غلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بابر تضائي مسبب وفقا لاحسكام القانون » ، وما أورده في المادة ١٦ من تأنون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رتم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ من أن « تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا ينهوز الالتجاء الية الا بمتضى أمر من قاضي اللحقيق يناه على الفيار بهجه الى شخص يتيم فى النزل الراد تفتيشه بارتكاب جناية او جنصة او باشتراكه فى ارتكابها او اذا وجدت ترائن تدل على انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة وفى كل الاحوال يجب ان يكون امر التفتيش مسسببا » لم يتطلب تسبيب امر التفتيش الاحين ينصب على المسكن و هو فيما استحدثه فى هاتين المادتين من تسبيب الامر بدخول المسكن او تفتيشه لم يرسم ملكلا خلصا للدسبيب ، والحال فى الدعوى الملائلة أن أمر النيابة المسلمة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه فسللا موجب بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه في ان النيابة العالمة المسابقة المدتب وهذا الأمر بعد الطلاعها على محضر التحريات المتدم اليهال العابة الصدارة وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابتها جزءا منه (طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢//٢١ — س ٢١٢)

قاعـــدة رقم (٩)

البدا:

افراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته ٠

ملخص الحكم:

لا پنال من سلامة التغنيش عدم تيام الضابط الذى اجراه بتحرير محضر بذلك ، اذ أن المسراد محضر بالتغنيش ليس بلازم لصسحته ولا يترتب على مخالفته البطسلان .

(طعن رقم ۱۱ لسنة ٥٠ ق ـ جلسـة ١٩٨٠/٦/٨ ــ س ٣١ ــ من ٧٢٣)

قاعـــدة رقم (١٠)

المبسدا :

اجراء تفتيش مسكن المتهم في حضوره ــ غير لازم ٠

ملخص الحكم :

همسول التغتيش بغير حضور المتهسم لا يترتب عليب البطلان

ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم او من ينيبه عنه التفتيش الذى يجرى في مسكنه شرطا جوهريا لصحته .

 $^{(1)}$ رقم ۱۱۲ لسنة ٥٠ ق - جلســة $^{(1)}/^{1}/^{1}$ – س ۳۱ - ص $^{(2)}$

قاعىسدة رقم (١١)

البيدا:

١ ــ للنبابة العامة تكليف احد معاونيها بتحقيق قضـــية برمتهــا ــ التحقيق الذي يجشره التحقيق الذي يجشره التحقيق القضائي الذي يباشره سائر اعضاء النبابة العامة ــ المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢، في شان السلطة القضائية .

٢ ـ تكليف معاون النياية لضابط المباحث بتفتيش الطاعنة بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة فيه فلقانون ــ المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات المنائب ـــــــة ٠

ملخص الحكم:

اذا كانت المادة ٢٠ من التانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ في شان السلطة التفائية قد أجازت النيابة العابة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بالكبلها فجملت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صنفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العابة في حدود اختصاصهم وأزالت التفريق بين المتحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من أجراءات التحقيق لا يختلف في اثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة . . ٢ من قانون الاجراءات البنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العابة في حالة أجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من ماموري الضبط التصائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، فأن اذن التنقيش الصادر بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة قيب المناسبة ون

ال طعن رقم ۳۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلســة ١٩٨٠/٦/٨ - س ٣١ - ص ٧٣١)

قاعىسدة رقم (١٢)

السدا:

القسانون لم يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش:

ملخص الحكم:

لما كان القانون لم يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان الماذون بتغتيشه أو صناعته أو محل أقامته طالما أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود باذن التفتيش .

الطعن رقم ۱۲ السنة ٥٠ ق ـ جلسـة ١٩٨٠/٦/٩ ـ س ٣١ ـ ص ٧٤٢ /

قاعىدة رقم (١٢)

: 12.41

١ -- استمانة رجل الضبط فيما يجريه من تحريات بمعاونيه - جائسزة •

٢ ـ تقدير جدية التحريات وكفايتها ـ موضوعي ٠

٣ ــ ايراداسمالمانون بتفتيشه في محضر الاستدلالات خلوا من اسم وااده
 ــ لا يقدح في حديث ما تضمنه من تحربات .

) -- تسويغ الحكمة الأهر بالتفتيش -- بادلة منتجة -- عدم جو از المجادلة في
 ذلك امام محكمة النقض •

ملخص الحكم:

لما كان التانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط التضائي بنفسسه التحريات والإبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشسخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستمين فيها يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخده من وسائل التنقيب بمعساونيه من رجال السلطة المابة والمرشدين السريين ومن يتولون أبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما نقاه عنهم من معلومات ، وكان من المغرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتهسسا

لاصدار أمر بالتغنيش هو من المسائل الموضوعية التى بوكل الأمر فببا الى سلطة التحقيق تحت أشراف محكمة الموضوع ؛ فاذا كانت هذه الأغيرة تد اقتنعت بجدية الاستدلالات الني بنى عليها أمر التغنيش وكنايتها لتسويغ اجرائه ــ فلا معتب عليها في ذلك لتملقه بالموضوع لا بالتأنون : يها كان ايراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر قد سوشت الامر بالتغنيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لمدم جدية التحريات التي سبقته بالمنه منتجة لها اصلها الثابت في الأوراق ، فانه لا يجوز الجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

إلى طعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٠ ف ــ جلسة ١٩٨٠/٦/٩ ــ س ٣١ ــ ص ٧٤٢)

قاعــدة رقم (١٤)

المسدا:

 ١ - كفساية أن يبين الحسكم أن الجرائم المسندة للطاعنة كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت اصسدار الاذن بالفسيط والتفتش .

٢ ــ أشتراط اجراءالتفتيش والضبط حال وجود مخالفة للقانون لايجهل
 الاذن معلقا على شرط ــ ولا لضبط جريمة مستقبلة •

ملخص الحكم:

لما كاتت مدونات الحكم قد أبانت في غير لبس أن جرائم فتع وادارة الطاعنة مسكنها للدعارة وتسميلها لباتى المتهات واستغلال بفائهن كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت أن أصدرت النيسابة المامة انن الضبط والتعنيش ، وكان ما جاء بهذا الانن من اجراء النسبط والتعنيش حال وجود مخالفة للقانون رقم ، ١ لسنة ١٩٦١ – وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم – لم يقصد به المفني الذي ذهبت اليسه الطاعنة من أن يكون الاذن معلقا على شرط وانها قصد به أن يتم القفتيش والشبط لهذا الفرض أي حال وقوع احدى الجرائم التي غنصت الطاعنة من من أيل اقترافها باعبار أن هذه الجرائم من مظاهر هسذه المحدنة وادارته من الجل اقترافها باعبار أن هذه الجرائم من مظاهر هسذه

الادارة وذلك الفتح بها مفهومه أن الأثن أنما صدر لضبط جربمة تصقق وقوعها من الطاعنة وليس لضبط جريمة مستقبلة أو محتملة فأن النمى على الاذن بالبطلان لصدوره معلقا على جريمة مستقبلة يكون في غير محله .

(طعن رقام ۱۲۸۰/۱۱/۲۱ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢١ - س ١٩٨٠)

_ التفتيش الجائز بفير اذن:

قاعـــدة رقم (١٥)

البيدا:

عــدم جواز دخول المنــازل الا في الاحوال وبالتيفيــة المبينة بالقانون مخالفة ذلك بطلان ــ علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

من البادىء المتررة أن للمنازل حربة فلا يجوز دخولها من رجسال السلطات العابة أو المحتقين ألا في الأحوال البينة في التاتون وبالكيفيسة المتصوص عليها فيه ، وإن دخولها في غير هذه الأحوال هو امر مخطور المتصوب عليها فيه ، وإن دخولها في غير هذه الأحوال هو امر مخطور وشروطا لا يصحح الا بتحققها وجمل النقتيش متضمنا ركنين أولها دخودا المسكن وثانيهما البحث عن الأشياء والأوراق التي تنيد في كشف الحقيقة ، وأن المنسكات التي تررها الشارع تنسحب على الركنين معا بدرجة واحدة ، فذلك بأن تغنيش منزل المتهمة يقوم على جملة أعمال تتعاقب في مجراها وتبدأ بدخول المنابط القصائي في المنزل المراد تغنيشه ويوجب الشارع في هذن الأعمال المتعاقبة منذ بدايتها الى نهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التي جملف الشارع غير هذن الشارع شروطا لمصحة التعقيق ، ومن ثم أذا كان الوظف الذي دخل المنزل المراول المضوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الخول المنابط الضبط والتغنيش ،

- ۳۱ س ۱۹۸۰/ ξ /۹ ملت ۱۹۸۰/ سنة ۹۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/ ξ /۸ من ۳۱ من ۹۸۳ من ۹۸ م

قاعـــدة رقم (١٦)

المسدا:

احضار المتهم المضبوطات ــ من تلقاء نفسه ــ مفاده ؟

ملخص الحكم:

لما كان الحكم قد عرض للدغع ببطلان التغتيش ورد عليه بقوله . انه لما كان الثابت بن محضر جمع الاستدلال وما قرره كل بن العقيد . . . والضابط

.... المام محكمة اول درجة ان الأخير توجه مع المتهم الى منزله حيث وقف بصالة المسكن . . واحضر المتهم الضبوطات من تلقاء نفسه مما مفاده ان تعيشا ما لم يتم ولم يحصل من مأمور الضبط شمة أجراء بمسكن المتهم ينم بذاته عن انه تلم بالبحث والنتصى داخله بعثا من المضبوطات ولما كان ذلك غان ما ينماه المتهم في هذا الصدد يكون على غير اساس خاصة وقسد نلك غان ما ينماه المتهم في هذا الصدد يكون على غير اساس خاصة وقسد الحكم من نلال سائغ وصحيح في التأتون ذلك بأن الرضاء من الأخير موما تالله وتفتيشه يكفي غيه أن تكون المحكمة تد استباننه من وتلتع الدعوى وظروفها واستنتبته من دلائل مؤدية اليه ، ومن ثم غان دخول ضابط الباحث الى مسكن المعارد عن وضعوا ، وتكون المحكمة أذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استغادا الى الدليل المستهد منه لم تخالف القسادة ن

(طمن رقم ۲۳۸۶ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۶ ه)

قاعـــدة رقم (۱۷)

المسدأ:

١ -- ضسباط الشرطة المسكرية -- من مامورى الضسبط القضائي
 المسكرى -- وفقا للمادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم
 التي تدخل في اختصاص القضاء العسكرى -- حقهم في القبض والتفتيش
 في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ذاته .

٢ — حق مامورى الضبط القضائي العسكرى في اتخاذ الإجراءات التي
 كانت تنص عليها المادة ٣٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢.
 رغم خاو قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسسنة ١٩٦٦ من
 النص على ذلك ـــ أساس ما نقدم ؟

ت ــ تقدير الدلائل التي تبيح لمهور الضبط القضائي القبض والتفتيش
 ــ حق له ــ تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم:

لما كان ضبباط الشرطة العسمدية من مأموري الضبط القضائي

المسكري وفقا لنص المادة ١٢ من قانون الأحكام العسكرية الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكرى ، وكانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد نصت على أن تطبق فيها لم يرد بشائه نص فيه النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات الواردة مي القوانين العامة ، واذ خلا القانون المذكور من النص على أحوال القيض على المتهم واكتفى في المادة ١٩ منه بالقول بأنه في الأحوال التي محوز فيها قانونا القيض على المتهم يجوز تفتيشه وقائيا عند ضبطه ، مما مفاده أن القبض جائز لأعضاء الضبط القضائي المسكري في الأحسوال المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان لمامور الضبط القضائي ، وفقا لما كانت تنص عليه هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كانية على اتهامه في حالات عددها الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنايات وأن تفتيشه بغير اذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٢٦ منه والمادة ١٩ من فانون الأحكام العسكرية المار ذكرها وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلعما بها ، وتقدير الدلائل التي تسوغ لمامور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تتديره هذا خاضما لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ٠

(طعن رقم ۱۸۵ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۸۲)

س بطسلان التفتيش :

قاعـــدة رقم (۱۸)

المبدأ:

أثر بطلان التفتيش : استبعاد الأدلة المستمدة منه فحسب .

ملخص الحكم:

ان كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الادلة المستبدة منسه لا الوقائع التي حدثت يوم اجرائه .

. طعن رقم ۱۳۶۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۵)

قاعـــدة رقم (١٩)

البيدا:

تقدیر اقوال منهسم علی آخر — وتحسدید صاتها بتفتیش باطل __ موضسوعی .

ملخص الحكم:

تقديد الاتوال التى تصدر من متهم على آخر اثر تقتيش باطل وتحديد مدى صلة هذه الاتوال بواقعة التغتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبها يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث أذ تقدرت أن هذه الاقوال صدرت منه صحيحة غير متاثر غيها بهذا الإجراء الباطل حـكساهر الشان في الدعوى المطروحة حـ جاز لها الاخذ بها .

— ۳۱ س م ۱۹۸۰/ $^{1/0}$ سنة ٥٠ ق س جلسة $^{10.}$

تقليل

تقليــــد

قاعىسدة رقم (1)

: المسدا

 ١ ــ حق تقرير نشر الصنف واستغلاله ــ ثبوته للمؤلف ــ وحــده ــ
 لا يجوز لفيره مباشرته دون اذن كتابى سابق منه حال حياته او مهن يخلفه بعــد وفاتــه .

٢ — الاعتداء علىحقالؤلف في استفلال مصنفه ماليا يعدم بالشروع
 مكون لجريمة التقليد المعاقب عليها بالمادة ٧٧ من القانون ٣٥٤ السنة ١٩٥٤.
 بشــان حمـاية حـق الــؤلف .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة الخامسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ سفة ١٩٥٤ قد نصت على أنه المؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر . وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغم ه مباشرة هذا الحق دون اذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه . كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه « للمؤلف ان ينقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (نقرة ١) ٢ ، ٧ (نقرة ١) من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر - ويشترط لتمام التصرف أن يكون مكتبوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفمسيل كل حسق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والفرض مذ مومدة الاستغلال ومكانه . فان مفاد ذلك أن المشرع قد حرص على أن يكون للمؤلف وحده الحق في تقسرير نشر مصنفه واستغلاله بأية طريقة ، وعلى الا يكون لغيره مباشرة حقه في الاستفلال على اية صورة دون الحصول على اذن كتابي سابق منه حال حياته او ممن يخلفه بعد وفاته ، وتعاقب المادة ٧٤ من ذات القسانون على مخالفة ذلك بما نصب عليه من أن « يعتبر مكونا لجريمة التقليد وبعاتب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية : (أولا) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها مي المواد ٥ ، ٦ ، ٧ غقرة أولى وثالثة من هذا القانون . (ثانيا) من باع مصنف مقلد النح . (ثالثا) من قلد في مصر مصنفات النج .

(طعن رقم ۷۲۰ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۹ ــ س ۳۱ ـــ ص ۸۹۹)



تلـــبس. ·

قاعـــدة رقم (١)

: البسدا

تقدير توافر حالة التلبس ــ موضوعي .

ملخص الحكم :

لما كان القول بتوافر حالة الطبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دامت قد اتامت تضاءها على أسباب سائفة — كما هو الحال في الدعوى الطروحة — فان الحسكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات التبض والتفتيش تأسيسا على توافر حالة الطبس التي تبيحها .

« طعن رتم ۱۰۱۸ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۶ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۲۲ ﴾

قاعــــدة رقم (٢)

: المسدا

١ — التابس حالة تلازم الجريمـــة نفســـها ـــ يكفى ان يكون شاهدها
 قد حضر ارتكابها بنفسه او ادرك وقوعها باية حاسة من حواسه متى كان
 هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكا .

 7 — التلبس بالجنايات والجنحالتي يعاقب عليهابالحبس ادة تزيدعلى ثلاثة تشهو — يبيح لمامور الضبط القضائي الأمر بالقبض على المتهم الحاض الذي توجد دلائل كافية على اتهامه •

ملخص الحكم:

من المقرر أن القول بتوانر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت تسد التمامة على أسبهاب سائفة ، ولما كان مفاد ما أثبته الحكم الابتدائي المؤدى وايرادا لمؤدى

ما شهد به الضابط الذي باشر اجراءات الضبط والتفتيش أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضيط القضائي اذ علم من احد مرشديه أن الطاعن يدير كشكا ملحقا به حجرة للأعمال المنانية للاداب وأن هناك امرأة تمارس الدعارة مع أحد الرجال لحظة الابلاغ فأسرع على رأس قوة الى محل الطاءن حيث وحده واتفا بالقرب من بابه وسمع أصواتا مخلة بالآداب تصدر من داخله فاقتصه حيث وجد المتهمة الثانية في حالة جماع كامل مع أحد الرجال ، فان هـــذا الذي ساقه الحكم انما يسوغ به اطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، بقيام حالة التلبس التي يكفى لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن ارتكاب الجريمة ، اذ أن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماعه أصوات ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كاف لقيام حالة التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي دخول المحل ... اذ أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يتينية لا تحتمل شمكا ، وكان من المقرر قانونا طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائيــة بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٧٢ أن لمامور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمد بالقبض على المنهم الحاضر الذي توجد دلائل كانية على اتهــامه .

(طعن رقم ه) ۱ السنة ۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۷ ـ س ۲۱ ـ ص ۲۱ ـ م ۳۰۱ ـ م ۳۰۱ .

قاعـــدة رقم (٣)

البدا :

 ا الافتئات على حسريات الناس والقبض عليهسم بدون وجه حسق سيفسم المدالة سـ التلبس سـ حالة تلازم الجريمة •

٢ _ مجرد دخول امراة معروفة للشرطة _ احدى الشقق _ لاينبيء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية _ ما ترتكبه _ التعرض لها ، قبض صريح ليس له ما يبرره _ المادة ؟٣ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المنها لا نمي لحول التلبس _ مثال لتسبيب معيب في اطراح دفع ببطلان اجراءات المتض .

ملخص الحكم:

من المقرر أنه لا يضير العدالة الملات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الانتئات على حريات الناس والتبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر أيضًا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التي اوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتهمة شــوهدت مى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصبح القول بأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت المتهمة من المعروفات لدى الشرطة بالاعتياد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها احدى الشقق لا ينبيء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يتينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم غان ما وقسم على الطاعنة هو تبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له ني التانون . ذلك بأن المادة ٣٦ من تانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ السنة ١٩٧٢ لا تجيز لمامور الضبط القضائي التبض على المتهم الانمي أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا الطراحه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبــــه عليه غانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحسكم من أدلة أخرى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف

على مبلغ الاتر الذى كان لهذا الدليل الباطل مى الراى ـ الذى انتهت اليه المحكمة ، مما يتمين معه نقض الحكم المطعون نيه والاحالة دون حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

« طعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٠/٦/١ -- س ٣١ --حر ٧٣٧)



جريمســة

قاعـــدة رقم (١)

المحدا:

الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها - أثر ذلك •

ملخص الحكم :

ان الباعث على ارتكاب الجريبة ليس ركنا من اركانها أو عنصرا من عنـــاصرها .

(طعن رقم ۲۲۲۲ لسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱/۵۰/۰۱ ــ س ۳۱ --ص ۲۱۵)

قاعـــدة رقم (٢)

البيدا :

1 _ الجريمة المستحيلة _ ماهيتها ؟ •

 ٢ ـــ الدفع باستحالة جريمة اغتصاب سند بالقوة ـــ اقابلية السندالابطال ــ دفاع قانوني ظاهر البطلان ـــ التفات الحكم عن الرد عليه ـــ لا عيب •

ملخص الحكم :

ان الجريمة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحتقها مطلقا ؛ كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البنة لتحتيق الغرض الذي يقصده الفاعل ؛ اما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب غرف آخر خارج عن ارادة الجاني غانه لا يصبح القول بالاستحالة ، ولما كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن — بما لا يماري في أن له اصله في الأوراق — أنه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب عقد البيع مثبتا به بيع المجنى عليها السيارة والتزامها بتسليمها اليه ، غان الوسيلة تكون قد حققت الغرض الذي قصده الطاعن وهو الحصول على السند بما تكون معه جريمة اغتصابه بالقوة والتهديد التي دانه الحكم بها قد تحققت ، الأمر الذي يفدو معه دفاع الطاعن على هذه الصورة دفاعا قدونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه .

(طعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ ــ س ٣١ ــ و طعن رقم ١٩٨٠/١٢/١ ــ س ٣١ ــ و طعن رقم ١٩٨٠/١٠ و ص



جمــــارك قاعــــدة رقم (1)

: البسدا

اياحة حمل المضادر للبسلاد انقد اجنبى - مناطها - أن يكون هذا النقد مثبتا باقراره الجمركي عند وصوله للبلاد أو أن يكون مؤشرا به في جواز سفره بمعرفة آحد المصارف المعتبدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الاجنبي - المادنان الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ و ٣٤ من لائمته التنفيذية -

ملخص الحكم:

لما كان المشرع طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسسنة ١٩٧٦ يتنظيم التعامل هي النقد الأجنبي والمادة ٢٤ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ يشترط لاماهة حمل المفادر من البلاد لنقد اجنبي توافر احد امرين (الأول) أن يكون هذا النقد مثبتا باقراره الجمركي عند وصوله الى البلاد (والثاني) أن يكون مؤشرا به في جواز سفره بمعرفة احد المسارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . وكان ما يدعيه الطاعن من أن لديه شمادة تثبت صرفه النقد الأجنبي المضبوط من احسد مصارف دمشق تبل قدومه للقاهرة ... بفرض صحته ... لا يؤثر في قيام الجريمة ما دام أنه لم يقسدم الدليل على أنه أدخله للبلاد عند قدومه البها . لما كان ذلك وكانت جريمسة اخراج النقد الاجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا - طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٣ من لائحتمه التنفيذية ... تتحقق ببحمل المسافر الى الخارج للنقد الأجنبي دون أن يكون مثبتا باتراره الجمركي عند وصوله للبلاد أو غير مؤشر به على جواز سقره من أحد المصارف المعتبدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا وكان ما أثبته الحكم عن

(م -- ١٧ -- جنائي)

واتعة الدموى كانيا نى الدلالة على توانر القصد الجنائى لدى الطاعن غان منعاه فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(طعن رقم ۱۵۲۲ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۵۸

قاعـــدة رقم (٢)

البيدا :

٢ — المقربات التحييلية — في واقع أمرها عقوبات نوعية — يجب توقيمها
 مهما تكن المقوبة المقررة — والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد — مثالًا
 في جريمة جلب وفهريب بضائع •

ملخص الحكم:

لما كان الأصل أن المقوبة الأصلية المقسررة لاتمد الجرائم المرتبطسة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة بجب المقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمند هذا الجب الى المقوبات التكبيلية التى تحمل في طيانها مكرة رد الشيء الى اصله أو التمويض المدنى للخزانة أو أذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى هى مى واقع أمرها مقوبات نومية المرتب توقيمها مهما تكن مقوبات نومية المرتب لا يرتبط بلك الجريبة وذلك يجب توقيمها مهما تكن مقوبة الجريمة الأسدى والتى هى على واقع أمرها مقوبة المرتبة الأشد ، ولما كان الحكم المطمون فيه قد أعمل حكم المادة ٢٣ من قانون المقوبات وأغلل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١١٢ من من قانون رقم 11 لمنة ١٩٦١ وهو — وعلى ما يبين من مدونات الحسكم سمتة وتسعين جنبها غانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه منذ اجرئيا وتصحيحه بالقضاء بذئيا وتصحيحه بالقضاء بذئيا وتصحيحه بالقضاء بذئيا وتصحيحه بالقضاء بذئيا وتصحيحه بالقضاء بناك التعويض بالإضافة الى المقسوبات

(طعن رتم ۲۷۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٦/٥/٥/١ ــ س ٣١. – ص ٨٠٠)

قاعـــدة رقم (٣)

البسدا :

- ١ ــ الدعوى المدنية التابعة ــ ترفع استثناء المحكمة الجنائية ٠
 - ٢ ــ شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادى •
 - ــ مثال لتدخل مصلحة الجمارك على غير سند من القانون •

ملخص الحكم :

الأصل في دعاوى الحتوق الدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر، للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كها أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور وأذ كان البين من استثراء نصوص التانون رتم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ - المنطبق وحده على الواتعة – أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجبارك الحق في الحصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يسند الى المطعون ضده عصدم صداد الرسوم الجمركية على الاكفئة المضوطة واقتصر عي نعيه على ما جاء بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما صددد القران أنوازى رتم ١٤ لسنة ١٩٣٣ غان تدخله في الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواتعة موضوع الإنهام يكون على غير سند من التانون .

(طعن رقم ۱۰۶ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۲ ــ س ۲۱ ــ حن ۷۸۶)

قاعـــدة رقم (})

: المسلة

متى لا يسكون هنساك محسل للنمى على الحسكم اغفساله القضساء بالتعويض استنادا الى احكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ؟

ملخص الحكم :

لما كانت الواقعة ــ كما أوردها الحكم المطعون فيه ــ أن المطعون ضده خلط دخانا معسل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ والترارات الوزارية المنفذة له وكان الدعى بالحق المدنى — بصفته قد أسس دعواه على أن التعويض المطالب به مترر غى المادة الثالثة من القاتون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ فى حين أن الخلط المؤثم يعتبر تهريبا وفق الفترة الرابعة من المادة الثانية من هذا القانون الأخير وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكة — هو ذلك الذى يكون موضوعه تبغا مها نصت عليسه الفترات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني والتبغ الليي المعروف بالطرابلسي والتبغ المفصوص والمعتبر مغصوصاً باعداده من وكان الفضلات وكان الطاعن لايدعى المضائد موضوع الدعوى يندرج في أي نوع منها غان نميه على المسكم أنه أغلل الفضاء له بالتعويض استئادا الى احكام القانونرةم ١٢ لسنة ١٩٢٤ .

﴿ طعن رتبم ١٩.٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢١/١/ ١٩٨٠ _ س ٣١ _ ص ٧٨٤)



حــــريق

قاعىسدة رقم (١)

البيدا :

حسكم الادانة س بياناته ؟ منسال المبيب معيب في جريمسة حسريق باهمسسال •

ملخص الحكم:

اوجب تاتون الاجراءات في المادة ٣١٠ بنه في كل حكم بالادائة أن يشتبل على بيان الواتعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة الادائة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبسة صحة التطبيق المقانوني على الواتعة كما صار الباتها بالحكم والا كان قاصرا . (طعن رتم ١٩٨٠/ لسنة ؟ ق _ جلسة ١٩٨٠/ ١٨٨ _ س ٣١ _ ص

قاعـــدة رقم (٢)

البيدا :

١ ــ تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العجدة المنصوص
 عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات ــ متى وضع الجائي النار عمدا في محكان
 مسكون أو معد للسكني أو في أحد ملحقاته المتصلة به .

۲ _ كفاية وضعالنار عبدا في كومة من القش ملاصقة لفزل الفير المسكون، لقيام المسئولية المبتوية المسئولية المبتوية المبت

ملخص الحكم:

بن المترر أن التصد الجنائي في جريبة الحريق العبد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات والتي دين الطاعنان بها يتحقق بمجرد وضع الجائي النار عبدا في المكان المسكون أو المعد للسكن أو في احد ملحقاته المتصلة به فهتي ثبت للقاضي أن الجاني تعبد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعنين انها ــ و تظر محكوم عليه ــ وضعا النار عبدا في كومة من القش ملاسعة لمزل المجنى عليها المسكون وذلك بأن سكبا فوتها مادة الكيروسين ثم السعلا فيها النار ، موقفين بأن النار لا بد متصلة بهنزل المجنى عليها انتقاما منها لنزاع بينها وبينهم ودانهما بالمادة ١/٢٥٧ عقوبات غان النعى على الحكم بعدم استظهار. التصد الجنائي يكون غير سديد .

(طعن رتم ۲۵۹۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹/۲/۱۹۸۰ ـ س ۳۱ ـ ص ۸۰۱) ص ۸۰۱) حكم

_ اوصــاف الدــكم _ اصــدار الدــكم

ــ البيانات الواجب ذكرها بالحكم

_ تسبيب الحكم (المعيب وغير المعيب)

ــ نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم

ــ انعدام الحـكم وبطــلانه

_ حجيــة الحـــكم

حـــــکم

_ اومساف المسكم:

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا

المبــرة في وصــفه الحــــكم بانه حضــــوري او اعتبــــاري او غيابي بحقيقة الواقع ـــ مناط تبول المارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من المحكة الاستلنافية ؟ .

ملخص الحكم :

من المترر في تضاء محكمة التقض ان العبرة في وصف الحسكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى او غيابى هي بحقيقة الواتع في الدمسوى لا يها يرد في منطوق الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الحكمة بعد أن نظرت الدعوى بجلسة ١٩٧٤/١٧٢٦ في محضور الطاعن وسبعت شبهادة المجنى عليه (المدعى بالحق المدنى) تررت حجز القضية للحكم لجلسة ٥/٢/١٧٤ وفي تلك الجلسة أصدرت حكمها بدائة الطاعن غان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به ويسرى ميعاد استثنافه من تاريخ مسدوره عملا بنص القترة الأولى من المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات البنائية ، وهو الد عارض في هذا الحكم بولم يستأنفه - قد تفتت المحكمة بجلسبة أن الحكم المواضة لرفعها عن حكم غير قابل لها تأسيسا على أن الحكم المعارضة بن المحكمة ببطلسة أن الحكم المعارضة بن المكارضة المعارضة المعارض

.. الأطعن رقيم ١٩٧٠ لسنة ٤٦ ف _ جلسة ١١٨٠/١/٨٠ _ س ٣١ _

قاعـــدة رقم (٢)

ص ۱٤۲ <u>)</u> ا**ابسدا** :

وصف الحسكم بالله حضورى أو غيابى - العبرة فيه بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - مناط اعتبار الحكم حضورى هو بحضور الحلسات التي تبت فيها المرافعة سواء صدر قيها الحكم أو صدر في للمحكم أو صدر في جلسة أخرى •

ملخص الحكم :

لَمُا كَانِتَ الْعِبْرَةُ فِي وَصَفَ الْحَكُمُ بَانِهُ حَصُورِي أَوْ غَيَابِي هِي بَحْتَيْتُــة

الواقع في الدعوى لا بها تذكره المحكمة عنه ، وكان مناط كون الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها الرافعة سواء صدر فيها الحسكم او صدر في جلسة اخرى وكان الثابت من الاجراءات التي تمت في هــذه الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة قتل خطأ لم يحضر بشسخصه جلسسة المرانعة وهي جلسة ١٩٧٧/١١/٥ التي حجزت فيها الدعوى للحكم مسم سبق حضوره في جلسات سابقة عليها فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن المذكور طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاحراءات الجنائية ووصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري ، ولا يفي من الأمر هضور الطاءن جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦ المؤجلة اليها الدعوى للنطق بالحكم ما دام الثابت أنه لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة ولم يكن ماثلا عند صدور قزار المحكمة يقفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . ولما كان مسؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية وعلى ما جرى بــه قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هي هذه الحالة هو حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا ببدأ ميعاد استئنامه ومقا لنص المادة ٧٠٤ من نفس القانون الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . لمسأ كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف أعلانا قانونيا الشحصه أو في محل اقامته الى أن قرر فيه بالاستثناف ، ومن ثم مان الحكم المطعون فيه أذ قضى بعدم قبول الاستثناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الأسستثناف من تاريخ صدور الحكم المستانف يكون قد اخطأ في التطبيق الصحيح للتاتون مهأ يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بتبول الاستئناف شكلا والاحالة دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ولا يقدح من ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر. أمام محكمة الموضوع اذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواهيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ۳۵۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٣١ ــ ص ٧٦٦ ي

_ اصدار الصكم:

قاعـــدة رقم (٣)

البيدا :

كفاية ثيسوت أن الهيئة التى سسمعت المرافعسة هي بذاتها التي اصدرت الحكم سالا يعيب الحسكم ورود اسسم قاض رابع تسزيدا بمحضر المحسمسسة •

ملخص الحكم:

اذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي اصدرت الحكم وأن ورود اسم المضو الرابع تزيدا في محضر الجلسة لا يبكن عده وجها من أوجه المطلبان ما دام الحكم في ذاته صحيحا فان ما ينعاه الطاعن في هسذا الخصوص يكون غي مسجع .

(طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ۹) ق - جلسة ۱/۱/۱۸۰ - س ۳۱ -ص ٥٤)

قاعـــدة رقم (٤)

المحدا :

خــلو النســخة الأصلية من بيان النص القــاتوني الذي هكم بموجه ــ اثره ــ بطلانه ــ ولو استوفت مسودته هذا البيان •

ملخص الحكم:

حيث أنه ببين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه مسدر حضوريا باعدام الطاعنين شنقا وخلت مدوناته من بيان نص القانون الدى أنسزل بموجبه العقاب اعبالا لنص المادة ٣١٠ من تانون الإجراءات الجناقة – وهو بيان جوهرى انتشته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب – مما يبطله قانونا – ولا يشفع في هذا أن تكون مسودة الحكم – على ما يبين من المسردات المشمومة – قد استونت هذا البيان لما هو مترر من أن العبرة في الحسكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويرقع عليها القاض وتحفظ في لما الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التثنينية وفي الطمن عليه من ذوى الشان وأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا للمحكمة كالمل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شان الوتائع والاسباب مما تتحدد به حقوق للخصوم عند ارادة المطمن .

· (طعن رتم ۱۹۹۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۳/۱/۱۱ ـ س ۳۱ ـ ص ۱۹ ـ ص ۱۹۸۱)

قاعىسدة رقم (ه)

البيدا:

 ا الفاية من وجوب اشستمال ورقسة الحسكم على بيسان تاريسخ المسسسداره ؟ •

٢ - مثول النيابة المامة - وجوبى في جميع اجراءات المحاكمة - اثره؟.
 ٣ - اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة - لايمس النيابة المامة حقا
 - تمسكها ببطلانه لا بسئلة الى مصلحة حققة .

التعديل الذي جرى على المادة ٢١٣/٢١٦ بالقانون ١٠٠ السنة ١٩٦٦.
 علته ؟ نوافر ذات العلة في طعن النيابة العامة بالبطلان على هـ كم
 البراءة ـ اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره .

ملخص الحكم:

منى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون شده غيابيا بجريمة تبديد أشياء محجوز عليهاتضائيا فعارض فى هذا الحكم وتبسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار الحجز كان أم يكن لتوتيعه فى ١٩٧٣/٢/٢٥ ومملك ومدم تبام البيع فى الدة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات التالية لحصوله . فقضت المحكمة بحكمها الصادر فى المعارضة ... والسذى خلت ورقته من بيان تاريخ اصداره ... اخذا بهذا الدفع بالغاء الحكم المعارض فيه وببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى الدنية المتامة من المجنى عليه كواند استأنفت النبابة العامة ... وحدها ... هذا الحكم تفى الحكم المطعون فيه بتاييده لما بنى عليه من أسباب ، لما كان ذلك ، وكانت الغاية التى من المجلم المجلم المجلم المجلم المجلس المجلم المجلس المجلس المجلس المجلس المجلس المنارة هي المحتورة المدارة هي المجلس المدارة هي المجلس المحتورة المحتورة المدارة هي المجلس المحتورة المحت

ان المكم باعتباره اعلانا عن الارادة القضائية للقاضى تترتب عليه الكثير من الآثار الهلمة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد متنفيذ المقوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنيسة التابعة لها أو تقادم الحقوق المدنية التي مصل ميها الحكم - أيهما يكون محل اعتبار - كما أن تاريخ الحكم يؤذن بانفتاح باب الطعن المناسب في الحكم ويدء سريان ميعاده ـ ان كان لذلك محل ـ فضلا عن أهميته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها فلا مراء مي اباحة الطعن بالبطلان في الحكم للنقص في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة الى أحكام البراءة وهيما يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصيم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية ، مان في مثولها الوجوبي في جميسح احراءات المحاكمة ما يفيد علمها البقيني بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سه اء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هــذا العلم غناء لها عند ارادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي ممائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم تمان اغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتمسكها -والحال كذلك ــ حيال المحكوم ببراءته ببطلان الحكم رغم عدم غوات الغاية التي توخاها القانون من ايجاب اشتمال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة وانها يقوم على مصلحة نظرية بحت لا يؤبه لها فسلا يكون طعنها ... بهذه المثابة ... مقبولا لانعدام المصلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الاجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ احكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة قاتونا للعلة التي انصحت عنها المذكرة الإيضاحية لهذا التانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته هيه ، مما مؤداه أن مسراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم مي الدعوى الجناثية ... من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع هي الميعاد المترر قانونا . لمساكان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوفرة في

طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة أذا لم تكن ورقته تحبـــل
تاريخ اصداره ــ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ــ وذلك أن المحكوم
ببراهته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان في ورقة الحــكم ولم يكن في
مقدوره توقيه غانه يتعين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة التماثل بين
البطلان في الحالتين لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها ونظائرها
وأن النهائل في الصفات يتنفى ــ عند عدم النص ــ النمائل في الأحكام .
لما كان ما تقدم غانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على
الحكم المطعون فيه بالبطلان لتأييده الحكم المستانف القاضي بالبراءة لاسبابه
رغم ما شعاب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ اصداره .

الا طعن رقم ۲۰۷۶ لسنة ۸۶ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۹۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۷۲)

قاعىسدة رقم (٦)

البدا:

قضاء محكهة التقض في الطعن بقبوله شسكلا ورفضه موضوعا - تعرين منطوقه - خطا - بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة - وجوب تصويبه بنظره بالجلسة والحكم بتصحيحه - علة ذلك ?

ملخص الحكم :

متى كان الطاعن قد قرر بالطعن فى هذا الحكم بطريق النتض فقضته هذه المحكمة بجلسة . ١/١٩/٤/١ بقبول طعنه شكلا ورفضه موضوعا وذلك المسبلب التى بنى عليها هذا الحكم ، غير انه عند تحرير اصل اسباب الحكم ومنطوقه وقع خطا مادى فى تدر ن منطوقه اذ جرى بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقضه والاحالة . لما كان ذلك ، وكان البين مما هو ثابت بروان الجلسة واسباب الحكم سواء فى مسودته أو فى اصله انه تقى برفض هذا المطمن ومن ثم فان تدوين منطوقه على النحو السالف البيان لا يعدو أن يكون خطا ماديا وزلة تلم لا تخفى على من يراجع محضر الجلسة والسباب الحكم فى مسودته بل وفى أصله مها يقتضى تصويبه الى حقيقة الأمر فيه وهو رفض المطمن ، واذ كان هذا الخطا وان كان ماديا قد انصب على منطوق الحكم فبلغ

بذلك حدا يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة ، والحكم هيه بتصحيحه الى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

اَوْ طَعَن رَفِّم ٣١ لَسَنَّة ٤٨ ق - جَلْسَة ٢/٢/١ - س ٣١ -دن ١٨٨)

قاعـــدة رقم (٧)

: المسدا

وج—وب الاجم—اع عند الحكم بالاعدام لا يعدو أن يكون اجسراء مسن الاجراءات المنظمة لاصدار هذا الحكم — لا يمس اساس الحق في توقيسع الاجراءات المنظمة العدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه المقوبة بالالفاء أو التعديل — ولا ينشئ المارشيها اعذارا أو ظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو المقوبة المقرقة بهذا سيعة المارش أو المقوبة المقرقة بهذا المتحدم مبنى الاصرار بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

ملخص الحكم:

النص على وجوب الاجباع عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشمارع بتعديل الفترة الثانية من المادة ٣٨١ من تانون الاجراءات البنائية بالتنون رتم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظبة لاصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يبس أساس الحق فى توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاتب عليها القانون بهذه المقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشىء لقارفها عظيما الحكم بهذه المقوبة ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون أذ تخى بمقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة القتل العهد مع سبق الاصرار التي بمقوبة الاشغال المجارعة المواداء مع سبق الاصرار التي الاعدام المجروة لمجربة القتل المعدم عسبق الاحمار التي الاعدام المجروة لمجربة المتل المحتم فأنه يكون صحيحا فيها قدى به .

س ۳۱ – ۱۹۸۰/ π/Λ ق – جلسة $\pi/\pi/\Lambda$ السنة π/π ق – السنة $\pi/\pi/\Lambda$ ق – السنة $\pi/\pi/\Lambda$ السنة π/π السنة π/π السنة $\pi/\pi/\Lambda$

قاعـــدة رقم (٨)

المسدا:

١ حجرب وضمع الأحكام الجنائية وترقيمها من مدة ثلاثين يوما
 من النطق بها مالم تكن صادرة بالبراءة موالا كانت باطلة .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضحح الإحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما بن النطق بها ، والا كانت بلطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة .. ولما كان الحكم المطمون غيه قد صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ م يكن قد أودع ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ لم يكن قد أودع لمن الدعوى موقعا عليه حلى ما يبين مها أشر به على ذات الحسكم لملف العينة التي أصدرته من أنه أملي أسبابه على كاتب الجلسة في التاريخ المشار اليه حفاته يكون باطلا مستوجبا نقضه ، وفقى عن البيان أن هذا المبلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار اليها المبلان يترتب حتما سواء قدم الملائق الشهادة السلبية التي أشار اليها علم عدم القيام بهذا الإجراء في الميعاد الذي حدده التانون ويفني عن هذا الدليل ما يوم ٢ من بوئية منية الإماد الذي حدده التانون ويفني عن هذا الدليل يوم ٢ من بوئية سنة ١٩٧٧ . الحاكم من بقائه بدون توقيع حتى يوم ٢ من بوئية سنة ١٩٧٧ . الحاكم الم القدم غانة على المسلم الم

لأطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١/٣/١٠ ـ س ٣١ ـ من ٣١ من ٣٦) من ٣٦١)

قاعـــدة رقم (٩)

المسدا:

 ١ - النشهادة السابية - لا يغنى عنها أى دليسل آخر - سيسوى بقاء الحكم حتى نظر الطمن فيه خاليا من التوقيع .

 ٢ - عدم تقديم الشمادة السابية - او ما يفيد الحياولة بين الطاعن وبين الحصول عليها - اثره ؟

ملخص الحكم:

من المقرر أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم

لعدم توقيعه في المعاد القانوني النصوص عليه في المادة ٣١٢ من تأكون الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميماد ولا يفني عن هذه الشهادة السلبية أي دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر العلمن خاليا من التوقيع وأذ كان الطاعن لم يقدم مشل هدذه الشهادة السلبية على ما عرفتها به لحكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يغيد أنه حيل بينه وبين الحصول على نلك الشهادة من الجهة التي نظم القانون تقدمه البيا لإعطائها إياه غان منعاه على الحكم في هذا الشان يكون غير سديد .

قاعـــدة رقم (۱۰)

: 12-41

مدى التعديل الذي جرى على الفقرة الثانيسة من المسادة ٣١٢ ا- بالقادون ١٠٧ لمسنة ١٩٦٢ ع

ملخص الحكم :

لم توقع اسبابه فى الميعاد المحدد تاتونا ، اما المراف الدعوى المدنية فسلا مشاحة فى انحسار ذلك الاستثناء عنهم ، ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المترر باللدة ۲۱۲ من تاتون الإجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون بوما دون حصول التوقيع عليه سلم كان ما تقدم ، فمان الحكم المطمون فيه والذى لم يوقع فى خلال الميعاد المترر يسكون باطلا ويقعين القضاء بتقضه فيها تقصى به فى الدعوى المدنية والاحالة مع الزام المطمون ضدهما المصروفات المدنية .

(طعن رقم ۲۳۸۰ لسنة ۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/٤/۲۱ - س ۳۱ -ص ۷۲ه)

قاعـــدة رقم (١١)

البــدا :

قة ون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حسالة عدم التوقيع على الحكم من خلال ثلاثين يوما و تأجيل النطق بالحكم عسدة مرات ولدة طويلة سالا عيب •

ملخص الحكم :

لما كان تانون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكمة اذ التوقيع على الحكمة اذ التوقيع على النطق ، غان المحكمة اذ تربت تلجيل النطق بالحكم عدة مرات ولدة طويلة لا تكون تد خالفت القانون في شيء ويكون نعى الطاعن في هذا الصدد في غير حطه .

(طعن رتم ۲۹۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩/٥/٥/١ ــ س ٣١ ــ ص ۲۹۲)

قاعىسدة رقم (١٢)

البسدا :

الغطسا المسادى الواضسح الذي يرد في تاريخ الحسكم لا عبسرة به سـ ولا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

ملخص الحكم :

لا عبرة بالخطا المادى الواضع الذى يرد عنى تاريخ الحكم والذى لا تأثير:
 له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

﴿ طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ــ ال ٧٩٧)

قاعـــدة رقم (١٣)

: المسلما

القضاء بعسدم جسراز نظر الدعسوى الجنائية لسبق مسدور السر من النيابة المامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى سينتقى في النتيجة مسع القضاء بعدم قبول الدعوى •

ملخص الحكم:

متى كان الحكم المطعون فيه اذ تضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة المابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فان ذات الواقعة لم تلغ ، وهو ما يلتقى فى نتيجته مع القضاء بعسدم قبسول الدعوى الجنائية والدنية يكون قد اقترب بالصواب .

(طعن رقم ۹۲۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٥ ــ س ٣١ ــ الله ما ٩٦٠)

ب الريانات الواجب ذكرها بالحكم:

قاعـــدة رقم (١٤)

المسدا:

تشكك القساضي في مسحة اسسناد التهمسة ــ كفايتــه القفـــاء بالبراءة ما دام قد احاط بظروف الدعوى عن بصر وبصيرة .

الأطعن رتم ۱۳۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱٪۲ ــ س ۳۱ ــ اص ۱۷)

قاعـــدة رقم (١٥)

المسدا:

كفاية تشكك القاضى في صحة اسسناد التهبة للقفساء بالبراءة - شرط ذلك: تمحيص الدعوى والاحاطة بها عن بصر وبصيرة .

ملخص الحكم:

لا طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٦ ــ س ٣١ ــ ص ٣٩)

قاعــدة رقم (١٦)

البسدا :

الخطا في ديباجة الحكم لا يعيبه _ علة ذلك _ مثال .

ملخص الحكم:

لنن كان البين من الحكم الغيابي الاستثنائي انه قد ورد خطأ بديباجته أن محكمة أول درجة قضت غيابيا بالمعقوبة في ١٩٧٧/٣/١٤ في حين أن

هذا التاريخ هو تاريخ صدور الحكم المستأنف الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن ، غير أنه لما كان الثابت من الحكم الفيلي الاستثنافي أن الداعن قرر باستثناف الحكم المستأنف في ١٩٧٧/٣/٢٨ به فوات الميصاد المتسرر عاتونا محسوبا من تاريخ صدور الحكم في المعارضة الابتدائية ، وتفساؤه بذلك سليم ، وكان من المترر أن الفطأ في دبياجة حكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ، وكان ما وقع من خطأ بديباجة الحكم النبسسابي الاستثنافي على النحو المتقدم بيانه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا التر لسه في المتتبجة التي انتهى اليها ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون لسه محسل .

ا(طعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸//۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۱٦)

قاعـــدة رقم (۱۷)

: المسدا

ايراد الحسكم مسواد القسانون التي آخذ المتهم بهسا سكفايته بيسانا لواد القانون التي حكم بمقتضاها .

ملخص الحكم:

حيث أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه
لقه بين غي ديباجته وصف البرائم المسندة الى الطاعن – والمحكوم عليهما
الآخرين – وذكر مواد الانهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن
حصل الواقعة المستوجبة للمتوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى ادالــة
اللبوت السار الي النصوص التي تخذهم بها بقوله انه « يتمين ادانتهم وتطبيق
مواد المقلب » ، وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة طبقا للمادة ٢٢ من تاتون
المقوبات باعتبار أن الجرائم التي دانه بها مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة
وفي ذلك ما يكني في بيان نص القانون الذي حكم بعوجبه ، ومن شم هان
النمي عليه في هذا المصوص يكون غي سديد .

الاطعن رقم ۱۲۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ من ۸۸ أ

قاعـــدة رقم (۱۸)

البيدا:

كثيف مدونات الحسكم الصسادر في المعارضسة الابتدائيسة عن آخذه بأسباب الحكم الفيابي سـ تلييد الحكم الاستثنافي له آخذه باسباب الحسكم الفيابي الصادر من محكمة اول درجة .

ملخص الحكم:

لم يرسم القانون شكلا خاصا تصاغ به الاحسكام فهنى كان مجموع ها أورده الحكم ــ كبا هو الحال فى الدعوى الطروحة ــ دالا فى مبناه ومعناه على أخذه بأسباب الحكم الغيابى الابتدائى الذى أورد واقعة الدعوى باركاتها وظروفها غاته بذلك يكون حكم المعارضة الجزئية قد اعتماد فى تضائه على أسباب الحكم الغيابي واعتنقها . هاذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أنتهى الى تأييده فأنه بذلك يكون قد أخذ بأسباب الحكم الغيابى الصادر من محكمة أول درحة .

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ - س ٣١ -ص ١٠٥)

قاعسدة رقم (١٩)

المسدا:

اغفسال اثبسات اسسم ممثسل النيسابة في الحكم سالا عيب ساما دام محضر الجلسة قد تضمن تمثيلها ومرافعتها في الدعوى ساومتي كان الطاعن لا يجحد ان تمثيلها كان صحيحا .

(طعن رقم ۱۵۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳۹)

قاعــدة رقم (۲۰)

المسدا:

سسلامة الحسكم بالادانة في الجسسرائم غسير الممسدية سمشروط ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه سرمثال سالتسبيب معيب .

ملخص الحكم:

من المترر أن الخطأ مى الجرائم غير الممدية هو الركن الميز لهدده

الجرائم ويجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الحريق باهمال أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتبد علما فى ثبوت الواتمة عنصر الضطا المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصل ثابت فى الأوراق ، وكان ها أورده الحكم فى مدوناته لا يبين ثيه عناصر الخطأ الذى وتع من "طاعن وكيف أنه كان سببا فى حدوث الحريق فان الحكم يكون قاصرا تصدورا يعيده ويوجب نقضه والاحالة .

﴿ طعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢/٤/٢/٤ _ س ٣١ _ ص ١٧٩)

قاعـــدة رقم (۲۱)

البـــدا :

بطــــلان هـــــكم الادانة ـــ لعــدم اشـــارته الى نص القـــانون الـــذى حكم بموجبه ـــ مقصور على عدم الاشارة الى نصوص القاتون الموضوعى دون تصوص قاتون الاجراءات الجنائية ـــ اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة . ٣١ من قانون الأجراءات الجنائية أذ نصت في قترتها الأخيرة على أن كل حكم بالادانة بجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بوجبه ، فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الاشسسارة الى نصوص القانون الموضوعى على اعتبار أنه من البيانات الجسسوهرية التى نقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، وأما أغفال الاشسسارة الى نصوص قانون الاجراءات الجنائية فانه لا يبطل الحكم .

(طعن رقم ۸۷۷ لسنة ۹] ق ــ جلسة ۲۱/۰/۲/۷ ــ س ۳۱ ــ من ۲۰۰)

قاعـــدة رقم (۲۲)

: المسدا

اشتمال حكم الادانة على بيسان الواقعسة المستوجبة العقدية وادالة لادانة سـ مثال سـ ادانة المتهم لارتكابه جرائم الرئسسوة والتزويد والأضرار الممدى بأموال الدولة وتسهيل استيلاء الغير بدون حق عليها وتوقيع عقوبة الرشوة ، الاشد ، الارتباط ، فضلا عن العزل ورد المبالغ التي حصل عليها الغير بدون حق سـ خلو اسباب الحكم من بيان مؤدى الادانة التي اسستخلص منها الادانة في الجريمتين الاخيرين سـ خطا ،

ملخص الحكم:

لما كان الحكم المطعون منه قد خلص الى ادانة الطاعنين عن جـرائم الرشوة والتزوير في محررات رسمية والاضرار العمدى بأموال ومصالح مد منظة الاسكندرية والتسهيل للفير الاستيلاء بفير حق على مالها . وأوقع عليها عقوبة جريمة الرشوة _ باعتبارها الجريمة الاشد _ عملا بالمادة ٣٢ ەن قانون العتوبات للارتباط بين الجرائم التى دانهما بها . كما اوتسم على الطاعنين عقوبة المزل ورد المبالغ التي حصل عليها الغير بغير حق . المقررتين لجريمتي الاضرار العمدي بأموال الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . واذ كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف الني وقعت نبها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تركبنا لمتكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق القانوني على الواتعة كما صدر اثبانها بالحكم والا كان قاصرا. وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه وان بين محوى الادلة التي عول عليها مي قضائه بدانة الطاعنين بجــريمتي الرشوة والتزوير الا أنه خلا من الأسباب ومن بيسسان مؤدى الأدلة التي استخلص منها ادانتهما بجريبتي الاضرار العمدى بأموال الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . سع انه اوقع على الطاعنين عقوبة العسزل وتضى برد البسالغ التي حصل عليهسا الغير بغير حق المتسورتين لهساتين الجربمتين . مما يصم الحكم بالتصور في البيان . ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الراقعة نما صار اثبانها بالحكم والنقرير الى غيما يثيره الطاعن بأرجه الطعن . لما كان ما تقدم ، قان الحك المطعون فيه يكون مديبا بما يبطله ويوجب نقشه والإحالة بالنمية ناطاننين لرحدة الواقعة ولاتصال العيب الذي شاب الحكم بالطاعن الأول لينسا .

(طعن رقم ۱۸۷۸ لسنة ۸۶ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۰ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۱۳)

قاعسسدة رقم (۲۳)

البسدا:

الحسكم الصسادر بالاعسدام ، ما يلزم من تسبيب لاقراره .

ملخص الحكم:

لما كانت اجراءات المحاكمة ، قد تهت طبقا للقانون وصدر الحكم وفقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ من صدور الحكم بالاعدام باجساع آراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع راى مفنى الجمهورية قبل اصدار الحكم ، وقد جاء الحكم خلوا من ميب مخالفة القانون أو الفطأ في تطبيته أو ني تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يسستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخابصة بهن قانون المقويات . هلته يتمين معه قبول عرض النبابة العابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

(طعن رقم ۲۲۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۹۸۱ ــ س ۲۱ ــ مِن ۱۹۸۸)

قاعسدة رقم (۲۶)

البدا:

عسدم التزام المحكمة بالتحدث في هكمهسا الا عن الافلة ذات الأاسر في تكوين عقيدتها سـ اغفالها لبعض الوقائع سـ مفاده اطراحها لها •

(طعن رقم ۱۹۱۹ لسنة ۱} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۲۱)

قاعـــدة رقم (٢٥)

المسدا:

تــوافر رابطــة الســـبية بين الخطــا وحصــول المــاهة ــ شرط للحكم بالادانة ــ مثال •

ملخص الحكم:

متى كان الحكم قد نقل عن التترير الطبى الشرعى وصف احسسابات المجنى عليه ببديه وانه تخلف لديه بسببها عاهتان مستدينتان الأولى بيده اليمنى وهى اعاقة بنهاية حركة ثنى معصمها للابام والثانية بيده اليسرى تجعل الاصبعين الوسطى والبنصر فى حالة ثنى جزئى مها تعجزه عن اعهاله بنحو ١٥ ٪ – غانه يكون بذلك قد دلل على توافر وابطة السببية بين خطأ الطاعن وحصول العاهتين مها ينفى عنه قالة القصور فى التسبيب .

ر طعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۶۲)

قاعسدة رقم (٢٦)

: المسدا

محكسة الاحسدات تتسكل من قاض يعسساونه خبيران ساغفسال اسمى الخبيرين سهوا في محضر الجاسة والحكم سالا بطلان سا أسساس فلسسك ؟ •

ملخص الحكم:

لا كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسمنة ١٩٧٤ في شمأن

الاحداث ــ وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشمعب ــ ان محكمة الاحداث تشكل من قاض يعاونه خبران من الاغصائيين احدهما على الاتل من النساء يتمين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث عن جبع الوجوه ليسترشد به القاضى فى حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لحكمة الاحداث والا كان الحكم باطلا ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسببابه بالحكم المطعون فيه ــ ان الاخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكمة وقدما تقريرهما ــ وكانت النبائة الطاعنة لا تدعى ما يخلك ذلك غان مجرد اغفال اسمى الخبيرين فى محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سنو لا يترنب عليه البطلان ، وما تقرء الطاعنة فى هذا الشان غير سديد .

(طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۵۵)

قاعـــدة رقم (۲۷)

: 12-41

تاييد الحسكم المستانف لأسبابه دون ايسراد تلك الاسسباب س مسجع ساساس ذلك •

ملخص الحكم :

من القرر أن المحكمة الاستثنافية أذا ما رأت تأييد الحسكم المستئف للاسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسسباب فى حكمها بل يكنى أن تحيل عليها ، أذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام الم

(طعن رقم ۱۱۵۲ لسنة ۹} ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۷ ـ س ۳۱ ـ ص ۲۹۷)

قاعـــدة رقم (۲۸)

المسدا:

الخطـاً في دبيـاجة الحـكم بخصـوص سماع الدعـوى بالجلهسـة التي أجل اليها اصداره ــ ونطق به فيها ــ لا يبطله ــ اساس ذلك ٠ ملخص الحكم :

ما أثبت في ديباجة الحكم - بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أحيل

أليها أصداره ونطق به غيها ـ لا يبطله ، لأنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه أذ هو خارج مواضع استدلاله .

(طعن رقم ۲۰۳۴ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲/۳/۸ ـ س ۳۱ ـ ـ م ۳۲۸) می ۲۲۸)

قاعـــدة رقم (۲۹)

: 13 mm. 41

. سجيل الحكم الابتسدائي في مسلبه تطبيسق المسواد التي طلبتها التيابة وانتى بينها في صدره سقضاء الحكم الاستثنائي بتاييده السبابه سوان خاذ في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة سالا يعييه سالة السال ؟

ملخص التكم:

بن المترر أن أيراد الحكم الاستئنافي أسبابا ، كملة لاسباب حكم محكمة أول درجة — الذي اعنقه — مقتضاه أنه يأخذ بهذه الأسباب غيها لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها ، وكان الحكم الفيابي الاستئنافي المؤيد بالحكم المطمون : يه قد استهل أسبابه بقوله « أن وقائع الاتهام والقيد والوصف المنسوب الى المتمين سبق أن أحاط بها الحكم المستئنف ومن ثم فلا محل لاعادة سردها تفصيلا ويوجزها أنه أثناء قيادة المتهم الأولى . . . » وكان في هذا ما يحمل معني الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي قان منعي الطساعن في هذا ما يحمل معني الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي قان منعي الطساعن في هي هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكمة ، الا أنه تشعى وان جاء خليا في مسلبه من ذل المحاد التي طريحة المناسب الأخسري المناسب المناسب المناسب المناسبة والتي بينها في صدر أسبابه فسلا المنادة ٢٢٨ عقوبات التي طلبتها النبابة والتي بينها في صدر أسبابه فسلا المناسدة الذي يوضع المنهم بوانه المناسدة الذي عوقب المنهم بها .

` ملعن رقم ۲۲۹۳ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢١/١/١/١ ــ س ٣١ ــ ص ٥٠٠) .

قاعـــدة رقم (٣٠)

: 12-41

 ١ -- حسكم الادانة -- وجسوب اشسارته الى نص القسانون الذي حكم بموجبه -- المادة ٣١٠ اجراءات .

٢ — اغفال الحكم الاستثنافى الى نص القانون الذى انزل العقساب بموجبه — رغم انشائه اسبابا لنفسه لم يشر فيها الى اخذه باسباب الحكم المستانف — بطلانه — لا يعصمه من ذلك اشارته الى مواد الا نهام ما دام لم يفصح عن أخذه بها — ولا يصحح البطلان قول الحكم أنه يتمين مماقبة المتهم بالعقوبة المتررة فى القانون — ما دام لم يفصح عن نص القانون الذى حسكم بهوجبه .

ملخص الحكم :

منى كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان كلا حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بهوجبه ؛ وهو بيان جوهرى اتنضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائى الؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه تد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بهوجبه المقاب على الطاعن ؛ فانه يكون باطلا ؛ ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتعين التضاء بالمقسوبة المقانون الذى حكم بهوجبه ؛ كما أنه لا يعصم الحكم المطعون عليه من أن يبتد اليه عيب هذا البطلان أن يكون قد الشار في ديباجته الى مواد الاتهام الني طلبت النيابة العامة تطبيغها ما دام أنه لم يتصح عن اخذه بها ، لما كان ما تقدم ؛ فانه يتعين نقض الحكم المطعون .

(طعن رقم ۲۳۸۱ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۱/۱/۱۹۸۱ ـ س ۳۱ ـ من ۵۳۱) من ۵۳۱)

قاعـــدة رقم (٣١)

: ia___41

محشر الدلسسة يكمسل الحسكم في خصسوص بيسان المحكمسة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته واسماء الخصوم في الدعوى سـ وسسسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ •

ملخص الحكم:

من المقرر ان محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيان المحكسة الذي صدر منبا والهيئة التي اصدرته واسماء الخصوم في الدعوى ومسائر بياتات الدبيلجة عدا التاريخ .

(طعن رقم ۲۳۱۳ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۸/٥/٥ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۸۵ ا

قاعىسدة رقم (۲۲)

: المسلما

هكم البراءة - لا يشسترط أن يتضمن أمورا أو بيانات معينة .

ملخص المكم:

الأصل ــ على ماجرى به تضاء محكمة النقض ــ ان المادة . ٣١ من تانون الاجراءات الجنائية لم تشعرط ان يتضمن حكم البراءة ــ وبالتالى ما يترتب عليه من تضاء غي الدعوى المدنية ــ امورا أو بيانات معينة اسوة باحكام الادانـــة .

(طعن رقم ۲۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٤٧)

قاعـــدة رقم (٣٣)

: ألمسدأ

وهــوب اشــتهال هــكم الادانــة الواقعة بمــا تتــوافر به عنـــاصر الجريمة وادلة الثوت المادة ٣١٠ اهــراءات ٠

ملخص الحكم:

اذا كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل

حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة التي دان الطاعن بها والظروف الني وقعت غيها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها بنه ؛ وكان بيين مما سطره الحسكم غيما تقدم أنه بين واقعة الدعوى بها تتوانر به كانة العناصر القانونية لجرائم الإختلاس والتزوير والاشتراك فيه والاستعمال التي دان الطاعن بها وأورد على فروتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها وجاء استعراضها لادلة الدعوى على نحو يدل على أنها محصستها النيمس الكانى والت بها المها شاملا يفيد أنها قامت بها ينبغى عليها بن تدتيق البحث لتعرف الحقيقة مها يكون معه منعى الطاعن بأن الحسكم شابه الفعوض والإبهام وعدم الألما بوقائع الدعوى ومستذانها ولا محسلة المسلمة الفعوض والإبهام وعدم الألما بوقائع الدعوى ومستذانها ولا محسلة

« طعن رقم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٨/٥/٢٨ ــ س ٣١ ــ حر ٦٨٣)

قاعـــدة رقم (٣٤)

١ _ بيسان تسبيب الاحكام _ المسادة ٣١٠ اجسراءات ٠

ب بطلان حكمالادانة ـ لعنماشارته الى نصالقانون الذى حكم بموجه مقصور على عدم الاشارة الى نصسوص القسانون الموضوعى دون قانون الإحرادات الحنائية .

ملخص الحكم :

خطأ الحكم مى ذكر مادة تاتون الإجراءات الجنائية المنطبقة أذ أشسار المنتورة الأولى من المادة ؟ ٣٠ الخاصة بحالة التضاء بالبراءة بسدلا من المنتورة الأولى من المادة ؟ ٣٠ الخاصة بحالة التضاء بالبرائة لا يعبيه ذلك بأنه عضلا عن أنه على ما يبدو من تبيل الخطأ المادى ولم يكن له أثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها المحكم عان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أذ نصت عى فقرتها الاخيرة على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص التأتون الذى حكم بموجبه قد اباتت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإنسارة الى نصوص القانون المؤسوعى على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التى تقتضيها

(م - ۱۹ - جنائی)

قاعدة شرعية الجرائم والمتوبات ، وأما اغفال الاشارة الى نصوص تانون الاجراءات الجنائية أو الخطأ فيها فانه لا يبطل الحكم .

(طعن رتم ۲۹٪ ۱۹۸۰ سنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۹/م/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۹۲)

قاعـــدة رقم (٢٥)

: المسدا

المحكبة غسير ملزمسة بالتحدث عن حكمهسا الا عسن الادلسة ذات الأنسر عن ستكوين عتيدتهسا وأن عنى اغفائهسا بعسض الوقائسع ما يغيد ضمنا اطراحها لها واطبئنانها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتبدت عليها عن حكيها .

_ س ۳۱ سنة ٥٠ ق - جلسة $^{1}/^{1}$ سن ۳۱ س ۳۱ م ۷۵۳)

قاعـــدة رقم (٣٦)

: 12-41

يكفى غى المحاكمة الجنائية إن يتشكك القاضى غى صحة اسناد النهمة المى المنهم لكى يقض له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر غى ذلك الى ما يطمئن الميه من تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى من بصر وبصيرة ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .

(طعن رقم ۲۰) لسنة ٥٠ ق - جلسة 1/1/1/1 - 1

قاعـــدة رقم (٣٧) المحدد :

محضر الجلسسة يكمل الحكم في خصسوص بيسان المحكمسة واعضافها - وأسماء الخصسوم •

ملخص الحكم :

لا يعيب الحكم اغفاله سن كل من الطاعن والمطعون ضده طالما لم يدع الطاعن أن لسن أيهما تأثير على مسئوليته أو صحة تبثيله في الدعوى كما" لا يعيبه خاو ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي اصدرته واسم ممثل النيابة المامة غي الدعوى واسم كاتب الجلسة لان محضر جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ التي صدر بها الحكم قد اثبت فيه النطق بالحكم فيها كما ان محضر جلسسة المسار البيات المحكرات التي حجزت فيها الدعوى للحكم قد استوغى سائر البياتات المشار البيا ومن المقرر أن بحضر الجلسة يكيل الحكم في شان النقص في غي شان النقص علية وفي أن تاضى محكمة جنح المنشية المين اسمه بحضر جلسسسة وفي أن تاضى محكمة جنح المنشية المين اسمه بحضر جلسسة أن النباكم الاكتابات والذي سمح المرافعة في الدعوى واصدر الحكم فيها وفي أن النابة كانت ممثلة في الدعوى دن منعاه ببطلان الحكم الابتدائي يكون في غير محله .

(طعن رقم ۲۰) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/٨٠/١٩٨١ ــ س ٣١ ــ ص ٧٥٣)

قاعـــدة رقم (٣٨)

المسدا :

عسدم تقسرير القسانون شسكلا خاصسا لصسياغة الحكم ــ كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا الى الواقعة باركانها وظروفها .

ملخص الحكم:

من المترر أنه ينبغى الا يكون الحكم مشوبا باجمال أو أبهام ممسا يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من نسساده فى التطبيق القسانونى على واتعة الدعوى الا أن المترر أيضا أن القانون أم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواتعة المستوجبة للمتوبة والظروف التى وتعت غيها واذ كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا فى تقهم واتعت الدعوى بأركانها وظروفها حسبها استخلصته المحكمة فانه ينتفى عنه تالة الإجمال والابهسام .

(طعن رقم ۱۹۷۶ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲ ــ س ۴۱ ــ ص ۸۲۸)

قاعـــدة رقم (٣٩)

: البــــدا

من المقرر أن خطأ الحكم مى بيان تاريخ الواقعة _ بفرض حصوله _

لا يعيبه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وبما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

(طعن رقم . ٦٣ لسة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/١١/١ ــ س ٣١ ــ ص ١٦٥)

قاعـــدة رقم (٤٠)

: المسطا

المادة . ٣١ من تناون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشستمل كل حكم بالادانة على بيان الراقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحسق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والأدلة التي استخاصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة الماخذ والاكان تاصرا .

(طعن رقم ۱۸۰ لسة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٦ ــ س ٣١ ـــ ص ١٩٨٠) ص ۱۹۸)

قاعـــدة رقم (١١)

: البسسدا

نساول الحسكم امسابة بعينها نسب حدوثها للمتهسم سواثيت التقرير الطبى وجودها لا حاجة للحكم التعرض لفيرها لم تكن محل اتهام س ولم ترفع بشاتها الدعوى .

ملخص الحكم:

منى كان مبنى ما ينماه الطاعن فى شأن اعتداء المجنى عليه وولديه عليه وهو ما يرمى به الى أنه كان فى حالة دغاع شرعى عن نفسه مردودا بأن الأصل فى الدغاع الشرعى أنه من الدغوع الموضوعية التى يجب التبسك يها لدى محكمة الرضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النتفى الا اذ كانت الوتائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحتق حالة الدغاع الشرعى كما عرفه التاتون أو ترشح لتيامها ، وأذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن ولا المدامع عنه قد دغع أيهما لهام محكمة الموضوع بقيام حالة الدغاع الشرعى وكانت وتائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطون فيه لا تتواهر عنها الدالة ولا ترشح لتيامها غان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصصوص

لا يكون مقبولا ؛ هذا الى ان تضاء عذه المحكمة قد جرى على انه متى كان المحكم قد انتسب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احداثها واثبت النقرير الطبى الشرعى وجودها واطبانت المحكمة الى ان المنهم عر محدثها غليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل انهام ولم ترغيسيع بشائها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع الى أنه لم يغطن لها .

(طعن رقم ۱۹۳۳ السنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ١١٠٠ ، جلسة ١٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ٨٧١)

قاعـــدة رقم (۲۶)

: 12-41

الحسكم بالادانة ــ وجــوب اشستماله على بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة الادانة ــ المادة ٣١٠ اهراوات .

ملخص الحكم :

المادة ٣١٠ من تاتون الإجراءات الجنائية تد اوجبت ان يشتمل كــل حكم بالادانة على بيان الواتعة المستوجبة للمقوبات بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النتض من مراقبة التطبيق القانوني على الواتعة كما صار اثباتها في الحكم والا كلن قاصرا .

(طعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/١٢/١٢ ـ س ٢١ ــ ص ١١١٧) - تسبيب الحكم (المعيب وغير المعيب) :

قاعـــدة رقم (۲۶)

: المسلاا

الدفع بمسرض المتهسم في اليوم المسدد للبيع سوتقسديم شسهادة مرضية بذلك ، ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه في محل البيع سدفع جوهري يسانده الظاهر سوجوب تحقيقه أو الردعليه سمخالفة ذلك سقصور م

ملخص الحكم:

اذا كان يبين من مطالعة المفردات التي آمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاشر عن الطاعن دفع بأنه كان مريشا في البيرم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشسهادة الطبية التي تدبيا والثلبت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل بالساقين ، وكان الثابت أيضا من محضر التبديد تغيب الطساعن عنه شلل بالساقين محل تجارته الذي وقع غبه الحجز وأن المحضر خاطب شقيته منان دفاع الطاعات سالف الذكر أنها هو دفاع جدى يشمهد له الواتع ويسائده أي نظاهر دعواه بل هو دفاع جوهرى ينبنى عليه أن صحح تغيير وجه الراي في أن دفاع دعولة المتنفذ عن المجرعة المسئدة المسئدة المسئدة الموسلة الوغا الى غاية الإسرائية أو الرد عليه بها ينفيه ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد اكتمي بتليسد المحكم الإبتدائي لإسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعن المسار اليه ايرادا له وردا عليه نانه يكون معيا بها يستوجب نقضه والإحالة .

. (طعن رقم ۱۰۱۸ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٦ - س ٢٦ - ص ٦٨)

قاعـــدة رقم (١٤)

البـــدا :

عسدم اسستظهار الحكم وقسوع السرقة في اهسدي وسسائل النقسل العابة الذي ترشح له الواقعة من عدمه سسقصور . اخسالات .

ملخص الحكم :

تغص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قاتون العقوبات على الفقرة الأولى على

آن « يعاتب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات على المرقات التى ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية » لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنائية تد تضت بحبس المطعون ضده الملاقة البيان ، لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم الابتدائي د الذي المئة البيان ، لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم الابتدائي د الذي المئة المحتم المطعون فيه باسبابه د لا يبين منه في يتين ما أذا كانت السرقة تد ارتكبت في (تعار) وهو احدى وسائل النقل البرية لم في مكان آخر ، وكان عدم تفطن المحكمة الى استظهار هذا الركن د الذي ترشح له الواقعة كما أوردتها د يسم حكمها بالقصور الذي له وجه الصدارة على سائر أوجه الطعن بما يتمين معه نقضه ، وكان هذا التصور من شائه أن يعجز محكمة المنتش من التقرير براى في شأن ما أثير من خطأ في نطبيق التانون فانه النقض من التقرير براى في شأن ما أثير من خطأ في نطبيق التانون فانه يتمين أن يكون مع النقض الإصالة ،

(طعن رقم ۱۹۸۰/۱/۱۷ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۲۱ ــ ص ۱۱۶)

قاعـــدة رقم (٥))

البـــدا :

وجـوب اشــتمال حــكم الادانة على بيـان الواقعــة المسـتوجبة للمقوبة وادلة الادانة ــ مثال ادانة المتهم لارتكابه جرائم الرشوة والتزوير والأضرار المهدى بلموال الدولة وتسهيل استيلاء الفي بدون حق عليهـا وتوقيع مقوبة الرشوة ، الاشد ، للارتباط ، فضلا عن العزل ورد المبالغ التى حصل عليها الفي بدون حق ــ خلو أسباب الحكم من بيان مؤدى الادلة التى استخلص عنها الادانة في الجريمتين الأخرتين حفطا ،

ملخص الحكم :

لا كان الحكم المطعون فيه تدخلص الى ادانة الطاعنين عن جرائم الرسوة والتزوير في محررات رسبية والاشرار العمدى بأموال ومصالح محافظة الاسكندرية والتسميل للغير الاستيلاء بغير حق على مالها ، واوقح عليها عقوبة جريبة الرشوة _ باعتبارها الجريبة الاثند _ عملا بالمادة ٣٢ من قانون المقوبات للارتباط بين الجرائم التي دانهما بها ، كما أوقع على المامنين عقوبة العزل ورد المبالغ التي حصل عليها الغير بغير حسق ،

المقررتين لجريهني الاضرار العمدي بأموال الدولة والتسمهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . وإذ كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة بيانا تتحقق يه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها . والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النتض من مراتبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان البين من مطالعة الحكم المطعسون نبه انه وان بين نحوى الأدلة التي عول عليها في قضائه بادانة الطاعنين بجريمتي الرشوة والتزوير الا أنه خلا من الأسباب ومن بيان مؤدى الأدلسة المتى استخلص منها ادانتهما بجريمتي الاضرار العمدى بأمدوال الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . مع أنه أوقع على الطاعنين عقوبة العزل وتضى برد البالغ التي حصل عليها الغير بغير حق المقررتين لهساتين الجريمتين . مما يصم الحكم بالقصور في البيان . ويعجز محكمة النقض عن مراقعة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والتترير براي فيما يثيره الطاعن بأوجه الطعن . لما كان ما تقدم . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة ولاتصال العيب الذي شاب الحكم بالطاعن الأول أيضا .

(طعن رقم ۱۸۷۸ لسنة ۸} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۳)

قاعـــدة رقم (٢٦)

: 12____1

اسستعمال التهسم حقسه فى الدفاع عن نفسسه لا يصح البنسة لفته بعدم الجدية التزام المحكمة بالنظر فى طلبات التحقيق واوجه دفاع المتهم سـ مخالفة ذلك قصور وفساد فى الاستدلال .

ملخص الحكم ا

من المترر أن التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديت ما دام منتجا ومن شائه أن تندفع به التهسة أو يتغير به وجسه الراى فى الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حته الشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصبح البنة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كتل فيه القانون لكل منهم حقه في أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق واوجه الدفاع والزم المحكسة الفظر فيه وتحقيقه تجلية للحتيقة وعداية للصواب ، واذ ما كان الحسكم المطمون تميه على ما سك بيانه _ قد خالف هذا النظر في الرد على الدفع المشار اليه اكتفاء بما ساقه من رد قاصر لا يسوغ به رفضه ، فانه يكون معيها فضلا عن قصوره بالفساد في استدلاله بما يستوجب نقضه والاحالة بغير هاجة لمناقشة اوجه الطمن الأخرى .

(طعن رقم ۲۲۹۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲/۲/ ۱۹۸۰ ـ س ۳۱ ــ (طعن رقم ۲۲۸۶ لسنة ۶۹ ق

قاعىسدة رقم (٧٧)

: المسلا

١ ـــ تقدير المحكة جدية طلب من طلبسات الدفاع واسستجابتها له ـــ
ليس لها ان تعدل عنه الا لسبب سائغ بيرر هذا المدول .
 ٢ ـــ ليس للمحكمة أن تردى رايا في دايل لم يعرض عليها ـــ علة ذلك ؟

ملخص الحكم:

بن المترر أنه متى تررت المسكبة جسدية طلب من طلبات الدفساع فلستجابت له ، فانه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا أسبب سائغ يبرر هذا العدول ، كما أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسمر هذا الدليل سبدد اطلاعها على فحواه ويناتشة النفساع لاحتمال أن يسمن هذا الدليل سبدد اطلاعها على فحواه ويناتشة النفساع المطمون فيه لم يفصح في مدوناته عن صبب عدم تنفيذ ترار الحكمة السابق بضم محضر تحقيق الشرطة بناء على طلب النفاع عن الطاعن وهـر طلب بضم محضر تحقيق الشرطة بناء على طلب النفاع عن الطاعن وهـر طلب جوهرى لتملقته بتأييد وجهة نظره في نفي الاتهام وكان ما أورده الحسكم حوو بصدد الالتفات عن هذا الطلب سب من كلية أوراق الدعوى لتكوين عتيدة المحكمة في شأن الصورة الحتيتية لواقعتها لا يسـوغ معه رفض عتيدة المحلمة على الكوين لها من الرامي عليه الله قد سبقت الى الحكم على ورقة لم طلع عليها ولم يمحصها لتقول كلمتها ولبا يمكن أن يكون لها من اثر في عتينتها لو أنها اطلعت عليها ولبا

كان ، ا نقدم غان الحكم الملمون غيه غوق الخلاله بحق الدغاع يكون مشموبا بالقصور المطل مما يعبه ويوجب نقضه والاحالة .

ا طعن رقم ۲۱۱۷ نسنة ۹} ف ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ حس ۲۰))

ماعـــدة رقم (١٨)

: 14-41

حـق المتهم في ابـداء ما يعن له من طلبـات ــ ما دامت المرافهــة جارية ــ عدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي امدرته بضم محضر الشرطة ــ والحكم بالادانة ــ قصور ــ طلب الدفاع اصليا براءة الطاعن واحتياطيا ضم محضر الشرطة ــ طلب جازم التزام المحكمة باجابته ــ اذا لم ننته الى البــراءة .

ر طعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ من ۶۳ ــ من

قاعـــدة رقم (۶۹)

المبسدا :

التمويل على المعاينة ـ دون ايراد مضمونها _ قصور .

ملخص الحكم:

من المترر وفق المادة ٣٠٠ من تانون الاجراءات الجنائية أن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل غيما يشتمل عليه على بيان كلف الودى الادلة الني استخاصت منها المحكمة الادانة غلا تكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة والمية يبين منها مدى تلييده الواقعة كما اقتقعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باتى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضمع وجه استدلاله بها واذ فات الحكم المطعون غيه بيان مؤدى المعاينة غاته يسكون مشسوبا بالتصسور .

(طعن رتم ۲۲۲۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۳۱/۳/۳۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۱۱)

قاعـــدة رقم (٥٠)

: البـــدا

معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مصا تنبىء عنه الواقعة ، كما اثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٣ بينهما - خطأ - وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الاشـــد ،

ماخص الحكم:

من المقرر أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الاانه متى كانت وقائسع الدعوى ... عي النحو الذي حصله الحكم ... لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قبام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها غان ذلك يكون من تبيل الأخطاء القانونية الني تسنوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه السحيح ولما كان الحكم المطعون غيسه قد قضي بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريبتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ماتنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها عمى ان الجريمتين قد انتظبتهما خطة جنائية واحده بعدة انعال مكبلة لبعضها البعض فنكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الثمارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مها كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العتسوبة المتررة للجريمة الأولى ، ومن ثم فاته يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيسا وتصحيحه بالغاء عتوبة الحبس المتضى بها عن الحريمة الثانية عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النتنس ــ من نتض الحكم لمطحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هــذا الوجه في اســباب الطـــعن ،

(طعن رقم ۲۶۳۷ لسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱۹۸/۱/۸۲ ــ س ۳۱ ــ من ۵۰۰)

ماعـــدة رقم (١٥)

البسدا:

ايسراد الحسكم ما يرشسح لقيسام حالة النفاع الشرعى عن النفس. لدى الطاعن وادانته دون ان ينفي قيام تلك الحالة سـ قصور .

ملخص الحكم :

حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في توله أنها « تخلص في أن المتهم وشتيته والجنى عليه يستأجرون على التهم الحادث كانوا بالحديثة يتحلسبون على تيمة النهار فعصل نتاش بين المتهم وشتيته المجنى عليه اسئل على انره المجنى عليه ميدة وكان يريد ضرب أخيه بها قبا كان من المتهم الا أن أخرج من جيبه ميدس اطلق منه ست رصاصات على أخيه المجنى عليه فارداه تتيلا » . لا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشسح تتيلا » . لا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشسح ينفى قيام طاك الحالة ومن غير أن يتنازلها بالتحديس أو يبين وجه الراي ينفى قيام طاك الحالة ومن غير أن يتنازلها بالتحديس أو يبين وجه الراي أنها ، وذلك حتى يتسنى لهذه الحكية مراقبة صححة تطبيق التساتون على الواقعة . لا كان ما تقدم ؛ غن الحكم يكون مشوبا بالتصور في التسبيب بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باتي أوجه الطعن .

(طعن رقم ۷۹۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۳ ــ س ۳۱ ــ. ص ۸۸۳)

قاعـــدة رقم (۲ه)

البسدا:

النفسع بالاعفساء من العقساب المسستند الى نص الملاة ١٨ مكررا ٠. من قانون العقوبات جوهري سـ وجوب التصدي له ايرادا وردا ٠

ملخص الحكم:

لما كان الدفع بالاعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة الم كان مدر « ب » من تاتون العتوبات هو من الدفوع الجوهرية التي ينبغى على المحكبة أن تناتشه في حكمها وتتسطه حقه ابرادا له وردا عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد ضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد.

(طعن رقم ۷۰۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ حن ٨٨٨)

قاعـــدة رقم (٥٣)

: 12___41

على المحكمة بحث الصباة بين الاعتسراف والاصبابات المقسول بحصولها لاكراه المتهم عليه ونفى قيامها فى استدلال سبائغ أن هى رات التعويل على الدليل المستمد منه — مخالفة ذلك — قصور وفسساد فى الاسبتدلال •

ملخص الحكم:

الاعتراف يجب الا يعول عليه _ واو كان صادقا _ متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث للصلة بين اعتراف المتهمين والإصابات المقول بحصولها لاكراههم عليه ونفي قيامها غى استدلال سائغ ان هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع ببطلان الاعتراف على الندو السلسابق ذكره بما لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحتق وجود اصابات ظاهرة بالمتهمين ، لا ينفي وجود اصابات بهم ، كما أن حضور محامين مع المتهمين في تحقيق تجريه النيابة العامة لا ينفى وقوع التعذيب ، واذ ناظر القاضي الجزئي الطاعنين اثبت - حسبما سلف البيان - تعدد اصاباتهم وانه ندب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي لبيان سبب هذه الاصابات ، بيد أن قراره لم ينفذ ، مانه كان لزاما على الحكمة _ قبل أن تقطع برأى في سلامة الاعتراف ... أن تتولى بنفسها تحقيق ما أثاره الطاعنون غي هذا الشأن وأن تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات . أما وقد نكلت عن ذلك وعولت في ادانة الطاعنين على الدليل المستمد مسن اعترافهم ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن اخلاله بحق الدناع ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة أخرى ، اذ أن الأدلة هي المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة

تتكون عتيدة المحكمة بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على الأثر الذي كان ليذا الدليل الماطل في الراي انذي انتهت المحكمة اليه .

(طعن رقم ۷۵۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ٨٦٠)

قاعـــدة رقم (}ه)

: 12-41

ادانة الؤجسر بتقساضى مبسالغ محظسورة من المسستاجر سدون الرد على دغاعه القاتم على أن العين مؤجرة مغروشة والمستند القدم منه تاييدا لذلك استنادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتاجي ساخلال بحق الدغسساع .

ملخص الحكم:

ان تعود المؤجر عن اخطار المجلس المحلى بأن العين مؤجرة مغروشة لا يفيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك . وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاعن المام محكسة ثانى درجة وأيده بهسا قدمه لها من مستندات أن العين مؤجرة مغروشة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع غانه يكون حسا .

ر طعن رتم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ من ٩١١ ــ س ٢١ ــ من ٩١١)

قاعسدة رقم (٥٥)

: المسدا :

عسدم بيسان تسوافر ظرف العود بالشروط التي نص عليهسا في المادة ٥١ عقوبات ــ قصور ــ له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقسة بمخالفــة القسادون .

ملخص الحكم :

البين من الحكم المطمون غيه أنه أذ دان المطمون ضده بجريمة سرقة قد اعتبره عائدا غطبق فمى حقه المادة ٥١ من تأنون المقوبات وأنزل عليه عقوية الاشغال الشماقة لدة سنتين بيد أنه لم يبين توافر ظرف المود فمى حقسه بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر مما يعيبه بالتمسور الذي له الصدارة على وجره الطعن المتعلقة بمخانفة التانون وهو ما يتسسع له وجه الطعن ــ ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق التانون تطبيقا محيحا على واتمة الدعوى وقول كليتها في شسأن ما نثيره النيابة المامة بوجه الطعن . لما كان ذلك فاته يتعين نتض الحكم المطعون فيسه والاحسسالة .

(طعن رقم ۹۸۵ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۲ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۸۸)

قامىدة رقم (٥٦)

: المسدا

۱ ــ القــةون رقــم ۹ السـنة ۱۹۷۷ ــ سريانه اعتبــاوا مــن ۱۹۷۷/۹/۹

٢ — استحداثه عقوبتى الغرامة التى تعادل مثلى المبلغ المتبوض والرد •
 ٣ — قضاء الحكم المطعون فيه بهها — دون تحديد تاريخ الواقعة —
 قص—ور •

ملخص الحكم :

(طعن رقم ۹۹۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ ــ س ٣١ ـــ ٥٠ ا من ١٠٠٩)

قاعىدة رقم (٧٥)

: المسدا

 ٢ -- استحالة قراءة اسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب -- اثر ذلك بط----الانه .

ملخص الحكم :

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الضائية أن يشتيلُ الحكم على الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج البني هو عليها والمتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث التانون ؛ ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي منصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوفات ما تفي به ؛ الما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبيب الإحكام ولا يمكن محكمة النتف من مراتبة صحة تطبيق التانون على الواقعة كما صار الباتها بالحكم ، لما كان ذلك ؛ وكان الحكم المنكور قد خلا فعلا من اسبابه لاستصالة تراءتها ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطات لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا ؛ ولذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستصالة اسناده الى اصل صحيح شاهد لوجوده بكامل اجزائه المثباء ومنطوقه .

(طعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/٢٤ ــ س ٣١ ــ من ١١٨٠) من ١١١٣)

قاعـــدة رقم (۸۸)

: 12-41

عــدم رســم القانون شــكلا معينا لصياغة الحــكم ــ كفاية ان يكون ما اورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها •

﴿ طعن رقم ۸۷۷ لسنة ٩} ق _ جلسة ١٩٨٠/٢/٧ _ س ٣١ _ حس ٢٠٠)

قاعـــدة رقم (٥٩)

: المسلاا

المحكمة الالتفات عما يثيره الطاعن من اتهام لآخر لتعلقه بموضوع الدعوى عدم التزامها بالرد عليه استقلالا عامة ذلك .

ملخص الحكم :

النعى بالتفات المحكمة عن الرد على دغاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وان مرتكبها هو شخص آخر لا محل له ، طالما كان الرد عليه مستفادا من الملة الثنوت التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۳۲)

قاعـــدة رقم (٦٠)

: المسمدا

لا يعيب الحــكم أن تــكون المحكمــة قــد اغفلت الــرد على بعض ادلة الاتهام ــ مفاد اغفال التحدث عنها ؟

ملخص الحكم :

من المقرر في قضاء محكمة النقض انه يكفي أن يتضكك القاضي في صحة اسناد النهمة الى المتهم كي يقضي له بالبراءة أذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطهئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحسسكم أنه احاط

بالدعوى عن بصر وبصيرة وكان الحكم قد بين اسانيد البراءة ورفض الدعوى المنية قبل المطعون ضده بما بحمل قضاء ، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغنلت الرد على بعض ادلة الانهام اذ آنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من ادلة الثبوت ما دام انها قد رجحت دفاع المنهم أو داخلتها الربية والشك في صحة عناصر الاثبات ، ولأن في اغنال التحدث عنها ما يغيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تر غيها ما تطبئن مصه الى ادانة المطعون ضده .

ا طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ _ س ٣١ _ ص ٣٩١)

قاعـــدة رقم (٦١)

المِـــدا :

متى يبطل التفاقض ــ الحكم ؟ مثال لتسبيب لا تناقض فيه •

ملخص الحكم :

لا كان من المترر أن التناتض الذي يعيب الحكم وبيطله هو الذي يقسع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أي من الأمرين تصدته المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير السفة التشريحية لجنة المجنى عليه أن الوفاة نشأت من فشل الكليتين في أداء وظيفتها نتيجة لحالة مرضية مزمنة بها ، وأنه وأن كانت هذه الاصابات في حد ذاتها سطحية ولا تكفى بمفردها لاحداث الوفاة في الشخص العادى الا أنها قسد ساهيت وعجلت بحدوث وفاة المجنى عليه نتيجة للحالة المرضية المتقدمة به ، وكن لا يبين مما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وجود تعارض بين ما ثلبت في مقدمات التقرير وبين النتيجة التي خلص اليها الطبيب الشرعى فيه ، ومن ثم تنصر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب .

(طعن رقم ۱۰۰۱ لسنة ۹ ق _ جلسة ۱۱/٥/١/۱ _ س ۳۱ _ ص ۸۸ه)

قاعـــدة رقم (٦٢)

المسدا :

احالة المحكمــة الاســـتنافية في ذكــر وقـــائع الدعوى ـــ كلهــا أو بعضها ـــ الى ما ورد بالحكم الابتدائى ـــ حتى ولو خالفت وجهة نظره ـــ سليم ـــ ما دام التنـــافر منتفيــا ـــ مثال لتسبيب ســـائغ في تهمتي سرقة و دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

ملخص الحكم :

لا جناح على المحكمة الاستثنافية أذا هى أحالت فى ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائى حتى فى حالة مخالفتها فى النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الاولى ما دام التنافد منتفيا بين ما عولت عليه هى من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

(طعن رقم ۲۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٦ ــ س ٣١ ــ مي ٢١٢)

قاعـــدة رقم (٦٣)

: المسدا

بيسان واقعسة الدعسوى بما تتوافر به العنساصر القانونيسة للجريمة - وايراد مؤدى اقوال شهود الاثبات - في بيان واف - لا قصور •

ملخص الحكم :

لا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به المناصر التانونية للجريمة الني دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أتوال شهود الاتبات ــ التي كانت من بين الادلة التي استخلص منها الادانة ــ في بيان واف يكفي للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها غانه ينصر عنه دعوى التصور في التسبيب .

: طعن رقم ۲۳۸۸ لسنة ٦] ق ــ جلسة ٢٦/٥/٠١٠ ــ س ٢١ ــ ص ٢٧٠)

قاعـــدة رقم (٦٤)

: 11-41

اسستناد الحسكم سه صحيحا سالى دليسل ثسابت في الأوراق سه كفسسايته ،

ملخص الحكم :

لا كان الثابت من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الضابط له صداه من أقواله بالتحقيقات ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أتبأت عنه أو محواه فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطيا في التحصيل وفساد التعليل . لما كان ذلك ، وكانت واتمة الدعوى وفق تحصيل الحكم دالة بذاتها على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن ، ومن تم يضحى ما يثيره في هذا الخصوص غير سديد .

(طعن رقم ۱۷۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ٨٣٢)

قاعـــدة رقم (٦٥)

: 13-41

استظهار الحسكم قيام علاقة السسبية بين اصابة المجنى عليه وبين العاهة المستديمة فيما نقله عن التقرير الطبى الشرعى ــ كفايته ــ سسندا الله •

ملخص الحكم :

اذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين المبابة المجنى عليه بفخذه الأيسر والتى نقلها عن التقرير الطبى الابتسدائى وبين المعاهة المستديمة التى تخلفت لديه بذلك الفخذ والتى أوردها نقال عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أنها تعزى الى تلك الاصابة بما احدثت من شلل بالطرف السغلى الأيسر مع قدرةً على المشى متكلا على عصا فانه ينحسر عن الحكم ما يثره الطاعن من قصور فى هذا الصدد .

(طعن رقم ۷۲۳ لسقة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨٧٨)

قاعـــدة رقم (٦٦)

: 12-41

المحكمة غير ملزمة بالاشبارة الى الاقوال التي لم تستند اليها .

ملخص الحكم :

لما كان لمحكمة الموضوع ان تعرض عن تالة شماهد النفى ما دامت لا تتق بما مد به ، وهي غير ملزمة بالإشارة الى أتواله ما دامت لم تستند اليها وفي تضائها بالادانة لادلة الثبوت التي اوردتها ، دلالة غي انها لم تطمئن الى أتوال هذا الشاهد فاطرحتها ، غان ما ينماه الطاعن في هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التائمة في الدعوى ومبلغ المؤنثانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشانه ألما محكمة النقض .

(طعن رتم ۸۱۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۷)

قاعـــدة رقم (۱۷)

البـــدا :

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثـر في تـكوين عقيدتهـا ٠

ملخص الحكم:

المحكمة غير لملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الاتحلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها ان هى التفتت عن اى دليل آخر لأن فى عدم ايرادها له لم يفيد الحراحه وعدم التعويل عليه .

(طعن رتم ۲۶٫۰ اسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۹۷۹)

قاعـــدة رقم (٦٨)

: 12-41

 ا ــ عسدم التزام المحكمة بسرد روايات الشسساهد المتعددة حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ــ إلها أن تعول على أقوال الشساهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، ما دامت قد اطمأنت اليها .

 ٢ ــ تضارب الشاهد في اقواله أو غيره ــ لا يعيب الحكم ، متى كانت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال ، بما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم:

المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها ان تورد ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وهي لا تلتزم بان تورد في حكمها من اتوال الشهود الا ما تقيم قضاءها عليه ولها ان تعول على اتوال الشاهد في اى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد الهبانت اليها كما أن تناتض الشاهد وتضاربه في اتواله أو مع اتوال غيره من الشهود — على فرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الادانة من اتوالهم ،

(طعن رقم ۲۶۱۰ لسنة ۶۹ ق _ جلسة ۱۱۸۰/۱۱/۱۳ _ س ۳۱ _ ـ ـ من ۲۱ _ ـ من ۳۱ _ ـ من ۲۷۹)

قاعـــدة رقم (٦٩)

: la____1

عسدم قبسول دعوى الخطأ في الاستسناد اذا كان ما حصسله الحسكم له صداه في الاوراق ساساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كان الطاعن لا ينازع فى ان ما أورده الحكم من اتوالهم له صداه فى الأوراق فلا يعدو الطعن عليه بدعوى الخطأ فى الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة المسورة الذي ارتسمت فى وجدان تاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ــ س ٣١٪ ــ س ١٠١٨)

قاعـــدة رقم (٧٠)

البسطا:

تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليسل بمينه على المحكيسة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا _ استغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضهينها حكمها السبابا سالفة دعتها الى المدول عن تنفيذ ما سبق أن امسرت به من تحقيق هذا الدليل _ لا نتريب .

ملخص الحكم:

من المترر أنه أذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدموى يتطلب تمقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعبل على تحتيق هذا الدليل أو تضممن حكيها الأسباب التي دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق بشرط الاستدلال السائغ .

(طعن يقم ٧٦٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٧ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٤٨)

... نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم:

قاعـــدة رقم (٧١)

: المسدا

كف آية ثبوت أن الهيئة التي سمعت المرافعية هي بذاتها التي أصدرت الحكم - لا يعيب الحسكم ورود اسم قاض رابع تسزيدا بمحضر الحلسيسية .

ملخص الحكم:

اذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التى سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم وأن ورود اسم العضو الرابع تزيدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح.

(طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ۹٪ ق _ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱ _ س ۳۱ _ ص ۶۶)

قاعـــدة رقم (۷۲)

البدا:

خاو محضر الجلسة من البات دفاع الطاعن كامالا - لا يعيب الحكم - اذ كان عليه ان يتمسك بالباته .

ملخص الحكم:

متى كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعته من ابداء دفاعه فاته لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاعه كاملا اذ كان عليه ان كان يهمه تدوينه ان يطلب صراحة اثباته فى المحضر . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يبد عفرا لتجاوزه ميعاد الاستئناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التى يدعى يوجه الطعن تقديها دليلا على عذره ، ومن ثم غليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية

قعودها عن الرد على دفاع لم يثره الهالها واعراضها عن دليسل لم يطرحه عليهسسا .

(طعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۲)

قاعـــدة رقم (٧٣)

البـــدا :

التفسات الحسكم عن ايسراد مضسمون اتفساق المسلح ــ لا يعيبه ، شسسرط ذلك ؟ •

ملخص الحكم:

بحسب المحكمة أن أتامت الأدلة على متارفة الطاعن للجريمة التى دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدغاعه و ولا يعيب المحكم عدم ايراد مضمون اتفاق الصلح ما دام أن الحكم تد أبدى عدم المبئناته الى ما جاء به ولم يكن له تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التى انتهت اليها ، ولا على المحكمة أن أطرحته .

(طعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۳۲)

قاعـــدة رقم (۷۶)

تسمية الحسكم الاقسرار اعترافا سالا يعييسه ساما دام لم يسرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ٠

ملخص الحكم:

اذا كان خطا الحكم في تسمية اقرار الطاعن بجلسة المحساكمة اعترافا لا يقدح في سلامة الحكم طالما أن الاقرار قد تضمين من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الاخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف غان با يثره الطاعن بقالة الخطا في الاسناد لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ - س ٣١ -

قاعـــدة رقم (٧٥)

: المسدا

تــزيد الحـــكم فيمـــا لم يكن في حاجـــة اليه ـــ لا يعييـــه ـــ ما دام لاد اقام قضاءه على اسباب صحيحة كافية بذاتها .

ملخص الحكم :

لا كان الحكم بعد ان خلص على ما سلف بيانه الى ان الطاعن لم يكن مالكا للارض التى تصرف فيها بالبيع وانتنى الى انه تصرف فيها لا يملك ودون ان يكون له حق النصرف فيه وادانه للأسباب السائفة التى اعتنتها بعد ذلك مستهدا من سابقة وضع الطاعن تحت الحراسة لنشاطه فى اغتصلا الم الأراضى وكان ركون الحكم الى هذا السبب ليس الا تزيدا لم يكن الحكم فى حاجة اليه بعد ان اتام تضاءه على اسباب كانية بذانها فى بيان جريسة النصب التي دانه بها ، ومن ثم لا يحدى الطاعن ما يثم ه في هذا الصدد .

قاعـــدة رقم (٧٦)

: المسلاا

تزيد الحكم فيما لا يؤثر في منطقه ــ لا يعييه .

ملخص الحكم :

خطأ الحكم هى القول بعدم وجود المتناتض بين التقارير الطبية المقدمة في الدعوى بين التقارير الطبية المقدمة في الدعوى بين الا أثر له في منطق الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى ما دامت في استدلالها لم تجمع بين تلك المقسارير ، فان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم في هذا المخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ ــ س ٣١ ــ ص ٣٣٦)

قاعـــدة رقم (۷۷)

المسدا:

لا يقدد على مسلامة الحكم القساضى بالبسراءة ان تسكون احسدى دعاماته معيبة سما دام قد اقيم على دعامات اخرى تكفى سوددها سوداها سوداها للمسلمة ،

ملخص الحكم:

لما كان يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من تأتون المعتوبات ان يكون تصد المنهم من دخول المعتار هو منع واضع الله بالله بالله بالله الحياة ، وإن التوة في هذه الجريمة هي ما يتع على الأشخاص لا على الأشياء وإذ كان الحكم الملعون نبه تد اتام تضاءه ببراءة المطمون ضده على ائه لم يتع منه ما يعد استعمالا للتوة ضد الأشخاص وأورد من للطعون ضده على أنه لم يتع منه با يعد استعمالا للتوة ضد الأشخاص وأورد ما رتبه عليه الحكم في هذا الصدد غاته لا بجدى الطاعات تخطئة الحكم في منا الصدد غاته لا بجدى الطاعات تخطئة الحكم في دعامته الأخرى بالنسبة لما تضى به في تلك التهمة من أنه أخطأ في نفي توقر للكيارة الفعلية لأن تعييب الحكم في ذلك على غرض صحته يكون غير منتج طالما أنه تد سائد الى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحبله أذ من القرر أنه لا يتون احدى دعاماته معيية ما دام الثابيان أن الحكم قد التهم على دعامات أخرى متعدة تكفي وحدها لحمله .

(طعن رقم ۲۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١١/٥/١٩٨ -- س ٣١ --ص ٢٤٧)

قاعـــدة رقم (۷۸)

: المسطا

العبسرة في الحكم بالمعاني ـ لا بالألفاظ والمباني .

ملخص الحكم:

لا يقدح في سلامة الحكم ما سطره في متام نفى ظرف الاقتران من التول بأن الطاعن « لم يقصد تتل المجنى عليهم من الثاني الى الرابع وانها تشا هذا القتل والشروع فيه نتيجة اطلاق النار قاصدا تتل المجنى عليه الاول ، اذ البين من السياق الذي تخللته هذه العبارة — على ما سلف بياته

— أنها تعنى أن الطاعن اطلق النار على المجنى عليه الاول قاصدا قتله مُخطاته بعض الاعيرة واصابت المجنى عليهم الآخرين ولا تعنى انتفاء نية القتل لديه من شأن هؤلاء بل هي ترديد لما ساته المحكم من قبل حسبها يبين من مدوناته المتكاملة : ومن ثم مان صياغتها على النحو المشار اليه لم نكن بذى اشر على عقيدة المحكمة التي تقوم على الماني لا على الالفاظ والمباني وطالما كان المعنى المقصود منها هو تواثر نية القتل لا انتفاؤها .

(طعن رتم ۹۸ه لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٥/١٢/١٥ ــ س ٢١ ــ ص ٢١ ــ ص ١٦٢١)

_ انعدام العكم وبطلانه:

قاعـــدة رقم (٧٩)

: 12-41

ملخص الحكم :

حيث انه بيين من الاطلاع على الحكم الطعون فيه انه صدر حضوريا باعدام الطاعنين شنقا وخلت مدوناته من بيان نص التاثون الذى انزل ببوجبه المقلب اعبالا لنص المادة ، 17 من تانون الإجراءات الجنائية ... وهو بيسان جوهرى اتنضته تاعدة شرعية الجرائم والمقاب ... مها بيطله تانونا و لا يشفع في هذا أن تكون مسودة الحكم ... على ما بيين من المغردات المنسوبة ... تد استوقت هذا البيان لما هو مترر من أن العبرة في الحكم هي بنسخته الاحلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها التاذي وتحفظ في مك الدعون و وتكون المرجع في أخذ المصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى اللتأن وان ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شسسان الوتائع والأسباب مها لا تتحد به حتوق للخصوم عند ارادة الطعن .

(طعن رقم ۱۹۲۶ لسنة ۹۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ - س ۳۱ -ص ۱۹۵)

قاعىسدة رقم (۸۰)

المسدا:

محكية الاحداث تنسكل من قاض يعاونه خبيران سا غفال اسمى الخبيرين سهوا في محضر الجلسة والحكم لل البطلان ساساس ذا الله عند ١٠٠٠ عند المساسة عند البطلان الساس

ملخص المكم:

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن

الاحداث _ وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب _ ان محكمة الاحداث شكل من قاض بعاونه خبيران من الاخصائيين احدهما على الاقل من النساء يتمين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جبيسع الوجوه ليسترشد به القاضى في حكمه تحقيقا الوظيفة الاجتماعية لحكمة الاحداث والا كان الحكم باطلا ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون فيه _ ان الاخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكمة وقدما تقريرها _ وكانت النيابة الماعنة لا تدعى ما يخالف فلك غان مجرد اغفال اسمى الخبيرين في حضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطائن ، وما تشره الماعنة في هذا الشان غير سديد .

(طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۵)

قاعـــدة رقم (۸۱)

المسدا:

وجــوب وضع الأهــكام الجِنائية وتوقيعهــا ــ فى مــدة ثلاثين يوما
من النطــق بهــا ــما لم تــكن صــادرة بالبــراءة والا كانت باطــئة ــ
الشـــهادة الســلية ــ لا تعدو أن تكون دليل اثبات ــ يفنى عنه اشـــارة
رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم من بقائه دون توقيع الى ما بعد الميــاد
القــــــقونى .

ملخص الحكم :

لما كان تأتون الاجراءات الجنائية تد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية وتوتيمها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ وحتى يوم ٢ من بونيه سنة ١٩٧٧ لم يكن قد أودع ملف الدعوى سنة ١٩٧٧ مع ين من قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على ما يبين مما أشر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التي أصدرته من أنه الملى أسبابه على كاتب الجلسة في التاريخ المشار اليه الحادية يكون باطلا مستوجبا نقضه . وغنى عن البيان أن هذا البطلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي اشار البها في مذكرة أسمبابه الم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا

الإجراء في الميماد الذي حدده القانون ويفني عن هذا الدليل ما يرد باشارة رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم من بقائه بدون توقيع حتى يوم 1 من يونيه 11/4 . لما كان ما تقدم غانه يتمين نقض الحكم والاحالة .

(طعن رقم ۱۳۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسـة ١٩٨٠/٢/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٣٦١ ، جلسـة ١٣٨٠/١٢/٢٤ ــ س ٣١ ــ ص ١١١٤)

قاعـــدة رقم (۸۲)

: المسدا

 ا — احالة المحكمة الاستثنائية الدعوى الى دائرة الحسرى بعد تسلاوة تقرير التلخيص امامها — لا يغنى عن تلاوته امام الدائرة المحال عليها — اغفال ذلك — اثره — بطلان الحكم — علة ذلك •

٢ _ الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المنية _ نقضه _ لعيب فى الإجراءات ترتب عليه البطلان _ امتداده الى المنهم _ لتعلق البطلان بالحكم فاتح والوحدة الواقعة ولحسن سع العدالة .

ملخص الحكم :

اذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أنه بعسد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١٩٧٦/١١/١ احالت المحكمة الدعوى الى دائرة اخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التى احيلت اليها الدعوى ، وهى الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه مها ينيد تلاوة تقرير التلخيص ، كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه مها ينيد تلاوة تقرير التلخيص ، كما أوجب فى المادة 113 من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع احد اعضاء وتاتع الدعوى وظروفها وادلة الاثبات والتنى وجميع المسائل الفرعية التى ويقتع الدعوى وظروفها وادلة الاثبات والتنى وجميع المسائل الفرعية التى رئمت والإجراءات التى تبت واجبت تلاوته تبل أى اجراء آخر ، حتى يلم التفار وليتيسر مراجعة الأوراق الدعوى تبيئة لفهم با يدلى به الخصوم من تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من لأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا مان المحكمة لنظرها تغيرت الهيئة قان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا مان المحكمة لنظرها تغيرت الهيئة قان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا مان المحكمة لنظرها تغيرت الهيئة قان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا مان المحكمة لنظرة تكون تد اغنلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ؛ ومن ثم بكون الحكم المطعون غيه باطلا نتيجة هذا البطلان غى الاجراءات . مما يتعين معه تقنمه غي خصوص ما تشى به غى الدعوى المنتية عقداً بالنسسية للطاعن (المسئول عن الحقوق الدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك ، اذ أن وجه النعى الذى الرتمه الحكمة أنها يتصل به لأنه يرجع الى سبب متطق بالحكم ذاته مضلا عن وحدة الواتعة وحسن سير العدالة ؛ وذلك مع الزام المطعسون ضدهم (المدعين بالحقوق المدنية) المصروفات ؛ ودون حاجسة الى بحث وحو الطحن الاخرى .

(طعن رتم ٥٩٥ لسنة ٦٩ ف ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ ــ س ٣١ ــ سي ٢٤})

قاعـــدة رقم (۸۳)

المسدا:

اغفال الحكم الاسستثنافي الانسارة الى نص القسانون الذي انسزل المقاب بموجبه سرغم انشائه اسبابا لنفسه لم يشر فيها الى اخذه باسباب المستقف سبطانه سلامه سن ذلك اشارته الى مواد الاتهام سادام لم يفصح عن اخذه بها سولا يصحح البطلان قول الحكم انه يتعين معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون سما دام لم يفصح عن نص القانون الذي حكم بموجبسه .

ملخص الحكم :

متى كانت المادة . ٢١ من تانون الاجراءات الجنائية تنص على ان كل
حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان
جوهرى اغتضمة قاعدة شرعية الجرائيم والعقلب . لما كان ذلك ، وكان الثلبت
ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون غيه تد خلا من تكر نص
القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، غائه يكون باطلا ، ولا
يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتعين القضاء بالمعقوبة
المتررة في القانون ما دام أنه لم يبين نص التانون الذي حكم بموجبه ، كما
أنه لا يعصم الحكم المطعون غيه من أن يبتد اليه عيب هذا البطلان أن يكون
تد اشار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العالمة تطبيقها

ما دام أنه لم يقصح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم ، نانه يتعين نقض الحكم المطعون نيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ۲۳۸۱ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۱ ه)

قاعـــدة رقم (٨٤)

المسدا:

قانسون الإجسراءات الجنائيسة لم ينص على البطسسلان الا في حسالة عدم النوقيع على الحكم من خلال ثلاثين يوما سستاجيل النطق بالحكم عسدة مرات ولدة طويلة سس لا عيب •

ملخص الحكم:

لا كان تانون الاجراءات الجنائية لم ينص على البطسلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق ؛ فان المحكمة ان قررت تأجيل النطق بالحكم عدة مرات ولمدة طويلة لا تكون قسد خالفت المتانون في شيء ويكون نعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

(طعن رقام ۲۹۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩١/٥/٢١ ــ س ٣١ ــ ص ۲۹۲)

قاعـــدة رقم (٨٥)

: المسمدا

الحسكم غيابيا في جنهة بغير الادانة سلا يبطسل بخضسور المحسكوم عليه او القبض عليه سالة ذلك ،

ملخص الحكم :

لا كان الحكم المطعون فيه وان صدر فى غيبة المطعون ضدها من محكمة الجنايات بعدم تبول الدعوى الجنائية ــ لرفعها بغير الطريق الذى رسمه التانون ــ في جناية الاشتراك في تزوير محرر رسمى التى استندت الميها ، الا أنه لا يعتبر أنه أشر بهما لأنه لم يدينهما بها ، ومن ثم فهو لا يبطل

بعضورهما أو اللبض عليهما ـــ لان البطلان واعادة نظر الدعـــوى أبنم محكمة الجنايات متصوران على الحكم الصادر بالعتوية هى غيبة المنهـــم بجناية . حسبما بيين من صريح نص المـــادة ٣٥٥ من قانون الاجـــراءات الجنائية ، ومن ثم فان ميعاد الطعن بطريق النقض فى هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره .

(طعن رقم ۱۳٦٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ من ١٠٨٠) من ١٠٨٥)

ـ حجيــة المــكم:

قاعىسدة رقم (٨٦)

المسدا:

 ١ - قوة الآمر المقفى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية - لا يكون الا فلاحكام النهائية بعد صبرورتها باتة متى توافوت شرائطها القانونية .

ملغص المكم:

من المترر بنص المدنين ٥٤٤ ، ٥٥٥ من تانون الإجراءات الجنائية أن توة الأمر المقضى سواء المام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية المام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هـذه الحربسة ،

﴿ طَعَنَ رَمْمَ ١٣١٤ لُسِنَةً ٩٤ قَ ــ جَلْسَةَ ١٩٨٠/١/٢ ــ س ٢١ ــ صر ١٧ ﴾

قاعـــدة رقم (۸۷)

١ ــ منساط حجيسة الأحسكام ٠

٢ — اتحاد السبب — مفاده — عدم كفاية التماثل فى النوعيسة — اوز
 الاتحاد فى الوصف القانونى — او ان تكون الواقعتان كاتساهها حاقسة من
 سلسلة وقالع متماثلة .

٣ ـــ المفايرة التى تبنع من القول بوحدة السبب ـــ تتحقق بالذاتية الخاصة
 السكل واقعـــة •

٢ ـــ الجريبة متلاحقة الإفعال ـــ ماهيتها المختلاف الذي تتحقق به المجلسانية .

ملخص الحكم :

من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة القصوم والموضوع والسبب

ويجب للتول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفى للقول بوحدة السبب في الدمويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لمعرض واحد اذا كنان لكل واتنعسة من هاتين الواتمعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تنحتق بها المفايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما أما الجريمة متلاحقة الأفعال ألتى تعتبر وحدة في بلب المسئولية الجنائية نهى التي تقع ثهرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادىء الأمر - على أن يجزىء نشاطه على ازمنة مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على معل من تلك الاقعال متشابها أو. كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الازمنة التي يرتكب هيها هذه الأنعال من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها جميعا تسكون جريمة واحدة . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق - وعلى ما سلف بياته ــ ان موضوع الدعوى الراهنة بختلف عن موضوع الدعوى الني كانت محلا للحكم السابق صدوره في الجناية رقم ١٦٩٦ لسنة ١٩٧١ ــ وان اتفقت. معها في دوعها ووصفها القانوني - في خصوص تاريخ وقوعهما ، والمحررات المتى ارتكب في شانها التزوير والاستعمال في كل منهما ، والبسالغ التي تم اختلاسها ـ بما تختلف به ذاتية الواقعتين وظروعهما والنشمساط الاجرامى . الخاص لكل منهما اختلامًا نتحقق به المغايرة التي يمتنع معها القول بوحسدة السبب في الذعوبين ، كما أنه وقد وقعت أحداهما في ٢٢ و ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ والأخرى في ٦ من يوليه سنة ١٩٧٥ غانه يقوم بينهما من التباعد هي الأزمنة مالا تتوافر معه وحدة النشاط الاجرامي الذي تحمل به الجريمة " متلاحقة الأغمال لما كان ذلك ، غان الحكم السابق صدوره في واقعة الجناية رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٧١ كوم امبو لا يحوز حجية من الواقعة محل الدعوى

المنظورة لاختلاف ذاتية الواتمتين وظروفيها واستقلال كل منهبا بنشساط اجرامي خاص ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون تد اخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى فينعين نقشه والاحسسالة .

(طعن رقم ۱۳۸ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۸۶)

خطف

خطــــف

قاعـــدة رقم (١)

المسدا:

۱ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها على ست عشرة سنة - بالتحايل والاكراه - تحققها بابعادها عن مكان خطفها - ايا كان - بقصد العبث بها - باستعمال طرق احتيالية - من شانها التغرير بها - وحملها على مرافقة الجاتى لها - او باية وسائل مادية او ادبية من شانها سلب ارادتها - المادة ٣٩٠ عقوبات .

٢ - تقدير توافر ركن التحيل والاكراه - موضوعي - ما دام سائفا .

ملخص الحكم :

جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها اكدر من ست عشرة سسنة كاملة بالمحيل والاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق ماسعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفسرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها او باستعمال أي وسائل مادية أو أدبية من شانها سلب ارادتها . واذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادي للخطف وتوافر ركني التحيل والإكراء والقصد الجنائي في هذه الجريمة وكان تقدير توفر ركن التحيل او الاكسراه مى هدده الجريمسة مسالة موضوعية تفصل نيها محكمة الموضوع بغير معتب ، ما دام استدلالها سليما ، وكان من المقرر أن الركن المادي مي جريمة هتك العرض يتحقق باى فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هدده الناحية ولا يشسترط لتوافره قانونا أن يترك أثرا بجسمها كما أن القصد الجنائي يتحقق مي هذه الجريمة بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفيع الهاني الى معلته أو بالمرض الذي توخاه منه ، ويكفى لتوامر ركن القوة مي حريبة هتك المرض أن يكون النعل قد أرتكب ضد أرادة المجنى عليها وبغير رضاتها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم منى كان ما اورده من رقائع وظروف يكمى للدلالة على تيامه . وهو الحال فى الدعوى المطروحة -- على ما سلف -- بو---انه .

(طعن رقم ۱٤٠٨ لسنة ٩٤ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ــ س ٣١ ــ حس ٧١ ... حس ٧١)

قاعىسدة رقم (٢)

المنسدا:

اعتسار الحسكم حسراتم هتسك المسرض والشروع في السوقاع __ والخطف والاكراه __ جريمة واحدة ومعاشة المتهم بالعقوبة القررة للجريمسة الاشد _ وهي الخطف بالاكراه __ لا عيب .

ملخص الحكم:

بنى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبس الجسرائم المسندة الى الطامن جريمة واحدة وعاتبه بالمقوبة المتررة لأشسدها . مائه لا مصلحة له فيها يثيره بشان جرائم هتك المسسرض . والشروع والوقاع والاحتجاز بغير حق ما دامت المحكمة قد ادانته بجريمة الخطف بالاكسراه واوقعت عليه عقوبتها عبلا بالمادة ٣٦ من تانون المتوبات بوصفها الجريمسة .

(طعن رقم ۱۹۷ لسنة ٥٠ ف -- جلسة ١٥٠/٥/٥/١٠ -- س ٣١ --بس ٢١١ ﴾

قاعسسدة رقم (٣)

: المسما

جریمـــة خطف آنش ـــ یـــزید عمـــرها عن ســـت عشرة ســــئة ــّــ بالتمایل او بالاکراه ـــ متی تتحقق ؟

ملخص الحكم:

جريمة خطف الاتثى التي يبلغ سنها اكثر من ست عثيرة سببنة كاملة

بالتحايل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قاتون العقوبات يتحقق بانتزاع هذه الانثى وابعادها عن المكان الذي خطفت منه ايا كان هذا المسكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال فعل من افعال الفش والايهام من شاته خداع المجنى عليها او استعمال اية وسائل مادية أو ادبية من شسائها صلب ارادتها .

(طعن رتم ۱۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٥/٥/٥/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٢٢١)

رخان

قاعسدة رقم (١)

: المسلاا

ا القصد الجنائى فى جريمة تهريب التبغ المثال لتسبيب سائغ .
 ا ليجوز النعى على الحكم لعدم استجابته الى الدفع بيطلان التفت المثالث .

ملخص الحكم:

ا — لا كان التصد الجنائي ني جريبة تهريب التبغ يتحتق بنميد ارتكاب الله المادي الكون لها وهو يدخل في سلطة بحكية الموضوع التتديرية التي عن رقابة بحكية النقض ، بني كان استخلاصها سليها بمستبدا من أوراق الدعوى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيسه قد أتلم تضاءه على ما نضبنه بحضر ضبط الواقعة من أن الطاعن هو زارع المساحة التي ضبطت بها شجيرات الدخان ومن اعتراف الطساعن بمحضر الضبط ومما ورد بتتريز المعامل وهي كلها أدلة سائفة لها أصلها المحميح في الأوراق ويسوغ بها استظهار القصد الجنائي للجريمة التي دان الطاعن بها غان القي عليه بإغفاله استظهار هذا التصد ردا على دفاع الطساءن مخطفه يكون غير صحيح .

۲ ــ لما كانت اجراءات الاستدلال التي تام به رئيس ما مورية انتاج سوهاج واسفرت عن ضبط زراعة الدخان قد تهت استفادا الى الحق المخول احسلا لرجل الضبط التضائي دون ندب من سلطة التحقيق مما لابرد عليه تيدالشارع في توقفها على طلب عن النمي على الحكم لعدم استجابته الى الدفع ببطلان التغتيش وما اسفر عنه لحدوثه تبل صدور طلب من وزير الخزانة لا يكون له محسل .

ز طعن رقم ۲۰۰۹ لسنة ۹] ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ــ س ۴۱ ـــ س ۳۲۲)

قاعسدة رقم (٢)

المسمدا:

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم متعلق بالنظام العام - جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض - شرط ذلك •

 ٢ __ التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ __ عليمتــــه •

ملخص الحكم :

من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز أثارته مى أية حالة كاتت عليها الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة النقض لتعلقه بالنظام المام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يفيد صحته - ولما كان التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسفة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية . تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزحر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكميا غير مرتبط يوقوع اى ضرر وسوى نيه بين الجريمة التامة والشروع نيها مع مضاعفته في حالة العود ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمى تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها على السسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن المعوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ، وأخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى تستتبع حتمسا المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر انه أجيسز في العمل - على سبيل الاستثناء - لماحة الجمارك ان تتدخل في الدعوي عدم الاستمرار مى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص, الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من احكام ،. ذلك بأن هذا التدخل ــ وأن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المنية - لا يغير من طبيعة التعويض الممذكور . ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشا من الجريمة بانفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكبل بها المقوبة الأصلية وليس من قبيسل التعويضات الدنية الصرفة ؛ كما أن طلب مصلحة الجمارك نبه بخسرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشىء عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجائي والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء ويسكون نيها التعويض متبشيا مع الضرر الواقع ، لما كان ما تقدم غان الحكم الملعون فيها أذ دان الطاعن يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

. (طعن رقم ۱۹۲۵ لسنة ۸} ق ــ جلسة ۲۹۸۰/۳/۱۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۱۸)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسطا

 ا — الدعوى المنية التابعة — ترفع اسستناء للمحكمة الجنائية — شرط الحكم بالتعويض عن الضرر الملدى — مثال — لتدخل مصلحة الممارك على غير سند من القالون .

 ٢ ــ منى لا يكون هناك محسل للنمى على الحسكم اغفساله القضساء بالتمويض استنادا الى احكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٤؟

ملخص الحكم :

ا — الاصل عى دعاوى الحتوق المدنية التى ترفع استثناء البحكية الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر أصلب الدعى بن الجريبة الرفوعة بها الدعوى الجنائية ،كما أنه يشترطللحكم بالتموين عن المشرر المادى أن يكون هناك اخلال بهصلحة مالية للمضرور والكان البين بن استقراء نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ — المطبق وحده على الواقعة — أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجمارك الحسق فن الحصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يسند الى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمرية على الادغنة المضوطة واقتصر عى نعيه على ما جاد

(م س ۲۲ س جنائی)

بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حدده القسرار الوزارى رتم ١٩ لسنة ١٩٣٣ مان الوزارى رتم ١٤ لسنة ١٩٣٣ مان العند لقسانون رتم ٧٤ لسسنة ١٩٣٣ مان العند عنى الواتعة موضوع الاتفاد على غير سند من القانون .

٢ — لما كانت الواتعة — كما أوردها الحكم الملعون غيه — أن المطمئن أهده خلط دخانا بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقا للتانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ والترارات الوزارية المنفذة له وكان الدعى بالحق المسنف شد السمن دعواه على أن التعويض المطالب به مقرر في المدة الثالثة من المنافر الذي يعظر تهريبا من التانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ في حين أن الخلط المؤتم الذي يعظر تهريبا به تضاء هذه المحكمة — هو ذلك الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليسه يعضاء هذه المحكمة — هو ذلك الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليسه أل المترات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل المصروف بالطرابلسي والتبغ المستنب والمنتروع حطيا والتبغ السوداني والتبغ اللبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المغضوض والمعتبر مغشوشا باعداده من وكان الفضلات وكان الطساعن المغضوض والمعتبر مغشوشا باعداده من وكان الفضلات وكان الطساعن مالحكم أنه أغفل التضاء له بالتعويض استفاداً إلى احكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١١٩٤٤ يكون في في حطه محله .

أ طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/١/ ١٩٨٨ - س ٢١ من ٧٨٤)

قاعـــدة رقم (})

المستدا:

التمــويض المتمــوص عليــه في المــادة ٣ من القانون ٩٣ المـــنة 197 مـــنة 197 مــنة 197 مــنة 197 مــنة 197 مــنة 197 مــنة جانف على عنصر التعويض حـــنة جواز الحكم به الا من محكمة جنائية ـــ ومن تلقاء نفســـها دون تسوقف على ردهق وقوع شرر .

مُلْخُص الحكم :

: مِن الجَدر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من التسالون

رقم ١٩ سنة ١٩٦٤ غى شأن تهريب النبغ يعتبر عقوبة تكيلية تنطوى على عنصر التمويض وتلازم عتوبة الحبس والغرامة التى يحكم بها على الجسقى تحتيقا للغرض المتصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وتسد حدد الشارع متدار هذا التعويض تحديدا تحكيا غير مرتبط بوتوع اى ضرر وسوى نبيه بين الجريمة التامة والشروع تيها مع مضاعفته في حالة المود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية وأن الحسكم به حمين تتفى به المحكمة من تلتاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخسزانة في الدعوى وبدون توقف على تحتق وقوع ضرر عليها .

. (طعن رقم ۱۵۶ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۵۵٪ ﴾

دعارة

دعــــارة

ماعـــدة رقم (١)

المسدا :

١ ــ نطاق التأثيم في حكم الفقرة الأولى من المادة التاسعة - ق ١٠ السناء البقاء والفجور ــ والدعارة ــ انطباق النص ــ ســواء مارس البغاء بالشعة المؤجرة ــ رجل أو الني متى علم المؤجر بذلك ٠

كفاية استخلاص توافر المسلم بالغرض من تاجير الشسقة بادلة
 سائفة ــ عدم تطلب القتضاء اجر أو أية منفعة أخرى •

ملخص الحكم:

1 ... متى كان البين من نص الفترة الأولى من المادة التا... عنه التانون رتم . 1 اسنة 1971 في شأن مكانحة الدعارة ... أنه يؤثم حالتين أولاهبا تاجير أو تتديم منزل أو مكان لادارته للفجور أو الدعارة مع الملم بذلك وهي ما يلزم لتيامها علم المؤجر أو مقدم الكان بانه سيدار للفجور أو الدعارة وان يدار بالفعل لهذا الفرض على وجه الاعتباد ، وثانيهما تأجير أو نقديم منزل لو مكان لسكني شخص أو أكثر لمحارسة البغاء فيه مع العملم بذلك ، وكان البغاء كما هو معرف به في التانون هو ممارسة الفحشاء مع الساس بغير تبييز غان أرتكبه الرجل فهو فجور وأن تارفته الأنثى فهو دعارة ، ومن ثم غان النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنثى منى علم المؤجر بذلك .

٢ __ متى كان المكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تداستخاص بالدة سائغة لها معينها السحيح من الأوراق توافر علم الطاعن بأن الغرض من تأجيره الشقة هو مهارسة المستاجرين الفجور فيها ، وكان التساتون لا يتطلب اقتضاء لجر أو أية منفعة أخرى في مقابل ذلك غان منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطافي تطبيق التأتون يكون غير سديد .

(طمن رقم ۱۹۶۷ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۶ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۸۲)

قاعسدة رقم (٢)

البـــدا :

جريمة تسمهيل البضاء - لا يشمنوط القسانون وقوعها بطريقة معينة انما يتناول شتى صور التسهيل - مثال لتدليل سمائغ على جريمتى تسهيل الدعارة واستغلالها •

ملخص الحكم:

متى كانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل اوافعال يهدك
من ورانها الى ان بيسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصدا أو
تيام الجانى بالتدابير اللازمة ألمارسة البفاء وتهيئة الفرصسة له أو تتسديم
المساعدة الملاية أو المعنوية الى شخص لتيكينه من ممارسة البفاء أيا كانت
المساعدة الملاية أو المساعدات وكانت مدونات الحكم الملعون فيه قد أبانت
في غير لبس توافر جريمة تسهيل الدعارة التى دين بها كما هى معرفة به في
المقاتون وكان الحكم قد أورد على ثبوتها في حقه الحلة سائغة من شائها أن
تؤدى الى ما رتب عليها الأمر الذى يناى بالحكم عن قانة الخطا في القاتون
والفساد في الاستدلال ،

(طعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۲/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰)

قاعـــدة رقم (٣)

١ ــ ركن العادة في استعمال مسكان للذهارة ــ اثبـــاته ــ بكـــاقة
 طرق الاثبات ــ كفاية الحكم بالادانة ردا على اوجه الدفاع الوضـــوعية ــ اســـاس ذلـــــك .

٢ — ارتكاب الطاعن جرائم نسسهيل الدعارة الخسرى ومعاونتها عليها واستغلال بغالها وادارة محل لمبارسة الدعارة — يتحسق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٦ عقوبات — وجوب اعتبارها جريمة واحسدة والحكم بالمقوبة المقررة الاشدها .

ملخص الحكم:

١ - متى كان القانون لايسلتزم لثبوت العادة في ادارة مكان للدعارة طريقة

بمينة من طرق الاثبات ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عول في تضائه بادائة الطاعن على اعتراف المتهمة الثانية من انه داب على تسهيل دعارتها واستغلال بغانها بأن كان يتدبها في الكشك الذي ببلكه للرجال نظير مبالغ يتتاضاها ، فانه بحسب الحكم ذلك في الرد على دفاع الماعن بعدم تواهر ركن الاعتباد ، لما هو بقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استفاد الله إنلة الثبوت التي أخذ بها ،

٢ - من المترر قانبونا طبعا للمادة ٢/٢٥ من التانون رقم ١٩٥٧ بشأن حالات و اجراءات الطمن المام محكية النتض أن للمحكية أن نتخض الحكم لمسلحة ألتهم من تلقاء نفسيا أذا تبين لها مها هو ثابت نيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطا في تطبيعة أو في تأويله وكان ما أورده الحكم لمن واقعة الدعوى التي اثبتها في هق الطاعن أنه سهل للمتهبة الثانية ارتكاب الدعارة وعاونها عليها واستغل بفاء تلك المنهبة وادار محلا لمارسة الدعارة يتحقق به صفى الارتباط الوارد بالواد ٢٣٣٧ من قانون العقوبات لان الجرائم الأربعة المسندة ألى الطاعن وقعت جميعها لفرض واحد كما أنها جريسة مرتبطة ببعضها أرتباطا لا يقبل النجزئة مها يقتضى وجوب اعتبارها جريسة يضاحة والحكم بالعقوبة المستقل عن النهمة الأولى الخاصة بادارة الحل للدعارة مانه يكون قد أعظاً في تطبيق القانون بها يقتضى نقضه بقضا جزئيا وتصصحيحه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بها يقتضى نقضه بقضا جزئيا وتصصححه ونقبا للقداق .

(طعن رقم ه ١٤٤ لسنة ه ٤ ق _ جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ _ س ٢١ _ در ٣٠١)

قاعـــدة رقم (})

ليسدا :

آ بنوافر ثبوت ركن الاعتباد في ادارة محسل للدعارة بـ موفسوعي
 ب مني كان سسالفا ٠

٢ ــ جريمة ادارة منزل للدعارة او التحريض على ارتكابها ــ تقساضى
 ١ ــ ليس ركنا من اركانها ــ القانون رقم ١٠ لسسنة ١٩٦١ ــ الشر ذلك ؟

ملخص الحكم :

١ ... من المقرر أن توافر ثبوت ركن الاعتياد في ادارة المحل للدعارة من

الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سيسائغا .

٢ ــ ان التاتون رتم ، السنة ١٩٦١ غى شأن مكافحة الدعارة لايستوجبً تتاشى اجر لتجريم غمل ادارة المنزل للدعارة ، بن ثم قلا جناح على المحكمة ان لم تعرض للوتائع التى اشعار اليها الطاعن فى أسباب طعنه بشسان المتابل حادام أن المقابل لا يعد ركنا من اركان الجريمة المستوجبة للعتوبة . *

(طعن رقم ۲۳۹۵ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ماه) س ۱۰ ه

قاعـــدة رقم (ه)

: 12-41

 ١ ـــ عــدم تطلب القانون طريق اثبات معين البُــوت العادة في جريمة ممارســـة الدعـــارة .

٢ ــ اثبــات الحكم اعتياد الطاعنة ارتكاب الفحشاء معالفاس بغير تمييز
 لقاء اجر ــ كفايته اثباتا لتوافر اركان الجريمة .

 ٣ ــ لا معقب على محكمة الموضوع في اثبات العناصرالواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة .

ملخص الحكم:

لا كان التانون لا يستلزم لثبوت العادة في جريعة مبارســـة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته يكفي في اثبت أن الطاعنة قد اعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقــابل اجر بما تتــوافر به اركان الجريهــة المسندة اليها . وكان اثبــات العنامر الواقعية للجريهة وركن الاعتياد على مبارسة الدعارة مرجعه الى محكمــة الموضوع بغير معقب ما دام تدليل الحكم على ذلك سائفا ـــ كما هو الحال في الدعوى المائة ـــ كما هو الحال في الدعوى المائة ـــ كما هو الحال محكمــة النتفى .

(طعن رقم ۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٨/٠/٥٨ ــ س ٣١ ــ حر ٩٩ه)

قاعىدة رقم (٦)

: المسدا

مجـرد دخول امراة معروفة للشرطة ــ اهـدى الشــقق ــ لا ينبىء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية ــ ما ترتكه ــ التعرض لها ــ قبض صريح ليس له ما يبرره ــ المادة ٣٤ أجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا في أحوال التلبس ــ مثال لتسبيب معيب في اطراح دفع ببطلان اهــراءات القبض .

ملخص الحكم:

من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بتدر ما يضيرها الانتئات على حريات الناس والتبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر ايضًا أن التابس حالة تلازم الجريبة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتبمة شمسوهدت في حالة من حالات التلبس المبيئة بطريق المصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كاتت المتهمة من المعروفات لدى الشرطة بالاعتياد عسلى ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها أحدى الشقق لا ينبىء بذاته عن أدراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريبة ، ومن ثم فان ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له مي التانون . ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الا هي أحــوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات القبض لا يتنق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبسه عليه غانه يكون معييا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة اخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنهسا مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاتر الذى كان لهذا العليل الباطل فى الراى ــ الذى انتهت اليــه المحكمة ، مما يتعين معه نقش الحكم المطمون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باتم أوجه الطعن .

. (ملعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١ - س ٣١ ــ حن ٧٣٧)

قاعـــدة رقم (٧)

: المسلا

ركن المسادة ... استعمال مسكان للدعارة ... ليس له طسريق خاص في الاثبات ... مثال لتسبيب سائغ في التدليل على توافر جريمة ادارة مسكن للدعارة وتسهيلها واستغلال البغاء وتوافر ركن الاعتياد •

ملخص الحكم :

اذ كان الحكم قد اتام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعنة للجرائم المسندة اليها بها أستخلصه من شهادة كل من و و بن أنهم ترددوا أكثر من مرة على مسكن الطاعنة لارتكاب الفحشاء مع النسوة الساقطات في مقابل أجر يدفعونه لها ومن اعتراف نجليها و (المتهمين الثاني والثالث) بأن الطاعنة تدير مسكنها للدعارة مقابل أجر تحصل عليه وأنهها يعاونانها في ذلك ويتوليان ادارة المسكن لحسابها في حالة غيابها وبما اقرت به و و و و و و ... و ... في مسكن الطاعنة التي دابت منذ عدة أشهر سابقة على تحريضهما على الدعارة في وتقديمهما الى طالبي المتمة الجنسية لارتكاب الفحشاء معهما لقاء أجر تتقاضياه غان ما أثبته الحكم على النحو الذي تقدم ذكره مما استخلصه من هــــذه المناصر مجتبعة كاف في بيان واقعة الدعوى وظروفها بما تتوافر به العناصر التانونية لجرائم فتح مسكن للدعارة وتسهيلها لباتي المتهمات واســـنغلال

بغاثهن التى دان الطاعن بها ، ويعد سائغا نى التدليل على تسوائر ركن الاعتياد فى جريهة ادارة الطاعنة بمسكنها للدعارة ، هذا وقد استقر قضاء حكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى استعبال بكان لارتكاب الدعارة طريقة بعينة بن طرق الاتبات وانه لا تتريب على المحكمة اذا عولت في ذلك على شهادة الشهود واعتراف النهبين ، واذ كانت الطاعنة لا تعارى فى أن ما أورده الحكم فى هذا الشان له اصله الثابت فى الاوراق فان ما تثيره فى هذا الصدد يكون غير مجد .

(طعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۶ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۸۰/۱۱/۲۶ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۸۹ ــ س

دعوى جنائية

ــ تحريك الدعوى الجنائية ــ انقضاء الدعوى الجنائية

_ مسائل متنسوعة

دعسوى جنائيسة

_ تحريك الدعوى الجنائية:

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا

موظف و الهيئة العامة اجمع الحدنيد والصلب موظفون عموميون ما أقامة الدعوى الجناقية على احدهم عن جنحة وقعت النساء تادية وظيفته أو بسببها من وكيل نيابة مع عدم قبولها ما المادة ١٣٣جراءات،

ملخص الحكم:

اذ كان ترار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رتم الال اسنة ١٩٦٦ على اته الهيئة العامةاتنفيذ مجمع الحديد والصلب قد نص غى مادته الأولى على انه لا تنشا هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب مترها مدينة القاهرة وتكرن لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة الصناعة والبترول والثروة المعننية » ، وكانت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى نقرتها الثالثة على انه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رمع الدعوى الجنائية أو احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه الثناء تادية وظيفته أو بسببها » ، وكان النائب من الأوراق أن المطعون ضده يعمل مستخدما عموميا بالهيئية وعلى المدافقة الجمع الحديد والصلب بوزارة الصناعة والبترول والثروة المعننية وهي احد اشخاص التانون العام وأن الجريمة المنسوبة اليه وقعت منه اثناء تأدية وظيفته وبسببها وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية وهو امر غير جائز قانونا وقتا لم جرى عليه نص المددة ٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية غان الحكم المطعون غيه أذ قضى بعدم المدادة ٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية غان الحكم المطعون غيه أذ قضى بعدم التانون الجنائية لرغمها من غير ذى صفة يكون بقفا مع حكم القانون .

(طعن رقم ۱۳۰۵ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۲۲)

(م ــ ۲۳ ــ جنائی ۱

قاعىسدة رقم (٢)

البسدا:

١ — الخطاب الزارد في المادة ؟ ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — مرجه الى النسابة المسامة .

٢ ... الدعوى الجنائية ... لا تتحرك الا بالتحقيق •

٣ ... اجراءات الاستدلال ... لا تعبتر من اجراءات الدعوى الجنائية .

ملخص الحكم:

من المقرر أن الخطاب الوارد في المادة الرابعة من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ في شيان تهريب التبغ موجه من الشيارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحسوال الطلب والشكوى والاذن هي قيود على حريتها في رفع الدعوى الجناثيسة استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يرت في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب الى غم ها من حهات الاستدلال ، وإذا كانت الدعوى الجنائية لا تتحسرك الا بالتحقيق الذي تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنسدبه لذلك من مامورى الضبط او برمع الدعوى امام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو مى حالة التلبس بالجريمة ، ذلك أن المقرر في صحيح القانون أن أجراءات الاستدلال أيا كأن من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الاجسراءات السابقة عليها المهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع مى توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى حكم الأصل مى الاطلاق وتحريا للمتصود من خطاب التسارع بالاستثناء ، وتحديدا لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة .

(طعن رقم ۲۰۰۹ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۳/۳/ ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ حس ۳۲۲)

قاعسدة رقم (٣)

الاسسدا :

جنساية الرشسوة والاختلاس والفسدر والتسزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثساني من قانون المقوبات سـ رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها سـ لمحكمة الجنايات سـ مباشرة من التبابة العامة سـ المادة ٣٦٦ مكرر اجراءات جنائية سـ مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الحكم:

ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام قانون الاحب اءات الجنائية _ المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس ١٩٧٣ قد اضـاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على ان « تخصص دائرة او اكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الأموال الأميية والفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة مى الابواب الثالث والرابسم والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجزائم المرتبطــة بها وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العالمة ويفصل في هذه الدعاوي على وجه السرعة ؛ ولما كانت الدعوى الجنائية في جنساية التزوير الماثلة قد رهمت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان غان احالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الحنايات بأمسر الاحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسسمه القانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه أذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار الاحالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحسكم وان تضى خاطئًا بعدم قبول الدعوى مانه يعد مى الواقع - على الرغم من انه غم ماصل مي موضوع الدعوى _ منهيا للخصومة على خلاف ظـاهره طالما أنه سوف يقابل حتما من مستشار الاحالة فيما لو أحيلت اليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تتديمها الى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم مان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض. ولما كان الطعن قد استونى الشكل المقرر في القانون ، فانه يتعين القضاء بتبول الطمن شكلا وفي موضوعه بنتض الحكم المطمون فيه وتبول الدعوى الحنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(طعن رقم ۲۳۷۰ لسنة ۹؟ ق – جلسة ۲۰/۱/۰۰ – س ۳۱ – ض ۱۳۵)

قاعــدة رقم (})

أسيراط تقديم شسكوى من المجنى عليسه أو وكيله الخساص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة أمج، لا يمس حق المدعى المدنى أو من ينوب عنه في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة •

ملخص الحكم:

من المترر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليسه أو من وكيله الخاص مى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من تاتون الإجراءات الجنائيسة عن المجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المثابة عنها الدعوى المطروحة حو نم متيقته تيد وارد على حرية النيابة العامة في اسستعمال الدعوى المجائية ولا يوس حق المدعى بانمتوق المنية أو من ينوب عنه باي صورة الجائية ولا يوس عن المدعوى المامة به في أن يحرك الدعوى أمام محكسة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سسابقة لأن الادعاء الملشر هو بمثابة شكوى . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدعيتين بالحقوق المدنية القابئا دعواهما قبل الطاعن بطريق الادعاء المباشر وهو ما سلم به في اسباب الطعن المقدمة منه ؛ فان ما يشره من قالة الطفل في الذاخل في الخطا في الثانون يكون غير سديد .

قاعـــدة رقم (ه)

المِسدا:

تسرك المدعى المدنى دعواه لله يسؤثر في الدعسوى الجنائيسة للها المحكمة قد اتصلت بها بتحريكها بالطريق المباثير تحريكا صلحيحا م ٢٠١٠ -ج ٠

ملخص الحكم:

من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق

المباشر تحريكا صحيحا ، ظالت تائمة ولو طرا على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها غان ترك الدعوى المدنية لا يكون له اتر على الدعوى الجنانية ، رذلك بصريح نص المادة . ٢٦ من تانون الإجراءات الجنائية ومن ثم نمان ترك المدعبــــة بالحقوق المدنية لدعواها واثبات الحكم لهذا الترك لم يكن بسندج التضاء بتبرئة الطاعن عن الجريمة بعد ان توافرت اركانها ويكون منعى الطاعن غى هذا الصدد غير متبــول .

(طعن رتم ۸۹۳ لسنة ۹] ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۴ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵ه)

قاعـــدة رقم (٦)

: المسدا

احالة القفسايا المنظورة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية المسكرية بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحائية المحتمد حسب الاحوال المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ — هذه الاحالة — ادارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية — الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون — متسال .

ملخص الحكم:

لا كان يبين من مطالعة المدرات المضمومة انه بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧ أور رئيس نيابة شبين الكوم باحالة الطاعن الى محكمة أمن الدولة العلبا المسكرية بشبين الكوم لمعاتبته طبقا لاحكام المادتين ١٩٣٤ / ١٩٢١ من ١/٢٢ من تاتون المقوبات وقت أن كانت هذه المحكمة مختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٤٠ الى ١٩٣٣ من تاتون المعتوبات اعمالا لأمر نائب المحكم العسكرى العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ فسنة ١٩٧٨ المعدل العسكرى العام رقم ١ فسنة ١٩٧٠ المحاكم العسكرى العام رقم ١ فسنة ١١٩٧٨ المحاكمة في ١٩٧٧/٤/٣٧ المحاكمة وقبل صدور الحكم بادانته في ١٩٧٧/٤/٣٢ ثم صدر امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٧ والمعمول

به من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٧/١١ ونصت المادة الأولى على أنه « تلغى اوامر رئيس الجهورية ارقام ٨١ ، ٨١ ، ٨١ ، ٥٨ اسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية وتحال القضايا المنظورة أسام هذه المحاكم بحالتها الى محاكم امن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال » . وقد آثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال تلك القضايا القائمة إمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية اداريا بحائتها التي بلغتها بعد دخولها حوزتها الى نظيرتها في النظام القضائي المسام وهي المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضايا كانت قد تعدت مرحلتي التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التي بطفتها فعلا أمام محاكم أمن الدولة العليا الجزئية العسكرية وسسعت اليها باجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن الغائه نقض هذه الاجراءات أو اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة فلك أن الأصل أل كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون وليس مى تانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بابطـــال اجسراء تم وانتهى صحيحا ونقسا للتشريع الدذى حصسل الاجسراء نمي ظله ، وإذ كانت الدعوى المسروحة قدد أضحت بين يدى القضاء وغدت منظورة امام احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقسا للقانون المعمول به غانها نكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا نملك بعد انحسار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء - حق التصرف فيها على وجه آخر ، ومن ثم فلا محل للقول بمودة هذه التحقيقات وتلك الدعاوي الى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى احالة القضايا في مواد الجنايات الى محكمة الجنايات ذلك أن الاحالة المنصوص عليها في أمر رئيس الجهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاجراءات الجنائية حتى ينعين التقيد باجراءات الاحالة التي رسمها القانون في مختلف نصوصه وانما هي احانة ادارية عبر عنها الشارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله « تحال القضايا بحالتها . . . » . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قد أحيلت فعسلا من النيسابة

العامة الى محكمة امن الدولة العليا المسترية - تبل مدور امر رئيس الجمهورية رتم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذى العي هذا النوع من الحاكم - ناتبا تكون قد اصبحت بين يدى القضاء وخرجت من ولاية سلطة النحتيق وتكون احالتها اداريا وبحالتها الى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنايات ومن ثم لا يسوغ التول بوجوب اعادتها الى النيابة العامة او عرضـــــــبا على مستشار الاحالة .

(طعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٣٠/١١/١٠ ــ س ٢١ ــ ص ١١٤١)

-- انقضساء الدعوى الجنائية :

قاعـــدة رقم (٧)

: 12-41

توالى تاجيسل نظسر الدعوى لاعلان المنهسم اعلانا قانونيسا سه مفى مدة النقائم دون اتمام الاعلان سس أثره سسانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة سسم 10 أ.ج .

ملخص الحكم:

وحيث أنه ببين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بفسمها تحتيقا لوجه النمى أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعان ابتداء أمام محكمة الدخيلة الجزئية بذات القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتبارا من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لاعلان المتها الطاعن اعلانا عقونيا و وو ما لم يتم الى أن تضت في ١٩٧٤/١٢/١٦ باحالتها الى محكمة الشئون المالية بالاسكندرية للاختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى واصدرت حكمها المسار اليه آنفا — ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة دون أي اجراء تاطع للتقادم وتكون الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ۱۹۳۵ لسنة ۸} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۱۸)

قاعـــدة رقم (٨)

: المصدا

مضى اكتسر من التسلات سنوات المقررة لانقضاء الدعسوى الجنائيسة بمضى المدة فى مواد الجنح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره امام محكمة النقض سدون انخاذ اى اجراء قاطع لها سا أثره سانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

ملخص الحكم:

متى كان الحكم المطمون فيه قد صدر فى ١٨ غبرابر سنة ١٩٧٧ بادانة الطاعنين بجنحتى لعب القبار والسباح بلعبه بالقبى - فقرروا بالطعن فيه يطريق النقض فى أول مارس سنة ١٩٧٧ م : وقدبوا اسباب طعنهم فى ذات القاريخ : ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة اليوم ١١ من يرنبو سنة ١٩٨٠ ، وأذ كان يبين من ذلك أنه وقد انتضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالملعن الحاسسان فى أول مارس سنة ١٩٧٧ مدة تزيد على ثلاث السنوات المتررة الاتفساء الدعوى البنائية بمنى المدة فى مواد البنح دون اتضاذ اجراء قلط لهذه الدة فتكون المعاري المتفاية المنابقة تد انتضت بعضى المدة ويتمين لذلك نتض الحكم المطمون فيه والتضاء بانقضاء الدعوى البنائية تبعضى الدة وبسراءة المتهسمين

(طعن رتم ۲۲۵۰ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۲۱)

قاعـــدة رقم (٩)

: المسدا

تاجيل نظر المعارضـــة ـــ بنـــاء على طلب المحـــامى ـــ يوجب اعــــلان المعارض اعلانا قاتونيا ـــ مضى مدة التقادم دون اعلانه ــــ اثره ــــ انقضــــاء الدعوى الجنائية بالتقادم ٠

ملخص الحكم:

لما كان تانون الاجراءات الجنائية ينص في المادتين ١٥ ، ١٧ منسسه

مانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وتوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي او باجسراءات الاستدلالات اذا اتخذت في مواجهسة المتهسم او اذا اخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تعددت الاحراءات التي تقطع المدة مان سريان المدة ببدأ من تاريخ آخر اجراء . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام مي هذه الجلسة وطلب النأجيل لمرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى وهو الحال في الدعوى المطروحة - وجب اعلان المعارض اعلانا تانونيا المجلسة المذكورة ، واذ كان الثابت حسبما سلف بيانه أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة ١٩٧٠/٥/٣ التي اجلت فيها المعارضة وحتى مدور الحكم المطعون فيه في ١٣ فبراير سنة ١٩٧٨ ، وكان ذلك دون. اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة ـ اذ خلت المفردات مما يفيد اعــلان الطاعن اعلانا صحيحا لأي جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعسوي ، وكان الدنم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النتض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو ما تفصح به الاوراق فيما سلف بيانه - قان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الحنائية بمضى المدة وبراءة المطعون ضده مما نسب اليه .

⁽ طعن رقم ۲۶۶۷ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۰/۲/۸ ـ س ۲۱ ـ مس ۸۱۱ ـ مس ۸۱۱ ـ مس

قاعـــدة رقم (١٠)

: 13-41

١ - تحديدا المادتين ١٥ ، ١٧ من قادون الاجراءات الجذائية - اللاجراءات التى تقطع المدة - متى تنقطع مدة التقادم ؟ سريان مدة تقادم جديدة - متى تبدا ؟

۲ - مضى أالث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ــــأثره ــــائشف اءالدءوى المبتلية بالتقادم ـــــ ما لم تنقطع المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق ــــ او المحكمة ــــ او بالامر الجنائى ــــ واجراءات الاستدلال اذا ما تمت فى مواجهة المتهسم .

٣ ــ مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التي تقطع الد: المستطة للدعوى ــ
 غير لازم ــ ما دامت متصلة بسير الدعوى ــ شرطه ــ كونها صحيحة .

ملخص الحكم :

لما كان قاتون الإجراءات الجنائية يقضى في المسادتين 10 10 11 منسه بانتضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وتوع الجريمة وننقطع المدة باجراءات التحتيق أو الانهام أو المحاكمة وكذك بالأمر الجنائي أو باجراءات الاستدلال أذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وأذا تحسددت الاجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة بيدأ من تاريخ آخر اجراء ، وكان الأصل أنه وأن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بالمحاكمة التي تقطع المدة المستقطة للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى المام القضاء الا أنه يشرط فيها لكي يترتب عليها قطع النقادم أن تكون صحيحة فاذا كان الإجراء بالحلا فائه لا يكون له أثر على التقادم ،

(طعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/١٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ٢٠٠١)

قاعىسدة رقم (١١)

: المسدا

مفى شــلاث ســنوات من تاريخ التقــرير بالمارضة ــ دون اتضــاذ اجراء صحيح قاطع للمدة ــ اثره ــ انقضاء الدعوى بمضى المدة ــ اثارته امام محكمة النقض لاول مرة ــ جائزة .

ملخص الحكم:

لما كان المشرع قد اجاز بها نص عليه غى المادة العسائدرة بن تانون سنوات من تاريخ الترير بالمعارضة عى ١٩٧٢/٢/٥ حتى يوم صدور الحكم المطعون فيه غى ١٩٧٧/٣/١٥ دون اتخاذ اجراء صحيح قاطع للهدة ، وكان الدغع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مها تجوز أثارته لاول مرة امام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الأمر البادى حسبما يتقدم — فان الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم يكون معييا فضلا عن البطلان في الاجراءات بالخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى بهضم, المدة .

(طعن رقم ۷۸۷ لسنة .ه ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲۱ ــ س ۳۱ ــ حرر ۹.۷)

قاعـــدة رقم (۱۲)

الجـــدا :

تنسازل الزوج المجنى عليسه بالنسسبة للزوجة سـ وجسوب اسستفادة الشريك منه ــ علة ذلك •

ملخص الحكم :

لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العساشرة من قانسون الإجراءات البطائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أي وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل الطعن بالنقض ، ورتب على النتازل انتضاء الدعوى الجنائيسة ، ولما كانت جريسة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لائها تتنفى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا اصليا وهي الزوجة ، ويعد الثاني شريكا ، وهو الرجل الزاني نماذا محت

جريسة الزنا وزالت آثارها بسسبب من الاسياب من النسلازم السذهني يقتضى محو جريبة الشريك ايضا لأنها لا يتمسور قيامها مع انعسدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأثيا غير هباشر للزوجة التي غدت بمناكى عن كل شسبهة اجرام ، كها أن العسدل المطلق لا يستسيغ بناء الجريبة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الاصلية، لأن اجرام الشريك أنها هو فرع من اجرام الناعل الاصلى ، والواجب ني المناحلة أن بتبع المرع الأصل ، ما دامت جريبة الزنالية ذلك النسان الخاص الذي تمتنع معه التجزئة وتجب غيه ضرورة المحافظة على شرف الخاص الذي تمتنع معه التجزئة وتجب غيه ضرورة المحافظة على شرف العالمات ، لما كان ما تقدم ، غان تثازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الولى سو القدم لهذه المحكمة سمحكمة النقض سينتج اثره القسانوني بالنسبة لها ولشريكها — الطاعن الثاني — مما يتعين معه نقض الصكم المطمون فيه بالنسبة للهاهامنين والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية للتغازل الوراعيها ما اسند اليهما .

(طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٢٦ ــ ص ٩٩٥)

قاعـــدة رقم (١٣)

: المحدا

وغاة الطساعن بعد التقسرير بالطعن وايسداع اسسبابه في الميعاد سـ وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من الأوراق أنه بعد التترير بالطعن بالنقض وايداع السبابه في الميعاد قد توفي المحكوم عليه المرحوم النابت من الهادة رئيس القلم الجنائي لنيابة النقض المرفق والمؤرخة / ١٩٨٠/ ١٩٨٠ . لا كان ذلك ، وكانت الماة ١٤ من تاتون الإجراءات الجنائية تنص على انه . « تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمسادرة في الحالة المتصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة .٣ من قانون المقوبات الذا حدثت الوفاة اثناء نظر الدعوى » ، فانه يكون من المتعين الحكم بانتشاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .

(طعن رقم ۷۰) للسنة ٥٠ ق _ جللسة ١٩٨٠/١٢/١٤ _ س ٣١ _ ص ١٠٩٧)

ــ مسائل متنــوعة:

قاعـــدة رقم (١٤)

: المسدا

فقد الحسكم المطعمون فيه بالنقض - عدم امسكان الحصدول على صورة رسمية منه - استيفاء جميع اجراءات الطعن - مقتضى ذلسك - اعادة المحاكمة - المادنان ٥٥٤ / ٥٥٥ اجراءات جنائية .

ملخص الحكم:

ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له توة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . ولما كانت جميع الإجراءات المتررة للطعن بالنتض قد استوفيت فانه يتعين عمسلا بنص الملاتين ٥٥٥ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى باعسادة الحكوسة .

(طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۹} ق ــ جلسة ٤/٥/٥/١ ــ س ٣١ ــ ص ٤٧٥)

قاعــدة رقم (١٥)

: المسحا

القضاء بعسدم جسواز نظر الدعوى الجنائية لسسبق صدور اسر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ــ يلتقى فى النتيجة مسع القضاء بعدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم:

متى كان الحكم المطعون فيه اذ تضى بعدم جواز نظر الدعوى السبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتلمة الدعوى الجنائية عن ذات الواتعة لم يلغ ، وهو ما يلتقى فى نتيجت مع التضاء بعسدم تبول الدعويين الجنائية والدنية يكون تد انترن بالصواب .

(طعن رقم ۱۹۲۷ استة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/ ــ س ٣١ ــ ص ١٦٠) دعوى مباشرة

دعسوى مبساشرة

قاعـــدة رقم (١)

: 14

المحكمة الجنائية ــ غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنيــة ـــ رافع الدعوى المباشرة ــ وهي بصدد انزال حكم قانون العقربات .

ملخص الحكم:

المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحتوق الدنية رائع الدعوى الماشرة وهي بصدد انزال حكم تانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(طعن رتم ۲۴ اسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۹۱)

قاعـــدة رقم (٢)

: المسدا

اشستراط تقديم شسكوى من المجنى عايه او من وكيله الفساص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة الجولا لا يمس حق المدعى المدنى او من ينوب عنه في ان يحرك الدعوى المام محكمة الموضوع مباشرة .

دلخص الحكم :

من المترر أن اشتراط تتديم الشكوى من المجنى عليسه أو من وكيسله الخاص مى الفترة المحددة بالمدة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائيسة عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المتابة عنها الدعوى المطروحة ومن متبيته تيد وارد على حرية النيابة العامة مى استمبال الدعوى الجائية ولا يبس حقوق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينسوب عنسه بالى صورة من المصورة مى حدود التواعد العامة سمى أن يحرك الدعوى المم محكمة الوضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لان الادعاء المباشر هو بمنابة شكوى ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون

(م - ۲٤ - جنائي)

قيه أن الدميتين بالحقوق المدنية أقامتا دعواهما قبل الطاعن بطريق الادعاء المباشر وهو ما سلم به في اسباب الطعن المقدمة منه ، فان ما يشسيره من قالة الخطأ في القانون يكون غير سديد .

(طعن رتم ۲۳۸٦ لسنة ۹ } ق ــ جلسة ۲۱/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۶ }ه)

قاعـــدة رقم (٣)

المسدا :

ترك المسدعى المدنى دعسواه سالا يسؤثر في الدعسوى الجائيسة ساما دامت المحكمة قد اتصلت بها بتحريكها بالطريق المباشر تحريكا صحيحا سام ٢٠١٠-ج ٠

ملخص المكم :

من المترر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكا صحيحا ، ظلت تأثبة ولو طرا على الدعوى المدنية ما يؤثر لهيها مان ترك الدعوى المدنية لا يكون له اثر على الدعوى الجنائية ، وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائيسة ومن ثم مان تسرك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها والبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع التضاء بتبرئة الطاعن عن الجريمة بعد أن توافرت أركانها ويسكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير متبول .

« طعن رقم ۸۹۳ لسنة ۹؟ ق ـ جلسة ٤/٥/٥٪ ـ س ۳۱ ــ ص ٥٦٥)

قاعـــدة رقم (})

المسدا :

التكايف بالحضسور هسو الاجسراء الذى يتسم به الادعاء البساشر سـ ويترتب عايه كافة الآثار القانونية سـ عدم اعسلانه سـ أثره سـ عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الدفع بسقوط حق المدعى المدنى في تحريك الدعسوى

الجنائية عن جريمة القذف والسب لمنى ثلانة اشبر من تاريخ علمه متلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها محله أن يكون هذا العلم علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من تانون الاجراءات الجنائية والذي يترتب على مضبه عدم قبول الشكرى في حق المجنى عليه الا من اليوم الذي يثبت منه قيام هذا العلم اليتيني ، كما أن المقرر قانونا ــ وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجــراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ــ أن التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتبعه الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار وبدون اعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة . وكان الثابت من الفردات المضمومة انه قد حصل اعلان الطاءن بصحيفة الادعاء المباشر المنصبهنة للشكوى بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، وكان غير نابت منها أن المطعون ضده قد علم علما يقينيا بجريمة القذف التي ارتكبت في حقه قبل ثلانة اشهر من هذا التاريخ الأخير غان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم تبول الدعوى الجنائية لعدم تحريكها في ميعاد الثلائة شهور سالفة الذكر . ولا يغير من ذلك خطأ الحكم المطعرن فيه في تحديد بداية ونهاية ميماد الانقضاء ما دام ما انتهى اليه من رفض الدفع بالانقضاء له أساس سليم في أوراق الدعوى بما يكون معسه منعى الطاعن في هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، وكان نص الماة ٢٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أنه « يجوز لسكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنح » بما يبين منه أن القانون لم يقيد حق النيابة المعامة هي استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح بأي قيد ، فأن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالتفاته عن الدفع بعدم جواز استثناف النيابة يكون على غير اساس من القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يشمره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه التفت عن دفاعه - من أن المطعون ضده وقع على صحيفة الادعاء بعد اعلانها واثناء تداول الدعوى امام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المفردات أنه وأن أبدى هذا الدماع أمام محكمة

الاستئناف الا أنه لم يتخذّ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير لحق بورقة الاعلان بعد تمام اعلانها باضاغة التوقيع عليها باعتبار أن ورقة الاعلان من الأوراق الرسمية ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن أعرض عن هذا الدناع ولم يرد عليه لانتفاء الطريق القانوني لابدائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالالتفات له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك به والاصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما أذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله مان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن نتناوله في حكمها ــ وكان الطاعن قد حدد دهاعه بجلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٧. التي تقل فيها باب المرافعة في الاستثناف وحسبها هو وارد بمحضر تلك الجلسة « أنه يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة رتم لسنة ١٩٧٥ الزيتون وعدم جواز استئناف النيابة لانها لم تطلب تطبيق الحد الأدنى للعقوبة وانتفاء ركن العلانية اعمالا للمادة ١٧١ من قاتون العقوبات » مانه يعد قد تنازل عما سبق أن أبداه من طعن بالتزوير على بعض مبارات التذف والواردة بشكواه ويضحى هذا الدماع غير جدى ولم يتصد به سوى اثارة الشبهة في ادلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ولبس له من بعد أن ينمى عليها تمودها عن أجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه ، الامر الذي يكون معه منعى الطاءن في هذا الصدد بدوره غير سديد .

ا طعن رتم ۲۲۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/٥/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۶)

دعوى مدنية

- مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية

- اجسراءات الدعوى المدنية امام المحكمسة الجنائيسة

_ مسئولية المتبروع عن اعمسال تابعسه

ـ التعـــويض

_ مسائل متنـــوعة

دعسوى مدنيسة

- مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية :

قاعسدة رقم (١)

: المسلا

١ ــ قفساء محكمة الجنايات بومفها المحكمسة المحسال عليها أنى
 الدعوى المدنية بعد اعتدتها اليها من محكمة النقض ــ لا خطا .

۲ — اعادة الدعوى الدنية الى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد — يوجب على هذه المحكمة بحث عناصر الجريمة وتوافر اركاتها — عدم تقيدها فى ذلك بقضاء المحكمة الاولى واو حاز الحكم فى الدعوى الجنائية قوة الأمر المقضى — اساس ذلك •

ملخص الحكم:

ا ـ تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٧٥لسنة ١٩٥٩ على أنه «على محكمة النقض اذا تضت بنقض الحكم أن تعيد الدعرى الى المحكمة التى السدرته لتحكم نيها من جديد مشكلة من تضاة آخرين ـ ولما كانت الدعوى الدنية قد رفعت على مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية عان الحكم المسادر من محكمة جنايات المتصورة ـ بهيئة جديدة ـ فيها بختص بالدعوى الدنية بعد اعادتها اليها من محكمة التقض يكون قد صادف صحيح القانون ؛ ويسكون النعي عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وبأنه كان يتمين على المحكمة محكمة الجنايات ـ ان نحيل الدعوى الى محكمة هذبية غير سديد .

٢ ــ من المترر أن على المحكمة أن نعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث تواغر أركانهاوثيوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصححة نسبته الليه لترتب على ذلك آماره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء المحكمة الأولى . ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية فد حاز توة الامر المتضى لأن الدعوبين ــ الجنائية والمدتية ــ وأن كاتنا ناشئتين عن

سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن مهه النيسك محجية الحكم الجنائي .

لا_اطعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۸

قاعـــدة رقم (٢)

: المسدا

متى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية •

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة الجنائية لا نختص بالتعويضات المدنية الا الذا كانت لمتعلقة بالغمل الجنائي المسند الى المتهم ، عاذا كانت المحكمة قسد برات المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم نبوتها غان ذك يستلزم حتما رغض طلب التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل عن غمل لم يثبت غي حسق من نسب اليه ، إلما الحكم بالتعويض ولو تغنى بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة تد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحتها أو عدم نبوت السنادها الى المتهم لأنه غي هذه الأحوال لا تبلك المحكمة أن تتفى بالتعويض وصحة اسنادها الى صاحبها . ولما كان الحكم الإندائي المؤيد لاسبابه بالحكم وصحة اسنادها الى صاحبها . ولما كان الحكم الإندائي المؤيد لاسبابه بالحكم المنطعون غيه قد السس تضاءه بالبراءة على عدم تواغر اركان جربهة الإضاء المسندة الى الملحون شده فان هذه الاسباب بذاتها في هذه الحالة تكون السبابا للحكم برغض دعوى التعويض .

(أطعن رتم ٣٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ٢٩١)

قاعسسدة رقم (٣)

ا - الدعوي المدنية التابعة - ترفع استثناءا للمحكمة الجذائية .

٢ - شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادي .

٣ - مثال التدخل مصلحة الجمارك على غير سند من القانون ٠

ملخص الحكم:

الأصل مى دعاوى الحقوق المدنية التي ترمع استثناء للمحكمة الجنائية

بطريق التبعية للدعوى الجنائية . أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريبة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . كيا أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الفرر المادى أن يكون هناك أخلال بمصلحة مالية للمضرور وأذ كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ – المنطبق وحده على الواقعة – أنه ليس فيها ما يعطى لصلحة الجهارك الحق في الحصول على تعويض ما كيا أن الطاعن لم يسند الى المطعون ضده عصده عسدا الرسوم الجوركية على الادخنة المضبوطة وانتصر في نعيه على ما جاء بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حسدده التسرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المان تنخله في الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواتمة موضوع الاتبالم يكون على غير سند من القانون .

(طعن رقنم ١٠.٤ لسنة ٩] ق ــ جلسة ١٩/١/٩/١١ ــ س ٣١ ــ س ٧٨٤)

- احراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية :

قاعـــدة رقم (})

: 12-41

۱ ــ وجوب رفض طلب التعسويض اذا قضى بالبسراءة اعسدم ثبسوت
 التهمسة ــ علة ذلك .

٢ ــ متى يصح الحكم بالتمويض رغم البراءة .

ملخص الحكم :

المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنيسة الا اذا كانت متعلقسة بالغمل الجنائي المسند الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برات المتهم من النبهة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يسئلزم حتما رفض طلب التعويض لائه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه . لما الحكم بالتعويض ولو تغنى بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواتعة اصلا أو على عدم حصوتها أو عدم ثبوت اسنادها الى مصحبها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بالبراءة على عسدم ثبوت متارفة المطعون ضده اصلا لجريبة اختلاس البضاعة المسندة الله ، فان تضاءه برغض الدعوى المدنية يكون صحيحا ، واذ كان طلب التعويض على سند من المسئولية التعاقدية أمرا خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية وغي مطروح عليها فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى الخطأ في تطبيق التانون لاغفاله الحكم بالتعويض على أساس المسسئولية الخطأ عن تطبيق التانون لاغفاله الحكم بالتعويض على أساس المسسئولية المقدية يكون غير سديد .

(طعن رتم ۱۰۷۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۹)

قاعـــدة رقم (٥)

: المسدا

حــق المدعى المدنى فى تــرك دعواه امام المحكمة الجنائيــة ــ فى اية حالة كانت عليها ـــ المادة ٢٦٠ اجراءات ــ قضاء الحكم المطمــون فيه فى الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى لها ـــ خطا فى القانون ـــ وجوب تصحيحه باثبات تركه لدعواه •

ملخص الحكم:

لا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة . ١٩٧٥/١٠/٣ أن المسدى بالحق المدنى عن نفسه وبصفته قرر بتنازله عن دعواه الا أن الحكم المطعون فيه تضى بتابيد الحكم الابتدائى فيها قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية ومن ثم فان الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى القانون ببخالفته نص المادة . ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائيسة التى تبيع للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى بالحقوق المدنية التي بتضا بخطا بعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا ونصحيحه بالنبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه والزامه بمصاريفها .

(طعن رقم ۱۹۸۰/۱/۱۷ - س ۳۱ - جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ - س ۳۱ - ص ۱۰۵)

قاعـــدة رقم (٦)

: المسدا

القضاء بالبراء - المقام على عدم ثبوت وقدوع الفصل المسند الى المتهم - يتلازم معه الحكم برفض الدعوى الم:نية - ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم •

ملخص الحكم :

يتلازم همه الحكم برغض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك في منطوق المحسسسكم ،

(طعن رقم ۲۳۸۰ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۸۰۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۲۵)

قاعىسدة رقم (٧)

: المسلاا

حسق المدعى المدنى فى الخيسار بين طسريقى الادعاء البسائسر امسام المحاكم الجنائية واقامة دعواه امام المحاكم المدنية لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية المقامة امام الاخيرة متحدة سببا مع تلك التى يريد اثارتها امام المحكمة الضائيسة سـ مثسال .

ملخص الحكم:

النمى بستوط حق المدعية بالحقوق المدنية في اختيار الطريق الجنائى مردود بأن الثابت من اسباب الطعن أن المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب في الدعوى المؤوعة منها المام المحكمة المدنية الا فسنح عقد البيسع والتعويض عن هذا الفسخ وهي تختلف سببا عن دعواها المباشرة المام محكمة المبنع بطلب تعويض المرر الناشىء عن جنحة اسستيلاء الطاعن بالاحتيال على مال المدعية بتصرفه بالبيع في عتار ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيسه اذ تستند الدعوى الاخيرة الى الفرر الناشىء عن الجريمة ، ولا يسدعي الطاعن بأن المدعية بالحقوق المدنية تد أقامت دعواها المدنية ابتساء المام المحكمة المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الشرر عن الجريمة المذكورة والاصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يستقط الا إذا كانت دعواها المدنية متصدة مح علك التي يريد التارتها المام المحكمة الجنائية .

(طعن رقم ۸۹۳ لسنة ۶] ق ــ جلسة ٤/ه/١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ١٦٥)

قاعـــدة رقم (٨)

المسدا:

١ ــ متى يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ــ م. ٢٦١ ا.ج؟
 ١ . ج؟

۲ ــ تأجيس الدعسوى فى غيساب المسدعى المدنى ــ دون اعسلانه لشخصه ــ لا يجوز الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية اسستنادا الى عدم حضوره ــ مخالفة هذا النظر ــ بطلان الاجراءات .

ملخص المكم :

۱ ــ من المترر طبقا لنص المادة ٢٦١ من تاتون الإجراءات الجنشية أن المدمى بالحقوق المنبية يعتبر تاركا لدعواه المنبية أذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن الشخصة ــ والحكمة من الستراط الإعلان الشخص المدعى هو التحقق ،ن علمـــه اليتينى بالجلســـة المحددة لنظر الدعوى .

٧ — الذاكان تضاء هذه المحكية — محكية النتض — تد جرى على انه متى اوجب التاتون الإعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد غان أى طريقة اخرى لا تقوم مقليه ، وكانت الاوراق قد خسلت مما يدل على أن الدعى بالحسق المنفر (اللطاعن) قد اعلن المسخصه المحضور بجلسة ٢٩/١/٢/١ التى صدر غيها المحكم المطعون غيه ، مها ينتفى معه القرل بعليه اليتينى بتلك الجلسة ، وكان الذي غياب عن الجلسة التى صدر فيها قرار التلجيل . فأنه ما كان يجوز الذي عاب عن الجلسة التى صدر فيها قرار التلجيل . فأنه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواد الدنية استنادا الى عدم حنسوره فى جلسة جلسة ١٩٧٨/٢/١ التى لجلت اليها الدعوى فى غيابه والني لم يكن قد إعلى بها المكتب هذا النظر المناف يكون قد أعلى بها المنافر عنه يكون قد المنافرة والاحالة ، بغير حاجة الى بحث بالنسبة الى ما تذى به نمى الدعوى المدنية والإحالة ، بغير حاجة الى بحث بالنسبة الى ما تذى به نمى المدوى المدنية والاحالة ، بغير حاجة الى بحث بالنسبة الى ما تذى به نمى

(طعن رقم ۷۳۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٨٢)

قاعسدة رقم (٩)

: المسدا

التقرير بالتنسازل عن الدعسوى المنية سيوجب الإلمت ترك السدعى بالحق المنى لدعواه سمع الزامه بالمعروفات سعلة ذلك .

ملخص الحكم:

متى كان الحاضر عن الدعى بالحتوق الدنية قد قرر امام محكهة الاشكال بجلسة . ١٩٧٥/١١/٢ بأن المنهم سدد قيمة الشيكين وأنه يتغازل عن الدعوى المنية وقدم اقرارا مؤرخا في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ صادرا من المدعى بالحقوق المدنية يحمل هذا المعنى غاته يتعين لذلك الثبات ترك المدعى بالحق المدنى لدعواه المدنية مع الزامه مصاريفها على ذلك الترك عملا بنص القترة الاولى من المسادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الهنائية .

(طعن رتم ۱۹۹۲ لسنة ٤٩ ق -- جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۲ -- س ۳۱ --ص ۱۱۰۷)

- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :

قاعـــدة رقم (١٠)

: 12-41

١ - خضـــوع الدعوى المدنية لاحكام قوانين الحكم المحلى ازقام ١٢٤ لمسنة ١٩٧٥ - ما دام قد فصل أديـــا استثنافيا في طلها وقبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ - مسئولية وزير التربية والتعليم مدنيا عن جريمة القتل الخطــا التي يرتكبهــا مدرس بمدرسة أميية أثناء تأديته وظيفته وبعربها الساس ذلك .

٢ -- مسئولية المتروع عن الضررالذي يحدثه تابعه بمهاء غيرالشروع --قيامها بنوافر السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه -- توزيع هذه السلطة بين اكثر من جهة -- اثره -- تضامنها جميعا في المسئولية -- المادة ١٧٤. م----نني .

ملخص الحكم:

ان نظام الادارة المحلية الذى تترر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٢٦٠ وان تد نص فى مادته الأولى على منع الشخصية المعنوية لكل وحدة من الوحدات الادارية المحلية (المحافظات والمدن والقرى) كما نس فى مادته الفائية على أن كل وحدة من هذه الوحدات يمثلها مجلسها ونص فى مواد الخرى متفرقة من القانون واللائسحة النفيذية على اختصاصسات واسعة للبجالس المحلية ، الا أنه لم يرتب على تقرير الشخصسية المعنوية لهسذه الوحدات نتائجه الطبيعية من حيث تقرير استقلال كل وحدة من هذه الوحدات الادارية عن السلطة المركزية وتفويلها حق مباشرة الاختصاصات التي تتررت لها بادارتها دون المخضوع فى ذلك لأوامر وتعليمات السلطة المركزية انها المجالس التي تهنل هذه الأشخاص يوجب المهل فى مباشرة اختصاصات التي تقري وفقا لتعليمات الوزارات المختلفة وتوجيباتها ؛ فقد نصبت المسادة ٢٦ منه على أن تتولى كل وزارة بالنسبة الى شئون المرفق المعدة به اصدار الترارات والحليات التنفيذ المياسة المعابة المدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ اعمال المجالس ولها فى ذلك أن تبغلها ما تراه من ارشادات وتوجيبات تؤدى الى

حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق . كما نصت المسادة ٢٨ من اللائحة التننيذية للقسانون على نفس المعنى بقولها ، تبساشر المجسالس المحليسة اختصاصاتها . . . في نطاق السياسة العامة للسدولة ووفقا لتوجيهات الوزارات ذات الشأن ،، ، ولم يرد بنظام الحكم المحلى الذي صدر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ما يتعارض مع هذه القواعد فاستمر العمل بها هي ظله بنص المسادة ٥٦ منه الذي يقضى بأن تلفى من نصوص القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يتعارض مع أحكام هذا القانون ويستمر العمل باللوائح الصادرة وفقا لأحكام القانون المذكور الى أن تلفى أو تعدل أو تستبدل بها غيرها . وقد انتبج قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والذي الغي القانونين رقمي ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ٥٧ لسنة ١٩٧١ ذات النهج فنص مى المسادة ١٣٥ منه على حق كل وزير في الاشراف والرقابة على اعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية في المجالات الداخلة في اختصاصه ويباشر الوزير حقه في هذا الشمان على الوجه التمالي : (1) اصدار القرارات والتعليبات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ اعمال الوحدات المحلية في هذا الشمأن وللوزير في سبيل ذلك ابلاغ الوحدات المالية مايراه من ارشادات وتوجيهات تؤدى الى حسن سير الخدمات في المرافق المشار اليها . . . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المسادر فيها الحكم المطعون فيه ترددت امام درجتى التقاضى خلال سريان القوانين سالفة الذكر وحكم فيها قبل صدور قانون الحكم المحلى الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فتظل خاضعة للقواعد المشار اليها والتي ابقت للوزير سلطة الاشراف والرقابة على اعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية في المجالات الداخلة في اختصاصه هذا الى أنه لما كانت مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم - حسيما تقنى به المادة ١٧٤ من التقنين المدنى - بتوافر السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه حتى او كانت هذه السلطة موزعة بين اكثر من جهــة تعتبر كلها مسئولة عن عمله بالتضامن فيما بينها ، وكانت جريمة القتل الخطأ التي دين بها المحكوم عليه قد وقعت اثناء تأديته لأعمال وظيفته وبسببها كمدرس، بمدرسة ابتدائية اميرية وتخضع لسلطة نمعلية مى الرقابة والتوجيه لوزارة التربية والتعليم الني يمثلها الطاعن فان الدفع المبدى من الطاعن بعسدم قبول الدعوى المدنية قبله يكون على غير سند من القانون .

(طعن رقم ١٤٥٥ السنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ ــ س ٣١ ــ ص ١٦٤)

قاعــدة رقم (١١)

المبسدا :

منساط مسئولية المتبوع عما يحدثه تابعه من ضرر ونطاقها .

ولخص الحكم:

مِن المقرر أن القانون المدنى أذ نص منى الفقرة الأولى مِن المادة ١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذي يحدنه تابعه بعمله غير المشروع منى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها انها أتام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع لا يقبل أنبات العكس برجع إلى سوء أخبيار تابعه وتقصيره في رقابته ، وإذ حدد القانون نطاق هذه المعلولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية وظيفته او بسببها لم يتصد ان تكون المسئولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدى عملا داخلا في طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب الماشر لهذا الخطأ أو أن تكزن ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تأدية الوظيفة أو كلما استفل وظيفته أو ساعدته هـــذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء اكان الباعث الذي دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له مها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعرن فيه قد قضى بالزام المسئول عن الحقوق المدنية متضامنا مع المتهم بالتعويض تأسيا على مسئولية المنبوع عن اعمال تابعه الغير مشروعة اعمالا لنص المسادة ١٧٤ من القانون المدنى ، وكان الطاعن لا ينازع في وقوع الحادث من تابعه المتهم أثناء عمله بالشركة ، فان منعى الطاعن يضحى غير سديد .

ر طعن رقم ۱۳۳۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲ ــ س ۳۱ ــ می ۵۱)

(م ـ ۲٥ ـ جنائي)

ـ التمــويض:

قائسسدة رقم (١٢)

: المسدا

ا حـ ويترب رفض طحاب التعسويض اذا قضى بالاراءة لعدم تبدوت النهمة حاملة ذلك •

٢ ـ متى يصـح الحكم بالتدويض رغم الراءة •

ملخص أنعكم:

المدكبة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا اذا كانت و معلتة بالفعل الجنائي المسند الى التهم ، فاذا كانت المدكبة برات المذبم من التهمة المسندة اليه لدم بموتها فان ذلك يستلزم حترا رغض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حتى من نسب اليه . الما الحكم بالتعويض وقد وتني بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة تد بنيت على عدم حصول المواقعة أصلا أو عدم ببوت اسنادها الى صاحبها ، ولسا كان الحكم المطعون فيه قد المسنى تضاءه بالبراءة على عدم بثبرت مقارفة المطعون ضسده اصلا لحبرية اختلاس البضاعة المسندة اليه ، فان تضاءه برفض الدعوى الدنية يكون صحيحا ، واذ كان طلب التمويض على سند من المسئولية التعاقدية أمرا خارجا عن اختصاص الحكمة البطائية وغير مطروح عليها فان منهى الطاعن عنى الحكم في هذا الخصوص بدعوى الخطا في تطبيق القانون الطاعن عنى المعودي عليها فان منهى الطاعن عنى المعودي عليها فان منهى الطاعن عنى المعودي عليها قان منهى الطاعن عنى المعودي من الحكم في هذا الخصوص بدعوى القطاع في تطبيق القانون لاغفاله الحكم بالتعويض على اساس المسئولية المقتية يكون غير سديد .

(علمن رقم ۱۰۷۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱ ـ س ۳۱ ـ ص ۲۹)

قاعـــدة رقم (١٣) المــدد :

الدحرم بالنعويض في الدعسوى المدنيسة المسرفوعة بالتبعيسسة في حالة الحكم بالبراءة سرطه ؟

ملخص الحكم:

من المقرر أن شرط الحكم بالتمويض في الدعوى المدنيسة المسرفوعة

بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو شبوت وقوع الفعل
موضوع الدعوى الجنائية وصحة اسناده الى المتهم المتامة عليسه الدعوى
للذكورة دون أن تترافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحسكم
المطمون فيه قد انتهى الى عدم ثبرث ارتكاب المطمون ضده للفعلين المسندين
اليه ، فأن ذلك يسلتزم الحكم مصحيحا مديفض الدعوى الدنية قبله مها
يكون انتهى عليه في هذا الشأن غير سديد ،

رًا طعن رقم ۲۲٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٦ ــ ص ٢١ ــ ص ٢٤٧)

ــ مسائل متنــوعة :

قاعسدة رقم (١٤)

: 12-41

حسق والد المجنى عليسه في المطالبسة بالتعسويض عما أعسسابه مسن ضرر شخصي من جراء وفاة ابنه سـ بصرف النظر عن حقه في أرثه من عدمه • ملخص الحكم :

لما كان الحكم قد أثبت أن الدعى بالدت ق الذئية هو وأند الجنى عليه على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة وهو ما لم يجحده الطاعن ، وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يتدح ثمى صفته كوالد الجنى عليه ، وكونه قد اصابه ضرر من جراء نقد ابنه نتيجة الاعتداء الذى وتسع عليه والذى أودى بحياته ، وكانت الدعوى الدنية أنما قامت على ما أصابه من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام النه الجنى عليه من أيلولة حقسه فى الدعوى اليه ، غان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

ر طعن رقم ۲۰۳۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۳/۳/۳/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۸۸)

قاعـــدة رقم (١٥)

البـــدا :

تاييدد ااحدكم المطعدون فيه — الحدكم المسادر برفض الدعموى المنية لأسبابه — اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المتضى فيه — بعدم استئناف التبابة له — وعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطا المجنى عليه — ينطوى على خطا في تطبيق القانون — المائدة 19.7 ا ،ج — تجيز للمدعى المدنى ان يستأنف الحكم الصادر من الحكمة الجزئية — في الخالفات والجنح — فيها يختص بحقوقه المدنية — متى تجارزت التعويضات النصاب — متى رفع استثنافه — كان على المحكمة الاستثنافية ان تعرض بعث عناصر الجريمة — لا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية لمحت وقو الابر المقفى ،

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فبه قد أيد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية

السبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمه ناني درجة اعتبرت الحكم الابندائي حائزا لقوة الشيء المقضى نبه بعدم استئناف النيابة له بحيث يعتنع علبها وهي مي سبيل الفصل عي الدعوى المدنية المستأنفة المامها أن تتصدى ليحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لنقدير التمويض عن الضرر الذي أصابه ، وهذا القول ينطوى على خطأ غي تطبيق القانون؛ ذلك أن المادة ٣. } من قانون الاجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستانف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، فيسا يختص بحقوقه المدنيـة وحدها ، أن كانت التعريضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي بحكم همه القاضى الجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتبم لا يقيده الا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناسر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها مي حق المنهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، لأن الدعويين الجنائية والمدنية وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا ان الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(طامن رتم ۲۴ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ـ س ۲۱ ـ ص ۱۹۹۱)

قاعـــدة رقم (١٦)

: المسطا

الطعن الرفوع من المسئول عن الحقسوق المنيــة ــ نقضــه ــ لميب فى الاجراءات ترتب عليه البطلان ــ امتداده الى المتهم لتعلق البطلان بالحكم ذاته ولوحدة الواقعة ولحسن سبح العدالة .

ملخص الحكم :

اذا كان يرين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستثنافية أنه بعسد تلاوة تقرير الناغيد بجلسة ١٩٧٦/١١/٩ احالت المحكمة الدعوى الى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي اهيلت اليها الدعوى . وهي الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مها يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، كها خلت من ذلك مدونات الحكم المطمون نيه . لما كان ذلك ، وكان القانون قسد أوجب مى المادة ١١٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع احد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم مي الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه يشمل ملخص وتنائع الدعوى وظروعها وادلة الانبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تبت وأوجبت تلاوته قبل أي اجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصــوم من أقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، فماذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة نمان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا نمان المحكمة تكون قد أغفلت أجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها، ومن ثم يكون الحكم المطعون نيه باطلا نتيجة هذا البطلان في الاجراءات . مما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنسة فقط بالنسبة للطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك ، اذ أن وجه النعي الذي أقرته المحكمة أنما يتصل به لأنه يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته مضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطعون ضدهم (المدعين بالمحتوق المدنيــة) المصروفات ، ودون حاجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

" طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ ــ س ٣١ ــ ص ٢٢٤)

قاعـــدة رقم (۱۷)

الجسدا:

دعسوى مننيسة - عسدم جسواز اهالتها الى المحكمة المنية في حالة القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة .

ملخص الحكم:

من المترر انه لا يجوز اصدار ترار باحالة الدعوى المنية الى المحكمة المنية اذا كان حكم البراءة يمس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القساشى المسدنى .

﴿ طَمَن رَمْم ٢٣١٣ لَسَنَة ٤٦ ق ــ جَلْسَة ٨/٥/٨ ــ س ٣١ ــ ص ٨٤٥)

هاء مسدة رقم (١٨)

: المسلما

لا عسلاقة للمسدعي المقسوق العنيسة بالدمسوى الجنائيسة وليس له

استعمال ما تخواه من هقوق .

ملخص الحكم :

لما كان المدعى بالحقرق الدنية لا يملك استعمال حقوق الدعرى الجنائية و التحدث عن الوصف الذى براه هو لها وانها يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذى احته اذ ان دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا فى تبديتها لها خان نعى المدعين بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يستجب اطلاءم تعديل وصف التهمة لا يكون سديدا .

(طعن رقم ۱۵۵۱ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٥/۱۲ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۰۶)

قاعـــدة رقم (١٩)

: 12-41

ملخص الحكم:

لما كان تأتون الإجراءات الجنائية قد نص في المسادة ٢٧ منه على ان

« لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريبة أن يقيم نفسه مدميا بدتسوق
بدنية في الشكوى التي يتدبها الى النيابة العابة أو الى احسد مأبورى
الضبط التضائي . وفي هذه الحالة يقوم المامور المذكور بتحويل الشكوى الى
النيابة العابة بع المحضر الذي يحرره وعلى النيابة العابة عند احالة الدعوى
الى تافى المحقيق أن نجيل بديا الشكوى المذكورة » . وندى في المادة ٢٨
منه على أن « الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بحقوق بدنية تمد من قبيل،

التبليغات . ولا يعتبر الشاكى مدعيا بحقوق مدنية الا اذا صرح بسذلك ني شكواه أو غي ورقة مسهة منه بعد ذلك أو اذا طلب في احداهما تعويضا ، وواضح من هذين النصين أنه يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية غي مرحلتي الاستدلال والتحقيق أن يكون بطلب صريح سواء غي الشكوى المقدمة لمابور وكان يبين من المغردات المضمومة أن محامي الطاعن قدم أثناء سير التحقيق . لما كان ذلك ، مذكرة بصفته مدعيا بحقوق مدنية ضمنها طلب سماع بعض الشمود اشر عليها وكيل النيابة المحقق بما يغيد ارفاتها بالتحقيق ، كما اشتملت الاوراق علي ما ينيد قيام الطاعن بسداد رسوم الادعاء المدني بترش صاغ واحد ضد المطمون ضدهما ، ومن ثم فقد انمقدت للادعاء بالحق المدني متومات الطلب المريح ويكون القرار المطمون فيه اذ تشي على خلاف ذلك قد اخطا التطبيق الصحيح للقادون .

(طعن رقم ۲۳۰۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۹۲)

قاعـــدة رقم (٢٠)

المبــــدا :

لا يشسترط في الحسكم بالتضامن على المسسئولين عن المتعسويض سوقوع خطا واحد منهم سيكفي وقوع خطا من كل منهم ولو كان غير الذي وقع من زملائه متى كانت اخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضررا واحدا واوكت مختلفة اولم نقع في وقت واحد .

ملخص الحكم :

لا يشترط أتونا في الحكم بالتضابن على المسئولين عن التمويش أن يكون الخطأ الذى دفع متهم واحدا إلى يكفى أن يكون قد وقع من كل متهسم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت اخطأؤهم قسد سببت للمضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد .

(طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١/٠٠/١٠ سس ٣١ -

ا مستور دم ۱۹۷۰ سیله ۵۰ ق به جیسه ۱۹۸۰/۱۰/۱ ــ س ۲۱ نبی ۱۹۸۸)

قاعبدة رقم (٢١)

: 12-41

اثبات الحسكم - وقسوع القصل الفسار من الطساءن - كفليته للاحاطة باركان المسئولية المدنية - والقضاء بالتعويض •

ملخص الحكم:

من المقرر اله يكلى على بيان وجه الضرر المستوجب للنعويض أن ينبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتمويض من اجله .

(طعن رقم ۷۲۰ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/١٨ - س ۲۱ -

قاعـــدة رقم (۲۲)

البسدا:

الدعوى المدنية التى ترفسع للمحكمسة الجنائيسة ــ دعسوى تابعسة للدعوى الجنائية التى تنظرها ــ القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المنية الثائدية عنها ،

ملخص الحكم:

الدعوى المدنية التى ترضع أمام المحاكم الجنائية ، هى دعوى تابعسة للدعوى الجنائية التى تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواتعة ما ، يستوجب القضاء بعوم تبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

ر طعن رقم ۱۹۳۳ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۲۹ ــ س ۳۱ ـــ ص ۱۹۲۵)

قاعـــدة رقم (٢٣)

: المسدا

للمسدعى بالحقسوق المدنيسة الطعن على الأمسر المسسادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى المدنية امام الجهة المفتصة فى اى وقت الى النوان به وتنقضى عشرة ايام على الاعلان سـ المادنان ٢١٠ ، ٢/٢٢٢ المسسسراءات .

ملغص الحكم:

لما كان الامر الصادر من النيابة العلمة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى

الجنائية تثبت له حجية تبنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام تائما لم يلغ - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فما كان يجوز مع بدئه تائما المائمة الدعوى عن ذات الواتمة التي صدر فيها لأن له في تطلق حجيت المؤتنة ما للأحكام من قوة الأمر المتضى ولو لم يعلن الخصوم ، وكل ما للمدعى بالحقوق المدنية في هذه الحالة أن يطمن في الأمر امام الجهة المختصة في اي وقت الى أن يعلن به وتنقضى عشرة أيام على هذا الإعلان على ما تتضى به المدة ، ٢١ من تانون الإجراءات الجنائية وتؤكده الفترة التالثة من المادة ٢٣٢ من النسانون ذات... .

(طعن رقم ۹۲۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٥ ــ س ٣٠١ ــ ص ٩٦٠ . ص ٩٦٠)

قاعـــدة رقم (Y٤)

: المسطا

تضلى الحكم المطعسون فيسه عن الدعسوى المنيسة باحالتها الى المحكمة المنيشة المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٩٠٩ اجراءات النعى عليسه في ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه .

ملخص الحكم:

منعى الطاعن على الحكم لعدم تضائه بعدم قبول الدعوى المنية مردود بأنه غضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى فمصلحته فيه منعدمة أذ أن الحكم أم يفصل فى الدعوى المنية بسل تظلى عنها باحالتها الى الحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ من تاتون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ــ س ٣١ ــ ص ١٠١٨)

دفاع

_ مايعــد اخــلالا بحــق الدفــاع _ مالا يعــد اخــلالا بحــق الدفاع

ىفسساع

_ ما يعدد اخسلالا بحسق الدفساع:

قاعـــدة رقم (١)

: 12-41

الدفع بمسرض المتهسم فى اليسوم المحدد للبيع ... وتقسديم شسهادة مرضسية بذلك ... ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه فى محل البيع ... دفع جوهرى يساقده الظاهر ... وجوب تحقيقه أو الرد عليه ... مخالفة ذلك ... قصور .

ملخص الحكم:

اذا كان يبين من مطالعة المنردات التي امرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بائه كان مريضا في اليوم المحدد لبيع المحبوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبيسة التي قدمها والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفترات التطنية تسبب عنه شلل بالساتين ، وكان الثابت أيضا من محضر التبديد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه لما دفاع الطاعن سالف الذكر أنها هو دفاع جدى يشهد له الواتع ويسائده في ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهري ينبني عليه أن صحح تغيير وجه الراي في الدعوي لانتفاء تصد عرتلة التنفيذ وهو الركن المنوي في الجربية المسندة اليه مما كان يتعين معه على المحكمة تحتيقه بلرغا الى غاية الأبر غيه أو الرد عليه بما ينفيه ، وأذ كان الحكم المطمون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطاعن المشار اليه ايرادا له وردا عليه غانه يكون معيا بها يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رتم ۱۰۱۸ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۴۱ ــ ص ۸۲)

قاعـــدة رقم (٢)

: 12-41

عسدم جواز تولى محام واحسد واجب الدفاع عن متهمين متعسدين سـ مناطه سـ قيام تمارض حقيقى بين مصالحهم لا ما كان يسم كل منهم أن يبديه من أوجه دفاع ما دام لم يبده بالفعل •

ملخص الحكم:

من المترر أن القاتون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهدين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم وإذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أنتهى الى أن الطاعن وحده هو مرتكب جريبة الفرب المفنى الى الوات التى دانه بها وكان أعفاء القضاء بلدانته بكيا يستفاد من أسباب الحكم لا ينرتب عليه القضاء ببراءة المحكوم عليه الأخر وهو مناط التعمرض المعتبى الحكم في المحكم في مناط التعموض هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعن والمحكوم عليه الأخر يقوب الدرة ذلك بان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منها بحمام خاص يتولى الدفاع عنه السامه الواقع ولا يبنى على احتبال ما كان يسسع كل

(طعن رتم ۱۲۱۰ لسنة ۹] ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۸۸)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسدا

١ - التاخير في الادلاء بالنفاع - لا يدل حتما على عدم جديته ٠

٢ — ااستعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يصبح البئة نعته بعدم
 الجدية — النزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق واوجه دفاع المتهسم —
 مخالفة ذلك قصور وفساد في الاستدلال .

ملخص الحكم:

من المقرر أن التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جبيته

ما دام منتجا ومن شانه أن تتدفع به النيمة أو يتغير به وجه السراى فى الدعوى ، كما أن استعمال المتبم حته المشروع فى الدعاع عن نفسه فى مجلس التضاء لا يصح البتة أن ينمت بعدم الجدية ولا أن بوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه التانون لكل متبم حقه فى أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدغاع والزم المحكسة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية المصواب ، وأذ ما كان الحسكم المطعون فيه على ما سلف بيانه سقد خالف هذا النظر فى الرد على الدفسع المشار اليه اكتفاء بما ساقه من رد تاصر لا يسوغ به رفضه ، فأنه يسكون معيبا فضلا عن قصوره بالفساد فى استدلاله بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة المنتشء أوجه الطعن الأخرى .

(بطعن رقم ۲۲۹۶ لسنة ۹۹ ق _ جلسة ۱۹۸۰/۳/۹ _ س ۲۱ _ ص ۶۸۳)

قاعـــدة رقم (٤)

: 12-41

ا حق المتهم في ابداء ما يعن له من طليسات سما داوت المرافعة
 جارية سعدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي اصدرته بضم محضر الشرطة
 سوالحكم بالادانة سقصور

٢ - طلب الدفاع اصليا براءة الطاعن واحتياطيا ضم محضر الشرطة - طلب جازم -- النزام المحكم-ة باجابته اذا لم تذه الى البراءة •

ملخص الحكم:

اذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب أصليا التضاء ببراءته واحتياطيا نسم محضر الشرطة المسار اليه فنن هذا الطلب يعد _ على هذه الصورة _ بهثابة طلب جازم تلتزم المحكمسة باجابته عند الاتجاه الى التضاء بغير البراءة .

(طعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۶)

قاعـــدة رقم (ه)

المبسدا :

تنسدير المحكمسة جدية طلب من طلبسات الدفاع واستجابتهسا لسه سـ ليس لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .

ملخص ألحكم:

من المترر انه متى تررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فامه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، كسا أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتبال أن يسفر هذا الدليل بعد عد اطلاعها على فحواه ومناتشة الدفاع له بعد عن حقيقة بنغير بيا اتناعها ووجه الرأى في الدعوى ، ولما كان الحكم المطمون فيه لم يفصح في مدوناته عن سبب عدم تنفيذ قرار المحكمة السابق بضم محضم تحتميق الشرطة بناء على طلب الدفاع عن الطاعن وهو طلب جوهرى لتعلقته بتليد وجهة نظره في نفي الاتهام وكان با أورده الحكم بوهو بسدد الالتقات من هذا الطلب بمن كلية أوراق الدعوى لتكوين عقيدة المحكمة في شأن الصورة الحقيقية لواتمتها لا يسوغ معم ريض الطلب والمعدول عن قسرار المحكمة أنسان المحكمة السابق بالاستجابة له بدأ أنها تكون بذلك قد سبقت الى الحكم طاي ورثة لم تطاع عليها ولم تبحصها لتتول كلمتها فيها مع ما يمكن أن يكون الما من اثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها ، لما كان ما تقدم قان المسكم الملعون فيه فرق الخلاله بحق الدفاع يكون مشوبا بالقصور المبطل مما يعيبه المعون فيه فرق الخلالة بحق الدفاع يكون مشوبا بالقصور المبطل مما يعيبه وبوب نقضه و الاحالة .

ر طعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰)

قاعـــدة رقم (٦)

: المسدا

نفی الطاعن ارتسکابه الفش او علمسه به علی اسساس ان عملیسة انتاج المتح یتولاها مدیر الانتاج سدفاع جوهسری سد ادانة الطساعن دون استظهار اختصاصه ومدی اشرافه وعلمه الیقینی بالفش ودون تحقیق دفاعه الجوهری سـ خطا .

ملخص الحكم:

يتعين لادانة المتهم في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٨٨ لسينة

1981 أن يثبت أنه هو الذى ارتكب غمل الغش أو أنه يعلم بالغش السدى وقع ، وأذ كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش أو علم به وقرر أنه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة سباعتباره رئيسا لمجلس ادارتها سدون تنحل فى عملية أنتاج الملح الموكلة أمرها الى رئيس الإنتاج بالشركة ، وكان الحكم المطمون فيه قد تضى بادانته دون أن يبين اختصساص الطاعن ومدى أشرافه وعليه اليتيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يتتفى من المحكمة أن تواجبه وأن تمحسه لمتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي أم تفعل فأن حكمها على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي أم تفعل فأن حكمها .

(طعن رقم ۲۳۷۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۰/۱/۱/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۷ه)

قاعـــدة رقم (٧)

المـــدا :

اعتبسار متهم شاهد على آخر يتحسقى به التعسارض في المسطحة بينهما عدم تخصيص محام مستقل عن كل ، اخلال بحق الدفاع ،

ملخص الحكم:

لا كان الحكم اعتبر الطاعن الأول شاهد اثبات ضد الطاعن الثانى فى شأن مساهبته معه فى ارتكاب الجريبة . وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتها الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع كل منها عن دفاع الآخر ؛ لا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التعارض فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع مها يعيب اجسراءات المحكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٤/٥/١٩٨٠ ــ س ٢١ ــ م ٧٧ه)

(م - ۲۱ - جنائی)

قاعـــدة رقم (٨)

: ألسدا

المسادة ٢ من القانون رقم ٨٨ اسسنة ١٩٤١ معدلة بالقسانون رقم ٨٠ لسنولية الجنائية اذا أثبت عدم ١٩٤١ سامنائية اذا أثبت عدم علمه بفش المواد موضوع الجريمة سدفاع المتهم بانه مجرد موزع المواد موضوع الجريمة ومفلقة وتقديمه شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش سدفاع جوهرى سائر ذلك ٠

ملخص الحكم:

لما كان التأتون رقم . ٨ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٢١ بقيع التدليس والغش قد نص غي المادة الأولى منه على ان تسبيدل بالقوة الثانية من المادة الثانية من الملم بالغش والفساد الخاص بقيع التدليس والغش النس الآتي « ويفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المستعلق بالجرارة أو من البساعة الجائلين ما لم يثبت حسن نبيته ومصدر المواد موضوع الجربية » ومؤدى هذا النعديل أن المشرع أعنى التأجر المخالف من المسئولية الجنائية متى اثبت أنه لا يعلم بغش أو عملا المواد التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفامسدة أو المفادشة . كما نمن القانون رقم ١٠ المنة ١٩٦١ ـ بشأن مراتبة الأغذية في المفاد الاحوال الأغذية في الاحوال الآتية :

١ ــ اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة عى التشريعات النافيينة.

٢ ــ اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدبي .

٣ ــ اذا كانت مغشوشة » .

ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه « يعاتب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١٩ والترارات المنفذة لها بعتوية المخالفة وذلك الذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يتضى الحكم بعصادرة المواد المغذائية التي تكون جسم الجريمة » ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محاض

جلسات المحاكمة المام ثانى درجة ومن المردات المضمومة أن المدانع عن الطاعن تقدم لهذه المحكمة بجلسة ١٩٧٨/٣/١ التي صدر فيها الحكم المطعون بمنياسة فهه بعدكمة فسمنها دلماعه من أنه مجسرد موزع لنتجات جسروس بمنياسة الاسكندرية وأن الجيالاتي برد اليه من مصانع جروبي محمناءا بمثنا ؛ رقام بشمله الى من ضبطت لديها العينة بحالته ؛ ودفع بعدم علمسه بالنش ، وارفق بهذه المذكرة حافظة مستندات ضبت صررة لشهادة صادرة من شركة حمناعة التبريد بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٦ نفيد أنه يعمل مرزعا لمنجات الشركة من ليتمين على جروبي بهنطتة الاسكندرية وضواحيها ؛ وهر دفاع جوهري كان يتمين على المحكمة أن تتقصاه وتقول كليتها فيه أذ تد بترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرائ في الدعوى الما وهي لم تقعل ؛ فان حكيها يكون محيها بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رتم ٢٣١٦ لسنة ٩] ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/٨ ــ س ٢١ ــ ص ٨٩٥)

قاعـــدة رقم (٩)

المسدا :

الدفيع بالاعفياء من العقياب المسيند الى نص المادة ١١٨ مكررا ... من قانون العقوبات جوهرى ... وجوب التصدى له ايرادا وردا .

ملخص الحكم :

لما كان الدفع بالاعفاء من العقاب تاسيسا على ما جرى به نص المسادة ١١٨ مكرر « ب » من تانون المتوبات هو من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشه في حكمها وتتسطه حقه ايرادا له وردا عليه ، وكان الحكم المطعون فيه تد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه سـ فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعييه بما يستوجبه .

(طعن رقم ؟ ۷۰ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٠/١٠/١ -- س ٣١ --حس ٨٨٨)

قاعــدة رقم (١٠)

المبـــدا :

ادانة المسؤجر بتقاض مبالغ محظسورة من المسستاجر سدون السرد على دفاعه القائم على ان العين مؤجرة مغروشة والمستند المقدم منه تلييدا لذلك استنادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتاجير ساخلال بحق الدفسساء .

ملخص الحكم:

ان تعود المؤجر عن اخطار المجلس المحلى بان العين مؤجرة مغروشة لا يفيد بطريق اللزوم ان العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك . وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاعن المام محكمة ثاني درجة وايده بما قدمه لها من مستندات ان العين مؤجرة مغروشة وكان الحكم المطمون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع غانه يكون معيها .

ا طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ ــ س ٣١ ــ ص ١١ ــ ص ١١ ــ ص

قاعـــدة رقم (١١)

البــــدا :

ملخص الحكم :

لما كان النامت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدغاع عن الطاعن تعملك في مستفل الجلسة بسماع شمهود الاثبات وبعد أن ترافعت النيابة أصر على طلب سماع اتوال الشاهدين المتدم . . . والملازم . . . الا أن المحكمة رفضت سماعهم وقررت البدء في المرافعة مما الحاط محامي الطاعن بالحرج الدذي يجعله معذورا ان هو ترافع في الدعوى ولم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما اصبح به المدافع مضطرا لتبسول ما راته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود - ولا يحقق سسير اجسراءات المحكمة على هذا النحو المعنى الذى قصد اليه الشارع غى المادة ١٨٩ من عشائرن الاجراءات الجنائية المعدلة بالقائون رتام ١١٣ لسنة ١١٥٧ عنما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة أذا تعفر سماع الشاعد لاى سسسبب من الاسباب او تبل المتهم او المدافع عنه ذلك . لما كان ما تقسمه عن الصحم المطعون فيه يكرن مشروبا بعيب الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضسه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث سائر لوجه الطمن .

(طعن رتم ۸۷۶ لسنة .ه ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۰ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۵۷)

قاعـــدة رقم (١٦)

المسدا :

النفاع الذى يترتب عليسه وقف اجسراءات الحجز والبيسع الاداريين سمادة ۲۷ ق ۲۰۸ لسنة ۱۹۰۵ سـ دفاع الطاعن بالاستفاد الى نص هسذه المادة سـ جوهرى سـ علة ذلك ؟ اغفال التعرض له سـ اخلال بحق النفاع ٠

ملخص الحكم:

II كانت الذوة ٢٧ من التائون رتم ٨.٨ لسنة ١٩٥٥ غى شأن الحجز (لادارى المدلة بالقانون رتم ٨.٨ لسنة ١٩٧٦ أن نصت على أنه ٥ يترتب على رفع الدعوى بالنازعة في اصل المبالغ الملاوبة أو في صحة أجراءات الحجز و البسح الاداريين أو باسترداد الاشياء المحجرزة ، وتف أجراءات الحجز والبسح الاداريين موذاك الى أن يفصل نهائيا في النزاع » . فإن دهاع الطاعن بالاسستناد الى نص هذه الملاة يعد جوهريا ، لائه يتجه الى نفي عنصر اساسي من عناصر الجبيعة ، وأذ كانت المحكمة لم تحتق هذا الدفاع رغم جوهريته التي تد يتغير بها وجه الرأى في الدعوى فيها لو حتق بلوغا الى غاية الاس فيه ورغم جديعة التي يتشهد لها الصورة الرسمية من صحينة الدعوى المقدرة من أندلساعن وأغلته كلية فلم تعرض له ايرادا له أو ردا عليه بها يسوغ اطراحه ، فأن حكما ينطري على اختلار بحق الدفاع قضلا عن القصور الذي بعيبه بمسا يستوجه ينطني والحالة بغير حاجة ألى بحث باتي أوجه الطعن .

(طعن رتم ۱۵۳۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١ ــ س ٣١ --حس ١٠٥٦)

قاعـــدة رقم (١٣)

: المسدا

دفساع الطساعن بحصسول المسدعي المسدني على النسبيك تحت تاثير الاكراه سجوهري ستقديمه الإدلة على دفاعه سيوجب أن تعرض المسكهة له استقلالا ، كشفا لدى صدقه سامساكها عن ذلك سقصور واخلال بحق الدفسسساع .

ملخص الحكم:

حيث انه وان كان لا يبين من الاطلاع على محضر جاسات المحاكمية الاستئنافية أن الطاعن قدم حافظة بمستنداته التي أشار اليها بأساباب طعنه ، الا أن البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن ملف الدعوى الاستئنافية قد حوى هافظة مستندات الطاعن اثبت بوجهها دفاعه بأنه وقع الشيك موضوع هذه الدعوى مع شيكات أخرى تحت تأثير الاكراه وتهسك بدلالة المستندات التي تضمنتها الصفظة على صححة هذا الدفاع وقد أدرجت نلك الحافظة ضمن بيان الأوراق التي يحتويها ملف الدعوى بما يفيد أنها قدمت المحكمة وكانت تحت بصرها ــ ولما كان الحسكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الابتدائي الذي دان الطاغن ، اخــذا باسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن من دفاع أمام المحكمة الاستثنائية وما تدمه من مستندات تدليلا على صحة دغاعه ، وكان دغاع الطاعن الذي تضمنته حافظة المستندات سالغة البيان يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسئوليته الجذئية ، مها كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشغا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتات اطراحه ، اما وقد المسكت عن ذلك ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنها عنيت ببحثها وفحص الدماع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى مى الدعوى مان الحكم يكون مشوبا ، فضلا عن تصوره بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحسسالة .

(طمن رقم ۱۰۱۲ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ ـ س ٣١ ـ ص ١١٠٤)

ــ مالا يعد اخلالا بحق الدفاع:

قاعـــدة رقم (١٤)

: المسدا

عـــدم التــزام المحــكمة باارد على اوجــه الــدفاع الموضــوعية ــ استفادة الرد دلالة من ادلة الثبوت التي اوريتها في حكمها .

ملخص الحكم:

اوجه الدفاع الموضوعية لا تلتزم المحكمة بمتابعة المنهم في مناحبها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائفة التي أوردتها .

ر دلعن رقم ۱۳۹ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۸)

قاعـــدة رقم (١٥)

: ألمسدأ

الطلب الذي تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه ــ هــو الطـــلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه في طلباته الختامية •

ملخص الحكم:

من المترر ان الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

(طعن رقم ۱۲۵ السنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۲۱ ــ ص ۱۰۵)

قاعـــدة رقم (١٦)

البـــدا:

للمحكمــة الالتفــات عما يثيره الطــاعن من اتهــام لآخــر لتعلقــه يموضوع الدعوى ــ عدم المتزامها بالرد عليه استقلالا ــ شرط ذلك ؟

ملخص الحكم :

النعى بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة

وأن مرتكبها هو شخص آخر لا محل له ، طالما كان الرد عليه مستفادا من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ -- س ۳۱ ــ حس ۲۳۲)

قاعـــدة رقم (۱۷)

: المسلا

عسدم التسزام محكمة ثانى درجسة أن تجسرى من التحقيقسات الا ما ترى ازوما لاجرائه ساليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعسودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هى بلجرائه ،

ملخص الحكم:

من المقرر أن محكمة ثانى درجة أنها تحكم على متقفى الأوراق وهى
لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولما كان الثابت من الإملاع
على محاضر جلسات المحكمة الاستثنائية أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال
النسوة اللائي قبل بترددهن على المسكن فليس له أن ينمى على المحكمسة
تعودها عن أجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تلتزم هي باجرائه .

(طعن رقم ۱۹۳۲ لسنة ۶۹ ق — جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ — س 71 ص 70)

قاعـــدة رقم (۱۸)

البـــدا :

تعسارض المصطحة الذي يوجب افسراد كل متهسم بمحام خاص ـــ اساسه الواقع ــ لا احتمال ما كان يسع كل منهم ابداؤه من دفاع .

ملخص الحكم:

متى كان القانون لا يبغ من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن. متهمين متعددين فى جناية واحدة ، ما داءت ظروف الواتعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه أثبت فى حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احراز جوهسر مخدر بتصد الاتجار واثبت غى حق الطاعن الثانى تداخله بصفته وسيطا في بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل الكون للجريمة فى حق احدهسا لم يكن من شاته أن يؤدى الى تبرئة الآخر أو يجعل اسناد التهمة شائما بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بادانة احدهما لا يترتب عليه النشاء ببراءة الآخر وهو مناط التمارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المسلحة الذي يوجب افراد كل منهما بحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبتني على احتمال ما كان يسع كل منهما أي الدفاع عنه أوجه الدفاع ما دام لم يبده بالفعل ، ومن ثم فان مصلحة كل منهما أي الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يائيره الطاعنان في هذا الشان لا اساس له من الواقع والقانون .

﴿ طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠/٢/٢٤ -- س ٣١ --ص ٢٦٢)

قاعىدة رقم (١٩)

المسدا :

طلب تحقيص نفاع لا يتجه الى نفى الفعل او استحالة حصسوله ساعراض المكمة عنه سالا عيب ،

ملخص الحكم :

لما كان البين من محضر جلسة الماكبة أن الدهاع طلب اجراء تجربة للتحقق من أن جيب بنطلون الطاعن يسع المواد المخترة المضبوطة فيه دون أن يدنع باستحالة انساع الجيب لها ، وكان هذا الطلب ـــ وما يرتبط به من طلب ضم حرز الجيب ـــ لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل الكون للجربهـــة بل لاتارة الشبهة في ادلة اللبوت التي اطمانت اليها المحكبة فلا عليها أن هي أمرضت عنه والتقتت عن اجابته ، هذا بالاضافة الى انتفاء مصلحة الطاعن منها يثيره في شأن المخدر المضبوط في جيبه ما دام وصف النهبة التي دين ، منا ينقى سليها لما اثبته الحكم من مسئوليته عن المخدر المضبوط في متجره ، وطعن رقم ١٩٨٨ المبتة التي حس ٢١ ـــ وطعن رقم ١٩٨٨ السنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢٤ ــ س ٢١ ـــ ص ٢١١)

قاعــدة رقم (۲۰)

المسدا:

ا ــ ادراك معانى انسارات المبنى عليـ التبـ م موضـوعى
 عدم النزام المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط ما دام المتهم لــم
 يدع أن ما فهمته المحكمة يخالف ما أراده •

يم ٢ ـ متى لا يكون طلب ندب وسيط بين المجنى عليه الاصم الأيكم وبين المحكمة من الطلبات الهامة ، اذا كان القصود به مجرد التفساهم دون ان يتعلق بتحقيق دفاع هام من شائه التأثير في نتيجة الفصل في الدعوي ٠

ملخص الحكم:

لما كان الثابت بصحضر جلسة المحاكمة أن الجنى عليه قد شهد بالاشارة بينيد أن المتنى مطيه قد شهد بالاشارات السر موضوعى يرجع اليها وحدها قلا معقب عليها فى ذلك ، ولا تتسريب أن هى ومفوعى يرجع اليها وحدها قلا معقب عليها فى ذلك ، ولا تتسريب أن هى ومها المبانى عليه لها علما لكان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع الطاعن فى طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أشار به الشاهد ، وها دام هذا الطلب قد تصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والشاهد دون أن يهتد الى تحقيق دفاع معين يتدمل بموضوع الدعوى ومن شانه التأثير فى نتيجسة المصلف فيها غلا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلترم المحكمة بالرد عليها فى حالاً وغف المحلود عليها فى

(طعن رتم ۱۹۷۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۲۸ ــ س ۳۱ ــ من ۳۰ ــ من ۲۰۷)

قاعىسدة رقم (٢١)

: 12-41

المحكمسة لا تلازم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة .

ملخص الحكم:

من المترر ان المحكمة لا تلنزم بمتابعة المتهم فى مناحى دغاعه المختلفسة والرد على كل شبهة يشيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة اللبوت السائفة التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۳ ــ س ۳۱ ــ م ۳۱۳)

قاعـــدة رقم (۲۲)

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدناع الى ما طلبه من مناتشسة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جتنبها حامة الى اتخاذ هذا الاجراء .

(طعن رقم ۲۰۹۰ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۷۷)

قاعـــدة رقم (۲۳)

: 12_41

قرائى محسام واحسد الدفاع عن متهمين متعددين فى جريمسة واحسدة سمتى يصبح ؟ تعارض المسلحة الذى يوجب افراد كل متهم بمحام خاص للنفاع عنه ساساسه الواقع لا احتمال ما كان يسع كل من المتسرافعين إبداده ما دام لم ييده بالفعل •

ملخص الحكم :

قضاء محكبة النقض قد جرى على أن القانون لا يبنع من أن يتولى محام واحد واجب النفاع عن بتهمين متعدين في جناية واحدة ما دامت ظـروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن بنوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق لحدهم لم يكن من شائه أن يؤدى الى تبرئة الآخرين منه أو بجمل اسناد النبهة شائمة بينهم شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بدانة أحدهم حكم يستقاد من الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخرين وهو مناط التعارض المحتيق المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب له للواد كل متهم بحمام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواتع ولا يبنى على المتبال ما كان يسع كل منهم أن يبديه من أوجه الدفاع ما دام لم بيده بالمعل ، طعن رقم رقم ؟ ١٤٣ السنة ؟ ق — جلسة ١٩٨١ / ١٩٨٨ — س ٢١ —

مس ٠٠٠)

قاعـــدة رقم (۲۲)

البـــدا:

 ١ ــ تعديل محكمــة أول درجــة الوصف ــ دون لفت نظــر الدفاع ــ, متى لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستثنافية .

٢ _ التفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان - لا يعيبه ٠

ملخص الحكم :

المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة المامها محميع كيونها واوصافها ، وإن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذي ادخلته على الوصف القانوني المعطي لها من النيابة المامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأسر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا ، وأنه اذا اتجهت المحكمة الى اسناد واتعة جديدة الى المتهم تكون مع الواتعــة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحسركة الاجرامية التي اتاها المتهم ... تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد ان نبهته الى التعديل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من تانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحاكمسة أمام محكمة أول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهسم باطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمة حمل السلاح النارى - الذى أطلقه - في فرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الاجرامية التي اتاها ، ونبهته الي هذا التعديل ليبدى دهاعه فيه ، غانه لا شائبة بطلان مى اجراءات محكمة اول درجة وما ترتب عليها من حسكم أصدرته ، واذ كان من المقرر - بالاضافة الى ذلك - أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو - حتى ولو لم تلفت نظـر الدفاع عن المنهم -- لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية ما دام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له ابداء دغاعه على أساسه - كما هو الحال في الدعوى - فان نعى الطاعن على الحكم مى هذا الشأن بالبطلان أو الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان ذلك ؛ وكان دفع الطاعن أمام محكة نانى درجة ببطلان الحكم الابتـدائى لا يعدو - على ما سلف بيانه - أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفانه عنه ويكون النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص غير سديد .

ر طعن رقم ١٦٠١ لسنة ٩٦ ق _ جلسة ٢١/١/١٩٨٠ _ س ٢١ _ صراً ٥٠٠)

قاعـــدة رقم (٢٥)

البسدا:

الدفساع المبنى على تعسفر الزؤية سهوضسوعي سكفساية السرد عليه بالأخذ بادلة الثبوت في الدعوى .

ملخص الحكم:

متى كان الأصل ان الدناع المبنى على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة النبوت في الدعوى : وكان الحكم _ مع هذا _ قد عرض لبندًا الدفاع ولطلب اجراء تجربة واطرحهما في قوله: « والاضاءة كانت كانية للرؤية بشهادة زوجة ... صاحب المنزل الذي وقعت أمامه الحادثة والمواجه لمنزل المجنى عليه نقد كانت حجرتها مضاءة بلهبة كبيرة وشباكها المطل على الشارع مفتوحا بها يسمح على وجه التأكيد للمار بالشمارع مي هذا المكان أن يرى جيدا ما حوله ثم أخيرا ما ظهر برقبة المتهم ووجهه من اصابات ظفربة لم يستطع تعليل سببها وما بالشاهد الاول من اصابة بالسكين في ساعده الأيسر لدى محاولته التبض على التهسم يزيد من الهيئنان المحكمة الى صحة نسبة الواقعة الى المتهم .. » واذ كان هــذا الذي أورده الحكم سائفا ويرتكز على أسانيده التي لم ينازع الطاعن في صحة معينها من الأوراق ، وكان من المستتر عليه أنه وان كان القامون قسد الوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدغاع وتحقيقه الا أن المحكمة أذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوي ملها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم أجابتها هذا الطلب ؛ ومن ثم غانه وقد بان أن المنازعة في امكان الرؤية تستهدف أثارة الشبهة في الأدلمة

المستهدة من اتوال شهود الاسبات وهو ما اعرضت الحكمة عنه اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التى عولت عليها وأوضحت علة رغضها له ، قان ما ينعاه الطاعن من اخلال بحته فى الدفاع يكون غير سديد سويتعين رغض الطعن موضسوعا .

— س ۲۹ سنة ۲۹ ق – جلسة ۲۸/۱/۸/۱۸ س ۳۱ س ۳۱ مین دهه) من دهه)

قاعـــدة رقم (٢٦)

: المسللة

محسكمة الموضسوع غير ملسزمة بمثابعسة المتهسم في منسلحي دفاعه الموضوعي سـ والرد على كل تسبهة يشرها ما دام لقضائها وجه مقبول .

ملخص الحكم:

ون المترر أن محكة الموضوع غير ملتزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوع على المنتلفة والرد على كل شبية يثيرها وبيان العلة فيسا أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخات به من أدلة الثبوت ما دام لتضائها وجسه متبسول .

(طعن رقم ۲۶۹۲ لسنة ۹۱ ق ـ جلسة ۱/۰/۰/۱ ــ س ۳۱ ــ ص. ۲۱ه)

قاعـــدة رقم (۲۷)

البـــدا :

ليس للطاعن أن ينمى على المصكمة قمسودها عن القيام باجسراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره امامها سمثال . ملخص الحكم :

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم عقد البيع المسجل برقم لسنة ١٩٧١ توثيق القاهرة المشلر المه بأسباب الطعن فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قمسودها عن التيام بلجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أسلمها .

﴿ طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٤/٥/٥/١ ــ س ٣١ ــ ص ٥٦٥)

قاعـــدة رقم (۲۸)

: المسدا

عسدام الأسرام المحكمة باجابة الدفاع الى طلب تقسديم تقسوير كبي استشارى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ما يدعسو لاتخساذ هسذا الاجسراء .

ملخص الحكم:

تقدير أراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجمه الى محكة التورير المثن ما ترايش المثن الأخذ بها تطبئن المهنئ مذا التقدر .

من المترر أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة الدفاع الى طلب تقسديم تعرير استشارى ما دام أن الراتمة تد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى هذا الاجراء كما هى الحال فى الدعوى .

(طعن رتم ۲۱۹۹ اسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۵/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۳۳)

قاعسدة رقم (٢٩)

: المسدا

الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه .. ما هيته .

ملخص المكم:

من المترر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم الحكية بالالتقات له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك متدمه على التمسسك به والصرار عليه وأن يشهد له ألواقع ويساندد : أما أذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله غان المحكية تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتنساوله في حكيها سوكان الطاعن تد حدد دفاعه بجلسة 10 من أكتوبر سنة 197٧ ألني تقل فيها باب المرافعة في الاستثناف وحسسبها هو وارد بمحضر تلك المجلسة " أنه يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة للبيا على الجنحة للبيات النبانة الفصل فيها في الجنحة للبيات النبانة الفصل فيها في الجنحة للبيات النبانة ال

تطبيق الحد الادنى للمقوبة وانتفاء ركن العلانية اعمالا للمبادة ١٧١ من تناون. المقوبات » غاته يعد قد تنازل عها مبق أن أبداه من طعن بالنزوير على بعض عبارات القذف الواردة بشكواه .

(طعن رقم ۲۲۱۶ لسنة ۶۹ في جلسة ۲۱/٥//۱۹ -- س ۲۱ --ص ۲۵۶)

قاعـــدة رقم (۴۰)

المِــدا :

عسدم جسواز النمى على المحكمسة قعودها عن اجسراء تحقيسق لم يطاب منها سالطك الجازم ساهيته .

ملخص الحكم :

متى كان البين من مطالعة محاشر الجلسات انه بجلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ طلبت المحكمة من الخبير السابق ندبه فحص اعتراضات الطاعن على تتريره سواء ما ورد منها بمذكراته وما ابدى بالجلسة كما طلبت منه الطلاع على المستندات المتمهة وتقديم تقرير تكبيلى ، واذ قدم الخبير التقسرير سسالف الذكر ، لم يبد الطاعن أو محاميه أى اعتراضات عليه أو الطلبات محل النمى بجلسات المرافعة السابقة على حجز الدعوى للحكم بل الثابت من محساضر هذه الجلسات أن الدافع عن الطاعن تنازل عن سماع شهود الاثبات اكتفاء بتراء أقوائهم فى التحقيقات غليس للطاعن من بعد أن ينمى على المحكسة معودها عن أجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها أذ الطلب الجازمالذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التعسك به والاصرار عليه مق طلباته المخالية يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن النبسك به والاصرار عليه في طلباته المخالية ومن ثم غان ما يثيره الطاعن من اخلال بحق الدفاع في هذا الشان يكون غير سسديد .

ر طعن رقم ۲۸۸ استنة ٥٠ ق — جلسة ۲۸/٥/٥/۸ — س 71 ص 73 م

قاعـــدهٔ رقم (۲۱)

: المسدا

ددم النزام المحكمة باجابة طلب تحقيق قسدم في مذكرة ، بعسد حجز الدعوى للحكم او الرد عليه .

ملخص الحكم:

من الترر أن المحكمة منى أمرت باتفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم نحبى بعد ، لا تكون مازمة باجابة طلب التحتيق الذى يبديه المتهم فى مذكرته الني تدبت فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء تدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وتبل اتفال باب المرافعة فى الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الإخلال بحسق الدفاع والقصور فى غم محسله .

(طعن رقم ۲۹۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩٨٠/٥/٢٩ ــ س ٣١ ــ ص ۲۹۲)

قاعىدة رقم (۲۲)

المسدأ:

 ۱ ـ الدفاع الجوهرى هو الذى يشهد له الواقع ويسهنده ويعمر عليه صاحبه ويتمسك به •

٢ _ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع عار من دليل .

ملخص الحكم:

من القرر انه يشترط في الدفاع الجوهرى كيما تلتزم المحكمة بالالنفات اليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا يننك متدبه عن التبسك به والامرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسائده ، أما اذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عنه لما ارناته من عدم جديته وعدم استئاده الى واقع يظاهره ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وتوع الحربة المستدة إلى الطساعن .

(طعن رقم ۲۶۱٦ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۸ - س ۳۱ -ص ۷۱۷) (م ـ ۲۷ ـ جنائي)

قاعـــدة رقم (٣٣)

أبكسسانا

أساب أجسراء المعاينة الذي لا يتجه ألى نعى الفعل المكون للجريمة ولا أنى أثبت استطالة حصول الواقعة كما رواها الشوود بل كان المقصود منه النار الذي أطمأت اليه المحكمة ، هو دفاع موضوعي لانشرم المحكمة بأجابته ،

ملخص الحكم :

من المترر أن طلب المعاينة أذا كان لا ينجه الى نغى الفعل المكون للجريمة ولا الى أنبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا منه أثارة أنشبهة فى الدليل الذى اطبأنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا مرضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، ومن ثم فلا محل لتعييب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

ا ملان رتم ۲۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٣١ ــ ص ۷۷۷)

قاعـــدة رقم (٣٤)

: 12-41

عددم التزام المحكمة بنتبع المتهم في منساحي دفاعه الموضوعي ٠

ملخص الحكم:

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجــة النى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المنهم ولا عليه أن يندتبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنـــه اطرحيا ولم ير فيها ما يغير من عقيدته .

(طنن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٣١ ــ ص ٧٧٠)

قاعسسدة رقم (٢٥)

المِــدا :

عددم ابدداء الطاعن طلب سسماع الشسهود امام محكمة أول درجسة وابداؤه أمام محكمة ثانى درجة — اعتباره متنازلا عنه بسكوته عن النبسك به أمام محكمة أول درجة — النمى بالإخلال بحق الدفاع في غير محله .

ملخص الحكم:

لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة المام محكسة اول
درجة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب سوى سماع شاهدى نفى سمعتهما
المحكمة ولم يطلب منها أيا من الطلبات الواردة بأسباب الطمن والني اقتصر
دفاع الطاعنين الثانى والثالث والرابع على ابدائها بمذكرتهم المتدمة للمحكمة
الاستثنافية بجلسة 14/ ١/٧/١٠ وكان الأصل أن المحكمة الاستثنافية تحكم
على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ،
وكان الثابت أن دفاع الطاعنين المائى والشائك والرابع وأن أبسدى طاك
وكان الثابت أن دفاع الطاعنين المائى والشائك والرابع وأن البحدي بالم
الطلبات أمام المحكمة أول درجة ومن تم غان النمى على المحكم بدعوى الاضلال
بحق الدفاع يكون فى غير محله .

(طعن رقم ۱۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ ــ س ٢١ ــ ص ٧٧٠)

قاعـــدة رقم (٣٦)

: 12-41

اغفال المحكمة مذكرة للطاعن قدمها بهاي اذن منها بعد انتهاء المرافعة الا عيب •

ملخص الحكم:

لما كان يبين من مطالعة محاشر الجلسات أن الدمسوى نظرت أمام المحكمة الاستثنافية بجلستى ١١٧٧/١٠/١١ ونيها استونى

الحاضر بع الطاعن دناعه الشفرى ، وحجزت الدعوى للحكم بجلسسة ۱۹۷۷/۱۱/۱۱ التى صدر نيها الحكم الملدون فيه دون أن يصرح الطاعن بنقديم مذكرات : ومن ثم غلا نثريب على المحكمة أن هى اغفلت مذكرة الطاعن تدمها بفير أذن منها وبعد انتباء المرانعة في الدعوى وحجزها للحكم فيها .

(طعن رقم ۱۹۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ــ ص ١٨٥٠)

قاعـــدة رقم (٧٧)

البسدا:

عسدم التزام المحكسسة بتعقب المترم في منساحي دفاعه الموضوعي • ولخص المحكم:

محكمة الموضوع لا تلتزم بعتابهة المتهم فى مناحى دفاعه الموضدوعى والرد عليه على استقلال أذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السسائفة التي أوردها الحسكم .

(طعن رتم ۷۱۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ ــ س ٣١ ــ ص ٨٦٩)

قاعـــدة رقم (۲۸)

المسدا:

هسب الحسكم ايراد الأثلة المُنجِسة التي تحمسل قضساءه سـ تعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه سـ غير لازم .

ملخص الحكم:

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاء أن يورد الادلة المتجة الني محت لديه على ما استخلصه من وترع الجروبة المسندة الى التهم ولا عليه أن يتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفائه عنها أنه الحراحها ، وكان لا ببين من الاطلاع على محاسر جلسات المحاكبة أن الطاعن أو المدافع عنه أدار أمام محكمة الموضوع أنه لم يتيسر له الحصول على أذن كتابي من الؤلف بسبب فقد بصره فأن منماه في هذا الخصوص يكون غير.

(طعن رتم ۷۶۰ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۹۹)

قاعـــدة رقم (٣٩)

البسدا:

توكيسل الديهم اتشر من محسام للدفاع عنه سد عدم نقسيههم الدفاع بينهم سد حضور البعض دون الآخر ساسنتجال الدعوى لحضور الفائب سد التفات المحكمة عن هذا الطلب سالا اخلال بحق الدفاع سامة ذلك ؟

ملخص الحكم :

متى كان يبن من . حضر جلسة ١٩٧٨/١١/١ التي صدر فيها المسكم المطعون فيه أنه حضر مع الطاعن الاستأذان / و المحاميان كيا حضر معه الاستأذ / و الاستأذ و المسكن كيا حضر معه الاستأذ / و الاستأذ المحامي والتهس التأجيل لسفر المحامي الاصيل للاردن ؛ كما طلب الطاعن ذلك ، فيضت المحكمة في نظر الدعوى وسمعت شاهدى الاثبات ومرافعة النيفية العامة ومحامي المدعى بالدق المدني ثم ترافع كل من المحسسامين الموكلين الحالمين على وجود زميله الفائب . لما كان ذلك ؛ وكان الطساعن لم يشر بلسباب طعنه الى أن المحامين الموكلين عنه انفقوا ثلاثتهم على المشاركة في الدفاع وتقسيمه بينيم ، فان المحكمة أذ قضت في الدعوى بادانة الملساعن دون استجابة لطلب الناجيل لحضور محام ثالث معه لا تكون تد اخلت بحته في الدفاع ما دام أن التانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .

(طعن رقم ۸۳۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/١٠/١٠ - س ٣١ ــ ص ٩٢٩)

قاعـــدة رقم (٠٤)

المسدا:

الطلب الجازم _ ماهيته _ مثال لطلب غير جازم •

ملخص الحكم:

لا كان البين من محاضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وأن طلب أجراء معاينة ليلية لكان العادث الا أن هذا الطلب جاء عن مسسساق مراغمته بقصد التشكيك في اتوال الشهود منتهيا الى طلب البراءة ولا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته او الرد عليه لما هو مترر من ان الطلب الجازم هو الذى يصر عليه متدمه ولا ينفك عسن التبسك به والاصرار عليه .

(طعن رقم ۲۶٦٠ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۹۷۹)

قاعىسدة رقم (١١)

: 12-41

تحصيل حكم أول درجــة لنفــاع الطــاعن ، والرد عليــه ، تليــد محكمة ثاتى درجة للحكم الذكور الاسبابه دون التعرض لهذا الدفاع ، مفاده ـــ اطــــــراحه ،

ملخص الحكم:

لا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون غيه تد حصل دفاع الطاعن فى خصوص دفعه سالف البيان واطرحه بأسباب سائفة النزم فيها التطبيق التانونى الصحيح فان تأييد الحكم المطعون فيه للحسكم الابتدائى لأسبابه يفيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع .

(طعن رقم ۳۰۲ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۸۸)

قاعـــدة رقم (٢٦)

: المسلما

عسدم النسزام المحكمسة بتعقب المتهسم في دفساعه الموضمسوعي -اكتفاء بلدلة الثبوت التي عولت عليها .

ملخص الحكم :

العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باتتناع تاضى الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين الا فى الاحوال التى يقررها القانون وليس ثبة ما يبنع المحكمة من الاخذ برواية بفقلها شخص عن آخر منى رأت أن تلك الاتوال تد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدناع الطاعن من انه اشترى الأخشاب المضبوطة لديه واطرحه للاسباب الساغة التي اوردها والوارد ذكرها - وكانت . حكية الموضوع لا تلتزم بالرد على مَن دناع موضوعي للمقدم اكتفاء بأدلة الثبوت الني عولت عليها في قضانا بالادانة ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستتيم قضاؤه أن يورد الأدله المنبجسة التي منحت لديه على ما استخلسه من وقوع الجريمة السندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيت دفاعه لأن مفاد التفاسه عنيسا أنه الطرحها ، قان ما يشره الطاعن بشأن الاستدلال بأقوال والد المدين النالث ، وملكيته للاخشاب المضبوطة ، وعدم صحة تحريات الشرطة ، ينمذن جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عنساسر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز انارته أمام محكمة النقار . لما كان ذلك ، وكان الثابت في محاضر جلسات محكمة أول درجة أن العلساعن طلب بجلسة ١٩٧٧/١./١٥ سماع شبود نفي فاستجابت له المحكمة وتررت التاجيل لجلسة ١٩٧٧/١١/٢٩ لاعلانهم وفي هذه الجلسة ترافع عن الطاعن ولم يتمسك بسماع هؤلاء الشبود فحجزت المحكمة الدعوى للحكم . كما يبين من محضر جلسة ١٩٧٨/٨/١٩ أمام محكمة ثاني درجة أن المدافع عن الطاعن قال « انه يوجد شبهود نفى للمتهم » ثم ترافع هى الدعوى دون أن يطلب سماعهم . واذ كان طلب سماع شهود النفي على هذا الفحو غبر جازم ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليسه هو الطلب الجازم الذي يصر عايه مقدمه ، ولا ينفك عن القمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، فإن ما ينعاه الطاعن من قالة الإخلال بحق الدفاع لا سكون لسه محسل .

(طعن رقم ۱۳۳۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٥٩)

قاعـــدة رقم (٢٣) المــدا :

الدفسع باستحالة جريمسة اغتصساب سسند بالقوة ساقا إية المسند للابطال سادفاع قاترني ظاهر البطلان سالتفات الحكم عن الرد عليه سالا عسو •

ملخص الحكم :

ان الجريمة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحققها مطلقا ؟

كان دكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البنة لتحتيق المغرض الذى يتصده الفاعل ، أما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تنحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاتى فائه لا يصسح المغول بالاستحالة ، و لما كان الحكم قد انبت فى حق الطاعن ـ بها لا يمارى فى ان له اصله فى الأوراق ـ أنه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب عقد البيع مثبتا به بيع المجنى عليها السيارة والتزامها بتسليمها البه ، فان الوسيلة تكون تد حققت الغرض الذى قصده الطاعن وهو الحصول على السند بها تكون معه جرمة اغتصابه بالقوة والتهديد التى دانه الحكم بها قد. السند بها تكون معه جرمة اغتصابه بالقوة والتهديد التى دانه الحكم بها قد ظاهر الذكل يغدو معه دفاع الطاعن على هذه الصورة دفاعا قاتونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه .

ر طعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ ــ س ٣١ ـــ ٣١ من ١٩٨٠)

قاعـــدة رقم (}})

: البسدا

محكسة الموضدوع غير ملسزمة باجسابة طلب اسستدعاء الطسبيب الشرعى لمناقشته سما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها هاجسة الى ذلك .

ملخص الحكم:

من المترر - أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناتشته ما دامت الواتعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وكان الاعتداء بالفاس لا يستتبع حتما أن تكون الاصابة عنها تطعية ، بل يصح ما انتهى اليه الحكم من أنها رضية تأسيسا على حصولها من الجزء غير الحاد منها .

(طعن رقم ۱۹۶۳ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ - ٠ ي ٣١ -صي ١١٠٠)

قاعــدء رقم (٥))

المـــدا :

 ا الدفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر ح موضوعى - استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم •

٢ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي •

ملخص الحكم:

النمى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجربية وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بأن نفى النهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى اوردها لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة النسوت النى أوردها الحكم ، هذا الى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم فضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجربية المسندة الى المنبم ولا عليه أن يتمتبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد المفاته عنها أنه المرحها ، ومن ثم فان ما يثيره الماعات مي هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة ، حكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واسستنباط معتقدها وهو مالا يجسوز امارته أمام محسكمة

(طعن رقم ۹۸ م لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٥/١١/١٠ _ س ٣١ _ ص ١١٣٢)

قاعـــدة رقم (٢٦)

المسدا :

حـق محكمة الموضـوع فى رد الواقعة بعد تمحيصـها الى الوصـف القانونى الصحيح ، دون لفت نظر الدفاع ، ما دامت الواقعة المادية المبينة بامر الاحالة ــ هى بذاتها التى اتخذت أساسا للوصف الجديد ــ مثال ،

ملخص الحكم:

لا يعيب الحكم ان هو نسب الى الطاعن مقارفته لهذه الجسرائم مع غيره نمى حين ان وصف التهمة المرفوع بها الدعوى تد اندده بالاتهسام دون المت نظره الى ذلك ، لما هو مقرر من ان المحكمة لا تنقيد بالوصف السدى بسيغه النيابة على النمل المعند الى المنهم ، بل هى مكلفة بتمحيص الواتعة

المطروحة امامها بجبيع كيوفها واوصافها وإن تطبق عليها نصوص التائون
تطبيقا صحيحا دون حاجة الى ان تلفت نظر الدفساع الى ذلك ما دام ان
الواقعة الملابة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها
الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان المتهم بها دون ان
النها المحكمة شبينا ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار
الطاعن غاعلا مع غيره وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مفايرة فيسه
للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم التساتون
تفيير الوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفيسة
تغيير الوصف التهمة ما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع اليه في الجلسة
ليترافع على اساسه .

(طعن رتم ۹۹۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۵۰/۱۲/۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۳۲) رفق ع

ىفىسسوع

قاعسسدة رقم (١)

المسدا:

النفسع بعسدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صسفة من النظام المام النظام محكمة النقض سا شرطه سه مثال .

ملخص الحكم :

ان منعى الطاعن بعدم تبول الدعوى لرفعها من غير ذى صغة بالمخالفة اتتضى نص المادة ١٣٣ من تاتون الإجراءات الجنائية وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة المام محكية التقض ، الآ أن شرط ذلك أن تكون مقومات الدغع واضحة من منونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر هذا الدغع قد انطوت عليها الأوراق بغير حلجة الى تحقيقى موضوعى يخسرج عن وظيفتها ، وإذ كان البين من مدونات الحكم ومن المتردات المسمومية تحقيقا لوجه الطعن اتها قد خلت من بيان صغة الطاعن وكونه موظفا مهن يقتضى الامر اعمال غيد المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية في اقامة الدعوى المؤسلة بالمنافية لهم فيغدو منعاه في هذا الصدد على غير اساس بتعين الرغض .

﴿ طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٩] ق _ جلسة ١٩٨٠/١/١ _ س ٣١ _ ص ٣٥ }

قاعـــدة رقم (٢)

: المسلم

١ -- عدم جدوى نعى النيابة العابة على الحكم باته لم يقض بعدم
 الاختصاص -- لكون الطعون ضده حدثا -- ما دام قد قضى بالبراءة لعدم
 بسوت الواقع---ة

 ٢ -- عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكة الجنح بمحاكمة الحدث لأول مرة امام النقض -- ما لم تكن عناصر المخالفة ثابتة في الحكم •

ملخص الحكم:

لا جدوى للنيابة الطاعنة من النعى على الحكم أنه لم يتض بعسدم

أختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون الطعون ضده حدثا ما دامت البراءة
تد تامت على اساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هدذا الى
ان القول بعدم اختصاص محكمة الجنح بحاكمة الحدث وان اتصل بالنظام
العام الا انه لا يجوز ابداؤه لاول مرة المام محكمة النتض الا اذا كانت عناصر
المخالفة ذابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي .
ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مها ينتفي به موجب اختصاص
المحكمة التي اصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير اساس متمينا

ر طعن رتم ۱۹۱۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۸۰ . ص ۸۰)

قاعـــدة رقم (٣)

: ia____41

بدء المتهسم تنفيذ جريسة الخطف في دائرة قصر النيسل واصطحابه المجنى عليها وزوجها الى الجيزة حيث أتم جريمته وهنك عرض المجنى عليها سـ اختصاص نيابة قصر النيل بتحقيق الجريمتين لارتباطهما سالتفات الحكم عن الدفع بعدم اختصاصها سالاعس

ملخص الحكم :

لما كان البين من مدونات الحكم أن جريمة الخطف بالتحيل والاكراه قسد بدأ تنفيذها في ميدان التحرير التابع لقسم قصر النيل حين اعترض الطساعن المجنى عليها وزوجها زاعها أنه من أمناء الشرطة بقسم قصر النيل ومدعيا بأن المجنى عليها من الساقطات إلى أن اصطحبهما بدعوى الاطلاع على وثيقة زواجهما إلى الجيزة حيث اكتبلت وقائع هذه الجريمة ، غان الاختصاص بتحقيقها يكون قد انعقد لنيابة قصر النيل هي وجريمة هتاك المرض التي ارتبطت بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ويكون منعى الطاعن لذلك في غير محله ولا تتربب على محكمة الموضوع أن هي التقتت عن الرد عليه طالما أنه دفسع تالوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

(طعن رتم ۱۲۰۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۱)

قاعىسىدة رقم (})

: 12-41

الدفع ببطلان القبض والتفتيش ــ جوهرى ــ وجوب الرد عليه .

ملخص الحكم :

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والافتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمين الرد عليها .

(طعن رقم ۱۹۶۷ لسنة ۶۱ ق _ جلسة ۱۹۸۰/۲/۶ _ س ۲۱ _ م ۱۸۲)

قاعـــدة رقم (٥)

المسدا :

الدفساع المَبْى على تعسدُر الرؤية ــ موضسوءى ــ كفساية الرد عليه بالأخذ باللة الثبوت في الدعوى •

ملخص الحكم :

متى كان الأصل أن الدفاع المبنى على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب المحكم ردا عليها لخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وكان الحكم سمح هذا سهد عرض لهذا الدفاع ولطلب أجراء تجربة واطرحهما في قوله : « والاضاءة كانت كافية للرؤية بشهادة وحد المناب المنزل الذي وقعت أمامه الحادثة والمواجه لمنزل المجنى عليه فقد كانت حجرتها مضاءة بليبة كبيرة وشباكها المطل على الشارع مفتوحا بما يسمح على وجه التلكيد للمار بالشارع في هذا المكان أن يرى جيدا ما حوله ثم لخيرا ما ظهر برتبسة المناب المسلمة بالسكين في ساعده الايسر لدى محاولته التبنى على المنام مزيد من المنان المحكمة الى صحة نسبة الواقعة الى المناع على المناع المنا المناع المات المناع المات المات المناع المات المناع المات المناع المات المناع المناع المناع المناع المات المناع المات المناع المات المناع المناع المات المناع المناع المات المناع المناع المات المات المناع المات المات المناع المات المناع المات المناع المات المناع المات المات المناع المات المات المات المات المناع المات ال

صحة معينها من الأوراق ، وكان من المستتر عليه أنه وان كان القانون قد اوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحتيقه الا أن المصكهة اذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منفج في الدعوى هلبا أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم أجابتها هذا الطلب ، ومن ثم فائه وقد بأن أن المنازعة في المكان الرؤية تستهدف أثارة الشبهة في الادلة المستددة من أقوال شهود الاثبات وهو ما أعرضت المحكة عنه أطبئتانا منها لأدلة الثبوت التي عولت عليها وأوضحت علة رفضها له ، غان ما ينعام الطاعن من أخلال بحقه في الدفاع يكون غير سديد ويتعين رفض الطعن موضوسوا ا

ا حادن رقم ۲۶۳۷ لسنة ٤ ق - جلسة ۱۹۸۰/۶/۲۸ - س ۳۱ -ص ٥٥٥ - نفس المعنى طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧

قاعـــدة رقم (٦)

البيدا:

الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه او الرد عليه - هه المذى يبدى صراحة أمامها - اللارة الطاعفة عى محضر الجاسمة أمام محكمة أول درجة - وجرد اصابات بها نتيجة اعتداء الشرطة عليها لا يعد فى حقيقته دقعها بالاكسراه .

ملخص الحكم:

من المترد أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحتيته والرد عليه هو الذى يبدى صراحة الماها دون غيره من التول المرسل الذى لم يقصد به سمسوى مجرد الشكيك غي مدى ما اطمأنت اليه من أدلة الثبوت ، وكان ما أثارته الطاعنة بجلسة ١٩٧٥/١١/١١ المام محكمة أول درجة من وجود اهمسابات بها نتيجة اعتداء الشرطة عليها لا يعد في حقيتته دفعا بالاكراه طالما أنها لم ترجع أتوالها في محضر جمع الاستدلالات الى اعتداء الشرطة الذى تخلفت عنه الاسمابات المبينة بصحضر الجلسة ، ومن ثم غان ما أثارته الطاعنة لا ينصرف الا لمجرد التشكيك في الدليل المستمد من أقرارها توصلا الى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم

المحكمة بالرد عليها اذ الرد يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة النبوت التى اخسنت بها .

(طعن رقم ۸٦ لمسنة ٥٠ ق — جلسة ٥/٥/٥/١ — س ٢١ — ص ٥٩٢)

قاعـــدة رقم (٧)

المـــدا :

الدفسع بتلفيسق التهمسة ـ موضوعي .

ملخص الحكم :

لما كان من المترر أن المحكمة لا نلنزم بمتابعة المنهم في منساحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استثلال طالما أن الرد مستفاد من أدلة النبوت التي أوردها الحكم ، وكان الحكم تد أطمأن ألى أدلة النبوت في الدعوى ومن بينها شيادة رجال مصلحة دمغ المسوغات غان ما يثيره الطاعن من أنهم أنسا تصدوا وضع يدهم على المشفولات الذهبية وما يسوقه من ترانن لتجريح أتوالهم مها يشير إلى تلفيق النبسسة لا يعدو أن يكون من أوجب الدفساع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد من أدلة الشي أوردها الحكم .

(طعن رقم ۱۲٪ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٪ - س ٣١ ــ ص ٧٤٢)

قاعـــدة رقم (٨)

: 12-41

التــواعد المتعلقــة بالاختصــاص في المسائل الجنائية ــ من القطــام المام ــ الدفع بعدم الاختصاص الولائي ــ جواز اثارته لاول مرة امام محكمة المقض ،

دلخص الحكم:

من المترر ان التواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كليا من النظام العام بانظر الى ان الشارع في تقديره لها قد اتام ذلك على ١ م ــ ٢٨ ــ جنائى) اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وأن الدغع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز أثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

(طعن رقم ۸۱٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٧ ــ س ٣١ ـــ ص ٩١٧)

قاعـــدة رقم (٩)

البسدا:

الدفع ببطلان الاجراءات لعدم الاعلان بالجلسة المام اول درجة يسقط اذا لم يد بجلسة المعارضة .

ملخص الحكم:

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة امام محكمة أول
درجة أن الطاعن لم يدنع ببطلان الحكم الفيلي لعدم اعلائه بالجلسة التي
صدر فيها ؛ وكان من المترر أن حق المتهم في الدفع ببهلان الاجراءات لعدم
اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يستط أذا لم يسده
بجلسة المعارضة ؛ وكان من المترر أيضا أن العبرة ببطلان الاجسراءات هو
بما يتم منها أمام المحكمة الاستثنائية ، وكان الثابت أن الطاعن لم يثر أمامها
شيئا في شأن البطلان المدعى به في أجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة
فقه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض ؛ ومن
ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض .

(طعن رقم ۸۱٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۷/۱۰/۱۰ ــ س ٣١ ــ حس ۹۱ ــ م

قاعـــدة رقم (١٠)

: المسدا

النفسع بعسدم قبسول النعويين المنية والجناليسة لسابقة صسدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى سـ دغع جوهرى سـ وجوب أن تعرض المحكمة له أيرادا وردا سـ اغفال ذلك سـ قصور .

ملخص الحكم :

لما كان الدفع المبدى من الطاعنين جوهريا ومن شانه ــ ان صـــح ـــ

ان يتغير به وجه الراى فى قبول الدعوبين الجنائية والمنية نفان الحكم المطعون هيه اذ تضى بادانة الطاعن الأول وبالزامه والطاعن الثانى متضابنين بدفسع تعويض المدعى بالحقوق الدنية : دون أن بعرض البتة الدفع المدى منهسا ايرادا له أو ردا عليه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله ويستوجب نقضه غيبا قضى به فى الدعوبين الجنائية والمدنية .

(طعن رقم ۱۵۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٥٠)

قاعـــدة رقم (١١)

البـــدا:

الدفع بأن المنهم كان حسدنا وقت وقدوع الجريسة - اتصساله بالولاية - جواز الثرته في اية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمه النقض - ولهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها - شرط ذلك • ان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم بفير حاجة الى اجراء تحقيسق موضعوى ،

ملخص الحكم:

عبا يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريبة بما يجعسل محكمة البغنج المادية غير مختصة بمحاكمته الأمر الذي لم تفطن البه محكمة ثاتي درجة ، عاته ولذن كان هذا الدغع مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام المام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلاء نفسها ويجوز الدفع به غي أي حالة توكن عليها الدعوى ولو لاول مرة أيام محكمة النقض ولها أن تقضى على يه من نلتاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقاً للحسق المتر لها بمتنفى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسسنة 1٩٥٨ في شان حالات واجراءات الطعن المام محكمة النقض الا أن فلسك بشروط بان تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون نيه بعير حاجة الي احراءات محراء تحقيق موضوعي .

(طعن رقم ۳۰۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ س ٣١ ــ ص ١٨٨٠ ١

قاعـــدة رقم (١٢)

المسدا:

الدفع بحصول التفتيش بفير حضور الطاعنة - ظاهر البطلان .

ملخص الحكم:

لا كان حصول الننتيش بغير حضور الطاعنة لا يترتب عليه البطلان ذلك ان القانون لم يجعل حضور المتهم التغنيش الذى يجرى فى مسكنه شرطا جوهريا لصحته ومن ثم غانه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى ابدته الطاعنة ببطلان التغنيش لاجرائه فى غييتها طالما أنه دفع تأنونى ظلاه الطلبلان .

ر طعن رقم ۱۲۸۵ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۲۶ - س ۳۱ -ص ۱۰۲۹)

قاعىسدة رقم (١٣)

المِــدا :

الدفسع بتلفيسق التهمسة ـ موضسوعي ٠

ملخص الحكم :

لما كان الدفع بتلفيق التهبة دفع موضوعى لا يستأهل بحسب الأمسل ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساتها الدفاع عن المتهسمها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى شأن تلفيق التهبة وتأخير الإبلاغ بالواقعة وعدم وجود آثار عنف أو متاومة بالمجنى عليها لا يعدو أن يكون من تبيسل المجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحسكمة للاسباب السسابقة التى أوردتها مما لا يتبل معه معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ۹۷۷ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۰ -- س ۳۱ ـــ ص ۱۱۲۷)

نفس المعنى ــــ (الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق ـــ جلسة ١٩٨٠/٥/٨) والطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٩٤ ق ـــ جلسة ١١٨٠/٦/١١)

قاعـــدة رقم (١٤)

: 12-41

الدفع بشيوع التهمة ــ موضوعي .

ملخص الحكم:

من المترر أن الدفع بشبوع التبهة هو من الدفوع الوضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإنبات الني تحليئن الهها بما يندد أطراحها غان ما ينماه الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(طعن رقم ۲۱۲۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۹ ــ س ۲۱ ــ ص ۱۱۹۲)

رش**ى**ة

رشـــوة

قاعـــدة رقم (١)

: المسلما

جنسايات الرشسوة والاختلاس والفسدر والتسزوير وغسيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والمسادس عشر من الكتاب النساني من قانون المعقوبات سرفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها سلحكمة الجنسايات سمباشرة من النيابة العامة سالمادة ٣٦٦ مكرر اجراءات جنائية سمضافة بالقانون رقم ه لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الحكم:

ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام قانون الإجراءات الجنائية — المعبول به من تاريخ نشره في اول مارس سنة ١٩٧٣ — قد أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « نختص دائرة أو اكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الإسوال الاميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الإبواب الشالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثني من تانون العقوبات والجسرائم المرتبطة بها وترغع الدعوى الى تلك الدوائر بباشرة من النيابة العامة ويفصل النيوير المائلة قد رمعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان المائلة قد رمعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان المادر من رئيس النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات بأمر الاحسالة التانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه أذ تضي بعدم تبول الدعوى الجنائية لرغمها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار لرغمها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار الحالة يكون قد اخطأ في تطبيق التانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وان تضي خاطئا بعدم تبول الدعوى غانه يعد غي الواقع على الرغم من انه

غير ماصل غي موضوع الدعوى ... منهيا للخصوبة على خلاف ظاهره طالما النه سوف يتابل حتها من مستشار الاحالة فيبا لو احيلت اليه التفسية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تتدييها الى المحكمة المدتسة وخروجها من ولايته ، و، ن ثم مان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنتض ولم كان الطعن تد استوفى الشكل المترر في التانون ، فائه يتعين التشاء بتيول الطعن شكلا وفي موضوعه بنتض الحكم المطعون هيه وتبول الدعوى البنائية والإحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(طعن رتم ۲۳۷۰ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۲۰/۱/۸۰۰ ــ س ۳۱ ـــ حس ۱۳۵)



زنـــا

قاعـــدة رقم (1)

: المسلما

١ -- محو جريمة الزوجة -- بوصفها الفاعل الاصلى فى جريم--ة الزنا
 -- وزوال آثارها لسبب ما قبل صدور حكم بات -- اثره: محو جريم--ة الشريس--ك .

٢ ــ تفازل الزوج الجنى عليه بانفسية الزوجة ــ وجوب استفادة الشريك
 منــه ــ عــلة ذاــك ؟ ٠

ملخص الحكم:

لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العساشرة من قاندون الاجراءات الجنائية للزوج الشماكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شاواه في اى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض ، وزنب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية . ولما كانت جربمة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لانها تقتضي التفاعل بين شخصين بعد القانون احدهما غائلا أصلها وهي الزوحة ؛ ويعد الثاني شريكا ؛ وهو الرجل الزاني فاذا محت جريبة الزوحة وزالت آثارها بسبب من الأسباب غان التلازم الذهني يتتذي محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع أنعدام ذلك الجانب الخساس بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأنيما غير مباشر للزوجة التي غدت بمنأى عن كل شبهة اجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجرسسة بالتسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لأن أجرام الشريك انها هو فرع من اجرام الفاعل الأصلى ، والواجب في هذه الدلة أن نبسم الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائسلات . لما كان ما تقدم ، قان تفازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الأولى ــ رالمتدم لهذه المحكمة محكمة النقض - ينتج اثره القانوني بالنسبة لها ولشربتها -الطاعن الثانى - مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية للتنازل وبراءتهما مما أسند اليهما .

(طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٢١ ــ ص ٩٩٥)

سەب رەقلاف

سيب وقيدف

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا :

ثيّوت أن الطاعن وجه الفساظ السسباب — التى اوردها الحسكم — في الطريق العام — على مسمع ممن كانوا فيه — اثر نشوب مشساهنة — لا خطسا في الاسسناد •

ملخص الحكم :

لا كان الثابت من شهادة المجنى عليهما في جلستى المحاكمة المسسار البهما أن الطاعن وجه اليهما الفاظ السباب التي أوردها الحكم المطعون فيه في مدوناته وذلك في الطريق العام على مسمع من كاتوا فيه وذلك على اثر تشوب مضاحنة بينهما وبين الطاعن وشقيقه غان الحسكم يكون مبرأ من حدوى الخطأ في الاسناد وعيب القصور في التسبيب .

(طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٩٩ ق _ جلسة ٢١/١/١٩٨١ - س ٣١ -ص ٤٤٥)

قاعـــدة رقم (٢)

: المسدا

 ا سستناء الطمن والقسف غي اعمسال المسوطفين العمسوميين والاشخاص ذوى الصفة النيابية العامة والمتلفين بخسدمة عامة من جرائم القذف والسب سشرطه ؟ •

عدم جواز اثبات صحة وقائع السب والقنف المسندة الى الموظف العام متى كانت متعلقة بحياته الخاصة •

٢ — ارسال شكوى الى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القدفه
 والسب — يتواقد به ركن العلانية والقصد الجنائى فى جريمة القدفه
 والسبب عانسا •

استخلاص القصد الجنائي في جريهة القــنف والسب علنــا ــ وفــــــوعي •

ملخص الحكم :

ا ــ من المقرر أن القانون ــ مى سبيل تحقيق مصلحة عاية ــ قداستثنى المقرر أن القانون ــ مى سبيل تحقيق ،

بس جرائم القذف الطعن في اعبال الموظفين العبوبيين أو الاتستخاص ذوى الصفة النيابية العابة أو المكلفين بخدية عابة متى توافرت غيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون الطعن حاصلا بسلابة نية أى لجرد خدية المسلحة العابة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها (الثاني) الا يتعدى اعبال الوظيفة أو النيابة أو الخدية العابة (الثانث) أن يقوم الطاعن باثبات كل أسسده الى المطعون فيه ، فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العتلب اما أذا لم يتوافر ولو واحد منها ، فلا يتحقق هذا الفرض وبحق العتلب ، وكانت عبارات القنف موضوع الجريبة — المشار البيب بمدونات الحكم المطعون فيه ب لا تتعلق بعمل الطعون فيه بل بحياته الخاصة أى بصفته فردا غانه لا يجوز اثباتها قانون العقوبات بهتسولة أنه يتبتع بالاعفاء المتصوص عليه بالمادة ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات بهتسولة أنه تدم المستدات الدالة على صحة ما أسنده للهدعى بالحق المنى من وقائع اليس من شائله — بغرض صحته — نفى مسئولية الطاعن عن الجريمة التي قانها ومن ثم غان ما ينعاه الطاعن في هذا الشان يكون على غير سند .

۲ - بتى كان الحكم المطعون فيه تد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعن تصد اذاعة با نسبه الى المجنى عليه بها استظماه الحكم من أن الطاعن تعبد ارسال شكواه الى عدة جهات حكومية متضهنة عبارات التذف والسب . وكان من المترر أن استظهار القصد الجنائى في جريسة التذف والسب علنا من المترم المحكمة الموضوع تستخلصه من وتأسيع الدعوى وظروفها دون معتب عليها ما دام بوجب عده الوقائع والظروف لا يتنافى عتلا مع هذا الاستنتاج فان الحكم أذ استخلص على النحو المتقد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دلل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بها يسوغ الاستدلال عليه وتنصر به دعوى القصور في التسبيب .

(طمن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٩} ق ــ جلسة ٢١/٥/٥/١ ــ س ٣١ ــ ص ٥٥٢)

قاعىدة رقم (٣)

: البسدا

كون عبسارات القسدة سالتي اسسندها الخصم لخصسه سهسا يستنزمه الدفاع عن الحق مثار الطعن سشرط لتطبيق المادة ٢٠٩ عقوبات سحسم المسادة ٣٠٩ عقسوبات والمسادتين ٢١ ، ١٣٤ من قانون المساماة تطبيق ابدا عام سهو هرية الدفاع بالقدر الذي يستنزمه هذا المسق ستجساوز ذلك يحقق المساملة سخلو الحكم من بيان عبارات القسدف ومدى المساملة سخلو الحكم عنسد نظر الدعوى سوما اذا كان حق الدفاع قد استنزمها او خرجت على مقتضياته سقصور .

ملخص الحكم:

لما تكان من المقرر أن مناط نطبيق المادة ٣٠١ من قانون المتـوبات أن تكون عبارات القنف التي اسندت من الخصـم لخصبه في المرافعة مها يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمــادتين ١٩٠ من قانون المحاماة رقم ٢١ سنة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لمــدا عام هو حرية الدفاع الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالخبرورة الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيــه أنه تد خــلا التذف والسب . وكان من المتر أن استقال الذي أشــتهل على عبارات كان قد الستلزمها حتى الدقاع أو أنها تخرج عن متنضيات التدر الذي تقشيه كان قد المسلمة من سبق التول الذي أستدل الذي من عبريــة كان قد استلزمها حتى الدقاع أو أنها تخرج عن متنضيات التدر الذي تقشيه مرافعة الخصم عن حته حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات عبرات قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق التانون على واقعــة قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق التانون على واقعــة قصورا يعيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ۷۰۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/ ــ س ٣١ ــ ح. ٩٧٥)



سيبق الاصيرار

قاعـــدة رقم (١)

: البــــدا

قصــد القتــل ، امر داخلى ، يتعــاق بالارادة ، تقــدير توافره من عدمه ، موضوعى ــ استئتاج توافر سبق الاصرار من ظــروف الدعـــوى وبالابســاتها ــ ما دام ذلك ســائغا ،

ملخص الحكم:

تصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وأنها يدرك بالظـرون المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما. يضمره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التنديرية ، كما أنه من المترر أن البحث في توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستقتجه من ظرف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(طعن رتم ۲۲۲۵ اسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۸)

قاعـــدة رقم (٢)

تسوافر ظرف سسبق الاصرار _ يسرتب تضسامنا بين المتهسمين في. المسسئولية الجنائيسة .

ملخص الحكم :

تحقق تیام ظرف سبق الاصرار کها هو معرف به غی القانون یرتب بین الطاعن وبین من یدعی باسبهامهم غی ارتکاب الفعل معه تضامتا غی المسئولیة
یستوی غی ذلك آن یكون الفعل الذی تارفه كل منهم محدد ابالذات ام غیر محدد
وبصرف النظر عن مدی مساهمة هذا الفعل غی النتیجة المترتبة علیه اذ یكفی

ظهورهم معا على مسرح الجريبة وتتارتكابها واسهامهم في الاعتداء على الجني عليه غاذا ما أخذت المحكمة الطاعن عن النتيجة التي لحقت بالجني عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي انتواه دون تحديد لفعله وغمل من كانوا معه ومحدث الاصابات التي ادت الى وفاته بناء على قصد احداثها وهي الوفاة غان ما يثيره الطاعن بشأن تعدد محدثي اصابات المجنى عليه التي صببت الوفاة نظرا لتعددها واختلالها شكلا وسببا يكون غير سديد .

(طعن رقم ، ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٣/٣/ ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ٣٤٣)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسلمة

سىبق الاصرار حالة ذهنية تقــوم فى نفس الجــانى ـــ اســـتخلاص توافره موضوعى •

ملخص الحكم :

من المترر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانها هى تستفاد من وقائم وظروف خارجية بستخلصها القاشى منها استخلاصا ما دام موجب هـذه الوقائع والظروف لا يتنافر مع هذا الاستنتاج .

﴿ طعن رقم ١٢} لسنة ٥٠ ق ــ جلَّسة ١٩٨٠/٦/٨ ــ س ٣١ ــ حس ٧٢٣)

قاعـــدة رقم (})

: 12....41

تقدير توافر سبق الاصرار ــ موضوعي .

ملخص الحكم:

البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضدوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(طعن رقم ۸۳۱ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٩/١٠/١٠ _ س ٣١ _ من ٩٢٩)

قاعـــدة رقم (٥)

البسدا:

البحث في توافسر سسبق الاصرار سهوضسوعي سها دام سسائفا سالا يحول دون قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهم ساتعليق خطة تنفيذ الحريسة على شرط او ظسرفه •

ملخص الحكم:

من المترر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات تنافي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ؛ ما دام مسوجب تلسك الظروف وهذه المناصر لا يتنافي عقلا مع ذلك الاستنتاج ، ويتحقق هذا اللرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ؛ وهو وصف للتصد الجنائي ، وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تسمستعمل في الاعتداء على المخشر عليه نتيجة لهذا التصد الصحم عليه من قبل .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ _ س ٣١ _ ص ١٠٦٥)

قاعىسدة رقم (٦)

: 12-41

١ ــ مساءلة الجانى عن جريمة القتسل التى ارتكبها مسع غيره متى
 توافر سبق الاصرار وان قل نصيبه فى الافعال المادية المكونة لها

٢ ــ ثبوت أن الجانى قد قل نصيبه فى الأعمال المادية المكونة للجريمة أو
 أنه قام بنصيب أدنى من هذه الأعمال 6 لا يفير من أساس المسئولية .

ملخص الحكم :

لا يغير من أساس المسئولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاتى قسد قل نصيبه من الأمعال المادية والكونة للجريبة أو تام بنصيب أوفى من هذه الأمعـــال .

(طعن رتم ۹۸ه لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲ ــ س ۳۱ ـــ ص ۱۱۳۲)

سرقته

ســــرقة

قاعـــدة رقم (١)

البسدا:

١ -- السرقات التى ترتــكب فى احــدى وســائل القـــل المــاهة
 عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن سنة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات ـــ المادة
 ٣١٣ مكررا ثالثا فقرة اولى عقوبات .

٢ ــ عدم استظهار الحكم وقوع السرقة في احدى وبسائل النقل العامة
 الذي ترشيح له الواقعة من عدمه ــ قصور •

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣١٦ مكروا ثالثا من تانون المقوبات في المقترة الأولى على ان « يماتب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية » المان ذلك ، وكانت المحكمة الاستثنائية تد قضت بحبس المطمون ضده ثلاثة أشهر دائبا تكون تد نزلت بالمقوبة عن الحد الأدنى المنسر بهتنفى المسادة البيان ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي سائذي الحذ المنفى المسادة المورد بالمتوبة عن الدرة الأدنى المنسرة قد ارتكب المكم المطمون باسبله سائل النقل البرية أم في مكان آخر ، وكان عسدم في (قطار) وهو احدى وسائل النقل البرية أم في مكان آخر ، وكان عسدم نقط المحكمة المائت كا وردتها المحكمة المنتفور الذي له وجه المدارة على سائر أوجه الملمن بها للتقوير براى في شان ما أثير من خطأ في تطبيق القانون غانه يتمين أن يكون بهم النقص الاحالة ،

(طعن رقم ۱۲۲۶ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۸۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ من ۱۱۸) است

قاعسدة رقم (٢)

: المسدا

١ ـــ الســيارة الأجرة ـــ من وسسائل النقــل البرية ـــ في مفهــوم
 الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ عقوبات .

٢ ــ اثبات الارتباط بين السرقة والاكسراه ــ موضوعى ــ ما دام
 ســانغا •

٣ ــ الاكراه في السرقة ــ متى يتحقق ؟

ملخص الحكم:

ا ــ من المترر أن السيارة الأجرة معدودة من وسائل النتل البرية في عرف
 الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون المعوبات .

 ٢ — اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو الموضوع الذي يستقل قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصه مما ينتجه .

٣ ــ الاكراه في السرقة يتحتق بكل وسيلة تسرية تقع على الاشسخاص
 لتعطيل قوة المتاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .

(طعن رتم ۱۹۳۶ لسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۸۶)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسطا

الاهالة في بيــان المسروقات الى الأوراق ـ لا هــرج ـ ما دام المتهم لا يدعى خلافا بشاتها .

ملخص الحكم:

متى كان الحكم فيما اثبته من وتائع تد ببن المال الذى دان الطساعن بسرتته فبين المشية المضبوطة التى تعرف عليها في كل من المجنى عليهم الاربعة بأتواعها ولوصافها كما اورد الوصف الذى ادلى به كل من المجنى عليهما الثالث والرابع لماشيتهما المسروقة وكان لا يعيب الحكم أنه احال في بيان وصف الماشية التى المغ المجنى عليهما الاول والثاني بسرتنها الى

المحضرين اللذين اشار اليهما لما هو مقرر من أنه لا حرج على الحكم أذا أحال في بيان المسروقات الى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشانها فان الحكم بيرا من قالة الفهوض والابهام .

(طعن رقم ۲۱۹۳ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۳۷)

قاعـــدة رقم (})

: المسطا

ا ــ الخطافى وصسف المسروقات لا يحرّثر فى سسلامة اسسندلال الحكم ــ ما دام الثابت أن المضبوطات ليست مملوكة للطاعن .

٢ - كفاية ثبوت أن المسروق ليس ملكا المهتهم - المعقاب على جريمة
 المسحوقة •

ملخص الحكم :

من المترر انه لا يؤثر في سلامة استدلال الحكم الخطأ في وصـــــف المسروقات على قرض حصوله ما دام الثابت بالحكم أن المضبوطات ليست مهلوكة للطاعن ذلك بأنه من المقرر أنه ينفى للمتاب على جريبة السرقة ثبوت أن المحروق ليس ملكا للهتهم .

(طین رقم ۲۱۳۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص. ۴۲۷)

قاعـــدة رقم (٥)

: المسدا

احالة المحكسة الاسستثنافية من ذكر وقسائع الدعسوى سكلهسا أو بعضها سالى ما ورد بالحكم الابتدائى ساحتى واو خالفت وجهة نظره ساسليم سادام التنافر منتفيا سامال لتسبيب سائغ فى تهمتى سرقة ودخول عقار بتصد منع حيازته بالقوة ،

ملخص الحكم:

لا جناح على المحكمة الاستثنافية اذا هي احالت في ذكر وتناح الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التنافر منتيا بين ما عولت عليسه هى من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

(طعن رقم ۲۲7 لسنة ٥٠ ق ــ جلســة ١٩٨٠/٥/١٦ ــ س ٣١ ــ ص ٧٤٧ }

قاعـــدة رقم (٦)

المسدا:

التســليم المقيسـد بشرط واجب التنفيــذ فى الحسائل ، لا يمنـــسـع من اعتبار الاختلاس سرقة ــ شرط ذلك ؟ مثال .

ملخص الحكم:

من المترر أن تسليم الشيء من صحاحب الحق فيه الى المتهم تسليها متيدا بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقسة متى كان تصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تفيذه في ذات وقت التسليم تحت اشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استعدار متابعته ماله ورعايته اياه بحواسه ما يدل بذاته على أنه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل عن سيطرته وهيمنته عليه ماديا ، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ، ولا تكون يد المستلم عليه الا يدا عارضة مجردة ، وأذ كان يبين من مسحونات الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن تسليم المجنى عليسه للطاعنين أقرارا مكتوبا باستلامه منهما مبلغ الف جنيه كان مقيدا بشرط واجب التنفيذ في الحال هو تسليم الطاعنين له المبلغ الذكور فأن انصراف المتهين — الطاعنين — بالاترار وهربهما به دون تسليمه ذلك المبلغ يعتبر اخلالا بالشرط ينعدم معه الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الاركان .

 $^{\prime\prime}$ رقم $^{\prime\prime}$ لسنة ، ه ق $^{\prime\prime}$ و من $^{\prime\prime}$ رقم $^{\prime\prime}$ رقم $^{\prime\prime}$ رقم $^{\prime\prime}$ رقم $^{\prime\prime}$

قاعىسدة رقم (٧)

: المسلما

السرقة — اختلاس منقول مملوك للغي — المنقول — كل مائه قيهة مائية ويمكن تملكه وحيازته ونقاله — عدم قابلية الجسم التمييز والوزن طبقا النظريات المطبيعة — لا ترتع من وصفه بانه مال منقول — قيمة المسروق — لنظريات الطبيعة — لا ترتمة السرقة — عدم بيانها — لا يعيب الحكم ،

ملخص الحكم:

لما كان من المترر أن السرقة هى أختلاس منقول مبلوك للغير والمنقول في هذا المقام هو كل ماله تيبة بالية يبكن تبلكه وحيازته ، ونقله بصرف النظر عن ضالة تبيته ما دام أنه ليس محررا من كل قبيه ، كما أنه لا يقتصر وصف المل المنقول على ما كان جسما مهيزا تاب للا للوزن طبقا انظريات الطبيعة : بل هو يتناول كل شيء مقوم قابل للنبلك والحيازة والنقل من مكان الى آخر وكان من المقرر أيضا أن قبية المسروق ليس عنصرا من عنساصر جريمة المسرقة نعدم بيانها عي الحكم لا يعينه .

(طعن رقم ۲۲۲۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰۲)

قاعـــدة رقم (٨)

: المسلا

ملخص الحكم:

من المترر انه يكفى ان تستظم المحكمة وتوع السرتة لكى يستغاد توافر غمل الاختلاس دون حاجة الى التحدث عنه صراحة ــ كما ان التحدث (م ــ . ٣ ــ حفاني) عن التصد الجنائي صراحة واستقلالا في الحكم أمر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية التي اثبتها تعيد بذاتها أن المتهم أنما قصد من فعله أضافة ما اختلسه المسكة .

(طعن رقم ۱۰۱۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ -- س ٣١ --ص ١٠٢٥)

قاعىسدة رقم (٩)

المسطا:

 ١ ــ مناطر اعتبار المال منقولا قابلا المسرقة ــ هو مجرد قابليته النقل من مكان لآخر ــ ومن يد الآخر ــ ولو لم يكن بذاته منقولا في حكم القانون المسيدني .

٢ ــ لا عبرة بما ورد ببلاغ الحادث من وصف للفعل ــ العبرة بالتكييف
 القانوني الصحيح للفعل .

ملخص الحكم:

۱ ـــ المناط في اعتبار المال منقولا قابلا للسرقة هو مجرد قابليته النتل من مكن المي آخر ومن يد الى اخرى ولو لم يكن بذاته منقولا في حسكم القانون المدنى ، كالمقارات بالتخصيص والمقارات بالاتصال متى فصلت عن المسال الثابت بل والمقارات بطبيعتها بالنسبة للاجزاء التي يحكن انتزاعها منها ، هان المحكم المطعون فيه أد اعتبر اختلاس الإبراب والنوافذ واخشاب سسقت منوى بالحون بالحق الدنى سرقة يكون قد اقترن بالصواب ويضسحى منهى المطاعن في هذا الصدد على غير اساس .

 ٢ ـــ لا عبرة بوصف الفعل الذى اشتمل عليه بلاغ الحادث وانها العبرة بالتكيف القانونى الصحيح لهذا المعل .

(طعن رتم ۱۳۳۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ ــ س ٣٦ ــ ص ١٩٠٥) سلاح

سللح

قاعــدة رقم (١)

: المسطا

جريمة حيسازة سسلاح نارى بسدون تسرخيص سرتحقها بمجسرد الحيازة المادية للسلاح ايا كانت مدتها أو الباعث عليها ساساس ذلك .

ملخص الحكم:

يكنى لتحتق جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد الحيازة المدية – طالت او قصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كاتت لابد عارض لو طارىء – لأن تيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام علم والدراك . و أذ كان الثابت بها أورده الحكم أن المطمون ضدها احرزت الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى بدون ترخيص – عن السلاح النارى المضبوط ، وهو ذات السلاح الذي اثبت الحكم صلاحيت للاستمبال عند التحدث عن جريمة حيازته المسندة الى زوج المطمون ضدها للاستمبال عند التحدث عن جريمة حيازته المسندة الى زوج المطمون ضدها سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة مساطتها عنها ما دامت قصد صحت نسستها البها .

(طعن رقم ۱۵۲۸ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۲۲)

قاعـــدة رقم (٢)

البسدا:

 ١ -- اسناد واقعة جديدة -- تدخل فى الحركة الإجرامية التى اتاهاااحكم يسستازم تنبيه-- ٠

مثال في واقعة اطلاق عيار نارى داخل قرية وحمل سلاح في فرح . ٢ _ تعديل محكمة أول درجة الوصف _ دون لفت نظر الدفاع _ متى

لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستثنافية •

٣ - التفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان - لا يعيبه •

ملخص الحكم:

المحكمة لا تتتيد بالوسف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفغل

المسند الى المنهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميسم كيونها واوصانها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى ان تلفت نظر الدفاع الى ذلك ما دام ان الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذى ادخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواتعة البيئة بامر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا ، وأنه اذا اتجهت المحكمة الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعــة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحسركة الاجرامية التي اتاها المتهم - تطبق عليه حكم القاتون على هذا الأساس بعد ان نبهته الى التعديل الذي اجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قاتون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحاكمة المام محكمة اول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهم باطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمة حمل السلاح النارى _ الذي اطلقه _ في فرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الإجرامية التي اتاها ، ونبهته الى هذا التعديل ليبدى دماعه ميسه ، مانه لا شمائية بطلان في اجراءات محكمة أول درجة وما ترتب عليها من حسكم اصدرته ، واذ كان من المقرر _ بالاضافة الى ذلك _ ان تعديل محكمــة اول درجة لوصف التهبة على هذا النحو ... حتى ولو لم تلفت نظر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له ابداء دفاعه على اساسه ـ كما هو الحال في الدعوى ـ قان نعى الطاعن على الحكم مى هذا الشأن بالبطلان أو الاخلال بحق الدماع يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان دفع الطاعن امام محكمة ثاني درجة ببطلان الحكم الابتدائي لا يعدو - على ما سلف بيانه - ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب غانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه بالقسور في هذا الخصوص غير سديد .

ا طعن رقم ۱۹۰۱ لسنة ٩ ق ــ جلسة ٢١/١/١٨ ــ س ٣١ ــ من ٥٠٠)



ثــــيك بــدون رصـــيد

قاعىدة رقم (١)

المسدا:

ا سـ تظهير الشيك من المستفيد أو هامله الى آخر ، لا يعد اصـدارا
 له سـ اثر ذلك : انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات فى حقه ـ ولو كان
 يعلم وقت التظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .

٢ -- عدماعتبار مظهر الشبك شريكاللساحب في جريمةاعطاء شبك بدون
 رصيد -- ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك -- لا يحــول دون
 عقابه باعتباره نصبا -- اساس ذلك -

ملخص الحكم:

جريمة اعطاء شيك بغير رحيد هي جريمة الساحب الذي امسدر الشيك غيو الذي خلق اداة الوغاء ووضعها في التداول وهي تتم بمجسرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع عليه بأنه ليس له رصيد تابل للسحب نقديرا بأن الجريمة انما تتم ببذه الانعمال وحدها دون غيرها من الانعمال التالية لذلك . لما كان ذلك ؛ وكان التظهير الحاصل من المستفيد او الحامل لا يعتبر بمثابة اصار للشيك غلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من تانون العقوبات ولو كان يملم وتت التظهير بأن الشيك ليس له متابل وفاء لدى المسحوب عليه كما أن المظهر لا يعتبر شريكا للساحب لان الجريمسة تهت وانتهت باصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم اذا ثبت انه المترك معه باي طريق من طرق الاشتراك بعي الصداره على هدذه المحرودة على أن عدم المقلب على التظهير بوصفه جريمة شبك بغير رصيد المحودة على أن عدم المقلب على التظهير بوصفه جريمة شبك بغير رصيد المحودة المجريمة .

قاعـــدة رقم (٢)

: المسدا

اقــاهة الدعــوى المــشرة ــ ضد الطاعن ــ عن واقعة اصــدار شبك بدون رصبد مع طلب الزامه بالتعويض المدنى المؤقت ــ ادانة الطاعن والقضاء بالتعويض ــ اثبات المحكمة الاستثنافية في ديباجة الحكم المطعون فيه ــ أن الراقعة المطروحة عايها هي تبديد الطاعن منقــولات ممــلوكة للمحمية بالمعترق المدنية وايراده في مدوناته ما يفيد تأييده المكم المستأنف ــ ذكر التيمة في المكم الاستثنافي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي ذكرت بها في المكم الابتثنافي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي ذكرت بها في المكم الابتثنافي مدورة مخالفة كلية للصيغة المحسنوجية للمقوبة ــ ويوقع اللبس الشديد في حقيقة الإفعال التي ماهبت عليهــا ـــ المرة : نقض الحكم والإهالة .

ملخص الحكم:

متى كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون ميه ٤ أن المدعية بالحقوق المدنية أقامت الدعوى الباشرة ضد الطاعن بوصف أنه أصدر لها شيكا بدون رصيد مائم ومابل للسحب وطلبت عقسابه بالمادتين ٢٢٦ و ٢٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لها قرشا واحدا على مديل التويض المؤتت ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم (الطاعن) شنرا مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية قرشما واحدا تعريضا مؤتنسا ، وبنت ما انتهت اليسه من ادانة المتهم والقضاء بالتويض على أن المتهم أصدر للمدعية بالحقوق المدنية شيكا لا يقابله رصيد الجريمة ثابت من الشيك المقدم من المدعية بالحقوق المدنية ومن الهادة البنك بعدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب ، بما يتعين معه عقابه بالمادتين ٣٣٦ : ٣٣٧ من قانون العقوبات . معارض الطاعن وقضى في المعارضة برغضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن وقضت محكمة فانى درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، ولئن كان قد أثبت في ديباجة الحكم المطمون فيه أن الواقعة التي طرحت على المحكمة الاستثنافية هي تبديد الطاعن منقولات مملوكة للمدعية بالحقوق المدنية ومسلمة اليه على سسبيل الإمانة الأبد المنطبق عليه نص المادة ٢٤١ من تانون المتربات ، الا أن الحسكم الورد في مدوناته ما نصه : « وحيث أن الحكم المستأنف في محله للاسسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتدين تأبيده » . لما كان ذلك ، وكان أذا ذكرت التومة في الحكم الاستثنافي بصيفة مخالفة بالمرة المسائنة في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الإستئنافية عند ترسدها المحكم الابتدائي سوى قوابا » أن الحكم المستأنف في محسله ؛ فأن مجيء حكيها بهذ الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الاسسباب المستوجبة للمقوبة ريوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حتيتة الأفسال التي عاتبت عليها المحكمة ويتعين أذن نقضه ، لما كان ما تقدم ، فأن الحكم المطعون فيسه يكون معيبا بها يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ۲۲۲۱ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۲۱/۰/۲/۳۱ ــ س ۲۱ ــ ص ۲۷))

قاعـــدة رقم (٣)

: المسدا :

١ ــ جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ــ متى تتحقق ؟

عدم تقديم اصل الشبيك ـ لا ينفي وقوع الجريمة •

جواز الأخذ بالصورة الشمسية <u>- اذا اطمانت اليها المحكمة</u> ·

مطابقة المحكمة صورة الثميك وافادة البنك واعادة اصليهما للمسدعي بالحق الدني ــ لا عيب •

٢ _ جريمة اعطاء شيك بدون رصيد _ مكان وقوعها _ المكان الذى
 حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه _ مثال في دفع بعدم الاختصاص •

٣ ــ السبب او الباعث لا يؤثر على المسئواية المنائية في مسدد
 المسادة ٣٣٧ ع .

ملخص الحكم:

۱ ــ من المترران جريمة اعطاء شيك بدون رصيد المتصوص عليها في المادة ٣٣٧ من تاتون المقوبات تتحقق بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع عليمه بائه ليس له مقابل وغاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنعطف عليه الحباية القانونية التي اسبغها الشدارع بالمقاب على هذه الجريبة باعتباره اداة وغاء تجرى مجرى النقود في المعابلات وان عدم تقديم اصل الشيك لا ينفي وقوع الجريبة ، وللمحكبة أن تكون عتيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشيمسية كدليل في الدعوى الذا لذا الحباشت الي صحتها ، وإذ كان بيين من مطالعة محضر جلسات المحاكسة أن الحاشر عن الدعى بالدق المنتى الدن المن محكبة أول درجة بجلسسة الناسلام على صورة فوتو غرافية للشيك موضوع الدعوى الدو وأفادة البلك بحدم وجرد رصيد وتيتنت المحكبة من مطابقتها للاصل الذي اعبد أورد المحكم المطمون فيه أن الشيك موضوع الدعوى تسدو في الدي التي تجمل منه اداة وفاء طبقا للقائون وأنه ثبت من اغادة الناك عدم وجود رصيد للتيم قائم وقابل للسحب ومن ثم فلا نثريب على المحكمة أذا عي لم تستجيب لطلب الطاعن ضم أصل الشيك وأعادة البنك او

٣ ــ لما كان من المقرر ان المسئولية الجنائية في صددالدة ٢٢٧ من قانون المقوبات لا تعاثر بالسبب أو الباعث الذي من اجله اعطى الشيك ؛ وكان الحكم المطمون فيه قد عرض لما جاء بصورة الحكم المسادر في التفسية رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٧٤ جنع الأربكية وبمحضر الصلح المقدمين من الطساعن

وانتهى الى اطراح ما يثيره حول سبب تحرير الشيك : فانه لا يكون هناك وجه لما ينعاه الطاعن على المحكمة من عدولها عن نشيذ ترارها بضم أوراق القضية سالفة الذكر أذ من المترر أن ترار المحكمة الذى تصدره في مسدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعدو أن يكون ترارا تحضيريا لا نتولد عنسه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(طعن رقم ۱۹۲۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ ــ س ٢١ ــ ص ١٠١٢)

قاعـــدة رقم (})

: 12-41

۱ ـــ البـــاعث على اعطاء الشـــيك ـــ لا اثر له فى قيام هزيمة اعطائه بدون رصــيد ٠

٢ ــ تاخير تقديم الشيك عن المحاد المنصوص عليه فى المادة ١٩١ تجارى ــ لا يزيل صفته كشيك ــ ولا يفواء المساهب استرداد مقابل الوفاء كل ما للساهب ان يثبت ان مقابل الوفاء ــ كان موجودا ولم يســـتعمل المسلحة .

٣ ــ الوفاء بقيمة الشبك قبل السحتحقاقه ــ لا ينفى قيام الجريمة ،
 ما دام صاحبه لم يسترده ــ الوفاء اللاحق ــ لا ينفى الجريمة .

جرد علم الساحب بعدم وجدود مقابل وفاء الشديك د يتحقق
 به القصد الحنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد .

 م. وجوب توافر الرصيد القائم والقابل للسحب وقت امسدار الشيك ... وان يظل كذلك حتى يقدم الشيك للصرف ... ويتم الوفاء بقيمتــه
 مــ تفلف ذلك الرصيد في أى وقت خلال نلك الفترة ... أثره ... توافر جريمــة
 أصدار شيك بدون رصيد في حق مصدره .

تقديم الشبك للصرف ـ اجراء مادى ـ يتجه الى استيفاء مقسابله ـ ولا شان له في توافر اركان الجريمة •

افادة البنك بعدم وجود الرصيد ـ اجراء كاشف للجريمة •

ملخص الحكم :

١ - مراد الشمارع من العقاب في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو

خماية الشبيك وقبوله في التداول على اعتبار أن الوغاء به كالوغاء بالنقسود سواء بسواء ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دعت صاحب الشسيك الي اصداره أذ أنها لا أثر لها في طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها على على على المنافقة التي لا تأثير لها

٢ ــ وان كانت المادة ١٩١١ من التسانون التجارى تنص على ان الاوراق المتضهنة أمرا بالدغع ومنها الشيك يجب تقديم باللمحمدة غي الميعاد المعين غي المادة المذكورة الا ان عدم تقديم الشيك غي هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال مسفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوغاء وانها يخوله فقط أن يثبت كما تقول المداحب استرداد مقابل الوغاء كان موجودا ولم يسستعمل غي منفعتسه .

٢ -- المترران الوغاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لاينفى تو افراركان
 جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك
 لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوغاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة

التصد البخائي في تلك الجريمة انها يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم
 وجود متابل وهاء له في تاريخ السحب .

٥ -- من المترر أنه لايكنىأن يكون الرصيد تأنها وتابلاللسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتمين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للمرف ، ويتم الوغاء بقيمته لأن تقديم الشيك للمرف لا شأن له في توافر أركان الجريهـــة بل هو اجراء مادى يتجه الى استيفاء مقابل الشيك وما أهاده البنك بعـــدم وجود الرحيد الا اجراء كأشف للجريعة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريهــة أو تراخي عنها .

(طعن رقم ۷۹۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٧ ــ س ٣١ ــ ص ٨٤٨)

قاعـــدة رقم (ه)

: 12-41

١ — التخالص اللاحق لوقوع الجريمــة - دفاع لا يلتفت اليــه - لــ ذئــــــك .

٢ — العلم بعدم وجود مقابل وفاء مفترض فى حق المساحب —
 عدم تقديم اصل الشيك — لا يغفى قيام الجريمة .

ملخص الحكم:

 ١ -- من المترر أن المحكمة لا ملئت الى دفاع المنهم المسئند الى الخالص لأنه جاء لاحتا لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط اللى نص عايبا القانون ولا تأثير له على تهام المسئولية الجنائية .

۲ ـ سوء النية فى جريبة اصدار شيك بدون رصيد يتراءر بجبرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له ـ فى تاريخ اصداره وهو علم مغترض فى حق الساحب بل وعليه مقابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من تدرته على الوفاء بقيبة الشيك حتى يتسم حرفه ، فانه لا يجدى المنبم الدفاع بتوقيع الحجز بتاريخ ٤/. /١٩٧٢ تبل تاريخ اصدار الشيكين ، ذلك بانه كان عالما وقت اصدارهما أن قيبتهما لن تصرى نتيجــة الحجز ويكون تصده الجنائى عن جريجة اعطاء شيكين لا يقابلهما رصيد تانم المهرز ويكون تصده الجنائى عن جريجة اعطاء شيكين لا يقابلهما رصيد تانم تابل للسحب ثابتا فى حقه مما تتوانر بمه اركان الجريبة المسندة اليه ، ولا ينفى قيامها عدم تقديم اصل الشيكين دلك أن للمحكمة أن نكون عتيدتها فى هذا الشان بكافة طرق الانبات ومن ثم فنى تط نن الى صحة المسدور المتحدة وتاخذ بها كدليل فى الدعوى .

ر طعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۲ ــ س ۳۱ ــ من ۱۱۸ ــ من ۱۹۸۰ ــ من ۱۹۸۱ ــ من ۱۹۸ ــ من ۱۹۸

قاعـــدة رقم (٦)

: 12-41

 ا الحجز على رصيد مصدر الشيك - صورة من مسور عدم قابلية الرصيد للسحب •

٢ ــ مناد حمل الشيك تاريخا واحدا ؟ ٠

٣ ــ متى تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ؟ ٠

ملخص الحكم:

 ١ ــ حالة الحجز على رصيد مصدر الشبك في البنك ماهي الا صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب .

٢ -- ،تى كانالشيك يحمل تاريخا واحدا غان مفاد ذلك أنه صدر فى هذا
 التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأنه حرر فى تاريخ سابق .

٣ ــ جريمة اعطاء شيك لإيقابله رصيد تتم بمجرد اعطاءالساحبالشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وغاء له قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق . اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره اداة وغاء تجرى النقود في المعاملات .

(طعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۲۲/۱۲/۸۲ ــ س ۳۱ ــ من ۱۱۰) ص ۱۱۰۷) ضرب

فــــــد ب

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا

۱ - جريمة الضرب أو احدداث الجرح عبدا - تحققها باتيان فعل الضرب أو الجرح عبدا عن عام بان من شائه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته - مساعلة الجانى عن فعله ومضاعفا له ولو لم يقصد اليها ما خردا في ذلك بقصده الاحتمالي - ما لم تتداخل عوامل اجنبية نقطع رابطة السبية بينه وبين النتيجة التي ترتبت عليه .

٢ -- أسبام المجنى عليه بخطاه في احدث الوذاة -- لا ينفى مسئولية
 المنهم -- ما دامت فعاته هي العامل الأسادي في وقوعها -- مثال في وفاة
 نتيجة صعق تيار كهربائي

ملخص الحكم:

ا حجرائم الضرب واحداث الجروع عدا تتحتق كليا ارتكبالهاتي فعل الضرب أو احداث الجرح عن اردد علم من هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلاية جسم المجنى عليه أو حد تن ثانت عليه جربية احداث الجرح العمد تحمل تانونا مسئولية تغليثا المرح العمد تحمل تانونا مسئولية تغليثا المرح الدعية المخوذا في ذلك المدنه ومضاعفاته ، ولو كن لم بقد الديجة المخوذا في ذلك بتحب عليه أن ينوقع امكان حسول التتالج التي تسد تترب على غملته التي تصدها .

من المترر أن الجاني في جريعة الضرب و أحداث جرح عسدا يكون مسئولا عن جريع النتائج المحتول حصوفه حد ملونه الاجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عواما، أحدث غير مالوفة تقطع رابطة السبيبة بينه وبين النتيجة .

٢ ــ تيام رابطة السببية بين الاصابات والوذاة في جريمة الضرب المفهى
 الى الموت من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة لملوضوع و ومتى

فصلت في شاتها - اثباتا أو نفيا - فلا رقابة لحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدي الى ما أنتهت اليه - كما هي المال في الدعوى الماثلة - ولا يؤثر في ذلك خطأ المجنى عليه - بفرض وجوده - ما دابت فمله الطاعن كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما حصلت المؤسسة .

(طعن رقم ۱۳۱۸ لسنة ۹۱ ق - جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ - س ۳۱ -من ۲۱)

قاعـــدة رقم (٢)

البسدا:

علاقة السببية في المواد الجنائية معسلاقة مادية تبددا بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من المناصر المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتاج المالوفة لفعله اذا مااتاه عمدا متدير قيام علاقة السببية موضوعي مسئولية التهم من في جريمة الضرب عن جميع التتساتج المساوفة ولو كانت عن طريق غير مباشر مسكالتراخي في العلاج ممالم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى غليه م

ملخص الحكم :

من المترر أن علاقة السببية على المواد الجنائية علاقة مادية تبدا بالفعل الضار الذي تارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بها يجب أن يتوقعه من الناتيج المالوفة لفعله أذا ما أتاه عبدا ، وثبوت تيام هذه العلاقة من المسأل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومنى فصل عي شابها الباتا الوضوعية التي يلا رتبالة لمحكمة النقض عليه ما دامة داتم تفساءه على ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان الحكم المطعون فيه اعتبادا على الأبدا المسائفة التي أوردها والتي لا يبارى المعامن في دلك المحيح من الأوراق قد خلص الى أن احداث المعامن جرحا عمديا براس المجنى عليب من الأوراق تدخلص الى أن احداث المعامن جرحا عمديا براس المجنى عليب بضربه بسما ، وكان الحكم قد عرض لدفاع المعامن ونقده واطرحه باسباب ضرفة النترم فيها بالتطبيق القانوني الصحيح ، عن الطاعن يكون مسئولا عن جناية الضرب المغنى الى الموت التي التبت الحكم مقارفتسه إياها ، ولا عن جناية الضرب المغنى الى الموت التي التبت الحكم مقارفتسه إياها ، ولا عن حياية المرب المغنى الى الموت التي التبت الحكم مقارفتسه إياها ، ولا

يجدى الملاحن ما يثيره عن الاهبال في علاج الجنى عليه فضلا عن أنه لإيعدو الموسل الذي سيق بفير دليل سهانه بفردن صحته سـ لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة القرب يكون مسئرلا عن جميع النتائج المقتبل حصولها من الاسابة وأو كانت عن طريق خير ببشر كالتراخي في الملاج أو الاهبال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو مالم يثل به الماعن ولا سند له من الاوراق ومن ثم فان النعي على الحدد في عسدًا الصدد يضحى ولا محل له .

الطن رقم ۸۷۷ لسنة ۹} ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسدا

ا مسئولية المقهم بجريمة الضرب أو الجسرح عمدا سعن جميسع
 التنافج المألوفة لفعله سولو كانت عن طريق غير مباشر مالم بثبت أنه كان
 متعمدا ساتجسيم المسئولية ،

7 - ثبوت علاقة السسببية - موضوعي - شرط نلك .

ملخص الحكم :

ا — من المترر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدا
بالفعل الضار الذي قارغه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان
يتوقعه من النتائج المالوقة لمعله اذا ما اناه عبدا ، وفروت يبلم هذه الملاقة
من المسائل الموضوعية التي ينفرد تاخي الموضوع بتقديرها ، فيني نصل
في شانها ، اثباتا أو نفيا ، غلا رقابة لمحكبة النقض عليه ما دام تصد اتمام
فيه شانها ، اثباتا أو نفيا ، غلا رقابة لمحكبة النقض عليه ما دام تصد اتمام
فيه اعتبادا على السباب تؤدى الي ما انتهى اليه ، وكان المحكم المطعون
فيه اعتبادا على الأدلة السائفة التي أوردها — والتي لا يماري الطاعن أن
فيه اعبينها الصحيح من الأوراق — تد خلص الى أن الطاعن أصدت جرحا
عمديا برقبة المجنى عليه بمطواة ودلل على توافر رابطة السببية بين هصده
الاصابة والوفاة المجنى عليه وأن حدوثها يرجع لسبب اجنبي لا فخل المطاعن
فيه ، واطرح الحكم — غي منطق سائغ — هذا الدفاع مها اكسده الطبيب
فيه ، واطرح الحكم — غي منطق سائغ — هذا الدفاع مها اكسده الطبيب
الشعى — غي منافشته — من أن أصابة المجنى عليه غي المسببة الوفاة
الشرعي — غي منافشته — من أن أصابة المجنى عليه غي المسببة الوفاة
الشرعي — غي منافشته — من أن أصابة المجنى عليه غي المسببة الوفاة
الشرعي — غي منافشته — من أن أصابة المجنى عليه غي المسببة الوفاة
الشرعي — غي منافشته — من أن أصابة المجنى عليه غي المسببة الوفاة
الشرعي — غي منافشته — وأن أصابة المجنى عليه غي المسببة الوفاة

بأنها نقذت الى النخاع الشركى واحدنت شللا بالجنى عليه استدعى رقاده على الظهر مما نتج عنه ترح فراشية ادت الى امتصاص توكسيمى انتهى بالوفاة ، وأن حالة المجنى عليه السيئة التى ادت الى وفاته كان من المكن حدوثها وهو تحت العلاج بالمستشفى . . . وهى أسباب سائفة التزم فييا الحكم بالتطبيق القاتوني الصحيح ، فان الطاعن يكون مسئولا عن جميسع المتالج المحتل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالنزاخي في العلاج از الاهبال فيه ما لم يثرت انه كان متعبدا لتجسيم المسئولية .

(طمن رتم ۲۰۳۱ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۲/۳/۸ ـ س ۳۱ ـ ـ ص ۳۲۸)

قاعـــدة رقم (})

: المسدا

۱ — القصد الجنائي في جريبة احداث الجروح عبدا — متى يتوافد ؟ ٢ — رابطة السببية في المواد الجنائية — حدودها ؟ تقدير توافسرها — موضوعي — مرض المجنى عليها من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببة — ماثل .

٣ ــ القصد الجنائي في جريمة احداث الجروح عمدا ــ متى يتوافر ؟

ملخص الحكم :

۱ سمن الثابت ان جريبة احداث الجروح عبدا لاتتطاب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجائي الفعل عن ارادة وعن علم بان هسذا الفعل يترتب عليه الساس بسلابة جسم الجني عليه أو صحته ، ويكفى أن يكون هذا القصد بستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

٢ - من المترر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدابالفط الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المالوقة لفعله أذا ما أتاه عبدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا غلا رقابة لمحكمة المنقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسبباب تؤدى إلى ما أنتهى اليه . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ركل الجني

مليها فسقطت على الأرض وتوفيت ، ودلل على توافر رابطة السببية ببن الفصل المسند للطاعن ووفاة المجنى عليها بما اثبته تقرير الصفة التشريحية من أن الانفعال والمجهود الجسمائي والأم الاسابي الناشئة عن التمدى قد ساهبت في احداث الوفاة فان في ذلك ما يحتق مسلوليته ... في مسسحيح ساهبت في هذه التنبية التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها لما خسر مرر من أن الجاني في جريعة الضرب أو احداث جرح عبدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر بالمام تتداخل عوامل اجنبية غير مآلوفة نقطع رابطة السسببية ببن غير مباشر ماام تتداخل عوامل اجنبية غير مآلوفة نقطع رابطة السسببية ببن لعلم وبن التقيمة - ومن أن مرض المجنى عليها أنما هسو من الأمرر الذي

(طعن رقم ۲۰۹۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۷)

قاعـــدة رقم (٥)

المسدا :

انطباق نص المسادة ٢٤٢ عقسوبات ــ ولو حصسل الاعتسداء باليسد مرة واحدة ولو لم يترك اثرا ــ بيان المحكمة لمواقع الاصابات او السرها أو درجة جسامتها غير لازم •

ملخص الحكم:

لا يشترط لتوانر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المسادة ٢٤٢ من تانون العتوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بسل يعد النمل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك وعلى ذلك غلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بعقتضى تلك المادة أن يبين الحكم مواتسع الاصابات التي انزلها الطاعنان بالمجنى عليها ولا أثرها ولا درجة جسامتها . (طعن رقم ٢٣٢١ للسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٣ - سر ٢١ -

ص ۱۹۳)

قاعـــدة رقم (٦)

: 12-41

١ ــ العاهة المستديمة ــ ما هيتها .

٢ ــ ضعف قوة الابصار اصلا لا يؤثر في قيام الجريمة ــ حد ذلك .

ملخص الحكم :

من المترر أن الماهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة . ١/٢٤ من قانون العقوبات هي فقد اهد أعضاء الجسم أو أهد لجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصنة مستديمة وكان يكفي لتوافر العساهة المستديمة – كما هي معرفة به في القانون — أن تكون العين سليمة قبل الأصابة وأن تكون قد أصبت بضعف يستحيل برؤه ، أو أن تكون منفعتها تمد فقدت فقدا كلبا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الأصابة ، وكانت للمحكمة قد الحيانت من واقع القرر الطبي الشرعي وعناصر الانبات التي أوردتها أن الإصابة التي اعدئها الطاعن بالمجنى عليه في عينه البيني قد خلقت له عامة مستديمة هي فقد ما كانت تتبتع به من قوة أبصار قبل الأصابة فقدا اتبا ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ضعف قوة أبصار قبل المعين أسلا لا يؤثر في قيام اركان الجربية ما دام أنه لم يدع في مرافعته أن تلك العين كانت فائدة الإيصار من المنا المعين المين المنسوب اليه اهدائها .

(طعن رقم ۲۲۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ــ من ٧٨٨)

قاعـــدة رقم (٧)

البسدا :

استظهار الحسكم قيام عسلاقة السسببية بين اصسابة المجنى عليسه وبين الماهة المستديمة فيما نقله عن التقرير الطبى الشرعى سكفايته سمندا لذلك .

ملخص الحكم :

اذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر تيام علاقة السسببية

مين اصابة المجنى عليه بفخذه الأيسر والتي نقلها عن التقرير الطبي الابتدائي مس الماهة المستديمة التي تخلفت لديه بذلك الفخذ والتي أوردها نقلا عن التدرر الطبى الشرعى الذي اثبت أنها نعزى الى تلك الاصابة بها أحدثته ون شلل بالطرف السفلي الأيسر مع قدرة على المشي متكثًا على عصا فاته ينصير عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور عي هذا الصدد .

(طعن رقم ۷۲۳ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ - س ٢١ -من ۲۷۸)

قاعـــدة رقم (٨)

البسدا:

١ _ رابطة السببية في الزاد الجنائية _ حدودها ؟

٢ - كون وفاة المجنى عليه مرجمها الى تلوث موضع الاصابة بمرض المتيتانوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوي ـ يقطع بتوافر رابطة السببية سن الإصابة والوفاة •

ملخص الحكم:

لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما ازرده الحكم نقلا عن النقرير الطبي الشرعى _ الذى حرر بعد اجراء الصفة التشريحية _ له معينه الصحيح من ذلك التقرير ومؤداه ونداة المجنى عليه تعزى الى تلوث موضع اصسابة المجنى عليه بأسفل الساق اليمنى بمكروب التينانوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوي شعبي مزدوج ، فان في ذلك ما يقطع بتواغر رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعن وبين الوغاة .

(طعن رقم . ٩٣ لسنة . ٥ ق _ جلسة ١٩٨٠/١١/٥ _ س ٣١ _ ص ۱۹۵)

قاعـــدة رقم (٩)

قيام جندة الضرب المعاقب عايها بالمادة ٢٤٢ عقديات ولو حصل الضرب باليد مرة واحدة - ترك اثرا أو لم يترك - بيان حكم الادانة _ ببقتضى تلك المادة _ موقع الاصابات _ اثرها _ وجسمامتها _ ليس بـــلازم ٠

ملخص الحكم:

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص

المدة ١٤٢ من قانون المقوبات أن يحدث الاعتداء جرما أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل شربا ولو حصل باليد مرة واحدة سبواء ترك اثرا أو مجز ، بل يعد الفعل شربا ولو حصل الدانة بمتنفى تأك المادة أن يبين موقع الاسابات التي أنزلها المتيم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجسة جسابتها ، ولما كان الحكم المطون نيه قد أثبت على الطاعنين أنهما اعتديا على المجنى عليه بالضرب ما أحدث به الاسابات التي أثبتها الحكم من واقع التتزيد الطبى وأخذهما بمتنفى المادة ٢٤٢ من قانون المقوبات غان منعى الماعنين ني هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ۷۲۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٧ ــ س ٣١ ــ من ١٠٧٦)



عقسسوبة

قاعـــدة رقم (١)

البسدا:

مبدا شخصية العقوبة - ماهيتها ٠

ملخص الحكم :

من المترر ان التضاء بالمعتربة يحكمه مبدا اساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدا شخصية المعتوبة . ومتنضاه الا يحكم بعتوبة ـ ايا كان نوعها ــ الا على من ارتكم الجريمة او شارك نبها .

(طعن رقم ۱۰۷۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱/۱/۱۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۹)

قاعـــدة رقم (٢)

: البسيدا :

القـــاتون لم يحتــم لاثبات السوابق تقديم صــحيفة الحالة الجنقيــة ــ حق محكمة الموضوع في استخلاص ثبوت التهمة بظرفها الشدد ــ حد ذاــــك •

مُلخص الحكم :

بتى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أعتبد فى توافر الظرف المشدد بمذكرة النيابة المتدمة البحكية اثباتا لسبق الحكم على المتهم فى جناية سرقة باكراه وشروع فيها ، وباعترافه فى التحتيق بتلك السابقة وفى جلسة المحاكمة بالتهمة بظروفها المشددة - انطلاقا من حق محكبة الموضوع فى أن تلخذ من الأطلة بما تطبئن اليه دون النزام عليها ما ارتأته ، وما دام المقاون لم يحتم - لاثبات السوابق - تقديم صحيفة الحالة الجنائية وكان استخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت التهمة بظروفها المشددة من الأدلة

الذي تسائد اليها سائغة وطنتها مع العتل والمنطق مان المجادلة في ذلك شحل المي محدد النقض . الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . (طعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ - س ٣١ - ص ٢٣)

قاعـــدة رقم (٣)

المسددا: وظيفة محكمة النقض في ثسان الأحكام الصادرة بالاعدام •

ملخص الحكم:

ان وظيفة محكمة النقض في شان الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعبال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقص الحكم في اية حالة من حالات الخطا في القانون أو البطلان ولو من المقاء نفسها غير مقدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذي تعرض به التيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثاقية من المسادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المسادة ٣٩ من المتانون رقم ٧٧ المسئة ١٩٥٩ .

(طعن رتم ۱۹۱۶ لسنة ۹۹ ق - جلسة ۱۹/۱//۱ - س ۳۱ -ص ۱۹۵)

قاعـــدة رقم (})

المسدا :

١ حقبول عرض النيابة قضايا الاعسدام سواو تجاوزت المعساد
 المقسرر لذلسك ،

٢ - الحكم الصادر بالاعدام ، ما يلزم من تسبيب لاقراره .

ملخص الحكم :

۱ حـ من المترر أن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه التضية على محكمة النقض مشعوعة بمذكرة برأيها عى الحكم ؛ عملا بنص المسادة ٢٦ من عقون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقسم كلمة النقض المام محكمة النقض المامة ١٩٥٨ ؛ يعد ميعاد الاربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون

وطلبت اقرار الحكم ، الا أن تجاوز هذا المعاد ... وعلى ما جرى عليه تضاء
هذه المحكمة ... لا يترتب عليه عدم تبول عرض النيابة العامة ، بل أن محكمة
المنقض تنصل بالدعوى ... مادام الحكم صادرا قيها حضوريا بالاعدام ... بجرد
عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين ... من تلتاء نف مها ... ما عسى أن يسكون
تقد شاب الحكم من اخطاء أو عيوب ... يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة
المابة في المعاد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة المابة
لهذه التضية .

٧ ــ لما كانت اجراءات المحاكمة ، قد تمت طبقا للقانون وصدر الحكم وفقا لما تقنى به الفترة الثانية من المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات المبائية المعدل بالقانون رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٦ من صدرر الحكم بالإعدام باجماع آراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع راى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم ، وقد جاء الحكم خلوا من عيب ،خالفة القانون او الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة ونقا للة نون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى صحح أن يستقيد منه المحكوم عليه على نصو ما نصت عليه المادة الضابسة من قانون المقومات ، قانه يتمين قبول عرض النيابة العامة أقرار الحكم المسادر ماعدام المحكوم عليه .

(طعن رتم ۲۲۲ لسنة ۹] ق — جلسة ۱۱۸۰/۲/۱۱ -- س ۳۱ --ص ۲۱۸)

قاعـــدة رقم (٥)

: 13___41

 ا — الجنون أو عاهة المقسل دون غيرهما همسا منساط الاعفاء من المقلب عملا بالمادة ٢٦ عقوبات .
 المائة النفسية والمصبية تعد من الاعدار القضائية المخففة التي يرجع

٢ — الحائة النفسية و المصبية تعد من الأعذار القضائية المحفقة في يرجح الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب •

ملخص الحكم:

منى كان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى لشعوره واختياره وقت

ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تتفى به المادة ١٣ من تانون المقوبات لجنون أو عاهة في العثل دون غيرها وكان المستقاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جريمته تحت تأثير ما كان يعانيه من حالة نفسية وعصبية فان نفاعه على هذه الصورة لا يتحتق به دفع باتعدام المسئولية لجنون أو عاهة في العتل وهما مناط الأعفاء من المسئولية به هو دفاع لا يعدو أن يكون مترونا بتوافر عذر تضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في اعماله أو اطراحه لتتدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النتش ومن ثم قلا يسبب الحكم عدم رده على هذا الدفاع .

(طعن رقم ۱۹۳۲ السنة ۹) ق - جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۷ - س ۳۱ -

قاعـــدة رقم (٦)

: المسطا

عدم اشتراط حسدوث اصابة للقضاء بالعقوبة التصاوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 179 عقوبات .

ملخص الحكم :

ان الفتسرة الأولى من المسادة ١٦١ من تانون المقسوبات التى ديسن بها الطاعن قد جرمت التسبب بغير عمد فى حصول حادث لاحدى وسسائل النقل العام من شانها تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر ولم تشترط حدوث اصابة أحسد .

(طعن رقم ۱۱۵۲ استة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ من ۲۹۷)

قاعـــدة رقم (٧)

: 12___41

وجــوب الاجــاع عند الحــكم بالاعــدام لا يعدو أن يكون أجراء من الاجرادات المنظمة لاصدار هذا الحكم ــ لا يمس اساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عايها القانون بهذه العقوبة بالالفاء أو التعديل ــ ولا ينشىء لمقارفيها اعذارا أو ظروفا تغير من طبيعــة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها جواز أبدال عقوبة الاعدام المقررة لجريمة الاتسال المساقة المؤبدة أو المؤقنة عند تطبيق المادة 19 عقوبات .

ملخص الحكم :

التص على وجوب الأجباع عند اصدار الحكم بالأعدام الذى استحدثه الشرع بتعديل الفترة الثانية من المسادة ٣٨١ من تأتون الإجراءات الجنائية بالتأثون رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون اجراء من الإجراءات البنظيسة لاصدار الحكم بالأعدام وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يعس أساس الحق فى توقيع متوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يماتب عليها التأتون بهذه المقوبة بالإنفاء أو التعديل ولا ينشىء لمتارفيها أعذارا أو ظروفاتفير من طبيعة تلك الجرائم والعقوبة المترة لها بل التتصر على بعقيم الحكم بهذه المقومة ، لما كان ذلك ، عان انحكم المطعون أذا تشى بعقوبة الأشمال الشاتة المؤيدة لجريبة التئل العبد مع سبق الاصرار التي دان الطاعن بها . بعد اعباله المهادة ١٧ من تأتون المقوبات بدلا من عقوبة الإعدام المترة لهذه الجريبة . دون النص على الاجباع فى الحكم غانه يكون صححا فيها قضي به .

﴿ طَعَنَ رَمَّ ، ٢٠٤ لَسَنَةَ ٤٩ قَ ــ جَلَسَةَ ٢/٩ / ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ ص ٣٤٣)

(م ــ ۳۲ ــ جنائی)

قاعـــدة رقم (٨)

: المسدا

ا — الارتباط بين الجرائم — تقديره ، في الاصل لمحكمة الموضوع —
 حد ذلك ؟

 ٢ - كون الواقعة - كما أثبتها الحكم تخالف ما أنتهى اليه من عدم قيام الارتباط خطأ قاتونى - يوجب تدخل محكمة النقش .

٣ ــ معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن خل جريمة بالرغم مما تنبىء عنه
 الواقعة ـــ كما اثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ بينهما
 ــ خطأ ـــ وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الاولى الاثمد .

ملخص الحكم:

من المقرر أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مها يدخل نى حدود السلطة التتديرية لمحكمة الموضوع الا أنه متى كانت وقائع الدعوى - على النحو الذي حصله الحكم - لا تتفق قانونا مع ما انتهي اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها لهان ذلك يكون من تبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون نيه قسد تضى بمعاتبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما اوردها في أن الجريمتين تد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة انعال مكملة لبعضها البعض نتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم أفوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون المقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي المعقوبة المقررة للجريمة الأولى ، ومن ثم مانه يتمين نقض الحكم المطمون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الحس المقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق المخسول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ _ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ... من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(طعن رقم ۲۹۳۷ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۲۸/۶/۲۸ - س ۳۱ -ص ۵۵۵)

قاعـــدة رقم (٩)

البسدا:

انــكار المتهم فى التحقيقات ما قرره الفـــابط من أنه ســبق الحــكم عليه فى قضايا مخدرات ــ وثبوت أن صحيفة حالته الجنائية أم ترفق ـــ قضاء المحكمة ــ بناء على الأوراق المطروحة امامها فحسب ـــ وامرها بايقاف تنفيذ المقوية ــ صائب ــ طالما أن القيابة المامة لم تقدم ما يخالف الظاهر من الأوراق ـــ أو تطلب التاجيل لهذا الفرض •

ملخص الحكم:

بتى كان البين من مطالعة الحكم الملعون فيه أنه أبر بايتاف تنفيد عتوبتى الحبس والغرامة استنادا الى ظروف الدعوى والى عدم ثبوت وجود سوابق المتهم ، وثبت من المردات أنها لم ترفق بها صحيفة حالة المنيس البخائية وأنه أنكر فى التحتيتات سبق الحكم عليه فى تنسايا مخدرات وأن الرائيس والحكم عليه فى عدة تضايا مخدرات ، لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لم تتقدم الى الحكية قبل الفصل فى الدعوى بما يخالف هذا الظاهر من الأوراق أو تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض هان المحكمة أذ تضت فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة المامها فحسب لا تكون تد خسائنت الغائون في شيء ويكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ۲۹۳۱ لسنة ۹) ق _ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۲ _ س ۳۱ _ ص ۱۱۲)

قاعـــدة رقم (١٠)

: 12_41

ملخص الحكم:

مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . جواز تبديل عقــــوبة

الأسغال الثماتة المؤبدة بمقوبة الإشغال الثماتة المؤقتة بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها لما هو مقرر من أن تلك المادة أنها تجيز تبديل المعقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بمقوبات مقيدة للحرية أخف منها أذا انتضات الأحوال رافة المقضاة . لما كان ذلك ، فأن الحسكم المطعون فيه أذ لم يلتزم عند توقيع العقسوبة سالد الانني لمقسوبة الغرامة المترر لها في الفقرة (1) من المادة ٣٤ مسالفة البيان بالإضافة الى مقوبتي الأشغال الثماقة والمصادرة المتضى بهما بل قضى بأتل منه ، فأته يكون قد خالف التشون .

ر طعن رقم ۲۱۲ لسنة ۵۰ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۹ سـ س ۳۱ س ص ۱۹۶۶)

قاعىسدة رقم (١١)

البسدا:

ادانة الطاعن على اسساس الظروف المشددة المنصسوص عليها في المادة ٢٠٨ عقوبات عدم توقيع عقوبة الفرامة مع عقوبة العبس – خطا في القسسةون .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المنهم على اسساس توافر الظرف المسدد المنصوص عليه في المادة ٢٠٠٨ من قانون المقوبات ؛ وكانت هسنده المادة تنص على عقوبتى الحبس والفرامة في هذه الحالة ؛ واذ أغفل الحكم المطعون فيه الحكم بمقوبة الفرامة وقضى بالجبس فقط يكون قد اخطا في تطبيق المتانون مما يتعين معه — وعملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رتم ٥٧ اسسمة مقوبة الشفن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض — تصحيحه باضافة مقوبة الفرامة .

(طعن رتم ۲۲۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۰/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۲۵۶)

ماعسدة رقم (١٢)

المسدا :

 المقوية الأصاية القررة لاتسد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجرئة - تجب المقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جسرائم - دون المقوبات التكبيلة .

٢ ـــ العقوبات التكييلية ـــ في واقع امرها عقوبات نوعية ـــ يجب توقيمها
 مهما تكن العقوبة المقررة ـــ والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ـــ مشـــال
 في جريمة جلب وتهريب بفــــاتم •

ملخص الحكم:

لما كان الأصل أن العقوبة الأصلية المقسرة الأصد الجرائم المرتبطسة
بيمضها ارتباطا لا يقبل النجزئة يجب المقوبات الأصلية المقررة لما عداها من
جرائم دون أن يهند هذا الجب الى المقوبات التكيلية التى تحبل في طباتها
مكوة دد الشيء الى اصله أو النمويش المنى للخزانة أو أذا كانت ذات طبيعة
مكوة دد الشيء الى اصله أو النمويش المنى للخزانة أو أذا كانت ذات طبيعة
يراعى نهيها طبيعة الجريهة ولذلك يجب توقيعها بهها تكن العقوبة المتررة لما
يرتبط بتلك الجريعة من جرائم أخرى والتحكم ببا مع عقوبة الجريعة الأثمد
ولما كان الحكم المطمون فيه قد أعهل حكم المادة ٢٣ من القانون المقسوبات
وأغلل الحكم بالتمويض المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رحم ٢٦
لمنة ١٩٢٣ وهو — وعلى ما ببين من مدونات الحكم — سنة وقسسمين
جنيها فله يكون قد أخطا في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا
وتصحيحه بالقضاء بذلك التمويض بالاضافة الى العقوبات المقضى بها .

(طعن رتم ۲۷۸ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ٢٦/٥/١٦٨ -- س ٢١ --ص ١٨٠)

قاعـــدة رقم (١٣)

المبـــدا: مماقبة المتهم بالاشفال الشــاقة وعــزله من وظيفتــه دون تحــديد مدة العزل ــ يتفق ونص المادة ٢٧ عقوبات ــ توقيت عقوبة العزل لا يكون الا في حالة الحكم بعقوبة الحبس •

ملخص الحكم:

متى كان الحكم المطمون فيه قد عاقب الطاعن بالأشىغال الشباقة لمسدة

خمس سنوات وتضى بعزله من وظيفته غان قضاءه يتفق وصحيح القانون ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ من قانون المقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل سالذى يثيره الطاعن سالا يكون الا غى حالة الحكم بعقوبة الحبس .

(طعن رتم ۲۸۸ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٨/٥/٢٨ _ س ٣١ _

ص ۲۸۳)

قاعـــدة رقم (١٤)

المبسدا :

١ عقوبة الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٤ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
 الاعدام أو الاشمغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠

٢ _ م ٣٦ من القانون المنكور _ استثناء من احكام المادة ١٧ ع ٠

ر هم ، را من السون الشاقة المؤددة - المقررة بالمادة ؟ المذكورة ٣ - عقوبة الاعدام أو الأشفال الشاقة المؤددة - المقررة بالمادة ؟ المذكورة - لا ينزل بها الا الى المقوبة التالية لها مباشرة - مخالفة ذلك - خطأ في تطبيق المقادن ،

ملخص الحكم:

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسسنة المحدرات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسسنة علاية المعدرة المعدرة المعدرة وبغرامة من علاية آلان الى عشرة آلاف جنيه سـ «كل من حاز أو أحرز أو أشترى أو باغ أو سلم أو نقل أو تعمر التجار أو يكان ذلك بقصد الاتجار أو وكان ذلك بقصد الاتجار أو وكات المادة مورة وذلك في غير الأحوال المحرج بها في هذا القانون ١٠٠ حكام المادة ١٨٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من المقوبة المادة المادة المادة المادة المادة ١٨٠ من قانون المقوبات لا يجوز في تطبيق المواد أفسابقة النزول الاتجاز ألى السجن ثلاث سنوات مع أن المقوبة المقررة بقصد الاتجاز ألى السجن ثلاث سنوات مع أن المقوبة المقررة مي الاصدام أو الاصفال المادة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها . الا إلى المقوبة التالية النافية المنافذة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها . الا إلى المقوبة التالية في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بهمائية الحكوم في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بهمائية الحكوم في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بهمائية الحكوم في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بهمائية الحكوم

عليها بالاشمفال الشاتة لدة ثلاث سنوات بالانسافة الى عقوبتى الغسواسة والمصادرة المتضى بنها .

(طعن رقم ۳۱۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/٢ ــ س ٢١ ــ ص ٧٠١)

قاعـــدة رقم (١٥)

: البسدا

١ ــ استثناف التوم دون النيابة ــ اثره ــ عدم جواز تغليظ المقسوبة
 ١ القدم، بها عامه ــ علة ذلك ؟

٢ ــ المبرة في تشديد المقوبة او تخفيضها هي بدرجة الفاظ في تربيب
 المقوبات ــ قضاءأول درجة بنوعين منالمقوبة «الحبس والفرامة»الإجوز ــ
 لحكمة الاستثناف زيادة مقدار الفرامة وأن انقصت مدة الحبس ــ علة ذلك ؟

ملخص الحكم:

اذ كان نص القترة الثالثة من المادة ١١٧ من تقون الإجراءات الجنائية
قد جرى بأنه اذا كان الاســـتناف مرفوعا من غير النيــابة العــابة فليس
للمحكبة الا ان تمدله لمملحة رافع الاستئناف ، وكان الطاعن هو المستئناف
وحده -- دون النيابة العالمة -- غلا يصح في القانون أن يغلظ العقاب عليــه
وحده -- دون النيابة العالمة في ترقيب العقوبات بالابنة في تشعيد العقوبة أو
تخفيفها هي بدرجة الشلط في ترقيب العقوبات ، الا أنه اذا كانت محكبة أول
درجة قد تضـت على الطاعن بنوعين من العقوبة الحبس والغــرامة الميس
للمحكمة الاستئنة إن هي انتصاب مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التي
حكم بها مع الحبس ابتدائيا ، والا تكون قد الضرت الطاعن باستئنافه ، وليس
من مدتها في لم تحقق للطاعن ما ابتفاء باستئنافه من بــراءة أو تخفيف
من مدتها في لم تحقق للطاعن ما ابتغاه باستئنافه من بــراءة أو تخفيف
للمقاب طالما الذا الدعمة كلا النوعين من العقوبة .

۱ طعن رغم ۲۱۱۲ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۸۸۰/۲/۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۱۷ ق ــ ا

قاعـــدة رقم (١٦)

: المسطا

التعويض المنصدوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لدسنة ١٩٦٤ - طبيعته : عقوبة تكيلية - تنطوى على عنصر التعويض - عسدم جواز الحكم به الا من محكمة جنائية ، ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر .

ملخص الحكم:

من المترر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من التسانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكييلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرابة التي يحكم بها على الجائن تحقيتا للغرض المتصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقسد حدد الشارع متدار هذا التعويض تحديدا تحكيا غير مرتبط بوقوع اى ضرر وسوى نبه بين الجريبة التامة والشروع غيها مع مضاعفته في حالة المود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية وأن الحسكم به حنبى تتضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الفسرانة في الدعوى ويدون توقف على تحتق وقوع ضرر عليها .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١/٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ من ٨١٥)

قاعـــدة رقم (۱۷)

: المسدا

١ -- مصادرة المواد الغذائية المفشوشة ... عقوبة تكميلية وجوبية ...
 القضاء بها في جميع الأحوال اذا كانت المواد سبق ضبطها على ذبة الفصل في الدعسوي .

٢ — مخالفة الحكم للقانون باغفائه القضاء بمصادرة المادة المفسسوشة المضبوطة — وجوب تصحيحه — م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ان جريمة انتاج خل طبيعى مغشوش التي دين بها المطعون مسده معاتب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ١ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سلاف الذكر توجب الحسيكم

بهصادرة المواد المغشوشة ـ وهى عقوبة تكديلية وجوبية يغضى بها فى جبيع الاحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذهة الفصل فى الدعوى فان المكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة يكون تعد خالف القانون مها يتعين معه تصحيحه عملا بالفترة الأولى من المادة ٢٩ من التانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجسراءات الطعن المم محكمة المنقض ـ وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الفرامة المقضى بهسا .

(طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ - س ٣١ ــ ص ١٠٤)

قاعـــدة رقم (۱۸)

: المسلاا

 1' ــ عقــوبة المادة ٢/٢٢٤ عقــوبات ــ يحكى لتطبيقها ــ المحدوت استقلال العربية المقترنة عن جربية القتــل ، وتبيزها عنهــا ــ وقيــام المحاصة الأمنية سنيما .

المصاحبة الزمنية - مقتضاها ؟ تقدير تحققها ، موضوعي ٠

 ٢ _ حكم ((تسبيب - تسبيب غير معيب)) العقدوية المبررة - ظروف مشدة تقدير توافر السلطة الفعلية للجانى على المجنى عليها - موضى وعى .

٣ ــ قبــول عرض النيــابة لقضايا الاعدام ــ ولو تجاوزت المعــاد
 القرر في القانون علة ذلك ؟

کم ((تسبیه _ تسبیب غیر معیب _ اعدام _ قتـل عمـد _
 هتـك عــرض •

الحكم الصادر بالاعدام ... ما يلزم من تسبيب لاقراره ؟

ملخص الحكم:

ا _ يكنى لتغليظ العقاب ، عملا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريبة المتترنة عن جناية التتل وتبيزها عنها وقيام المساحبة الزينية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي غترة قصيرة من الزين وتقدير ذلك مها يستقل به قاضي الوضوع . ٢ - من المترر أن توافر السلطة الفعلية للجانى على المجنى عليها أو عدم تواهرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهاتيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هـذا الشأن طالما أن الإدلمة والاعتبارات التي ذكرتها من شانها أن تؤدى إلى ما أنتهي اليه الحكم ، وأذ كانت الأدلة المسلطة على كانت الأدلة المسلطة على المسلطة على المنافئة من مثلها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها فأن ما أثبته من توافسر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين (٢/٢٦٧ ، ٢٦٩ من قانون المقوبات وتفليظ العتاب في جناية القتل الميد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من تأنون المعقوبات يكون صحيحا في القانون .

٣ حيثان النيابة العابة ولئن كانت تد عرضت هذه القضية على محكبة النقض بشغوعة بدنكرة برايها في الحكم عبلا بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعن أمام محكبة النقض بعد ميعاد الارمعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت أقسرار الحكم ١ الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لان الشارع انما اراد بتحديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مغتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكبة النقض في كل الاحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى اى الاحوال غنان محكبة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٢٦ سائفة غان محكبة النقش تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٢٦ سائفة مذكرة برايها او لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة تبل غوات الميصاد المصدد المصرد المعمد الميادة .

١ - اذ صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مغتى الجمهورية تبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من تانسون الاجراءات الجنائية ... وجاء خلوا من تالة مخالفة القانون أو الخطا في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى الميه هذا الحكم ، ومن ثم يقعين مع قبول عرض النبابة اقرار الحكم المسادر باعدام المحكوم عليه .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٤/١٢/ ١٩٨٠ ــ س ٣١ ــ من ١٠٦٥ }



عــــود

قاعـــدة رقم (١)

المسدا:

شروط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ٥١ عقوبات ؟

ملخص الحكم :

يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة 10 من تانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٩٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلدهما لمدة سنة على الاقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداهما لمدة سنة على الاقل في سرقات أو في احدى الجرائم التي بينتها المادة ١٥ المذكورة على سبيل الحصر ، واخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالهة الذكر ،

(طعن رتم ۱۹۸۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٦ ــ س ٢١ ـــ ص ۱۹۸۶)

قاعـــدة رقم (۲)

المبـــدا: عدم بيـان توافر ظرف العود بالشروط التى نص عايهـا فى المــادة ١٥ عقوبات قصور ــ له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القـــانون •

ملخص الحكم:

البين من الحكم المطعون فيه انه الا دان المطعون ضده بجريعة سرقة
قد اعتبره عائدا غطبق في حقه المادة (١٥ من تانون العتوبات وانزل عليه
عقوبة الإشغال الشاقة لدة سنتين بيد أنه لم يبين توافر ظرف العود في
حقه بالشروط المنصوص عليها في المادة (١٥ سالفة الذكر مها يعيه بالتصور
الذي له الصدارة على وجوه الطمن المنطقة بمخافة القانون وهو ما يتسبح
له وجه الطمن - ويعجز هذه المحكمة عن اعبال رقابتها على تطبيق القانون
تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وقول كليتها في شأن ما نثيره النيابة
العلمة بوجه الطمن . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطمون فيسه
الاحسالة .

(طعن رقم ۱۸۵ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۸۸)

غش

قاعـــدة رقم (١)

: ألبسدا

 س معاقبة المتهمة بالغرامة عن جربمة غش حال كرنها عائدة على موجب حكم المادة ٣/٤٩ عقوبات ــ خطأ فى تطبيق القانون ــ وجــوب تصحيحه باستندال عقوبة الحسى يعقوبة الفرامة .

٢ -, جريمة حيازة او بيع البان غير محتفظة بخواصــها الطبيعيــة ــ
 عقوبتها الحبس او الغرامة ــ المادة ١/١٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ،
 والقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٠ لسنة ٢٣٤١ .

العود الى ارتكاب هذه الجريمة ــ عقوبة الحبس ــ المواد ١/١٢ من القانون ١٣ السنة ١٩٥٠ ، ١٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٠ من القانون ٨) لسنة ١٩٤١ .

الجرائم المتصوص عليها في القوانين ٨٨ لسنة ١٩٢١ (١٩٢ سنة ١٩٥٠) من المنق ١٩٣١ في شان ١٩٥٠ ، ١٠ لسنة ١٩٣١ في شان الموازين والمكاييل والمقاييس أو أي قانون خاص بقيع الفش والتدايس ــ تهاتلها في المود الى ارتكاب احداها ــ المادة ١٠ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٤١ .

ملخص الحكم :

ا ــ ولما كان النابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقة بالنودات والتي سلفت الاشارة اليها ان المنهمة عائدة في حكم المادة ٢/٤٩ من تانون المقوبات لارتكابها جريمة الفش موضوع الدعوى المطروحة تبسل مضى خبس سنبن من تاريخ الحكم عليها في جريمة مماثلة . ولما كانت النيابة العابة قد استأنفت الحكم الفيابي الابتدائي تأسيسا على هذا النظر حسبها جاء في مذكرة اسبلب الاستثناف المدونة على ملف المفردات وصح اعسلان المطمون ضدها بالوصف المعدل أمام محكمة ثاني درجة في ١٩٧٨/١١/٨ المرفقة حسبها يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٧/١٢٨ المرفقة حسبها يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٧/١٢٨ المرفقة

بالمغردات المنضمة ، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيع العقدوبة المنصوص عليها في المؤدة العاشرة من القانون رقم ٨/ لسنة ١٩٤١ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واكتفى بتأبيد الحكم الابتدائي فيها تضى به من غرامة رغم وجوب معاتبة الحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة . قانه يكون تد اخطا في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيصه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

٢ - لما كان القانون رقم ١٢٢ السنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومنتجاتها قدنص نى المادة الثانية منه على أنه « يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصــد البيع ما لم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعيسة خاليسا من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم ينزع شيء من تشدته » ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه « مع عدم الاخــلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أي قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات المادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مسدة لا تتجاوز سنة وبفرامة لا تقل عن حمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وللادارة الصحية اعدام اللبن او منتجاته المفشوشة النالفة أو الضارة بالصحة وذلك لراعاة احكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر . وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على انه في الأحوال التي ينص فيها اى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررته نصوصه تطبق المقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنات تصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٨} لسنة ١٩٤١ انه وان كان محل كل منهما بغير خلاف تسد نص على معاتبة مرتكب عرض مواد غذائة مفشوشة للبيع بالحبس لدة لا تتجساوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها او احى هاتين العقوبتين ، فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، الا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٩٤ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العسود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر المكم او لصقه . وتعتبر الجسرائم ألمتصوص عليها في هذا التانون والبرائم المتصوص علبها في تانسون الملابات والبيانات التجارية والمادة ١٩٢٩ من القانون رقم ٢٠ لسسنة ١٩٢٩ للبوازين والمتابيس والمكابيل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في اي تاثون آخر خاص بقيم المفش والتعليس متماثلة في العود » فان العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر المعتوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العصود طبقا لما تتضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١٩١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة البيان .

ر طعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۲۱ ــ ص ۱۳۰)

قاعـــدة رقم (٢)

۱ _ ثبوت ارتكاب المتهم فعل الفش او علمه به _ شرط لادا.تــه بحريمة الفش المؤثمة بالقانون ٨٨ لسنة ١٩٤١ .

۲ _ نفى الطاعن ارتكابه الفتس او علمه به على اساس أن عملية انتاج
 الملح يتولاها مدير الانتاج _ دفاع جوهرى _ ادانة الطاعن دون استظهار
 اختصاصه ومدى اشرافه وعلمه اليقيني بالفش ودون تحقيق دفاعه الجوهرى
 خط_____

ملخص الحكم:

ا _ يتمين لادانة المتهم في جريبة الغش المؤثمة بالتانون رقم المسئة ا 1 1 ال يثبت انه هو الذى ارتكب فعل الغش او انه يعلم بالغش الذى وقسع ، واذ كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش او عليه به وقسرر انه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة _ باعتباره رئيسا لمجلس ادارتها _ دون تدخل فى عملية انتاج المح الموكل أمرها الى رئيس الانتاج بالشركة ، وكان المحكم الملمون فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى اشرائه وعلمه اليتيني بالغش ولم يحتق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يتنفى من المحكمة أن تواجبه وأن تحصسه لتقف على

مِلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشووا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

(طعن رقم ۲۳۷۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۲۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۷ه)

قاعـــدة رقم (٣)

البسدا:

المسادة ٢ من القسانون ٨٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقسانون رقسم ٨٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقسانون رقسم ٨٨ لسنة ١٩٦١ سامتولية المبائية أذا أثبت عدم علمه بفش المواد موضوع الجريمة سـ اثبت مصدرها سـ دفاع المتهم بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التي ترد اليه مصنعة ومخلفة وتقديمه شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالفش سـ دفاع جرهرى سـ أثر ذلك ٠

ملخص الحكم:

لما كان التدون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتمديل أحكام القاتون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ بقيع التدليس والغش قد نص غى المادة الأولى بنه على أن تسجيل بالفترة النائية من المادة الثانية من المادة الثانية من المادة الثانية من القاتون رقم ٨٤ لسسنة ١٩٤١ الخاص بقيع التعليس والفش النص الآتى « ويفترض المام بالفش والفساد اذا كان المخالف من المستليان بالتجارة أو من البساعة الجائلين مالم يثبت حصن نيته ومصدر المواد موضوع الجريبة » ومؤدى هذا التمديل أن المشرع أعنى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية منى اثبت أنه لا يعلم بغش أو أعنى المادة التادي عمرضها للبيسع واثبت مصدر هذه المواد الفاسسدة أو المفادو المناد من كما نص القاتون رقم ١٠ السنة ١٩٦٦ بشأن مراتبة الأغذية في وتظيم تداولها — غى المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية في الإحمال الآته :

- ١ ... أذا كانت غير ماطبقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .
 - ٢ ــ اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .
 - ٣ ــ اذا كانت مغشوشة ٣ .

ثم جرى نص المادة ١٨ منه على انه: " يعاقب من يخالف احكام المواد ٢ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ والترارات المنفذة لبا بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المنهم حسن النية : على انه بجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد المغذائية المنى تكون جسم الجريبة " ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسسات المنى تكون جسم الجريبة و ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسسات لمهذه الملكية بجلسة ١٩٨٨/١٩ التي صدر نيها الحكم المطعون نيه بمذكرة وأن ضمينها دفاعه من انه مجرد موزع المنتجات جروبي بمدينة الاسسكندرية وأن أن الجيلاتي يرد اليه من مصابح جروبي مصنما وسفلنا ، وتام بتسليمه الى من صلط مناطقه مستندات نسبت محارة الشهادة صادرة من شركة صناعة التبريد ما بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٦ تغيد انه يعمل موزعا المنتجات الشركة من ايس بترايخ ٢ يناير سنة ١٩٧٦ تغيد انه يعمل موزعا المنتجات الشركة من ايس على المحكبة أن تتقصاه وتتول كلمتها فيه اذ قد يترتب على نضجة تحقيق ان ينغير وجه الراي في الدعوى اما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بن يستوجب نقضه والاحالة .

« طعن رقم ٢٣١٦ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ٨/٥/٠١٠ − س ٣١ ــ ص ٨٩٥)

قاعـــدة رقم (})

: 12-41

مصسادرة المسواد الفذائية المفشسوشة ــ عقوبة تكييليــة وجوبيــة ــ القضاء بها في جميع الأحوال اذا كانت المواد سبق ضسيطها على فهة الفصـــل في الدعـــوى .

ملخص الحكم:

ان جريمة انتاج خل طبيعي مغشوش التي دين بها المطعون ضـــده المعاتب عليها بالمواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحـــكم بمصادرة المواد المغشوشة ــ وهي عتوبة تكييلية وجوبية يقضي بها هي جبيع الاحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضــبطها على ذبة المهمسل في

الدعوى ، مان الحكم الطعون نيه اذ اغفل القضاء بمصادرة المادة المنشوشة المشبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقسرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحسالات واجراءات الطعن أمام محسكمة النقض ، وذلك بتوقيع عقوبة المسادرة بالإضافة الى عقوبة الغرامة المتضى بها .

(طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ من ٤٠٠) . (٩٠٠ من ٤٠٠ - من ٤٠٠)

فك الأختام واغتصاب السندات

فك الأختسام واختسلاس السسندات

قاعـــدة رقم (١)

المسدا:

٢ ــ جريبة اغتصاب السندات بالقوة المنصوص عليها في المادة ٢٣ عقوبات ــ قابلية الدسند الابطال ــ لا تحول دون قيامها •

بيع ملك الغير قابل للابطال لمصلحة المشترى وحده •

اقرار المالك الحقيقي للعقد ـ او ايلولة ملكية المبيع للبائع بعد صدوره ــ يصححانه في حق المُشتري .

ملخص الحكم :

ا — ان الجريبة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحققها مطلقا: كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البنة لتحتيــق الفرض الذي يقصده الفاعل ؛ لها اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريبة لم تتحقق بصبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني عائه لا يسحم للول بالاستحالة . ولما كان الحكم قد البنت في حق الطاعات بعا لا يسارى في أن له اصله في الأوراق — أنه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب في الن له اصله في الأوراق — أنه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب الوسيلة تكون تد حقت الفرض الذي قصده الطاعن وهو الدســـول على السند بها تكون معه جريبة اغتصابه بالقوة والنهديد التي دانه الحكم بها لتم تد تحققت . الأمر الذي يغدو معه دفاع الطاعن على هذه العســورة دفاعا تقدينا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم الثقاته عن الرد عليه . لما كان ما تقدم . فإن الطمي يكون على غير اسـلس متعينا رفضه موضوعا .

٢ ــ قابلية السندللابطال لاتحول دون قيام جريمة اغتصاب السندات بالقوة
 المنصوص عليها في المادة ٣٦٥ من قانون المقوبات ، ومن المترر أن بيسع

بلك الغير تابل للابطال لمسلحة المسترى وحده ولا يسرى فى حسق الملك المحتيقى الذى له أن يتر البيع فى أى وقت فيسرى عندئذ فى حقه وينقلب صحيحا فى حق المسترى أذا المت ملكية المبيع الى البائع بعد صدور المقد ، ومتى قضى بابطال العقد . النزم البائع برد ما قبضه من الثهن .

(طعن رتم ۱۳۸۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٠/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٢٦ ــ)



قانــــون

قاعـــدة رقم (١)

: البسدا :

١ -- سريان قوانين الإجراءات باثر فورى على ما لم يتم من اجراءات
 -- ولو تعلقت بجرائم وقعت قبل نفاذ هذه الله انبن .

٢ — القرائين المعدلة للاختصاص ــ تطبقها بنثر فـــزرى على الدعاوى
 القائمة أمام المحكمة التى عدلت اختصاصها ـــ حالم ينص الشارع على احكام
 وقتية تنظم فترة الانتقال .

ملخص الحكم:

الاصل أن توانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات المي لم تكن قد تبت ولو كانت منطقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جسرى لم تكن قد تبت ولو كانت منطقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جسرى شاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص على أن أن تقساسا شائمة في ذلك شأن قوانين الاجراءات سفاذا عدل التانون من اختصاسا محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقسائون التعيم الى محكمة أو جهة قضاء اخرى لمان هذه الجبة الأخيرة تعب حهمتصة ولا يكون للمحكمة التى عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ التانون الجديد سولو كانت الدعوى قد راهمت اليها بالفعل طالما أنها لم شته بحكم بات سوذلك كله بالم يندس الشارع على احكام وتتية تنظم مرحلة الانتقال .

(طعن ارتم ۱۹۷۶ لسنة ۶۱ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲/٦ - س ۲۱ --ص ۱۹۵)

قاعـــدة رقم (٢)

١ _ القالون الأصلح للمتهم _ ماهيته ٠

المسدا :

٢ - الحسكم إوسرآءة المطعسون ضده باعتبساره رئيس مجلس ادارة الشركة من تهمة عدم تقديم الشسهادة القيمية عن البضساعة التى المسرية لاستيرادها عن عملة أجنبية - المفترضة في جانبه بالمادة ١٣ من القانون ٨٠ لسنة ٧٤ استفادا الى المادة ١٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم النمامل

بالنقد الإجنبي الذي اعتنق مبدأ شخصية الجريمة صحيح ــ أساس ذلك ؟ ملخص المكم :

اذا كان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده تأسيسا

على أن المادة ١٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ التي نصت على أن يسكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها من شخص اعتباري أو احدى الجهات الحكومية او وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظمفي ذلك الشخص أو الجهة او الوحدة وان هذا القانون هو الواجب التطبيق على الدعوى دون نص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ اذ هو أصلح للمتهم لأنه استبعد المسئولية المنترضة في جانب رئيس مجلس ادارة الشركة المستوردة بمقتضى المادة ١٣ سالفة الذكر وكان لم يثبت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده هو الموظف المنوط به تقديم الشبهادة محل المساعلة . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم التعامل هي النقد الاجنبي المعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجسريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/١٤ تجرى بأن يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتباري أو أحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسنوليته التضامنية عن العقوبات المالية التي يحكم بها وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد الأجنبي ـ الذي وقعت الجريمة في ظله - تنص على أن يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورها عن شركة أو جمعية الشريك أو المدير أو عضو مجلس الادارة المنتدب أو رئيس مجلس الادارة حسب الأحوال وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقسود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشيء للمتهم مركزا أو وضعا أصلح له من التانون القديم ، كأن يكون قد الغي بعض الجرائم أو بعض العقوبات أو خفضها أو قرر وجها للاعفاء من المسئولية الجنائية دون أن يلغي الحريمة ذاتها ، مان الحكم المطعون ميه اذ نفى مسئولية المطعون ضده المفترضة على سند مما يجرى به نص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يكون تد طبق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك وكان البين من مطالعـة المغردات المضمومة أن المطعون ضده لم يكن الموظف المسئول عن تسهية الاستمارة موضوع الدعوى . فان الحكم المطعون فيه اذ نفى مسئوليته الشخصية عن الجريمة يكون قد بني ذلك على ماله اصل ثابت بالأوراق وسلم من قالة الخطأ في الاسناد .

⁽ طعن رقم ۲۰۸۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۱۲/۱۲ ــ س ۳۱ ــ ^ا می ۳۹۶)

قاعـــدة رقم (٣)

: 12-41

 الدفع بعدم دستورية غانون امام احدى المحاكم – انسره – وقف الفصل في الدعوى الاصلية – لحين الفصل من الحكمة العليا في الدفع – المادة } من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ – شرطه – أن تقدر المحكمة المسارة المامها الدفع جديته – قانون ٢٦ لسنة ١٩٧٠ .

٢ ــ دفع الطاعنة بعدم دستورية القرار الوزارى الذى أضـــاف المادة
 المضبوطة الى المواد المخدرة ــ دفع غير جدى ــ علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كانت مادة الديكسا مفتامين والملاحها ومستحضراتها تد اضبيت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رضم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكانحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجار فيهسا دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى ، بما مهاده أن القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة ويغض النظر عن نسبة المخدر فيها ومن ثم فان القول بضرورة أن يبين الحكم بالادانة نسسبة المخدر في تلك المادة لا سند له من القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قنون المحكمة العليا ــ المنطبق على الدعوى ــ قبل الغائه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ قد نص في مادته الرابعــة على اختصاص تلك المحكمة بالفصل دون غيرها في دستورية القانون اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم ، . . . ويوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا مي الدنمع . وكان القانون رقم ٦٦ لسنة .١٩٧٠ في شبأن الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا قد اشسترط نوق ذلك لرغع طلبات الفصل نمي دستورية القانون أن تقرر المحكمة المثار أمامها الدنع جديته ، وهو ذات المضمون الذي ساته نص النترة النانية (ب) من الملاة ٢٩ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية المليا من أنه « اذا دغع أحد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحد المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص قانون او لائحة ورأت المحكمة او الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت أن أنار الدثمع

سعادا لا يحاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترشع الدعوى اعنبر الدفع كان لم يكن » ومن ثم فلا تثريب على المحكمة - نى الحالين - ان هى لم توقف الدعوى اذا رأت عدم جدية الدفع . ولما كانت المادة المخدرة التي دينت الطاعنة باحرازها قد أضيفت بمقتضي قانون و سست بقرار وزارت مان دفع الطاعنة بعدم دسستورية القسرار الوزاري الذي اضافها الى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سنده بها يستوجب رفنسه لندم حدينه - بل ولا للنزم المنكمة حتى بالرد عليه باعتساره دف ما تنافرونها ظاهر البطالان . الم كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطمون فيه قد تدرد على هذا الدفع بها خرك القانون للوزير المختص من حق الاضافة أو المدنف أر التديل في جدول المواد المخدرة وفي النسب المينة به وهو مالا يصلوم ردا في خصوصيه هذه الدموي إذ إن المادة المخدرة التي دينت الملاعنة بيا أضينت بتانون وليس بقرار ورارى الا أنه لما كان من المقرر ان التقرير القانوني الخاطيء لا يعيب ألحكم متى كان لا تأثير له فما رتبه الحسكم من آثار تانونية ولا في سلامة النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم فان ما تنعاه الطاءنة في هذا الصدد يكون غير سديد ـ ولما كان ما تقسدم فان النعي يكون على غير أساس مقدينا رفضه .

ا حلدن رقم ۲۱۷۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۲۱ ــ س ۳۱ ــ حن ۶۰۶)

قاعـــدة رقم (٤)

: المسحدا

القسانون رقسم ٣١ المسنة ١٩٧٤ بشسان الأحداث فاسخ الاحسكام الاجرائية والميضوعية الواردة في قانوني الاجراءات والمقوبات في صسدد مهاكمة الاحداث ومعاقبتهم .

ملخص الحكم :

من المترر أن التاتون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المهسول به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١٦ سقتارا من المعلون فيه قد نسسخ الأحسكام الاجرائية والميضوعية الواردة في قانوني الاجرائية والميضوعية الواردة في قانوني الاجراءات الجنائية والمقوبات في صدد محاكمة الاحداث ومعاتبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المسادة

الأولى منه أنه بقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثبائى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجربية " وفى المادة ٢٩ منه على انه « تفتص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتبامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف ... " فتد دل بذلك على أن العبرة فى سن المتهم هى بعقدارها وقت ارتكاب الجربية ، وأن الاختصاص بحاكمية المحدث ينمقد لحكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة الخرى سواها .

(طعن رتم) ٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ در ١٩٨٠)

قاعـــدة رقم (٥)

: المسدا

الأصـــل أن كل أجــراء تم صـحيحاً في ظــل قانورًا يظل صـحيحاً وخاضعا لأحكام هذا القانون ــ مثال •

ملخص الحكم:

لما كان يبين من مطالعة المغردات المضمومة أنه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧ أور رئيس نيابة شبين الكوم بلحالة الطاعن الى محكمة أمن الدولة العلب المسكرية بشبين الكوم لمعاتبته طبقا لإحكام المادنين ١/٢٤٢ / ١/٢٤٢ من المحكم مختصة بنظر الجرانم المصوص عليها عليها عى المواد من ١٤٠ الى ٢٤٢ من تانون المقتربات اعبسالا لأمر نائب الطاعم المسكرى المام رقم ٣ لسنة ١/٢٤ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ المعدكري العام رقم ١ لسنة ١٩٧٩ المحكم العسكري العام رقم ١ لسنة ١٩٧٩ المحكمي المحكمي النياب المراقبة ١٩٧٩ المحكم بادانت عنيا المحلمة في ١٩٧٧/٢/١٧ المحلكة قوال مصدور الحكم بادانت في ١٤٧٨/٢/٢١ المحلكمة وقال مصدور الحكم بادانت في ١٤٧١/٢/١٤ والمعول به من تاريخ نشره في ١١/١/١٧/١ ونصت المادة الأولى على أنه « تلفى أوامر رئيس الجمهورية أرقام ١٨ ، ٨ ١ م ١٨ لسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحاكم امن الدولة العليا والمجزئية المسكرية وتحال القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال » وقد تثر الصارع بهتني هذا النص أن تحال القضايا القائمة أمام المحالية المتاتب المحالية المتاتب التطايا القطايا القائمة أمام المحالية المحالية المحالية المتاتب المحالية المحالي

١ ۾ _ ٣٤ _ جنائي)

محاكم أمن الدولة العليا والجزئية المسكرية اداريا بحالتها التي بلغتها بعسد دخولها حوزتها الى نظيرتها مى النظام القضائي العام وهي المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضايا قد تعدت مرحلتي التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التى بلغتها فعسلا أمام محاكم امن الدولة العليا والجزئية العسكرية وسعت اليها باجراءات صحيحة في ظل التانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن الغاثه نقض هذه الاجراءات او اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة ذلك أن الأصل أن كل اجراء تم محيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بابطال اجراء تم وانتهي صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، وإذ كانت الدعوى المطروحة قد أضحت بين يدى التضاء وغدت منظورة أمام أحدى جهات الحكم المختصلة بنظرها وفقا للقانون المعمول به فانها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تهلك _ بعد انحسار سلطتها عليها بتقديمها للقضاء _ حق التصرف فيها على وجه آخر ومن ثم فلا محل للقول بعودة هده التحقيقات وتلك الدعاوى الى سلطة التحتيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى احالة القضايا في مواد الجنايات الى محكمة الجنسايات ذلك أن الاحالة المنصوص عليها في امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاجراءات الجنائية حتى يتعين التقيد باجراءات الاحالة التى رسمها القانون في مختلف نصوصه وانما هي احالة ادارية عبر عنها الشمارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله « تحال القضايا ... بحالتها ... » لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قد أحيلت معلا من النيابة العامة الى محكمة امن الدولة العليا العسكرية _ قبل صدور امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذي الفي هذا النوع من المحاكم ... فانها تكون قد أصبحت بين يدى القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون احالتها اداريا وبحالتها الى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنايات ومن ثم لا يسوغ القول بوجوب اعادتها الى النيابة العامة أو عرضها على مستشار الاحالة ويكون ما يثيره الطاعن في هذا المسدد غير سيديد ،

⁽ طعن رقم ۱۹۸۰/۱۰/۳۰ ــ س ۳۱ ــ ملسة ۳۰/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ من ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ من ۹۱))

قاعـــدة رقم (٦)

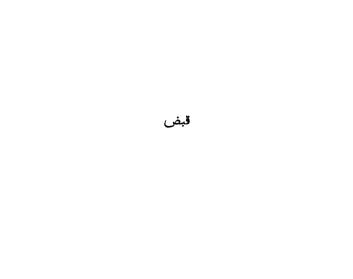
: المسلا

التحرز فى تفســـ القــوانين الجنائيــة واجب ــ غمــوض النص لا يحول دون نفسيره على هدى قصد المشرع ــ القياس فى مجال التأثيم محظــــور ٠

ملخص الحكم:

الأصل أنه يجب التحرز في تنسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحيل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه في حالة غموض النص غان الغموض لا يحول دون تنسيره على هدى ما يستخلص من قصد الثمارع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن التياس محظور في مجال التائيم .

(طعن رقم ۱۲۹۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ ــ س ٣١ ــ ص ١١١٧)



قاعہ بسدة رقم (١)

البسدا:

التابس بالجنايات والجنسح التى يعساقب عليهسا بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اثنهر ، يبيح لمامور الضبط القضائى الأمر بالقبض على المتهسم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه •

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عسدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاءها على أسباب سائفة ، وكان مغاد ما أثبته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون ميه بيانا لواقعة الدعوى وايرادا اؤدى ما شهد به الضابط الذي باشر اجراءات الضبط والتفتيش أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي الا علم من احد مرشديه أن الطاعن يدير كشكا ملحقا به حجرة للاعمال المنافية للآداب وأن هناك امرأة تمارس الدعارة مع أحسد الرجال لحظة الابلاغ فأسرع على رأس قوة الى محل الطاعن حيث وجسده واتفا بالقرب من بابه وسمع اصواتا مخلة بالآداب تصدر من داخله ، فاقتحمه حيث وجد المتهمة الثانية في حالة جماع كامل مع أحد الرجال ، فأن هذا الذي ساته الحكم انها يسوغ به اطراح الدفع ببطلان التبض والتفتيش، بقيام حالة التلبس التي يكفي لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن ارتكاب الجريمة اذ أن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماع أصوانت ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كاف لتيام حالة التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي دخول المحل ــ اذ أن التلبس حالة تلازم الجريهـــة نفسها وكفى أن يكون شماهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسمة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكا ، وكان من المقرر قانونا طبقة للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها

بالقانون رتم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أن لمأمور الضبط القضائي على أحوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاتب عليها بالحبس لدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المنهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على انهائه ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(طعن وقم ه) ۱۶ السنة ۹۱ ق ــ جلسة ۲۷/۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۱)

قاعىسدة رقم (٢)

: المسدا :

الاسستدعاء الذي يقوم به مامورو الفسيط القضائي سابان جمسسع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا ساليس قبضاً ه.

ملخص الحكم:

من الواجبات المعروضة تاتونا على مامورى الضبط القضائي في دوائر، الخصاصهم أن يتبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشسان الجرائم وان يقوموا بانفسهم أو بواسطة مرءوسيهم بلجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يسستحصلوا على جيسسع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لكبوت ونفى الوقائع المبلغ بها اليهم أو التي يضاعدونها بانفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول يضاعدونها بانفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسالوا المتهم عن ذلك ، ملحوة لا يعدو أن يكون توجبه الطلب اليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذي سرة لا يعدو أن يكون توجبه الطلب اليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذي هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها لم يتنس حينئذ بلجراء القبض المحظور على مامور الضبط القضائي اذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس ، واذ كانت المحكمة قد المجانت بدعي جدهود

سلطتها التقديرية ـ الى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقروفا باكراه ينتقص من حريته غان رغضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنتفى معــه قالة الخطا فى القانون .

(طعن رتم ۲۳۸۱ اسة ۹) ق جلسة ۲۱/۱/۱۸۰۱ – س ۳۱ – ص ۳۶ه)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسدا

ا ــ الافتات على حريات النساس والقبض عليهــم بدون وجه حق ــ
مضر العدالة ــ التلبس ــ حالة تلازم الجريمة •

٢ ــ مجرد دخول امراة معروفة للشرطة ــ احدى الشقق ــ لاينبىء بداته
 عن ادراك الضابط بطريقة يقينية ــ ما ترتكبه ــ التعرض لها ، قبض حريح
 ليس له ما برره ــ المادة ٢٤ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم
 الا في احوال التلبس ــ مثال لتسبيب معيب في اطراح دفع ببطلان اجراءات
 القبض .

ملخص الحكم :

من المترر الله لا يضير العدالة اغلات مجرم من المقلب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والتبض عليم بدون وجه حق ، وكان من المقرر الينا أن النبس حالة تلازم الجريبة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على ان المنهمة شوهدت غي حالة الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على ان المنهمة شوهدت غي حالة الجنائية ، ولا يصحح القول بأنها كانت وقت التبض عليها غي حالة نابس بالجريبة حتى ولو كانت المتهمة من المعروفات لدى الشرطة بالاعتباد على ممارسة الدعارة ذللك أن مجرد دخولها احدى الشسقق لا بنبيء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريبة ، ومن نم فان ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له با يبرره ولا سند له في القانون . ذلك بأن المادة ؟ ٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقسانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ لا تجيز المور الضبط القصائي القبض على المتهم الا غي احوال الدخلس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، لما كان ذلك ، وكان الدكم التلمس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، لما كان ذلك ، وكان الدكم

المطمون نيه تد خالف هذا النظر وكان ما اورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات التبض لا يتنق مع صحيح التانون ولا يؤدى الى ما رتبسه عليه غانه يكون معيبا بالخطا فى تطبيق التانون خطا حجبه عن تقدير ادلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلسة تفرى اذ الادلة فى المواد الجنائية منساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتبعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على بلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل فى الراى سائذى انتهت اليسه المحكمة ، مها يتعين معه نقض الحكم المطمون نيه والإحالة دون حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ۱۱) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١ ــ س ٣١ ــ ص ٧٣٧)

قتل

اولا ۔۔ قنسل خطا

ثانیا ۔۔ قتــل عمــد

قتـــل خطـــا

قاعـــدة رقم (١)

: المسلة

تقـدير الخطا المستوجب لمسسئولية مرتكبه - موضـوعى - المحكمة غير مازمة بمتابعة المتهم في مناهى دغاعه الموضوعي - كفـاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها - مثال لتسبيب سائغ على توافر ركن الخطأ •

ملخص الحكم:

اذا كان من المتران تقرير الخطاالمانوجب لمسئولية مرتبه هو من المسئل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة المرضوع بغير معقب ما دام تقسيرها سمائفا مستندا الى ادلة مقبولة لها اصلها في الأوراق ، وكان من المتسرد اليما أن المحكمة لا للتزم بهتابعة المترم في مناحي دفاعه الوضوعي وتقصيها في كل جرئية منها للرد عليها ردا صريحا وانها يكفى أن يكون الرد مستفاد المثل المثلة البنوت التي مولت عليها المحكمة ، واذ ما كان الحكم تد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى أن الطاعن لم يقال من سرعته ازاء كوم التراب التي كانت تعترض طريقه عند محاولة مغاذاتها غضيق الطريق على السيارة القادمة من الاتجاه الضاد مها تسبب في وقوع الحادث وهر ما يوفن ركن المخال في جانبه ومن ثم غان ما ينعاه في هذا الرجه لا يكون له محل .

(طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ۶۹ ق _ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱ _ س ۴۱ _ ص ٥٤)

قاعـــدة رقم (٢)

المِــدا :

تقـدير توافر الخطـا المسـنوجب لمسـفولية مرتكبه وتقـدير قيـام رابطة السببية بينه وبين التتبجة الضارة ــ موضوعى ــ مثال ــ تجرية ماكينة ــ اشرف الطاعن على تصنيعها ــ دون اتخاذ الحيطة الكافية لمــدم وقوع هــادث .

ملخص الحكم :

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية

بين الخطا والنتيجة أو عدم تواقرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع التى تفصل مقبولة لها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفا مسستندا الى ادلة مقبولة لها اصلها في الأوراق ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطمون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطساعن ونجم عنه الحادث يتبثل في أنه تلم بالاشراف على تصنيع ملكينة لتشغيلها في مصنعه دون أتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها ، وقام بتجربتها دون اتخاذ الحيطة الكافية فانقجرت مها أدى الى وقوع الحادث الذي نشا عنسه تتل واصلبة المجنى عليهم فان الحكم يكون تد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن كيا اثبت أن قتل واصابة المجنى عليهم كان نتيجة هذا الخطأ ويتمسل به اتصال السبب بالسبب مستندا في ذلك الى ماله أصله الثابت بالأوراق ومدللا عليه تدليلا سائفا في العتل وسديدا في القانون ويؤدى الى ما رتبه الحكم عليسه .

ر طعن رقم ۱۹۲۰ اسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٠) ص ١٠٠)

قاعسدة رقم (٣)

المسدا:

الخطا المباشر وغير المباشر سواء له غن ترتيب مسلولية مرتكبه عن القتل والاصابة الخطا •

ملخص الحكم:

هن المترر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساءلة كل
 من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون
 سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

 \sim ۱۳۸ سنة ۹۴ السنة ۹۹ ق — جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ س ۳۱ س ۸۸ م ۸۸)

قاعـــدة رقم (})

: 13-41

كفاية اثبات الحكم المطعون فيه ركن الخطأ ... اخذا بشهادة الشهود ... وما ثبت من معاينة محل الحادث •

ملخص الحكم :

إذا كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كابل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح اليه من أقوال الشهود ؛ ومتى أخذت بشبهادة شاهد قان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ؟ وكان الحكم المطمون فيه قد أثبت ركن الفطأ في جانب الطاعن أخذا بشهادة العاملين . . . و . . . اللذين كانا يرافقان المجنى عليهم من أنهم أثناء قيامهم بالعمل في بئر المجاري الكائن بالطريق العام محل الحادث وقد قاموا باشعال النيران بالأوراق وقطع التماش القديمة كما وضعوا عربة اليد الخاصـة بأدواتهم تبل محل الحادث وذلك لتنبيه قائدى السيارات العابرة الى منطقة عملهم ولكن دهمتهم سيارة الطاعن في حين أن ما سبقه من سيارات كانت عند مرورها تبتعد عن هذا المكان . وبأن هذه الأقوال تأيدت بهـــا ثبت من معاينة محل الحادث من وجود الأعشاب والاقبشة القديمة وهي مشستعلة بالنار . لما كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكمة ان هي اعرضت عن أتوال شاهد النفي .. ما دامت لا تثق بما شهد به وهي غير ملزمة بالاشسارة الى أتواله طالما أنها لم تستند اليها ، ولأن من تضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أتوال هذا الشاهد فأطرحتها ، ومن ثم قان منعى الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مها تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ۲۷ لسنة ۹} ق ـ جلسة ۲۰/۲/۲۰ ــ س ۳۱ ــ (۲۲۸ معن رقم ۲۷ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۲۲۸ من ۲۲۸ ــ س ۲۱ من ۲۷۸ ا

قاعـــدة رقم (٥)

المسدا:

1 ــ تقدير الخطا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ــ مرضوعى •
 7 ــ استخلاص المكم عدم يقظة قائدة السحيارة ــ وعدم اتضاؤه الحيطة الكافية وإنه كان يسمر بسرعة غير عادية ــ واثر ذلك فى المساق الاصابة بالمجنى عليهم ــ تتوافر به اركان المسئولية الجنائية •

 ٣ ــ تقدير توافر رابطــة الســببية من عدمه ــ موضوعى .
 متى لا يجدى الطاعن النمى على الجهة الادارية المختصة عدم تميينهــا شرطى لتنظيم المرور أو وضع مصابيح للاضاءة ليلا .

ملخص الحكم :

 ١ -- من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جذئيا ممايتملق بموضوع الدعرى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

Y _ , تى كانت المحكمة قد خلصت من ادلة الغبوت التى اطبانت اليها أن قائد السيارة (الطاعن) لم يكن يقطا ولم يتخذ الحبطة الكائعة أعاداة الحادث كما غمل من سبته من قائدى السيارات ورتبت المحكمة على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية والا كان في مكنته التحكم في قيادة السيارة وايتانها في الوقت الناسب مها لدى الى اصطدامه بااجنى عليم واصابتهم بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتى اودت بحياة بعضهم تتبجة خطا المتهم وعسدم تبصره بها تتوافر به لركان المسئولية الجنائية في حقه من الخطا أ والفرر ورابطة السبيبة بينهما .

٣ ــ من المترر أن تتدير توافر السبية بين الخطأ والضرراو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوعية الله عليها ما دام تتديرها سائفا مستندا الى ادلة متبولة ولها اصلها فى الأوراق كيا هو الدل فى الدعوى المطروحة فان ما خلص اليه الحكم فى هذا الشأن سديد . ولا يقدح فى ذلك ما نعاه الطاعن من عدم قيام الجهة الادارية المختصة بتميين شرطى لتنظيم المرور فى محل الحادث أو وضع مصابيح

للاضاءة ليلا لأنه بفرض قيام هذه المسئولية غان هذا لا ينفى مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها غي حقه .

(طعن رقم ۲۷ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۵ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۸)

قاعـــدة رقم (٦)

: 12-41

رابطة السببية في المواد الجنائية ـ حدودها ؟ نقدير توافسها _ موضوعي ـ مرض المجنى عليها من الأمور الثانوية التي لا نقطع رابطة السببية ـ مثال •

ملخص الحكم:

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي التترغه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المالوغة لغمله اذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضــوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى نمصل نيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه مي ذلك على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن أنه ركل المجنم، عليها مسقطت على الأرض وتوميت ، ودلل على توامر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن ووفاة المجنى عليها بها أثبته تقرير الصفة التشريحية من إن الانقمال والمجهود الجسماني والألم الاصابي الناشئة عن التعدي قد ساهبت في احداث الوفاة فان في ذلك ما يحقق مسئوليته ـ في صحيح القانون - عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها لما هــو مقرر من أن الجاني في جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين غمله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليها انما هو من الأبسور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة .

(طمن رقم ۲۰۹۰ لسنة ۹۲ ق – جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ – س ۲۱ – ص ۳۷۷) (م – ۳۵ – جنائی)

قاعـــدة رقم (٧)

: la____1

ا — الفطا الشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخالي المتهام
 من المساولية .

٢ ــ تقدير الخطا المستوجب للمسئولية المنية والجنائية ــ موضوعى ــ تقدير توافر رابطة السببية بين الخطا والضرر ــ موضوعى .

ملخص الحكم :

ا سمايثيره الطاعن من أن خطأ الغير «السائق الآخر المتفى ببراءته »كان السبب غى وقوع الحادث ، غانه لا جدوى له غيه لائه به بفرض تيامه به لا ينفى مسئوليته الجنائية عن الحادث التى اثبت الحكم قيامها غى حته ، ذلك بأن الخطأ المشترك به غي نطاق المسئولية به الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية وما دام الحكم به غي هذه الدعوى به قد دلل على توافر الأركان التانونية لجريمة المتل الخطأ التى دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ الي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ الي ومن نتيجة مبادية وهى وقوع الضرر ومن رابطة سببية بينهما ، غان لا ينغى مسئوليته الجنائية عن الحادث التى انبت الحكم تيامها لى حتها ، ذلك لا ينغى مسئوليته الجنائية عن الحادث التى انبت الحكم تيامها لى حتها ، ذلك لا نام برمته يكون على غير اساس متعينا رقضه بوضوءا .

٢ — لما كان الحكم الابتدائي قد اورداتوال شهود الحادث متضبة أن الطاعن كان يتود السيارة بسرعة شديدة ، وكان الطاعن لا ينازع في ان ما اورده الحكم من اقوال هؤلاء الشهود له ملخذه الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم المحلمون فيه تضمن الاحالة الى أسباب الحكم الابتدائي على ما سلف بيانه ، عان الذمي عليه بالقصور يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحسكم المحمون فيه — في نطاق سلطته التقديرية وفي منطق سائغ وتدليل مقبول — المحمون فيه — في نظريف الواقع من الطائق واستخلص من ظروف الواقعة وعناصرها — ثبوت نسسبة الخطا الى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطا والضرر الواقع من الطلاق الماعت بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة قادما من طريق غرعي مخترقا طريقسا المحادون أن يتحقق من خلو هذا الطريق الاخير من المركبات واذ تصادف محرور سيارة اثوبيس به فوقع الاصطدام بينهما مما سبب الحادث كما اورد الحكم — بناء على الكشف الطبي — اصابات المجنى عليهما وانها ادت الى

وقاتهها ، وكان هذا الذى استخلصه مستمدا مما له أصل ثابت فى الأوراقى وليس محل جدل من الطاعن وهى أترال الشهود سالفى الذكر ومها دلت عليه المعاينة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جثائيا أو مدنيا مها ينطق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أيما محكمية النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ أو عدم ترافرها هو من المسسائل سائفا مستندا الى ادلة متبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر سائفا مستندا الى ادلة متبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المنها المرتكب لما وتع الفرر ، ومن ثم فان ما أورد واتصات الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وتع الفرر ، ومن ثم فان ما أورد المحكم المطعون فيه يترافر به الخطأ فى حق الطاعن وتتدسق به رابطسة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم فى هذا الشببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم فى هذا الشان سديدا ويكون ما يثيره الطاعن فى غير محله .

(طعن رقم ۲۲۹۳ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٤/١٦ ــ س ٣١ ــ ص ٥٠٠)

قاعـــدة رقم (٨)

: 12-41

لا يشسترط في الحسكم بالتفسامن على المستولين عن التعسويض وقوع خطا واحد منهم سايكفي وقوع خطا من كل منهم ولو كان غير السدى يقع من زملائه مني كانت اخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة او لم نقع في وقت واحد •

ملخص الحكم :

لا يشترط تاتونا في الحكم بالتضاءن على المسئولين عن التعسويض أن يكون الخطأ الذى وقع متهم واحدا بل يكفى أن يكون تد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطأؤهم قد سببت للهضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع غى وقت واحد .

(طعن رقم ۱۹۸۰/۱۰/۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/١٠/٠ ــ س ٣١ ــ ص ٨٢٨)

قتـــل عمــد

قاعـــدة رقم (٩)

: 12-41

قصــد القتــل ، امر داخلى ، يتمــلق بالارادة ، تقــدير تــوافره من عدمه ، موضوعى ــ استئتاج توافر سبق الامرار من ظــروف الدعـــوى وملابساتها ــ ما دام ذلك سائفا ،

ملخص الحكم :

قصد النتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وأنها يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتيها الجاتى وتنم عما يضمره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول الى تأمى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

. طعن رقم ۲۲۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۲۱۸ من ۲۱۸) من ۲۱۸)

قاعـــدة رقم (١٠)

: المسطا

قصد: القتـل ــ لا يـــدرك بالحس الظــاهر ــ اســتخلاصه ـــ موضــــوعي ــ مثال لتسبيب سائغ .

ملخص الحكم 3

متى كان قصد التتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يسدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه ، واستخلاص هذا التصد من عناصر موكول الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التتديرية ، وكان الحكم المطعون فيه تسد استظهر نية القتل غى توله : « انها ثابتة غى حق المتهين ثبوتا تاطعا هن التدامهم على الاعتداء على المجنى عليه بالات حادة بيضاء هى قاتلة بطبيعتها اذا ما استعملت كوسيلة للاعتداء كالسكينة والبلطة والساطور وضربهم للبجنى عليه بتلك الآلات غى اكثر من مقتل من جسمه غى راسسه وعنقه وظهره ولم يتركوه الا بعد أن أجروا تهشيم رأسه تهشيها بعا يؤكد أنهم قصدوا أزهاق روحه ولم يتركوه الا تتيلا فان هذا الذى استخلصته المسكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف .

لاطعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۱۳)

قاعسسدة رقم (١١)

: المسلا

اسستظهار المسكم قيسام علاقة المسببية بين اصابات القتيل سوبين وفاته سينقلا من تقرير الصفة التشريحية سالا قصور سهثال في قتل عمد • ملخص الحكم :

لا كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين امسابات التنيل التي أورد تفاصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فاورد من واقع ذلك التقرير قوله « وتعزى الوفاة الى الاصابات المسابقة مجتمعة بما احدثته من كسور بعظام الرأس وتهتك ونزيف بالمخ وكمسور بغضروف احدى الأضلاع اليمنى وقطوع بالرئة اليمنى ونزيف بالصدر » فانه ينحسر عن الحكم ما يثره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

ال طعن رقم ، ٢٠٤٠ لسنة ٩٤ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١ -- س ٣١ -- ص ٣١ م

قاعـــدة رقم (۱۲)

البـــدا :

لما كان الطاعن لا يفارع عيما الثبعه الحكم من توافر طرفى سبقي الاصرار

ورالترصد في جريعة القتل التي دين بها ، وكانت المقوية التي أوقعها عليه
بعد تطبيق الملاتين ٢/٣٢ و ١٧ من تاتون العقوبات _ وهي الأشـــفال
الشاقة أدد خيس عشر سنة تدخل في الحدود المتررة لجريمة القتل العبــد
مع سبق الاصرار والترصد مجردة من ظرف الاقتران ، فاته لا يسكون له
مصلحة فيها الناره من تخلف هذا الظرف .

(طعن رتم ۱۳۶۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ رطعن رتم ۱۹۸۰/۳ ــ س ۳۱ ــ من ۲۰۰)

قاعىدة رقم (١٣)

: 12-41

۱ بیان الحکم واقعة الدعوی د وایراد مؤدی اقوال الشهود
 و نقله من تقریر الصفة التشریحیة د ان المجنی علیمه اصیب بجرحین د الادعاء باته لم یصب الا باصابة واحدة د و فی غیر مقتل د غیر سدید .

۲ ــ قصد القتل ــ امر خفى ــ لا يحدرك بالحس الظهاهر ــ مثال
 لتسبيب سائغ فى استظهاره فى جريمة قتل عمد ٠

٣ _ حواز نشوء نية القتل _ اثر مشادة وقتية •

٤ ... الفاعل ... في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟

الفاعل مع غيره ــ هو بالضرورة شريك ــ والا فلا يسال الا عن فعله وحده متى يتحقق قصد المساهمة ؟

القصد الجنائى امر باطانى - يضمره الجانى ـــ العبرة فيه بما يستظهره الحكم من الوقائع مها تستفاد منه نية التدخل فى اقتراف جريمة قتل -

مثال لتسبيب سائغ في اثبات مسئولية الطاعنين ــ عن جريمة قتل عمد بوصف كل منهما فاعلا اصليا ــ بغض النظر عن الاصابة التي أحدثها •

ملخص المحكم:

١ ــ متى كان الحكم المطمون غيه بعد أن بين واتعة الدعوى بما تتواغر به
 كافة العنامر المتانونية لجريمة المتل العمد التى دان بها الطــاعن وأورد
 مؤدى اتوال شهود الاثبات نقل عن تترير الصفة التشريحية « أن المجنى

عليه اصبب بجرحين قطعين مرضوضى الحواف بيسار الجبهة ومتوسط فروة الراس وتحتها كسور شعبة بالعظام ، ومظهما يحدث من ضربتين مستثلتين بتاة صلبة ثقيلة نوعا ذات حافة حادة كبلطة أو مافى حكم ذلك ، وبجسرح تقطعى بيسار خلفية فروة الراس ويحدث من فعل الله صلبة ذات حافة حادة ولا يوجد ما ينفى احتبال حصوله من مثل السكين المضبوط ، وباربعة جروح طمنية وقطعية بستوية الحواف بخلفية الكنف الأيسر وبخلفية يسار المسحر وبيسار المسدر ومثلها يحدث من أربعة طمنات بالة صلبة ذات حافة مدببة الطرف كمطواة أو سكين أو ما فى حكم ذلك وتعزى الوغاة ألى الامسابات الموسوفة مجتبعة وما لحدثته من كسور بعظام الراس وتهتك وزيف بالمغوط بالكلية اليسرى ونزيف داخلى وصدمة عصبية » ، فان ما يدعبسه الطعان من أن المبنى عليه لم يصب الا باصابة واحدة وفي غير مقتل يسكون غي مسحديد .

٢ — لما كان قصد القتل امرا خنيا لا يدرك بالحس الظاهر وانها يدرك بالقروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الفارجية التي يأتيها الجاتي وتم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعسوى موكول الى قاغى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطمون فيه قد استظهر نية القتل في توله : « وحيث أنه عن قصد القتل فهو متوافر في حق المتهمين من استعمالهم آلات قائلة بطبيعتها « سحكاكين وصدى ، في حق المتهمين من استعمالهم آلات قائلة بطبيعتها الصنة للجروح الطعنية واستهدافهم مقاتل المجنى عليه كما أن تعدد الفربات المحدثة للجروح الطعنية يقطع بقيام نية ازهاق روحه لديهم » واذ كان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل ادى الطاعن فائه لا محل للنمى عليه في هذا الصدد .

٣ ــ هن المترر أنه لا مانع قانونا من اعتبار نية التتراثما نشات لدى الجانى
 اثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة ليس ركفا من أركانها أو عنصرا
 من عنساصرها .

إلى الماتت المادة ٣٩ من تانون المقوبات تد نصت على أنه « بمد ناعلا للجريمة (أثانيا) من يدخل في ارتكابها المات تتكون من يجلة أعدال فياني عبدا عبلا من الإعبال الكونة لها الا

والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالته ومن الأعمسال القحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل أما أن ينفرد بجريمته أو يسسم معه غم ه في ارتكابها فاذا أسهم فاما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتركب من جملة أغمال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون هاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بقعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلا سعه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن ' الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه ــ على الأقل ــ ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة والا فلا يسال الا عن نعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل نهها أذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الفاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم تصد تصد الآخر في ايتاع الجريمة المعينة واسهم معلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم مجاة ــ وان لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمرا باطنيا يضمره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، فان العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد لقيامه ، ولما كانت نية تدخل الطاعنين في اقتراف جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المسترك تستفاد من نوع الصلة بين المنهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميما وجهسة واحدة في تنفيذها بالاضالمة الى وحدة الحق المعتدي عليه وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ، وفوق ذلك فانه لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن المتهمين الخبسة قد انهالوا معا على المجنى عليه ضربا وطعنا بالسمكاكين والمدى بقصد ازهاق روحه وانهم احدثوا به جملة اصابات مي راسه وصدره وظهره وان الاصابات مجتمعة بين طعنية وقطعية قد ساهمت في احداث م الوغاة بهنا احدثته من كسور ونزيف وصدية عصبية عان كسلا منهم يكون مسئولا عن جريمة القتل العهد بوصفه غاعلا اعمليا بغض النظر عن الاصابة التي احدثها .

(طعن رقم ۲۱۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۰۷)

قاعـــدة رقم (١٤)

: المسدا

تقسدير توافر قصدد القنسل مرجعه لمصكمة الموضسوع سمتى كان ما اوردته يكفى لاثبات توافر النية سمثال •

عدم جدوى النمى بالقصور فى استظهار ظرف سبق الاصرار أو الترصد ما دامت المقوبة التى اوقعتها تدخل فى عقوبة جناية القتل العمد مجردة من اى ظرف مثسدد •

ملخص الحكم:

متى كان البين من الحكم الملعون فيه أنه قد عرض لنية القتل وأتبت
توافرها في حق الطاعنين في قوله « وحيث أن قصد القتل لدى المتهبين السر
دلت على توافره الملابسات والظروف التي احاطت بهما والاعبال المانية
المحسوسة التي صدرت عنهما ، فالمسلة بين المتهبين والمعية بينهم
في الزبان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد هو الانتقام
لاعتداء المجنى عليه على الذي يبت لهما بصلة النسب ويجهسه
واياهما انتساب الى اصل واحد باعتبارهم جميعا عن أهالي الصعيدواتجاه
المتهبين وجهة واحدة في تنفيذ الجريمة واعتدائهما على المجنى عليه بصورة
شائها أن تحدث التتل غير تاركين فريستهما الا بعد أن صار جثة هامدة ، كل
ذلك يكشف في جلاء عن أنصراف قصد المتهبين لازهاق روح المجنى عليه .
وكان تمهد القتل أمرا داخليا يتعلق بالارادة ويرجع تقدير توافره أو عسدم
وكان تمهد المقارف والملابسات مسائفا يكنى لاثبات توافره أو عدم
ها أوردته من الظروف والملابسات مسائفا يكنى لاثبات توافر هذه النبسة ،

و الملابسات التى اوضحها _ هو تدليل سائغ ، ومن ثم غان منعى الطاعنين قمى هذا الخصوص يكون فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكانت العقـوبة الموقعة على الطاعنين وهى الأشغال الشاقة المؤيدة _ تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العبد مجردة من اى ظروف مشددة ، غلا مصلحة لهما . غيباا اثاراه من قصور الحكم فى استظهار ظرف سبق الاصرار ، ولما كان ما تقدم ، غان النعى برمته يكون على غير ساس متعينا رغضه موضوعا .

(طعن رقم ۲۱۲۷ لسئة ۹؟ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۹؟)

قاعـــدة رقم (١٥)

المسدا:

متى لا يسكون عسدم المشور على جثسة المجنى عليه مؤثرا على تبوت القتسسل ؟

ملخص الحكم :

اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتا كافيا كما بين الظروف الذي وقمت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعن ، وكان ما قاله بشأن استدلاله بأن الجثة للمجنى عليه سائفا ومؤديا الى ما انتهى اليه ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أوراه الحكم من ادلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، فان ما يشهره من منازعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير ادلة الدعوى ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، فضلا عن أنه لا يقدح في ثبوت جريمة المقتل عدم المعثور على جثة المجنى عليه .

(طعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ۹ ق - جلسة ۲۷/۳/۲۷ - س ۳۱ - ص ۲۲)

قاعـــدة رقم (١٦)

: المسدا

نميز جنساية القتسل العمد بنية خاصسة هى قصسد ازهاق الروح ، وجوب استظهار الحكم له وايراده ما يدل عليه ، الحديث عن الأغمال المادية — لا ينبىء بذاته عن توافره — مثال لتسبيب مميب فى جناية قتل .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطمون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل في قوله: « أن نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول (الطاعن) « من تعمده اطلاق عدة أعيرة على المجنى عليه واصابته باحداها في مقتل الأمر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه » لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل تتميز قانونا عن غم ها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وهذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه ومن ثم فان الحكم الذي يقضى بادانة المتهم مي هذه الجناية يجب أن يعني بالتحدث عن هذا الركن استقلالا ؟ واستظهاره بايراد الادلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند اليه كان عي الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تنبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبيئها الحكم بيانا واضحا ويرجعها الى أصولها في أوراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعن ذلك أن اطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتما أن الجاني انتوى ازهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هــذه المالة محرد الارهاب أو التعدى ، كما أن أصابة المجنى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن اذا لم يكشف الحكم عن قيام هــذه النية بنفسه لأن تلك الاصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ، ولا يفنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه أذ أن قصد ازهاق الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد الأدلمة والمظاهر المارجية التي رأت المحكمة انها تقل عليه . لما كان ما تقدم ، وكان

ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلا على توافر نية القتل لا يكفى لاستظهارها غانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى محث باتى اوجه الطعن .

(طعن رتم ۲۷۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٦/٥/١٦ - س ٢١ ــ ص ٢٧٦)

قاعـــدة رقم (۱۷)

: 12-41

قصــد القتــل امــر خفى ــ لا بدرك بالحس الظـــاهر ــ يستخلصه قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية •

ملخص الحكم :

لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يسدرك بالحس الظاهد وأنمسا يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ؛ والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عها يضمره في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد القتل بقوله « ومن حيث أنه عن نية القتسل العهد فقد توافرت لدى المتهم مما لا يدع مجالا للشك وهي مستفادة من ظروف الدعوى وملابساتها وما بان من تقرير الصفة التشريحية من أن المتهم استل سكينا ذات نصل حاد مدبب طعن بها المجنى عليه عديدا من الطعنات وسددها بقرة وعنف الى اكثر من موضع قاتل في جسم المجنى عليه منهسا ما سدده الى مقدم يسار صدر المجنى عليه نفذ الى داخله قاطعا لغضروف الضلع الثالث الأيسر ونافذا لتجويف الصدر وقاطعا للغشباء البلورى ومخترقا نسيج الفس العلوى للرئة اليسرى وقاطعا لقاعدة الشريان الرئوى واعلى عضلة البطين الايمن للقلب ومنها ما سدده في غلظة ووحشية الى أعلى يسار مقدم بطن المجنى عليه نفذ الى تجويف البطن وقاطعا للوجه الأمامي للفص الأيسر للكبد وغائر بنسيجه مما يقطع ويؤكد أن المتهم ما قصد من ذلك الاعتداء الا ازهاق روح المجنى عليه عمدا ولم يتركه الا بعد أن وقع جئسة هامدة والدافع له على ارتكاب جريبته سابقة اتهام والد المجنى عليه للمتهم ووالده بسرمة محرابه واتلاف زراعته وكل ذلك يؤكد توفر نية أزهاق روح المجنى عليه والقضاء على حياته تهاما لدى المتهم ، وأذ كان ما أورده الحسكم فيها تقدم كافيا وسائما فى التدليل على ثبوت تصد القتل لدى الطاعن غان منعاه فى هذا الشان لا يكون له محل .

ر طعن رقم ۸۳۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ ــ س ٣١ ــ من ٩٢٩) من ٩٢٩)

قاعـــدة رقم (۱۸)

: ألمسدأ

العقوبة المبررة ــ تنحسر معها مصلحة الطاعن فيما يثيره بشان استظهار نية القتل .

ملخص الحكم :

لا يجدى الطاعن النمى بدعوى التصور فى استظهار نية التتل بالنسبة
له ذلك أن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الإشخال الشساقة
لدة خبس عشر سنة عن الجرائم المستدة اليه ومن بينها جريبة الشروع
فى القتل وجريبة السرقة باكراه الذى ترك بالجنى عليه أثر جسروح وهى
المقوبة المتررة لهذه الأخيرة بنص الفقرة الثانية بن المادة ٣١٤ من شافون
المقوبات ، ومن ثم غانه لا مصلحة للطاعن عى هذا الوجه من النعى .

« طعن رقم ۵۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٣ ــ س ٣١ ــ ص ٥٠٠)

قاعـــدة رقم (۱۹)

البـــدا :

قصــد القتـل ــ امر خفى ــ استخلاصه موضوعي ٠

ملخص الحكم :

قصد القتل أمر خفى لا يسدرك بالحس الظاهر وأنها يسدرك بالظروف المحيطة بالدموى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما

يضمره في نفسه) واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعسوى موكول ألى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

ر طعن رتم ۳۲۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ ــ س ٢١ ــ ص ١٠٦٥ ــ والطعن رتم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/٨

قاعـــدة رقم (۲۰)

: 13-41

عقسوية المسادة ٢/٢٣٤ عقسويات سه يسكنى لتطبيقها سه نبسوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل ، وتميزها عنها سه وقيام المسلحية الزمنسة سنهها . المسلح الزمنسة سنهها .

المساهبة الزمنية ــ مقتضاها ــ تقدير تحققها ــ موضوعي ٠

ملخص الحكم :

يكنى لتغليظ العتاب ، عبلا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحسكم استقلال الجريبة المتترنة عن جناية القتل وتبيزها عنها وقيسام المساحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مها يستقل به قاضي الموضوع .

ر طعن رتم ۳۱۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ ــ س ٣١ ــ ص*١٠٠٥)

قاعـــدة رقم (٢١)

المبسدا :

انتهاء الحسكم الى ان واقعسة الدعوى صسورة من هالات الخطسا في النسسخص سمؤداه .

الفطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية المنطقة في المصابة المنطقة عن الإصابة المنطقة عن الإصابة المحسنية — واو أصاب شخصا غير الذي تعبد ضربه — العمد يكون باعتبار المجنى عليه .

ملخص المكم:

لا يجدى الطاعن التحدى بأن الحكم لم يقصم عن بيان نية القنسل لن

أخطا في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الأول بذاته أو تحديده وانصراف اثره الى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في تيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت الواقعة كما البتها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التي يؤخذ الجاتي فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها عمله ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحتيقا لهذا الغرض ، ومن ثم فان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسسية لجريمة قتل المجنى عليه الأول ينعطف حكيه بطريق اللزوم الى جرائم التتل والشروع فيه الأخرى التي دائه بها .

(طعن رقم ۹۸ه لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۵ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۳۲)

قاعىسدة رقم (۲۲)

البـــدا :

عدم جدوى النمى على الحسكم فى صدد جريمتى قتال وشروع فيه منى اخذ المتهم بجريمة قتل اخرى ثبتت فى حقه - واوقع عليه عقوبتها بحسبانها المقوبة الاشد .

ملخص الحكم :

بحسب الحكم ما اثبته من قيام جريبة قتل المجنى عليه الأول مع سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعن كى يستقيم قضاؤه عليه بالاشفال الشاقة لمدة خبس عشرة سنة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما ينماه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والشروع فيه الأخرى ما دام الدين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون المقوبات واوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دائه بها — تدخل فى حدود المقوبة المتررة لجريبة قتل المجنى عليه الأول ، وإذ كان الحكم قد أثبت متارفة الطاعن لجسرائم المتل المسروا عيه مع سبق الاصرار فقد وجب مساطنه عنها سواء ارتكها وحده أو مع غيره ،

(طعن رقم ۹۸ه لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ ــ س ٣١ ــ ص ١١٣٢)

قاعـــدة رقم (۲۳)

: 12-41

١ -- مساطة الجانى عن جريمــة القتل التى ارتكبها مــع غيره متى
 توافر سبق الاصرار وان قل نصيبه في الأعمال المادية المكونة لها.

٢ ــ ثبرت أن الجانى قد قل نصيبه فى الأمال المادية المكونة للجريهة او انه
 قام بنصيب اوفى من هذه الاقعال ٤ لا يفع من أساس المسلولية ٠

ملخص الحكم:

لا يغير من أساس المسئولية غي حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه من الأعمال الملاية والمكونة لها أو قام بنصيب أوغي من هذه الأغمال .

(طعن رتم ۹۹۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۲/۲۵ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۳۲) قضاة

قضــــاة

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا

الرد خصسومة ذات طبيعسة قضسائية تسرمى الى تندى القسسافي عن نظسر الدعسوى •

ملخص الحكم :

الرد خصومة بين طالب الرد والقاضى ترمى الى تقرير وجــوب الزام القاضى بالتنحى وعدم صلاحيته لنظر الدعوى ، وهى خصومة ذات طباعة تضائية وليست متعلقة بالنظام العام .

(طعن رقم ۱۳۹ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۸)



قمسساد

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا

العاب القبار ـ هى الأعاب ذات الخطـ على مصـالح الجبهـور لان الربح فيها يكون موكولا للحظ اكثر منه المهارة ـ المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، بيان قرار الداخلية لجانب من تلك الألعاب على سبيل المثال ـ ادانة الطـاعن بفيرها دون استظهار وجه الشبه بينها وبين اى من تلك الألعاب ـ قصور .

ملخص الحكم :

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه: « لايجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الالعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها ترار من وزير الداخلية » . وكان قسرار وزبر الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من العاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضا من العاب القمار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها ، وكان من المقرر أن الراد بالعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر انها هي الألماب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض انواع العاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها همي المحال العامة والاندية وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحسكم بالادانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نسوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فان كان من غير الألعاب المذكورة في النص ، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها قاصرا .

(طعن رتم ۱۲۲۳ لسنة ۶۹ ق سـ جلسة ۲۱/۱/۴۱ سـ س ۳۱ سـ ص ۱۵۰)

مأمو رو الضبط

مأمسورو الضسسبط

قاعىدة رقم (١)

: المسد

الاستتمرار في تفتيش منهم برشسوة ماذون بتفتيشسه سبعد غسبط مبلغ الرشوة معه سبحثا عن ادلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة س حق للمور الضبط القضائي •

ملخص الحكم:

تنص المادة ٥٠ من قانون الاجــراءات الجنائية على انه « لا يجــوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشائها ومع ذلك اذا ظهر عرضا أنتاء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى حاز لمامور الضبط أن يضبطها » . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعمون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لفافه المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضا اثناء تفتيش جيب سترته الأيسر نفاذا للاذن الصادر بذلك بحثا عن الأشسياء الخاصة بحريمة الرشوة الماذون بالتفتيش من أجلها غان مأمور الضبيط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فاذا كانت المحكمة قد اطمانت الى أن ضبط المخدر لــدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجة سعى رجلًا الضبط القضائي للبحث عن جريبة احراز المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه امر البحث عن مبلغ الرشوة . ذلك أن ضبط النتود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن براه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبيط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة الماذون بالتفتيش من أجلها .

لا طمن رقم ۸۵۰ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/٢١ ــ س ٣١ --من ١٢٠)

قاعـــدة رقم (٢)

: 12-41

تمييب الإجراءات السسابقة على المحاكمسة — لا يئسار لاول مسرة أمام محكمة النقض — استمانة مامور الضبط بمرؤوسيه — في تنفيسذ أمر النفيش — جائز — ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

ملخص الحكم :

متى كان الطاعن لم يتر لدى محكمة الموضوع سائر ما ساقه باسباب طعنه فى شان بطلان القبض عليه لأنه لم يكن متواجدا بالمسكن المساقون بتغيشه ولأن احد رجال الشرطة السربين هو الذى قام بضبطه مما ينطوى على تعييب للاجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة من غير يقبل منه اثارة ذلك امام محكمة النقض ، وفضلا عن ذلك فان المور الضبط التضائى أن يستمين فى تنفيذ أمر التغيش بمرؤوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط التضائى ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل ما طاعه من المحاود المقال على المحال الشعبط التضائى ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل ما طاعه من المحال الشعبط التصائي ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل ما طاعه من المحال الشعبط التصائي ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل ما المحال الشعبط التصائي المحال الشعبط التصائيل ومن ثم فان ما يشيره الطاعن من المحال الشعبط التصائيل المحال المحال

ا طعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۲/۴/۱۹۸۰ – س ۳۱ – ص ۱۸۳)

قاعـــدة رقم (٣)

البسدا :

كل اجسراء يقسوم به مامور الفسيط القفسائي سفى الكشسف عه الجريمة سما مين المجريمة سماية عن المجريمة سماية عن المجريمة سماية المجريض عليها سوطالا بقيت ارادة الجاني حرة .

ملخص الحكم :

من المترر أنه لا تثريب على مامورى الضبط التضائى ومرؤوسيهم غيما يتومون به من التحرى من الجرائم بتصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سسببل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى بأنس الجسائى لهم ويأمن جائبهم ، فهسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريبة يتارفونها لا يجافى التاتون ولا يعد تحريضا منهم للجناة ما دام أن ارادة هؤلاء نبقى حرة غير معسدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة .

(طعن رقم ۱۰۱۸ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۲۱/۲/۱۸۰ – س ۳۱ م.. ص ۶۲۹)

قاعـــدة رقم (})

المسدا:

 ١ — التلبس حالة تلازم الجربهة نفسها — يكفى أن يكون شاهدهاقد حضر ارتكابها بنفسه أو ادرك وقوعها باية حاسة من حواسه متى كان هذا الادر اك بطريقة يقينية لا تحتمل شـــكا .

٢ -- المتلبس بالجنايات والجنح التى يماتب عليها بالحبس لدة نزيد على ثلاثة أشهر -- يبيح لمامور الضبط القضائى الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على انهامه .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بفير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، ولما كان مفاد ما أثبته الحدَم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى وايرادا لمؤدى ما شمهد به الضابط الذي باشر اجراءات الضبط والتفتيش أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يازم من الاحتياط للكشف عن الجرائم وضـبط مرتكبيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي اذ علم من أحد مرشديه أن الطاعن يدير كشكا ملحقا به حجسرة للأعمال المنافية للآداب وأن هناك امرأة تمارس الدعارة مسع أحسد الرجال لحظة الابلاغ فأسرع على رأس قوة الى محل الطاعن حيث وجده واقفا بالقرب من بابه وسمع أصواتا مخلة بالآداب تصدر من داخله فاقتحمه حيث وجد المتهمة الثانية في حالة جماع كامل مع أحد الرجال ، فإن هذا الدي سماته الحكم انما يسوغ به اطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، بقيام حالة التلبس التي يكفى لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبىء بذانها عن ارتكاب الجريمة ، اذ أن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماعه أصوات ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كاف لقيام حالة التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي دخول المحل - اذ أن التلبس حالة تلازم الحريمة نفسها ويكفى أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكا ، وكان من المترر قانونا طبقا للهادة ؟٣ من قانون الاجراءات الجِبَائيسة بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ان لمأمور الضبط القضائي عمى احوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاتب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ان يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على انهابه ،

(طعن رقم ه ۱۹۶۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۲)

قاعـــدة رقم (ه)

: المسدا

تحسريات الشرطة ــ تعزز الأدلة ٠

ملخص الحكم :

للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحسريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قسد عرضت على بسساط المحث .

(طعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳ ـ س ۳۱ ـ من ۳۱ ـ من ۳۱ من ۱۹۸۰ ـ س ۳۱ ـ من ۳۱ من ۱۹۸۰ ـ من ۳۱ ـ من ۳۱ من ۱۹۸۰ ـ من ۳۱ من ۱۹۸۰ ـ من ۱۰۹۹ ـ من ۱۰۹۹ ـ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹ من ۱۰۹۹

قاعـــدة رقم (٢)

: المسدا

 ١ — الاستدعاء الذى يقوم به مامورو الضبط القضائى — أبان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا ب ليس قبضا .

٢ - القعرف - لم يرسبم القانون له صورة خاصة - تنظيم
 اثبات الاجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي - على سبيل الارشاد
 - م ٢٤ (١٠- ج) .

هلخص الحكم:

١ -- من الواجبات المفروضة قائونا على مأمورى الضبط القضائي في دوائر

اختصاصهم أن يقطوا التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسيهم باجراء التصريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفيسة كانت وأن يستحصلوا على جميسع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونغى الوقائع المبلغ بها اليهم او التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأمورى الضبط القضائي اثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا اقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسالوا المتهم عن ذلك ، ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات ولا يقدح في ذلك أن يتم هـذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضهن تعرضها ماديا للمستدعي يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لهسا مما قد يلتبس حينئذ باجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائي اذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس ، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت _ في حدود سلطتها التقديرية ـ الى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حريته فان رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنتفى معه قالة الخطأ في القانون .

٧ ــ لما كان القانون لم يرسم للنعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها؛ وكان من حق حكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه عليه في جمع من اشباهه ما دامت قد الطبانت اليه ؛ اذ العبرة هي باطبئنان المحكمة ان من صدق الشاهد ؛ فلا على المحكمة أن هي اعتبدت على الدليل الستهد من تعرف صانع المقانيح على الطاعن ما دام تقدير قسوة الدليل من سلطة بحكمة الموضوع وحدها ؛ ولما كان ما نصت عليه الملاة ؟؟ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : « يجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مامور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت انشاذ الإجراءات ومكان حصولها ، لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان ؛ فان منعي الطاعن في هذا الصدد يسكون في سسسيد .

(طعن رقم ۲۳۸۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٤/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۶ ه)

قاعـــدة رقم (٧)

: 13-41

١ ـــ استمانة رجل الضبط فيما يجريه من تصريات بمعاونيسه حائسة ق

٢ ... تقدير جدية التحريات وكفايتها ... موضوعي ٠

٣ ــ ايراداسمالماذون بتفتيشه في محضر الاستدلالات خلوا من اسم والده
 ــ لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات •

٢ - تسويغ المحكمة الأمر بالتفتيش - باداة منتجة - عدم جو از الجادلة فى

ملخص الحكم:

ذلك أمام محكمة النقض •

لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلود اليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها الصدار المر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر تميها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجــدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه _ فسلا معقب عليها مي ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان ايراد اسم المأذون بتغتيشه خلوا من اسم والده في محضر الاستدلالات لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات ، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدمع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجسة لها اصلها النابت في الأوراق . فانه لا يجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

(طعن رقم ۱۲) لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/٩/١٩٨١ ــ س ٣١ ــ ص ٧٤٢)

قاعـــدة رقم (٨)

البـــدا :

١ - غباط الشرطة المسكرية - من مامورى الفسبط القفسائي المسكرى - وفقا للمادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء المسكرى - حقهم في القبض والتفتيش في المرائم المتصوص عليها في المادة ٥ من القانون ذاته .

٧ ــ حق مامورى الضبط القضائى المسكرى فى اتخاذ الاجراءات التى كانت ننص عليها المادة ٣٤ اجراءات قبل تعديلها بالقانون ٣٧ اسنة ١٩٧٢. رفع خلو قانون الاحكام المسكرية الصادر بالقانون ٢٥ اسنة ١٩٦٦ من النص على ذلك ــ اساس ما تقدم ؟

٣ ــ تقدير الدلائل التي تبيح لماهور الضبط القضائي القبض والتفتيش ــ
 حق له ــ تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم:

لا كان ضباط الشرطة العسكرية ، ن مامورى الضبط القضائي العسكرى وفقا لنص المادة ١٢ من تانون الأحكام العسكرية السادر به التانون رتم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكرى ، وكنت المادة العاشرة من ذلك التانون تد نصت على ان تطبق فيما أم يسرد بشائه نمي فيه النصوص الخاصة بالاجراءات والعقوبات السواردة في التوانين العابة ، وإذ خلا التانون المذكر من النمي على احوال التينين على التيم واكتفى في المادة ١٩ منه بالتول بأنه في الأحوال التي يجوز فيها قانونا التبضي على المبم يجوز نقتيشه وتائيا عند ضبطه ، مها مهاحد أن التبض جائز لإعضاء الضبط القضائي العسكرى في الأحوال المنصوص عليها في وقتا لما كانت تنص عليه المادة ٢٤ من تانون الإجراءات الجنائية ، وكان المور الضبط التضائي ، وقتا لما كانت تنص عليه المادة من يام بالمادة وبد دلائل كانية على النهام الحاضر الذي توجد دلائل كانية على النهام الحاضر الذي توجد دلائل كانية على النهام الحاضر الذي توجد دلائل كانية على النهام بعيرات عددها الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنايات وأن تقتيشه بغير حراك م حراك ي

اذن من سلطة التحقيق طبقا للهادة ٦٦ منه والمادة ١٩ من قانون الاحسكام العسكرية المار ذكرها وبغير حاجة الى الى أن تكون الجريمة متلبسسا بها ، وتقدير الدلائل التى تسوغ المهور الضبط القضائي القبض والتغنيش ومبلغ كمايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضما لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ س ٣١ ص ١٨٤) .٠



مجــــرمون أحـــداث

قاعـــدة رقم (١)

: المسدا

۱ -- عدم جدوى نعى النيسابة العامة على الحسكم بانه لم يقض بعدم
 الاختصاص -- لكون المطعون ضده حدثا -- ما دام قد قضى بالبراءة لعسدم
 بيسوت الواقعسة -

٢ - عدم جواز الدفع بمدماختصاص محكمةالجنح بمحاكمةالحدث لأول مرة أمام النقض - ما لم تكن عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

ملخص الحكم:

لا جدوى النيابة الطاعنة من النعى على الحكم أنه لم يقض بعسدم اختصاص المحكبة بنظر الدعوى لكون المطعون ضده حدثا ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواتعة في حق المطعون ضده ، هذا الى أن القول بعدم اختصاص محكمة الجنع بمحاكبة الحدث وأن أتصل بالنظام العام الا أنه لا يجوز ابداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض الا أذا كانت عنساصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحتيق موضوعى . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مها ينتنى به موجب اختصساص المحكمة التي أصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا

(طعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۰)

قاعـــدة رقم (٢)

البسدا:

محكمــة الأهــداث تشــكل من قاض يعــاونه خبـــران ــ اغفــال اسمى الخبيرين سهوا في محضر الجلسة والحكم ــ لا بطلان ــ اساس ذلك ؟

ملخص الحكم:

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن

الأحداث _ وما ورد بتدرير لجنة الشعب _ ان محكبة الاحداث تشكل من تناش يعاونه خبران من الاخصائيين احدهما على الأتل من النساء يتعين حضورهما المحاكبة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد يه القاضى في حكبه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الاحداث والا كان الحكم باطلا ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه _ ان الاخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكجة وقديما فقريرها _ وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى ما يضاف ذلك غان مجرد اغفال اسمى الخبيرين في محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهور لا يترتب عليه المطلان ، وما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير سحيد .

(طعن رتم ۱۰۰۷ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ حن ۲۵۵)

قاعسدة رقم (٣)

: المسلة

ثبــوت ان الطــاعن قــرر في جبيــع مراحل التحقيــق ان ســنه
تسعة عشر عليا ــ اثارة دفاعه بجلسة المحكمة ان الطاعن كان حــدثا يوم
الحادث ــ دون دليل ــ احالة الطاعن الى مفتش الصحة الذي جاء رده ان
الطاعن كان قد تجاوز الثامئة عشر من عبره يوم ارتكاب الحادث ــ مفــاد
ذلك ان الدفع ظاهر البطلان ــ لا يستاهل ردا ه

ملخص الحكم :

لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضهوبة أن الطاعن الأول قرر
في جميع مراحل التحقيق أنه يبلغ من العمر تسمة عشر عاما واذ كان المدافع
عنه اثار بجلسة ١٩٧٨/٢/٢١ أن الطاعن كان حدثا يوم الحسادث فقررت
المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٨/٢/٢١ ليقدم الدليل على صدق
دغاعه ولم يتقدم بأية مستندات بهذه الجلسة واذ أحالت المحكمة الطاعن في
ذات اليوم الى منتش صحة بندر شبين الكوم لتقدير سنه جاءرده بها مفساده
أن الطاعن كان قد تجاوز الثابنة عشرة من عمره يوم ارتكاب الحادث فان

هذا الدفع القانوني يكون ظاهر البطلان ولا حرج على المحكمة ان هي المقتت عن الرد عليسه .

(طعن رقم ۲۳۵۷ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٦/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۰۵)

قاعـــدة رقم (٤)

: المسدا

 إلى القسائون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشسان الأحداث بالسخ اللحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الاجراءات والعقوبات في مسدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم •

٢ ــ اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه
 ثماني عثم ة سنة وقت ارتكاب الحربمة .

ملخص الحكم:

من المترر أن القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ غي شأن الأحداث المعسول به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١١ سنل الحكم المطعون غيه سقد نسخ الأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الإجراءات البنائية والمعتوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاتبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المسادة الأولى منه أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سسنه ثباني عشرة سنة ميلادية كالمة وقت ارتكاب الجريمة » وفي الملادة ٢٦ منه على « أنه تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عنسد أتبائي في المجرائم وعند تعرضه للانحران ... » فقد دل بسذلك على أن المعرقة في سن المنهم هي مقدارها وقت ارتكاب الجريمة ؛ وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها فيه أي محكمة الحدث سواها .

(طعن رتم) ٦٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨١٥)

محاكم عسكرية

محساكم عسسكرية

قاعـــدة رقم (١)

: 12-41

١ ـ سلطة رئيس الجمهورية في القصديق على الاحسكام المسادرة
 من محاكم امن الدولة ـ القانون رقم ١٦٧ ـ لسنة ١٩٥٨

٢ _ تفويض نائب الحاكم المسكرى المام في اختصاصات رئيس الجمهورية
 سالفة الذكر ، أمر رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ _ عدم امتداد ذلك
 الى الأحكام الصادرة من غير محاكم أمن الدولة .

ملخص الحكم:

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء تد اعطى رئيس الجمهورية سلطات استثنائية غيبا يتعلق بالتصديق على الأحكام المسادرة من محاكم أمن الدولة على نحو ما هو مبين بالمواد ١٢ ، ١٢ ، ١١ ، ١٥ ، ١٥ من القانون المذكور وأمر رئيس الجمهورية رتم ١٥ لسنة ١٩٧٧ الممول به من تاريخ نشره هي الجريدة الرسمية غي ٣ نوغبر سنة ١٩٧٧ قسد فوض نائب الحاكم العسكرى العام في اختصاصاته المذكورة ، وهي لا تبتد الى الإحكام السادرة من غير هذا النوع من المحاكم صحاكم أمن الدولة .

(طعن رقم ۸۶۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٣٠ ــ س ٣١ ــ (طعن رقم ٩٤١ ــ س ٣١ ــ من ٩٤١ ــ س

عال عامة

مهـــال عامـــة قاعـــدة رقم (١)

: 11-41

 1 ــ عدم جواز تقديم مشروبات روحية فى المحال العامة الا بترخيص خاص فى فلك من المدير العام الادارة العامة الوائح والرخص بعد موافقــة وزير الداخلية ــ م ١/١٧ من القانون رقم ١٧٦١ سنة ١٩٥٦ .

٢ ـــ جواز تحديد مدة الترخيص او تقييده باى شرط او وقف العمل به مؤقنا في المناسبات ـــ م ٣/١٧ من ذات القانون .

٣ ــ نطاق تطبيق القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ ٠

عدم انحسمار آحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ عن المحال العامة
 التي لا يمتد اليها نطاق تطبيق احكام القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ •

ملخص الحكم:

ان المادة ١٧ من التانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شان المحال العابة
قد نصت في فقرتها الأولى على أنه « لا يجوز في المحال العابة بيع أو تقديم
مشروبات روحية أو مخبرة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من
المدير العام للادارة العابة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية » وفي
هذا الترخيص أو تحديد مدته أو تقييده باى شرط أو وقف العمل به مؤقتسا
هذا الترخيص أو تحديد مدته أو تقييده باى شرط أو وقف العمل به مؤقتسا
في المناسبات كالأعياد والموالد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير »
واستفادا الى ذلك أصدر مدير الادارة العابة للوائح والرخص ترارا بتاريخ
عى مناسبات دينية معينة منها يوم ليلة القدر وليلة آخر شهر رمنسان ، شم
أورد قرارا آخر جرى نص المادة الثالثة منه على العمل به من تاريخ نشره
بالمجريدة الرسمية الحاصل في ١٩٠٤/٢/١٤ ونصت المادة الثانية على الفاء
القرار سالف الانسارة اليه ، وحظرت المادة الاولى منه بيع أو تقديم الشروبات
القرار سالف الانسارة اليه ، وحظرت المادة الاولى منه بيع أو تقديم الشروبات

الروحية أو المخمرة في المحال العامة والملاهي في جميع انحاء محافظة السويس وذلك في المناسبات التي حددتها حصرا ومنها « جميسع ليسالي وأيام شمهر رمضان المعظم ابتداء من غروب شمس آخر يوم من شمهر شعبان المكرم » ــ واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه ــ قد استظهر أن واقعة الدعوى حصلت بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٣ خلال احد أيام شمر رمضان - وهو مالا ينازع فيه الطاعن - وبالتسالي فانه كان محظور ا عليه فيه تقديم المشروبات الروحية لرواد محله اعمالا لما قضت به المسادة السابعة عشر من التانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار المدير العسام للادارة العامة للوائح والرخص الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٤ ، لنا كان ذلك ، وكان ما أتنهى اليه الحكم في خصوص اعمال احكام هذا القرار سليما ويتفـــق وصحيح القانون فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ولا يؤثر فيه ما يثيره من أن المثبت بالترخيص - الصادر بالتصريح له بتقديم المشروبات الروحية والمجدد سنة ١٩٧٥ ــ تعليمات مدير ادارة اللوائح والسرخص الملفاة _ كما لا ينال من سلامة الحكم التفاته عما أثاره الطاعن في هذا الثمأن لأنه دغاع قاتوني ظاهر البطلان . أما ما يثيره بشأن انطباق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ على واقعة الدعوى فانه مردود ذلك أن المادة الأولى منه نصت على سريان أحكامه على المنشآت الفندقية والسياحية وعلى أنه تعتبر منشاة سياحية في تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح لتقديم الماكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان ، كالملاهى والنوادي الليلية ، والكازينوهات والحانات والمطساعم ـــ والتي صدر بتحديدها قرار من وزير السياحة » . كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على انه لا يجوز اتشاء ار اقامة المنشآت الفندقيسة والسسياهية واستقلالها أو ادارتها الابتسرخيص من وزارة السياحة طبقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة وتسؤول الى وزارة السياحية الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شَمَانَ المَحَالُ المَامِةُ والمُقانُونَ رَقِم ٣٧٢ لِسَمَة ١٩٥٦ فِي شَمَانُ المُلاهِي بِالنَّسِيةُ انى تلك المنشات » مما مفاده أن المنشات التي يمند اليها نطاق تطبيق احكلم هذا القاون وينحسر عنها ـ بمتتضى احكامه ـ الاختصاصات المخولة لـ دير ادارة اللوائح والرخس لوزارة الداخلية المنصوص عليها ني القانون رقم ٣٧١ لسنة 1907 هي المنشئات العندقية والسياحية التي يصدر بشائها ترار من وزير السياحة - وان كان الطاعن لا يدعى أن قرارا قد صدر من وزيسر السياحة باعتبار محله منشأة سياحية ماته يظل محكومة بأحكام التاتون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقرارات الصادرة تنفيذا له من الدير العام للادارة العامة للوائح والرخص .

﴿ طعن رقم ٧٦ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١١/ _ س ٣١ _ من ٩٠] من ١٧٠)



محــــاماه

قاعـــدة رقم (١)

: المسلاة

عسدم جواز تولی محسام واحسد واجب الدفاع عن متهمین متعسدین سه مناطه سه قیام تعارض حقیقی بین مصالحهم لا ما کان یسع کل منهسم آن یبدیه من اوجه دفاع ما دام ام بیده بالفعل .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القانون لا يبنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة ولجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم واذا كان التسابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن الطاعن وحده هـو مرتكب الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن الطاعن وحده هـو مرتكب كما يستفاد من أسباب الحكم لا يترتب عليه التضاء ببراءة المحكوم عليسه لأخ وهو مناط التعارض الحتيقى المخل بحق الدفاع ، عانه لا يعيب الحكم الأخر وهو مناط التعارض الحتيقى المخل بحق الدفاع ، عانه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطساعن والمحكوم عليه الآخر قلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهسا بمحام خاص يترلى الدفاع عنه أساسه الواتع ولا ببنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يديه من أوجه الدفاع ما دام لم يهدد بالقعل .

(طعن رقم ۱۲۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ــ سن ۳۱ ــ حس ۱۶۸)

قاعىسدة رقم (٢)

البيدا :

 ا ــ للمحامى أن يتولى واجب الدفاع عن دتوين مقعدين في جنساية واحدة ــ شرط ذلك ؟

٢ _ مناط التمارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ؟

٣ ـــ، تعارض المسلحة الذي يوجب افراد كل مقهم بمحام خاص ـــ أساسه
 الواقع ـــ لا احتمال ما كان يسع كل مقهم ابداؤه من دفاع ٠

ملخص الحكم :

متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن

متهدين متعددين في جناية واحدة ، به دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى التول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه البت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احراز جوهسر مخدر بقصد الاتجار واثبت في حق الطاعن الثاني تداخله بصغته وسيطا في مخدر بقصد الاتجار واثبت في حق الحدمها لم يكن شئته ان يؤدى الى تبرئة الآخر أو يجعل اسفاد التهمة شئاتها بينهما من شئنه أن يؤدى الى تبرئة الآخر أو يجعل اسفاد التهمة شئاتها بينهما التضاء ببراءة الآخر وهو مغلط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان التضاء ببراءة الآخر وهو مغلط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان عمارض المصلحة الذي يوجب المراد كل منهما بمحسام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ببتني على احتمال ما كان يسمع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع ما دام لم يبدده بالفعل ، ومن ثم فان مصلحة كل منهما أن يبديه من الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشان لا أساس له من الواقع والتاتون .

(طعن رقم ۱۰۱۸ لسنة ۶۹ قير - جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۴ - س ۳۱ --ص ۲۲۱)

قاعـــدة رقم (٣)

البـــدا :

اعتبار متهام شساهد على آخسر به يتعسقن به التعسارض في المساحة بينهما ب عدم تخصيص محام مستقل للدفاع عن كل ، اخلال بحسق الدفسساع ،

ملخص الحكم:

لا كان الحكم اعتبر الطاعن شاهد اثبات ضد الطاعن الثانى هى شان مساهمته معه مى ارتكاب الجريمة . وهو ما يتصقق به التعسارض بين مصلحتهما الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر ، لا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لحام واحد بالرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التعارض فاتها تكون قد اخلت بحق الدفاع مصا يعيب اجسراءات المحكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ،

ر طعن رقم ۲۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٤/٥/٥١ ــ س ٣١ ــ ص ٧٧ه)



محكمسة الجنسايات

قاعـــدة رقم (١)

: المسلة

هـــق محكبـــة الجنـــايات في نظــر الدعـــوى المعروضـــة عليها في دور انعقادها حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهاية الدور •

ملخص الحكم :

من المترر غى حكم المادة ٣٧١ من تانون الاجراءات الجنائية أن لحكمسة المجانيات أن توالى عملها فى نظر الدعارى المعروضة عليها فى دور الانمقاد حتى تنتهى منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته ، ومن ثم مان المحكمة فى الدعوى المطروحة — أذ واصلت نظرها حتى أصدرت حكمها المطعون فيه بعد انتضاء الدور لا تكون قد خالفت التانون فى شىء .

(طعن رقم ۱۱۸۰/۱۸ لسنه ۹۹ ق ـ جلسة ۱۱۸۰/۱/۱۳ ـ س ۳۱ ـ من ۷۳)

قاعـــدة رقم (٢)

: 12-41

قضاء محكمة الجنايات بوصفها المحكمة المحال عليها في الدعسوى المنية بعد اعادتها اليها من محكمة القفن - لا خطا ·

جلخص الحكم :

تنص المادة ٣٩ من التانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه « على محكمة النقض اذا قضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى الى المحكمة التى اصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين — ولما كانت الدعوى المنية قد رفعت في مبدا الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية فان الحكم المسادر من محكمة جنايات المصورة — بهيئة جديدة — فيها يختص بالدعوى المنيسة بعد اعادتها اليها من محكمة النقض يكون قد صادف صحيح التانون ؟ ويكون

النعى عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وبائه كان يتعين على المحكمة ... محكمة الجنايات ... ان تحيل الدعوى الى محكمة مدنية غير سديد .

(طعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۹)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسل

نظر محكسة الهنسايات في الجنصة والفصسل فيها ما دام لم يتبين أنها كذلك الا بعد التحقيق ــ صحيح ــ علة ذلك ــ المادة ٣٨٢ أجراءات • ملحص الحكم :

لما كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنحة شروع في سرقة معساقيه عليها بالواده ؟ ٧٤ / ٣١٨ من قانون العتوبات وهو ما يصادف مصحيح القانون وكانت المادة ٣٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية قسد نصت على انه و اذا رات محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة بامر الاحالة وقبال تحقيقها بالجلسة تعد جنعة ألها أن تحكم بعدم الاختصاس وتحيلها الي المحكمة الجزئية . إما أذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم غيها ومعاد ذلك وقتا للمقترة الولي من هذه المادة أنه أذا تبين لحكمة الجنايات تبل الجراء التحتيق أن الواقعة المطروحة تشكل جنعة وليست جناية . فقد كفل لها التانون المخاصاء جوازيا بين أن تنظر الدعوى وتقصل فيها أو تحيلها إلى المحكسة الجزئية وفي الحالين على السواء يكون قضاؤها متفقا مع القسانون ؛ ومن المؤتب حكمة الجنايات لنظر الدعوى المائلة سوهي جنحة سواصدرت حكمة الجنايات لنظر الدعوى المائلة سوهي جنحة سواصدرت

ر طعن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٤/٥/٥/١٤ ــ س ٣١ ــ ص ٦١٨. ص ٦١٨)

قاعـــدة رقم ())

اعسادة المحاكمسة الجنائيسة طبقسا لنص المسادة ٣٩٥ اجسراءات طبيعتها: هي بطابة محاكمة مبتداة سائر ذلك: لمحكمة الاعادة الفصل في الدعوى بكامل هريتها ساغير مقيدة سابلككم الفيابي السابق.

ملخص الحكم:

لما كانت اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قاتون الاجراءات الجنائية

ليس مبناها نظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتداة وبالتالى فائه لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير
مقيدة بشيء مها جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد المتوبة أو تخفضها وحكمها
في كلا الصالتين صحيح قانونا .

(طعن رقم ۱۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١١/٥/٥/١٥ ــ س ٣١ ــ ص ۲۲۱)

قاعىدة رقم (٥)

البـــدا :

للمحاكم عامة — بما فيها محكمة الجنايات — أن تسميع النساء نظر الدعوى شهودا ممن لم ترد اسماؤهم في القائمة أو لم يعلنهم الخصوم سواء اكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان — وأن تستدعى أي شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله •

ملخص الحكم:

مغاد ما نصت عليه المادة ۲۷۷ من قانون الإجراءات الجنائية آنه بجوز المحاكم و وحكمة الجنايات من بينها و أن تسمع الناء نظر الدعوى و في سبيل استكمال اقتناعها والسمى وراء الحصول على الحقيقة شهودا ممن لم نرد أسماؤهم في القائمة أو لم يعلنهم الخصوم و سواء من تلقائمة أو لم يعلنهم الخصوم و سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير المائن ، وأن تستدعى أي شخص ترى أن هناك نائدة من سماع أتواله .

(طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨٢٢)

قاعـــدة رقم (٦)

: 12-41

امسدار محكمسة المنايات امسرا بالقيض على المتهسم سو وحسسه احتياطيا أو الإفراج عنه ساجراء تحفظي يدخل في حدود سلطتها ، ولا يفيد إنها كونت رايا في الدعوى قبل اكمال نظرها .

ملخص الحكم :

ان المادة .٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لحكمة

الجنايات فى جميع الاحوال أن تأمر بالتبض على المتهم واحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا وأن تفرج بكمالة أو بغير كمالة عن التهسم المجسوس احتياطيا ومن ثم فلا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل أكمال نظرها باصدارها الامر بالقبض عليه وحبسه ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون أجراء تحفظيا مها يدخل فى هدود سلطتها المخولة لها بمقضى القانون .

ر طعن رتم ۷۱۰ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۹ ــ س ۳۱ ــ من ۸۲۹) ص ۸۲۹)

قاعـــدة رقم (∀)

: المسدا

ا - اعسلان المتهسم لحضور جلسة المحاكمة امام محكمة الجنايات لاقل من الأجل المحدد قانونا - لا اثر له في صحة الاعلان - للمجتهم ان يطلب اجلا لتحضير مفاعه . وعلى المحكمة اجابته والاكانت اجراءات المحاكمة باطلة .

٢ — المواعيد الخاصــة بتكليف المنهــم بالحضـــور أمام مرحلة الإحارة
 ومحكمة الجنايات تقريرها لمصلحة المنهم نفسه ـــ سكوته عن النبسك بعـــدم
 مراعاتها أمام محكمة الموضوع ـــ أثره ـــ اعتباره متنازلا عنها .

ملخص الحكم:

ا حيثان اعلان المتهملحضور جلسة الحاكمة أمام محكمة الجنايات الاتلان الأطلال المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الاعلان لان ذلك ليس من شانه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني وأنها يصبح للمتهم أن يطلب أجسلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميماد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابته الى طلبه والاكانت اجراءات الحاكمة باطلة .

ا ــ من المترران المواعيد الخاصة بتكايف المنهم والحضور الهام مرحلة الاحتالة
والهام محكية الجنايات مقررة لمصلحة المنهم نفسه قاذا كان لم يتمسك الهام
محكية الموضوع بعدم مراعاتها فانه يعتبر متنازلا عنها لأنه قدر ان مصلحته
لم تمس من وراء مخالفتها فلا يجوز له من بعدان يتمسك بوقوع هذه المخالفة .



معار فــــــة

قاعسسدة رقم (١)

: المسلاة

ا ــ تأجيل نظر المعارضة من جلســة لأخرى في غيبة المسارض ــ وجوب اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان قد أعان بالجلسة السابقة عليها ــ أســـاس ذلك .

٢ — الحكم باعتبار المارضة كان لم تكن ــ لمدم حضور الجاسة الاخيرة
 التي لم يعلن المعارض بها ــ خطا في القسانون .

ملخص الحكم:

من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المعددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة الحرى يوجب اعلانه اعلانا تانونيا بالحضور بالجلسة التى اجل البها نظر المعارضة ، لما كان ذلك ، عانه ما كان يجبوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تأسيسا على يسبق اعلانه بتاريخ ١٣ من نوفيبر سنة ١٩٧٧ ذلك أنه لا يعقى سبق اعلان الطاعن لجلسة ٧ من ديسبير سنة ١٩٧٧ ذلك أنه لا يعقى سبق اعلان الطاعبة وعدم صدور حكم فيها غي غيبته ب عن وجوب اعادة اعلانه الشخصه أو غي محل أتامته بجلسة وصدر نبيها الحكم المعمون نهيه ١٩٧١ وهي الجلسة الأخيرة التي اجسلت اليها الدعبوي وصدر نبيها الحكم المعلمون نهيه ، ويكون الحكم المعمون نهيه أذ تنفى باعتبار بالجلسة الأخيرة التي الحسداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي احداد دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر المعارضة عن الحكم الغيابي الاسستثنافي. أسبب لا يد له نبه ، وهو تظرها بجلسة لم يعان بها ، مها يتمين ممه نتش الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث باتي لوجه الطمن .

(طعن رتم ۱۱۲۶ لسنة ۹) ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ـ س ۳۱ ـ جس ۱۰ بر ۱۰۲)

قاعـــدة رقم (٢)

المبسدا :

العبرة فى وصسف الحسكم بانه حضسورى او حضسورى اعبَسارى او غيابى بحقيقة الواقع سـ مناط قبول المعارضة فى الحسكم الحضسورى الاعتبارى المسادر من المحكمة الاستثنافية ؟ .

ملخص الحكم :

من المترر. في تضاء محكمة النتض أن العبرة في وصف الحسكم بأنه حضوري أو حضوري او غيابي هي بحقيتة الواتع في الدعوى لا بها يرد في منظوق الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المحكمة بعد أن نظرت الدعــوى بجلســة ١٩٧٤/١/٢١ في حضور الطاعن وسمعت شمادة المجنى عليه (الدعى بالحق المنني) قررت حجز القضية للحكم لجلسة ٥/٢/١٧٤ إلماني الدعوى يكون حضــوريا حتى ولو لم بادانة الطاعن فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضــوريا حتى ولو لم يعدد استثنافه من تاريخ صــدوره بعدد المنان جلسة النطق به ويسرى ميعاد استثنافه من تاريخ صــدوره الدعوى بكون خصــورا الجنائية ، وهو يعدل نمي المناز الحكم بجلاســـة أولى من المادة ٦٠٤ من تاتون الإجراءات الجنائية ، وهو الدعارض في هذا الحكم ولم يستأنف ــ فتد تضت المحكمة بجلســـــة على أن الحكم المعارض نيه صحر حضـوريا ولا يقبل الطمن عليه بالمعارض في المعارض نيه صحر حضـوريا ولا يقبل الطمن عليه بالمعارض في وهو نظر صائبه في التاتون اذ أن المعارضة لا تقبل الا في الأحكام المنابئة .

(طعن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۳)

قاعـــدة رقم (٣)

. 1. 41

ا ... شرط قبسول المعارضية في المسيكم المضيسوري الاعتبساري

٢ — عدم ابداءالطاعن بجلسة المارضة — عدره في التخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري — وجوب الحكم بمدم جواز المارضة — قضاء الحكم المطمون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن — عدم جدوى النمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون — علة ذلك ؟

متى كان الطاعن قد عارض فى حكم حضورى اعتبارى استثنافى وكان

من المقرر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من تانون الاجراءات الجنائية الا اذا أثبت المحكوم علبه قيام العذر الذي منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري . و لما كان الطاعن قد تخلف عن حضور الحلسة المددة لنظر معارضته في الحكم الحضوري الاعتباري ولم يقدم بالتالي عذر تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر قيها الحكم المعارض فيه فانه كان يتعين الحسكم معدم حواز المعارضة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيسه وأن قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم صحة الحسكم المطعون فيه لصدوره في غير الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة يكون واردا على غير محل له . لما كان ذلك وكان الطعن واردا على الحكم الصادر ني المعارضة المرفوعة عن حكم حضورى اعتبارى محسب دون الحسكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن هيه مانه لا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم الأخير . ولا محل للقول بأن الحكم المطعون فيه قد شابه خطأ في تطبيق القانون مما يجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بنص الماة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٧ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لانتفاء مصلحة الطاعن من الحكم بعدم جواز المعارضة بدلا من الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

(طعن رقم ۱۵۰ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۳ ـ س ۳۱ ــ مر ۱۵۹)

قاعـــدة رقم (})

البيدا:

 ا ــ عدم جواز الحكم في المارضة المرفوعة من التهم عن الحسكم الصادر في غيبته ــ باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعاً ــ بغير سماع دفاع المارض ــ الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلســة حاصلاً بغير عدر .

 ٢ ـــ نبوت أن التخاف مرده عذر قهرى ــ اعتبار الحكم غير صحيح لقيام الحكم على أجراءات معينة •

 ٣ ــ مناداة المتهم باسم خاطئء وعدم مثوله بالتائي امام الحاكمة ــ عثر قهـــرى •

بلخص الحكم :

من المقرر أنه لا يصبح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من (م - ٣٩ - جنائي)

التهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بتبولها شكلا ورفضها موضوعا وتاييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا انها كان تظلف عن الحضور بالجلسة حاصلا دون عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر تهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر المعارض الجلسة التى صدر المعارض الجلسة التى صدر الجراءات معيية من شأنها حرمان المعارض من استممال حقه في الدفاع ، اجراءات معيية من شأنها حرمان المعارض من استممال حقه في الدفاع ، يطريق النقض ، لا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق — على ما تتم البيان من توليده بالمجلسة أنها يرجع الى عذر متبول هو سبق حضوره أملها في ذات الجلسة عند المناداة على اسم منهم مماثل لاسمه وفي دعوى المذري مماثلة لدعواه ، ابدى فيها دغاعه وقدم دليل السداد ، مما حال دون سماع دغاعه في معارضته ملى الرغم مناتلة لدعواه ، ابدى فيها دغاعه وقدم دليل السداد ، مما حال دون سماع دغاعه في معارضته منا لا يصح معه في العتون القضاء في غيبته باعتبار داعاصة كان لم تكن ، ومن ثم يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ،

(طعن رقم ۲۲۸۲ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۲۱)

قاعـــدة رقم (٥)

تلجيل نظر المارضة ــ بناء على طلب المحامى ــ يوجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا ــ مضى مدة التقادم دون اعلانه ــ اثره ــ انقضاء الدعـــوى المناثيــة بالتقـــادم .

ملخص الحكم:

لما كان تأبون الإجراءات الجنائية بنص في المانتين ١٥ ، ١٧ منه بالتنفياء الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقدوع المجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو باجراءات الاستدلالات أذا اتخذت في مواجبة المتهم أو أذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وأذا تعدنت الاجراءات الذي تقطع المدة فان سريان المدة نبدا بمن تاريخ آخر اجراء . ولما كان ذلك ، وكان من المترر أنه أذا لم يحضر الحكوم علم غيابيا بالحرس

الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام فى هذه الجلسسة وطلب التأميل لرضه فلجابته المحكمة واجلت القضية لجلسة اخرى — وهو الحال فى الدعوى المطروحة — وجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة واخ كان الثابت حسبها سلف بيانه انه تد مخى ما يزيد على ثلاث سنوات ابداء من جلسة ٣/ ١٩٧٠/ ١٩ الني المجارض عيها المعارضة وحتى صدور الحسكم المحلمون فيه فى ١٢ فبراير سفة ١٩٧٨ ، وكان ذلك دون اتخاذ اجراء تاطيح الملكةة — أذ خلت المهردات مما يفيد اعلان الطاعن اعلانا مسحيحا لاى التجالية بالتقادم مما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت محدوثات المحكم تشهد لمسحته وهو ما قصح به الأوراق فيها سلف بيانة — فان الحكم المطمون فيه اذ دان المطمون ضده يكون تد أخطأ فى تطبيق القانون مها يتمين معه نقضه ، و القضاء بانتضاء الدعوى الجنائية بمخى الدة وبراءة المعون ضده بده به السال الهدور عالم الساب الهده والماحون فيه انسبا الهده والماحون ضده بالسباليه المحدون المخالية بمخى المدة وبراءة

(طعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۲۵/۲/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ حس ۸۱۰)

قاعـــدة رقم (٦)

البــدا :

۱ ــ عــدم جواز الحكم في المعافرية بغير سيسماع دفاع المسارض الإ اذا كان عدم حضوره حاصلاً بغير عذر ــ قيام عذر قهري حال دون حضــور المارض يعيب اجراءات المحاكمة ــ محل نظر العذر يكون عنــد الطعن في الصــكم .

 ٣ ــ ثبوت أن التخاف يرجع ألى عنر تهرى ــ اعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على أجراءات معينة ــ أثره ــ عدم سريان ميعاد الطعن بالتقض ــ الا من يوم علم الطاعن رسميا بالحكم ــ مثال .

ملخص الحكم:

من حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصنح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برغنستها بغير سسماع دغاع المعارض

الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى مان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شانها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابداؤه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذه وجها لطاب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا عي شهادة طبية تقدم لها لأول مرة غلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبها تطمئن اليه . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة في ١٦ من يناير ١٩٧٩ ثابت فيها أنه كان مريضا وملزما الفراش مى الفترة من أول دسمبر ١٩٧٧ حتى ١٧ من يناير ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٧ من ديسمبر ١٩٧٧ ــ وهو تاريخ يدخل في لهترة المرض وملازمة المفراش ـ باعتبار معارضته كأن لم تكن وكانت هـــذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام المعذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا ينفتح ميعاد الطعن نيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذ كان هذا العلم لم يثبت مى حق الطاعن قبل يوم ١٨ من يناير ١٩٧٩ ، وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن واودع اسبابه ، فإن التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

ر طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١/٠١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ٨٦٢)

قاعـــدة رقم (٧)

: ألبــــدأ

اعلان المعارض بالجلسسة المحددة لنظر معارضسته يجب أن يسكون لشخصه او في محل اقامته سـ علم الوكيل لا يفني عن اعسلان المسارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته سـ اعتبار المعارضة كان لم تكن سـ بنسـاء على هذا الإعلان سـ خطسا .

ملخص الحكم:

من المترر أن اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون الشخصه أو في محل اتامته ، والأصل أنه لا يفني عن اعسلان المعسارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت التعرير بالمعارضة غ

(طعن رقم ۷۸۷ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ - سر ٣١ -ص ٩٠٦)

قاعـــدة رقم (٨)

: المسدا

الحسكم المسادر فى غيبة المعارض — فى معارضسته — عسدم جسواز المعارضة فيه — الحكم وفق القانون — بعدم قبول المعارضة — الطءن فيسه بالنقض — عدم جواز التعرض امام النقض — للحكم الصادر فى المعارضسة الاولى أو الحكم المستاف الذى قفى بتاييده .

ملخص الحكم :

لما كان تانون الإجراءات الجنائية قد نص غى النترة الإخيرة من الملاة

1 . الواردة غى البلب الاول غى المعارضة من الكتاب الثالث منه المنسون

« طرق الطعن غى الإحكام» على أن «ولا يتبل من المعارض باية حال المعارضة
غى الحكم المسادر فى غيبته » . وكان الطاءن قد حدد طعنه بطريق النقض
على الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٨/١/٧ عن المعارضة غى الحكم الصادر فى
معرضته الاستثنافية والذى تضى بحت بعدم قبولها ، غان هدذا الحسكم
المطعون فيه أذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون نطبيتسسا
المطعون فيه أذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون نطبيتسسا
المطعون فيه أذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون نطبيتسسا
المطعون فيه أذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون نطبيتسسا
المطعون فيه أذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون غير سديد . لمسا

كان ذلك وكان الطعن بطريق النقض واردا على الحكم الصادر في المعارضة الاخيرة بعدم تبولها دون الحكم الصادر في المعارضة الاستثنافية الذي لم يترر الطاعن بالطعن فيه فلا يتبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحسكم أو للحكم المستأنف الذي تضى بتابيده ولا يكون لما يثيره بطعنه في هذا الخصوص

(الطعن رتم ، ۷۹ لسنة ، ه ق ــ جلسة ۲۱٪ / ۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ـــ ص ۱۱۶)

قاعـــدة رقم (٩)

السدا:

 ا ـــ الدفع ببطلان الاجراءات لعدم الاعلان بالجسسة امام أول درجة يسقط أذا لم يهد بجلسة المعارضة .

٢ _ العبرة بيطلان الاجراءات _ هو بمايتم منها امام المحكمة الاستثنافية .

ملخص الحكم:

لا كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة المام محكسة اول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغيابى لعدم اعلائه بالجلسة التى صدر غيها ، وكان من المترر أن حق المتهم في الدقع ببطلان الاجراءات لعدم اعلائه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسسقط أذا لم ييده بجلسة المعارضة ، وكان من المقرر أيضا أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستثنائية ، وكان الثابت أن الطاعن أم يشر أمامها شيئا في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكمسة أول درجة غانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محسكمة أول درجة غانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محسكمة النقش ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض .

(طعن رقم ۸۱٦ لمينة ٥٠ ق -- جلسة ۲۷/ ، ۱/۸۰ - س ۳۱ - مي ۹۱۷)

موال مخلادة

مسسواد مخسسدرة

قاعىدة رقم (١)

: المسدا

ا ــ الوساطة في الأمور المطلور على الاشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة ــ والتي عددتها المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شان مكافحة المخدرات ــ معاشب عليها بالمادة ٣٤ من ذات القانون التي سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها ــ وان اغفلت ذكر الأخر ــ علة ذلك .

٢ ــ مناط المسئولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المحسورة ــ ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة ــ بلية صورة عن علم وارادة .

ملخص الحكم :

ا — لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۲۰ في شمأن مكانحة المغدرات قد عددت الأمور المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والنبلك والاحراز والشراء والبيع والبيال والتاليل والتحار الوالي من المادة وسيطا في شيء من ذلك ، وكان نص المقترة الأولى من المادة ٢٦ من الفاتون المذكور قد جرى على عقلب تلك الحالات ، وأنه وان كان قد أغفل ذكر الوساطة الا أنه في على عقلب تلك الحالات ، وأنه وان كان قد أغفل ذكر الوساطة الا أنه في المساقد حكمها ولو قبل بغير ذلك لكان فكر الوساطة عن المسادة المناسبة المناسباطة المناسبة عنها وين الحالات الأخرى عبثا ينزه عنه الشارع ، ذلك لان التدخل بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عددتها تلك المادة والمجربة قانونا ، بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عددتها تلك المادة والمجربة قانونا ، غيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجربة تقوينها .

٢ _ مناط المسئولية في حالتي احراز وحيازة الجواهر الخدرة هو ثبوت

اتصال الجاتى بالخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وارادة الما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع اليد عليه من تبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحتق الحيازة المادية .

(طعن رقم ۱۰٦۸ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۲۲)

قاعــــدة رقم (۲)

البـــدا :

عقوبة أحراز المُصدر بقصدد الاتحسار طبقاً لما نفص عليه الفقسرة (﴾ من المادة ٣٤ من القانون ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل ـــ هى الاعدام أو الأشمال النساقة المؤددة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

ملخص الحكم:

العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد الانجار طبقا لما تنص عليه الفترة (1) من المادة ٣٢ سالفة البيان هي الاعدام أو الأشغال الشساتة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

(طعن رقم ۲۱۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ــ س ٣١ ـــ م ١٦٢)

قاعسدة رقم (٣)

المادة ٣٦ من القسانون رقسم ١٨٢ لمسانة ١٩٦٠ بشسان مكاقصة المخدرات لم تحظر استعمال الراقة سبل اوردت قيدا على حق المحكسة في النزول بالمقوبة في جرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٦ من تانون مكاهمة المخدرات تد اوردت قيدا على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٥ من المتاون المذكوبات من المتون المقوبات من المتاون المذكور مؤداه استثناء من احكام المادة ١٧ من قاتون المقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد سالفة الذكر النزول عن المقوبة التالية مباشرة للمتوبة المتررة للجريمة ، غان المحكمة اذ طبقت المادة ١٧ من تانون العتوبات ونزلت بالمعتوبة من الاعدام الذي نصت عليه المادة ٣٣ من التانون المطبسق الى الاشعال الشاقة المؤبدة : غانها تكون قد اصابت صحيح التانون ، مهسا يضحى معه النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد .

(طعن رقم ۲۰ه لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/٦/۱٥ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۷۷)

قاعـــدة رقم (})

البـــدا :

اهراز المضدر بقصد الاتحسار سرواقعسة مادية سيسستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفا .

ملخص الحكم :

من المترر أن أحراز المخدر بتصد الانجار وأتعة مادية يستقل تأضى الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفا تؤدى اليه ظروف الواتعسة وادلتها وقرائن الاحوال فيها .

ر طعن رتم ۳۲۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٦٨٠/٦/١٦ ــ س ٣١ ـــ ص ٧٩٧)



نمسب

قاعــدة رقم (١)

البـــدا :

عدم ملكية المتصرف من الأمسوال الألبنسة أو المقسولة للمنصرف الذى تجراه أو للمال الواقع عليه هذا التصرف كاف القيام جريمة النصب عدم معرفة المالك المحقيقي للمال الذي حصل التصرف فيه لا يؤثر في الإدانة .

ملخص الحكم:

يكفى لقيام جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابنة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي اجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف هيه غير مملوك له فتصح الادانة ولو لم يكن المالك المتيقى للمال الذي حصل هيه التصرف معرومًا ، فاذا كانت محكمة الموضوع كما هو الحال في الدعوى الماثلة قد عرضت الى المستندات التى قدمها المتهم لاثبات ملكيته لما باع ، ومحصتها واستخلصت منها ومن ظروف تحريرها وغير ذلك مما اشارت اليه في حكمها استخلاصا لا شائبة فيه أن الأرض الذي باعها المتهم لم تكن ملكا له ولا له حق التصرف ميها وأن ما أعده من المستندات لاثبات ملكيته لها صورى لا حقيقة له ، واستخلصت أيضا أن المتهم كان يعلم عدم ملكيته لما باعه ، وأنه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه فذلك الذي اثبته الحكم كاف في بيان جريمة النصب التي دان المتهم بها ، ولما كان هذا الذي انتهى اليــه الحكم - فيما سلف - من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تنبين حقيقة الواقعسة وتردها الى صورتها الصحيحة التي لها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن نطاق الاقتضاء العقلى والمنطقى لا شأن لمحكمة النقض فيها تستخلصه ما دام استخلاصا سائفا ، مان ما سساقه الطاعن مي شأن اطراح المحكمة لدلالة حكم مرسى المزاد مى اثبات ملكيته للعقسار ، لا يعدو المجادلة في تقدير المحكمة لأدلمة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها ممسا لا يحوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض.

(طعن رقم ۸۹۳ اسنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱ ــ س ۳۱ ـــ ص ۷۲۰)

نقض

اجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه
 المصلحة في الطلعن
 احسوال الطلعن
 اسلباب الطلعين
 مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام
 ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
 ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
 مسلال منسوعة

نقــــــض

- اجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه:

قاعـــدة رقم (١)

: البسدا

٢ ــ ميعـاد الطعن في الحكم الحضــورى الاستثنافي يبدأ من تاريخ
 صـــدوره •

التقرير بالطمن ــ بعد الميعاد ــ أثره ــ عدم قبول الطعن شكلا . ولخص الحكم :

 ١ --- السغرالى الخارج بار ادة الطاعن ولغير ضرورة ملجئة اليه ودون عذر مانع من عودته لتقديم طعفه في الميعاد القانوني لا يعتبر سببا خارجا عن ارادته بعذر معه في النخلف عن الحضور .

٢ ـــ لما كان ميماد الطمن في الحكم الحضيررى الاستئنائي بيدا من تاريخ
 صدوره وكان الطمن بطريق النقض قد تم بعد الميماد دون عدر متبول . فان
 طمنه يكون غير متبول شكلا .

﴿ طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٠/٣/١٦ ـ س ٢١ ــ ص ٣٨٩)

قاعـــدة رقم (٢)

: المسدا

عسدم جسواز الطعن بالنقض سه من المسدعى بالمقسوق الدنيسة سه والمسئول عنها سالة عنها يتعلق بحقوقهما المدنية سم ٣٠ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ملخص المكم :

لما كان الطاعن هو المدعى بالحقوق المدنية ، وكانت الفترة الثانيسة بن أ المادة ٣٠٠ بن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات واجسراءات الطعن أيام محكمة النقض تنص على أنه لا يجوز الطعن بن المدعى بالحتوق المدنية ا والمسئول عنها الاغيما يتعلق بحقوتهما المنبة - وكان الطاعن لم يدع بحقوق مدنية قبل المطعون ضدها الاولى ثمان الطعن بالنسبة للمطعسون ضدها الذكورة يكون غير جائز .

ا(طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ٣١١)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسطا

وجــوب التقــرير بالطمن ــ عند العلم بالهــكم المطمــون فيــه ــ فور زوال المانع من التقرير في المعاد .

ملخص الحكم:

لا كان الطاعن بعد صدور الحكم المطعون فيه قد تام به ، عذر المرض المتع دون النترير بالطعن في الميعاد القانوني ثم بادر غور زوال المسرض وعقب عطلة يوم الجمعة التالية له سالي النقرير بالطعن باعتبار أن هدذا الإجراء لا يعدو أن يكون عبلا ماديا يتمين القيام به أثقر زوال المسانع ، فان الطعن سوقد استوفى الشكل المقرر في القانون سيكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ۲۲۸۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۳۱)

قاعـــدة رقم ())

البــدا:

١ -- «يعساد الطمن بالنقض فى الحكم فى المعارضة -- عنسد تخسلف المعارض لعذر قهرى -- بدؤه من يوم علمه رسميا بالحكم -- اسستفادة هذا الملم من توثيقه توكيلا بالطعن فيه .

٢ - مرض المحامى - لا يبرر التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد .

ملخص الحكم:

۱ -- أنه على غرض صحة ما يثيره الطاعن من اعتذاره بعدم علمه بالمكم المطعون فيه لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها قان ميعاد الطعن بالمارضة يردا في حقه من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم على ما جرى به تفساء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر التونيــق على التوكيــل الذي تقــرر بالطــعن بمقتضـاه أن الطــاعن وقع بتــاريخ 1947/11/10 أمام الموثق على التوكيل الصادر منه لمحابيه للطعن بالنقض في الحكم المذكور ، ويذلك يكون قد علم رسميا منذ ذلك التاريخ .

 ٢ -- من المقرر أن مرض المحامى ليس من قبيل الظروف التاهرة التي من شاتها أن تحول دون التقرير بالطعن في المعاد .

. (طعن رتم ۲۵۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢/٥/٢٢ ــ س ٣١ ــ ص ١٦٤)

قاعـــدة رقم (٥)

: المسلا

 ا - وجوب توقيع أسبباب الطعن المرقدوع من المحكوم عايسه مسن محام مقبول أمام النقض في أصلها أو صورتها .

 ٢ — ورقة الأسباب — ورقة شكلية من أوراق الاجراءات لزوم حملها مقسومات وجسودها .

٣ - عدم معرفة موقع مذكرة أسباب الطعن - أثره - البطلان .

التقرير بالطفن وتقديم أسبابه يكونان وحدة أجرائية واحدة لا يقوم
 فيها أحدهما مقائم الآخر ولا يغنى عنه .

مـ قبول الطعن شكلا ـ مناط اتصال المحكمة به ـ اثر ذلك .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه على أجل غايته أربعون يوما من تاريخ التطق به أوجبت على عقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطهون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقسع أسبابها محام مقبول أبام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات على .

الخصومة والتى يجب أن تحيل مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها من محلم متبول أمام محكمة النقض والا كانت باطلة وغير ذات أثر غى الخصومة . ولا كان من المترر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط أتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن غى الميعاد الذى حدده القانون هـــو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة أجرائيــة لا يقوم هميها لحدهها مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان البين مما تقدم أنه فضلا عن أن التقرير بالطعن قد جاء بعد الميعاد القانونى غان مذكرة أسباب الطعن عن أن التقرير بالطعن قد جاء بعد الميعاد القانونى غان مذكرة أسباب الطعن ألم يعرف موقعها تعتبر معدومة الأثر غى الخصومة ، ومن ثم بــكون الطعن قد المنقد مقوماته شكلا هو من شهر الطعن شكلا هو مناط انصال المحكمة بالطعن غلا مسبول الى التصدى لقضاء الحسكم غى مؤسوعه مهها شابه من عيب الخطا غى القانون بغرض وقوعه .

(طعن رقم ۸۲) لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٥/٥/٥/ - س ٣١ ـ ص ٢٦٧)

قاعـــدة رقم (٦)

البـــدا :

توقيسع تقسرير الأسسباب من محسام غير مقيسول أمام محكمسسة النقض سـ أثره سـ بطلان ذلك التقرير سـ أساس ذلك ،

ملخص الحكم:

لما كانت المادة ٢٤ من التائون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ غي شسان حالات واجراءات الطعن أيام محكية النقض بعد أن نصت على وجوب النقسرير بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه أوجبت في نقرتها الأخيرة بالنسبة ألى الطعسون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام متبول أمام محكية النقض و وبهذا التعميص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الاسسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة التي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها و وكان قضاء هذه المحكية قد الستقر على تقرير البطلان جزاء ملى المالان مجراء ملى الموتبع على الاسباب أو على تقريمها من مجام غير مقبول المرحكية

النتض ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ــ من المحسبين المتبولين أمام محكمة النقض ــ والا عدت ورقة عديهة الأثر في الخصبومة وكانت لغوا لا تيمة له ، ولما كان البين من كتاب نقابة المحامين أن المحامي الموقع على مذكرة الأسباب ليس من المتبولين أمام محكمة النقض حتى فوات ميماد الطعن ، فأته يتمين الحكم بعدم قبوله شكلا .

(طعن رقم ۱۰۲۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥٠/١٠/٥ ــ س ٣١ ــ ص ٨٣٩)

قاعـــدة رقم (٧)

البـــدا:

التقـرير بالطعن بالنقف _ منـاط اتصــال المحكمة به _ تقـدير الاسباب في المعاد شرط لقبوله _ النقرير بالطعن _ تقديم الاسباب يكونان معا وحدة احراثية لا بفني احدهها عن الآخر •

ملخص الحكم:

من المترر أن التقرير بالطمن بالنقض هو مناط أنصال المسكمة به ،
وأن تتديم الأسباب التي بنى عليها الطمن في الميماد الذي حدده القانون هو
شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطمن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة أجرائية
لا يقوم غيها أحدهها مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ر طعن رقم ۱۸۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ -- س ٣١ --ص (٨٥١)

قاعـــدة رقم (٨)

: المسلا

١ __ الحــكم غيابيا في جنــاية بغير الادانة __ لا يبطــل بحضــور
 المحكوم عليه أو القبض عليه __ علة ذلك •

 ٢ ــ انفتاح ميعاد الطعن بالنقض فى ذلك الحكم ــ من تاريخ صدوره ٠ ملخص الحكم :

لا كان الحكم الطعون قيه وأن صدر في غيبة الطعون مبيدهما بن ا

محكمة الجنايات بعدم تبول الدعوى الجنائية ـ لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون في جناية الاشتراك في تزوير محرر رسمي التي اسندت اليهما ، الا أنه لا يعتبر أنه أشر بهما لانه لم يدينهما بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضورهما أو القبض عليهما ـ لأن البطلان واعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوية في غيبة المتهم بجناية . حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من تأتون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم غان ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره .

(طعن رقم ۱۳۲۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٨٦)

قاعسدة رقم (٩)

: المسدا

١ ــ التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد المعاد ــ اثره ــ عــدم
 قبول الطعن شكلا .

 ٢ - عدم ايداع الكفائة من المحكوم عليه بعقوبة الفرامة - او عدم حصوله على قرار باعفائه منها - أثره - عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

ا سمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ 10 من مارد س سنة ١٩٧٨ ولم يترر الطاعن الأول ... بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٨ عنها لم يقدم اسباب طعنه الا في هذا التاريخ متجاوزا في التورير بالطعن وايداع الاسباب المعاد المتصوص عليه في المسادة ٣٤ من المتور بالطعن واجراءات الطعن امام محكمة النقض السادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، غانه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٢٦ من القانون المذكور .

٢ -- لا كان تاتون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقاتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد أوجب لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية أن يودع الكمالة البينة بالمادة ٣٦ منه ، وكان الطاعن وهو محكوم عليه بمقوبة الفرامة لم يودع خزينة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المتررة في التاتون حتى تاريخ نظر الطمن ، ولم يحصل على ترار من لجنة المساعدة القضائية باعفامه منها ، فان طعنه يكون غير متبول شكلا . ولا يغير من ذلك أن الطاعن الأول قد اودع الكنالة المتررة ، ذلك أن تضاء هذه المحكبة تد جرى على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة بتعدد الطاعنين الا اذا جمعتهم مصلحة واحدة ، فلا تودع سوى كفالة واحدة ، وواتع الحال في الطمن الماثل أن كلا من الطاعنين يستقل عن الآخر بالفعل المسند البه والمرفوعة به الدعوى عليه مما يبتنع معه القول بتوحد مصلحتهها .

ر طعن رقم ۱۳۸۱ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ ــ س ٢١ ـــ من ١٠٠ ــ من ١٠٠٠ . من ١٠٠٠)

قاعـــدة رقم (١٠)

البـــدا :

عدم تقديم الطاعن اسبابا لطعنه ـ عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطاعن الأول وأن قسرر بالطعن بالنقض في الميعاد الا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبسول الطعن شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجسراءات الطعن أمام محكمة النقض المسادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ۹۷ه لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ ــ س ٣١ ــ ص ١١٢٦)

ـ المساحة في الطبعن:

قاعـــدة رقم (١١)

المسدا:

انصدام مصلحة المتهم في الطعن بالققض لاغفسال الحسكم القصل في الدعوى المدنية المقامة ضده .

والفص الحكم:

لما كان من المترر أن المسلحة شرط لازم في كل طعن ٤ فاذا انتفت لا يكون الطعن متبولا ٤ وكان لا مصلحة للطاعن فيها يثيره من اغفال الحكم سهي منطوقه سالفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده وفضلا عن ذلك فان البين من محضر الجلسة ومدونات الحكم أن زوجة المجنى عليه كانت قد ادعت مدنيا قبل الطاعن وبجلسة الحكم قررت بتصالحها معه وتركت الخصسومة في الدعوى الدنية ٤ وقد أثبت الحكم سي مدوناته دون منطوقه سـ تسرك الدعوى المدنية مع الزام المدعية بالحق المدنى مصاريفها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد .

(طعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۶ ــس ۳۱ ــ ص ۲۲۲)

قاعـــدة رقم (۱۲)

: 12-41

المقوبة المسررة - تنحسر معها مصدحة الطاعن فيها يشيره بشان استظهار نية القتل .

ملخص الحكم:

لا يجدى الطاعن النمى بدعوى القصور فى استظهار نية القتل بالنسبة له ذلك أن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه مقوبة الاشخال الشاقة لدة خمس عشرة سنة عن الجرائم المسندة اليه ومن بينها جريمة الشروع فى القتل وجريمة السرقة باكراه الذى ترك بالمجنى عليه أثر جروح وهى المقوبة المقررة لهذه الأخيرة بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون المقوبات ، ومن ثم هانه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه من النمي .

. (طعن رقم ۵۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٣ ــ س ٣١ ــ ص ٩٥٠)

قاعـــدة رقم (١٣)

انعدام مصلحة الطاعن فى المسادلة فى توافر رابطة السحبيبة بين التعنيب والوفاة ، ما دامت المقوبة الموقمة عليه تدخل فى الحدود المقسررة لجربمة تعنيب متهم بقصد حمله على الاعتراف مجردة من ظرف الوفاة ،

ملخص الحكم :

لما كان من المترر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالغمل الذي اقترفه الجاتي وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المالوغة لفطه اذا ما أتاه عمدا وهدده العلاقة مسالة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نقيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد اقام قضاءه في ذلك على أسسباب تؤدى الى ما انتهى اليه واذ كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن تواهر علاقة السببية بين انمعال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي انتهى اليها هذا التعذيب وهي موت المجنى عليه غرقا غان حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يكون قائما ومنطبقا على وقائع الدعوى ، ذلك أن نعسل التعذيب الذي باشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والاستقاط في الماء الملوث مع التهديد بالالقاء في البحر وما أدى اليه ذلك مع استمرار الاعتداء بتلك الصورة على غلام ضئيل البنية ودفعه الى حافسة رصيف المياه في محاولة لانزاله بها مرة اخرى سبق للمجنى عليه التأذي من سابقتها ، كل ذلك كان يستتبع أن يحاول المجنى عليه التخلص من قبضــة المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دفعا في محاولة انزال المجنى عليه الي الماء أو حتى التهديد به وهو غير متيقن من اجادة المجنى عليه للسباحة وقد

جرى كل ذلك غى بتمة على جانب الرصيف ضائت بوجود مواسير البترول المهتدة بطوله ، هذا التتابع الذى انتهى الى سقوط المجنى عليه غى مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم غرته وموته يمتبر عاديا ومالوغا غى الحياة وجرايا مع دوران الامور المعتاد ولم يداخله علمل شاذ على خالف السسنة الكنية ونذا غلا يتبل ولا يسمع من المتهم أنه لم يتوقع حدوث تلك النتيجسة الأخيرة وهى موت المجنى عليه غرقا وهو تدليل سائغ يؤدى الى ما انتهى اليه المحكم ويتقق ومصعيح القانون غان ما ينماه الطاعن غى هذا المصدد يكون غير سديد هذا فضلا عن انتفاء مصلحته فى هذا المند يكون غير المحكم به وهى السجن لمدة خيس سنوات تدخل فى نطاق المقوية التى انزلها لجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف المجردة على ظرف وغاة المجنى عليه لجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف المجردة على ظرف وغاة المجنى عليه المتصوص عليها غى الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون المقويات .

ا طعن رتم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلدمة ١٩٨٠/١١/١٣ ــ س ٣١ ـــ ص ٩٧٩)

قاعىدة رقم (١٤)

البـــدا :

تضلى الحسكم المطعسون فيه عن الدعسوى الدنيسة باحالتهسا الى المحكمة المدنية المختصة للقصل فيها عملا بالمادة 159 اجراءات سالقمى عليه في ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه .

ملخص الحكم :

منعى الطاعن على الحكم لعدم قضائه بعدم تبدول الدعوى المدنيسة , ردود بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصوبة في هذه الدعوى فمصلحته فيه منعدمة اذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بسل تخلى عنها باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١١٨٠/١١/٠ ــ س ٣١ ـــ ص ١١٨٠)

ـ احــوال الطــعن :

قاعـــدة رقم (١٥)

البسدا:

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ... لعدم حضور المعارض الجلسة الأخيرة التي لم يعلن المعارض بها ... خطا في القانون .

ملخص الحكم :

من المترر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا تانونيسيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة ، لما كان ذلك ، عانه ما كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تأسيسا على سبق اعلانه بتاريخ ١٣ من نوغمبر سنة ١٩٧٧ ولك أنه لا يعفى سبق اعلان الطاعن لجلسسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ والذي التوي العادم حضور المك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته عن وجوب اعادة أعلانه الشخصه أو في محسل العامة بحلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٨ وهي الجلسة الأخيرة التي لجلت اليهاداد عوى وصدر فيها الحكم المطمون فيه ٤ ويكون الحكم المطمون فيه أذ تضى باعتبار المعارضة كان لم تكن تد جاء باطلا اذا لم يمكن الطاعن من ابداء نفاعه بالجلسة الأخيرة التي علاسة الأعيابي الاسستثنافي المسبب لا بد له فيه ٤ وهو نظرها بجلسة لم يعان بها ٤ مها يتعين معه نقض الحكم الغيابي الاسستثنافي الحكم والخيالة بفر حاجة الي بحث بالخي أوجه الطمن .

(طعن رقم ۱۹۲۶ لسنة ۹ } ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ -- س ۳۱ ــ ص ۱۰۲)

قاعـــدة رقم (١٦)

المسدا:

حــق المــدعى المــدنى فى ترك دعواه أمام المحكمة الجنائيــة ــ فى الله حالة كانت عليها ــ المادة ٢٦٠ اجراءات ــ قضاء الحكم المطءون فيه فى الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى لها ــ خطا فى القانون ــ وجوب تصحيحه باتبات تركه لدعواه ٠

ملخص الحكم :

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٥/١٠/٣٠ أن المدعى

بالحق المدنى عن نفسه وبصفته ترر بتنازله عن دعواه الا أن الحكم المطعون
فيه تضى بتأييد الحكم الابتدائى فيها تضى به من طلبات فى الدعوى المدنية ومن
ثم فان الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون تد أخطا فى القانون
بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى تبيح للمدعى
بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى اية حالة كانت عليها الدعوى بالحقسوق
يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باثبات ترك الدعى بالحقسوق
المنبة لدعواه و اذا له ميصاريفها .

ر طعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۰۸)

قاعـــدة رقم (۱۷)

: المسدا

ماتية المتهمة بالفرامة عن جريبة غش حال كونها عائدة على موجب حكم المادة ٣/٤٩ عقوبات لله خطأ في تطبيق القانون لل وجلوب تصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الفرامة المرامة المسلم

ملخص الحكم :

ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقسة بالفردات والتى سلفت الإشارة اليها أن المتهمة عائدة فى حكم المادة ٢/٤٩ من قانون المقوبات لارتكابها جرمة الفش موضوع الدعوى المطروحة تبسل مغى خمس منين من تاريخ الحكم عليها فى جربية مجاللة، ولما كانت النيابة العامة تد استانفت الحكم الفيلي الابتدائي تأسيسا على هذا النظر حسسبما جاء فى مذكرة أسباب الاستثناف المدونة على ملف المزدات وصح اعسلان حصبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٠/١/٢٠ المرفقة حسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٠/١/٢٠ المرفقة بالمنصوب عليها فى المادة المائدرة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١، والذكاف المدكم الإبتدائي غيما تفى خاله الحكم الإبتدائي غيما تفى خاله الحكم الإبتدائي غيما تفى يه من غرامة رغم وجوب معاقبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة ،

غانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الفرامة المقضى بها .

﴿ طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٨/١/١٨٨ _ س ٣١ _ ص ١٣٠)

قاعـــدة رقم (۱۸)

: المسلاا

القضاء في المارضة بتاييد الحكم الفيابي الاستثنافي الم ادر بالفاء حكم البراءة الابتدائي – وجوب صدوره بلحماع الآراء – تخلف النص فيه على الاجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا – ولو كان الحكم الفيابي الاستنافي قد نص على صدوره بلجماع الآراء – حق محكمة التقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها •

ملخص الحكم:

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاييد الحكم الغيابي الاستثنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضى بالفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاه خلامًا لما تقضى بسه المادة ١١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فملا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك ... كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من نأييد الحكم الغيابي الاستئنائي القاضى بالفاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالفاء وفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئتائي القناضي بالغاء البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء التضاه ، لأن المعارضة في الحكم الفيابي من شانها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الفيابي الصادر بالفاء حكم البراءة ، فانه يكون من المتمين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاه ، ولأن الحسكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الفيابي الاستئنائي الا أنه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفترة الثانية من المادة ٣٥ من قاتون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمسلحة المنهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للتانون أو على خطا في تطبيقه أو تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الاستئنافي الفيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر براءة الطاعن ،

(طعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٩} ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/٣ – س ٣١ – ص ١٦٩)

قاعـــدة رقم (١٩)

البـــدا :

ادانة الطساعن بجسريمتى بيع سسلعة بازيد من سسعرها — وعسدم الاعلان عن الاسمار وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما المادة ٢/٣٦ عقوبات — توقيع عقوبة مستقلة عن كل من القهمتين — خطا — وجوب تصسحيحه بالاكتفاء بمقوبة الجريمة الاشد .

ملخص الحكم:

اذ كانت جربيتا بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المحدد تانونا وعدم الإعلان عن الأسعار المسندتان الى المطعون ضده مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المترة لأشدهما وهى الجربية الأولى ، وذلك عبلا بالفقرة الثانية من المسادة بتوقيع العقوبة المتررة في كل من الجربيتين اللتين دان المطعون ضده بهما ، من الحكم المعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائى لم يلتزم هذا النظر وقضى فان الحكم المطعون ضده بهما ، من الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائى يكون قد اخطا فى تطبيستى التاتون مها يتعين معه تصحيحه بحذف المقوبة التى أو تمها بالنسبة الى المتهمة الثانية اكتفاء بالعقوبة التى قضى بها من أجل جربعة بيع سسلمة بانيد من السعرة بانيد من السعر المقرر موضوع المتهمة الأولى باعتبارها الجربيسة بسعرة بانيد من الماتون الماتوريات ورغض الطعن فيبا عدا ذلك .

(طعن رقم ۱۰۰۷ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۸۸/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۲)

قاعسدة رقم (۲۰)

F 15-41

قضاء محكسة الجنسايات يعسدم اختصاصها بنظسر الدعسوى سـ لعدم تبينها وجود تقرير الاتهام وقائمة شهود الاثبسات من بين مرفقسات الدعوى سـ خطا في القانون ،

ملخص الحكم 🕏

متى كان البين من مدونات الحكم المطعرن فيه أن مستشار الاحالة الحالة الما المطعون ضده الى محكمة جنايات السويس بتقرير اتهام وقائمة شهود الحاكمة بتهمة أخفاء أشياء متحصلة من جناية استيلاء بنير حق على مال المحكمة من من بين هرفتات الدعوى استنادا الى أنها لم تنبين وجود تقرير الاتهام وقائمة شهود الاثبات من بين مرفقات الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطمسون فيه أذ تضى بعدم اختصاص المحكمة رغم اختصاصها بنظر الدعوى طبقا للهادة لا القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة التضائية قد أخطأ في القانون بها يوجب نقضه . و لما كان هذا الفطأ قد صجب الحكمة عن الفصل، في موضوع الدعوى ، فائه يكون متعينا مع النقض الاحالة .

(طعن رقم ۲۳۸۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۸۰۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۹ه)

قاعسسدة رقم (۲۱)

: 13-41

 ا — الارتباط بين الجرائم — تقسديره ، في الاصل لحكمة الموضسوع — حد ذلك ؟ كون الواقعة — كما الأبنها الحكم تخالف ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط خطا قانوني — يوجب تدخل محكمة النقض .

٢ ــ مماقية الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما تنبئء عنه
 الواقعة ـــ كما أثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٣ بينهما ـــ خطا ــ وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد •

ملفص الحكم:

من المقرر أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مسا (م م 1 } - جنائي) يدخل مى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا أنه متى كانت وتائع الدعوى _ على النحو الذي حصله الحكم _ لا تتفق تانونا مع ما التهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها مان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضي بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبيء عنه صورة الواقعة كما أوردها في أن الجريمتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة انعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشبارع بالحكم الوارد بالمقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للحريمة الأولى ، ومن ثم مانه يتعين نقض الحكم المطعون ميه نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق المخول لمحسكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ ــ بشأن حالات و احر اءات الطعن أمام محكمة النقض - من نقض الحكم لمسلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في اسباب الطعن .

(طعن رقم ۲٤۳۷ لسنة ٤٩ ق ــ جاسة ٢٨/٤//٢٨ ــ س ٣١ ــ ص ٥٥٥) ص ٥٥٥)

قاعىسدة رقم (۲۲)

: 12-41

طبيعة جريمتي عدم توفير اجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عائلة — من الجرائم الممدية — لا ارتباط بينهما — انتهاء الحكم الى توافر الارتباط بين الجريمتين وقضاؤه بعقوبة واحدة عنهما — خطا في تطبيق القاتون .

ملخص الحكم :

من حيث أن الفترة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات قد نصت على النه أذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل

التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط تطبيق الفقرة المشار اليها تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجسرائم المرتكبة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أنعال متكاملة تكون مجموعا احراميا لا ينفصم فان تخلف أحد العنصرين سالفي البيان انتفت الوحدة الإجرامية التي عناها الشبارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة وارتد الأمسر الى القاعدة العامة في التشريع العقابي وهي تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وفقة للمادتين ٣٣ ، ٣٧ من قانون العقوبات مع التقيد عند التنفيذ بالقيود المسار اليها في المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت جريبتا صاحب العمل من عدم توفير أجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضمع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عازلة هي من جرائم العمد التي تتحقق في صور سلبية تتمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهما بطبيعتهما غير متلازمتين اذ يمكن تصور وقوع احداهما دون الأخرى كما أن القيام بتنفيذ احداهما لا يجزىء عن القيام بالأخرى وهذا النظر يتمشى مع روح التشريع الصادر في شانه قانون العمل وهو القانون ١١ لسنة ١٩٥٩ الذي وان تضمن انواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي استهدف بعضها حماية العمال اثناء العمل من الاضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ضمانا لمسلامتهم في أدائهم لأعمالهم وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ احكامه ، الا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول حماية العمال الله العمل كما تصورها الشارع ومن ثم فهي تأتلف مع الاتجاه العام الذي دل عليه الشارع حيث نص مى القرارات الوزارية ومنها القرار ٨٤ لسنة ١٩٦٧ والذي أعمل الحكم المطعون فيه مقتضاه بصدد الدعوى المطروحة على تعدد التزامات صاحب العمل تحو تأمين وسلامة العمال أثناء اداء أعمالهم ، الأمر الذي يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات ويتادى عقلا الى التضييق في تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الالتزامات المختلفة وتتعدد الجرائم بتعددها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى توافر الارتباط بين جريمتي عدم توفير أجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية نمى مواسمير عازلة وقضى بمقوبة واحدة فانه يكون تد الخطأ نمى تطبيــق القــــانون .

(طعن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۵/۱۸۸ ـ س ۳۱ ـ ص ۲۲۳)

قاعـــدة رقم (٢٣)

المسدا:

ادانة الطساعن على أسساس الظسروف المسسددة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ عقوبات ــ عدم توقيع عقوبة الفرامة مع عقوبة الحبس ــ خطسا في القسانون .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه تد دان المتهم على أساس توافر الظرف المسدد المنصوص عليه في المادة ٣٠٨ من تاتون المتوبات ؛ وكانت هـذه المدة تنص على مقوبتي الحبس والفرامة في هذه المالة ؛ وأذ أغفل الحكم المطعون فيه المحكم بعقوبة الفرامة وقضى بالحبس فقط يكون اخطا في تطبيق المقانون مما يتعين معه وعملا بالمادة ١٩٥٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض حد تصحيحه باضافة عقوبة الفرامة .

(طعن رقم ۲۲۱۶ لسنة ۹۹ ق - جلسة ۲۱/۰/۰۸۱ - س ۳۱ -ص ۱۹۵۸)

قاعـــدة رقم (۲۶)

: المسدا

عقوبة الاعدام أو الانشغال النشاقة المؤبدة ـــ المقررة بالمادة ٣٤ المذكورة ـــ لا ينزل بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة ـــ مخالفة ذلك ـــ خطا في تطبيق القـــانون .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم . ؟ اسنة الاجترات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم . ؟ اسنة المئلة الاف الى عشرة الاف جنيه - « كل من حاز أو أحرز أو أشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم التعاطى جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الانجار أو أتجر فيها باية صورة وذلك في غير الأحوال المرح بها في هذا القانون . . . » احكام المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من عن المتوبة التالية مباشرة المعتوبة المتررة الجربية » فان الحكم المطعون فيه أذ نزل بالمتوبة المتيدة المحرية المتررة لجربية أحراز جواهر مخدرة بتصدد الإنجار الى السبحن نلاث سنوات مع أن المتوبة المتررة هي الاعدام أو الاتباد الى المتابة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى المتوبة التالية لها بمباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون المتوبات يكون قد أخطأ في تطبيق التانون بها يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمحاتبة المحكوم عليها بالاشغال الشاهة المة ثلاث سنوات بالإضافة الى عقوبتي الفسراءة المتحرورة المتضرة المتغنى بها .

ال طعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢١٦/٠/١/١ _ س ٣١ _ مي ٧٠١)

قاعـــدة رقم (٢٥)

: العسدا

مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بمصادرة المسادة المفســوشة المضبوطة ــ وجوب تصحيحه ــ م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ٠

ملخص الحكم:

ان جريحة انتاج خل طبيعى مفشوش التى دين بها المطعون ضده معاتب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٢ ، ١٥ ، بن التاتون رقم ١٠ اسنة ١٩٦٦ .

لا كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القاتون سالف الذكر توجب الحسكم بمصادرة المواد المفشوشة سروهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الاحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذبة الفصل في الدعوى فان

الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة المادة المفسوشة المفسبوطة يكون قد خالف القانون مما يتمين معه تصحيحه عبلا بالفترة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض حد وذلك بتوتيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقدى بهسا .

(طعن رقم ۲۷۵ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱۱ ــ س ۳۱ ــ من ۹۰ و من ۹۰۶)

قاعـــدة رقم (٢٦)

البسدا:

استحالة قراءة اسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب ــ اثر ذلك بطـــانه .

ملخص الحكم :

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتبل المحتم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأسانيد والمحج المبني عليها والمائتجة هي له سواء من حيث الواقع تحرير الأسانيد والمحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوفات عالم قصيه ه ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير متروة أو أفراغه في عبارات عامة مهماه ، أو وفسسعه في مصورة مجهلة فلا يحتق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يحكن محكمة النقض من مراقبة صسحة تطبيق القائدون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم ما الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من متسومات الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من متسومات الحكم على الوجه الذي مدر به ويناء على الأسباب التي اقيم عليها غيطلانها الحكم على الوجه الذي صدر به ويناء على الأسباب التي اقيم عليها غيطلانها يستنبع حتبا بطلان الحكم خانه لاستطالة أسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجزائه بفيت لاسبابه وينطونه .

(طعن رقم ۱۲۸۷ لسنة ، ه ق ـ جلسة ۲۲/۲۱/ ۱۹۸۰ ـ س ۳۱ ـ ص ۱۱۳ . ص ۱۱۱۳ . ص

ـ أســباب الطــعن:

قاعسسدة رهم (۲۷)

المسدا:

الطعن بالنقض لبطسلان الاجسسراءات التي بني عليهسسا الهسسكم عدم قبوله سه ممن لا تسان له بهذا البطلان .

ملخص الحكم:

. الطعن بالنتض لبطلان الاجراءات التي بني عليها الحكم لا يتبل مهن لا شأن له بهذا البطسلان.

(طعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ٢١ ــ ص ٢١ ــ ص

قاعـــدة رقم (۲۸)

المسدا:

شرط قبول وجه الطعن ــ أن يكون واضحا محددا •

هلخص المكم :

متى كان ما استطرد اليه الطاعن نعيا على كل اجسراءات الدعسوى بالبطلان مردود بأنه لم يبين في اسبلب طعنه مقصده من تلك الاجسراءات او ماهية هذا الدفاع بل جاء قوله مرسلا ، وقد استقر قضاء محسكمة النقض على أن شرط قبول وجه النعى أن يكون واضحا محددا : غان ما ينعساه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ۲۲۹۲ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۱۸۸۰/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۷۸)

قاعـــدة رقم (۲۹)

: 13-41

عدم تقديم الطهاعن هـ اسسبابا لطعنه ما أثره عدم قبدول الطعن شكلا .

ملخص الحكم:

من حيث أن الطاعنين الثاني والاالث وأن قسررا بالطعن بالنقض في

الميماد الا انهما لم يودعا اسبابا لطعنهما مها يتمين معه القضاء بعسدم قبسول طعنهما شكلا عهلا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجسر اءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ۲۹۶ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۹/ه/۱۹۸ ــ س ٣١ ــ ص ۲۹۲)

قاعىسدة رقم (٣٠)

المسدا :

التقرير بالنقض ... مناط اتصال الحكمة به ... تقديم الأسسبه. في المعاد شرط لقبوله ... التقرير بالطعن دون ايداع أسباب ... أثره ... عدم قبول الطعن شكلا ... عاة ذلك : التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

ملخص الحكم:

حيث أن المحكوم عليه وأن قرر بالطعن في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لطمنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التترير بالنقض هو مناط أنصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التترير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة أجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا بنني عنسه .

(طعن رقم ۱۸۵ لسنة ٥٠ ق ــجلسة ١٩٨٠/١١/١٦ ــ س ٣١ ــ ص ١٩٩٨)

قاعمسدة رقم (٣١)

المِسدا :

بيسان توافر ظرف العود بالشروط التى نص عليهسا فى المسادة ١٥ عقوبات قصور سـ له وجه الصسدارة على وجوه الطعن المتعلقسة بمخالفة القسسسانون .

ملخص الحكم:

البين من الحكم المطعون فيه أنه أذ دان المطعون ضده بجريمة سرقة

قد اعتبره عائدا غطبق في حته المادة ٥١ من تانون العتوبات وانزل عليه عقوبة الاشغال الشاقة لدة سنتين ببد أنه لم يبين توانر ظرف العود في حته بالشروط النصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر مها يعيبه بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بهخالفة القانون وهو ما يتسسح له وجه الطعن ويعجز هذه المحكية عن اعبال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحا على واقعة الدعوى وقول كلهتها في شأن ما نثيره النيابة المالة بوجه الطعن ، الماكان ذلك غانه يتعين نقض الحكم المطعون فيسه الاحسالة .

(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١١/١١/١١/١٩ ــ س ٣١ ــ ص ٩٩٨)

قاعـــدة رقم (٣٢)

: 13_41

. شرط قبول أسباب الطعن بالنقض — أن تكون واضحة محددة •

ملخص الحكم :

يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .

(طعن رتم ۷۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۱/۲۷٪/۱۱/۲۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۰۶۹)

-- ما يجوز الطعن فيه من الأحكام:

قاعىسدة رقم (٣٣)

: 12----41

الطمن بالققض ... قصره عسلى الأهسكام النهائيسسة المسسادرة من آخر درجة ... المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ... النعى الموجه الى الحسكم الابتسدائي عدم قبوله ... مثال .

ملخص الحكم :

اذا كان الطعن بطريق النقض طبقا للهادة ٣. من التسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يصبح ان يوجه الى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، ولما كان الطعن بالنقض تد انصب غحسب على الحكم الملعون غيه الذي لم يفصل الا غي تاييد الحسكم الصادر بعدم جواز المعرضة — وكان تفساؤه بذلك سليما — غان الحسكم الابتدائي القاضى غي موضوع الدعوى بالادانة يكون قد حاز توة الأمر المقضى به مما لا يجوز معه للمحكمة الاستثنافية التعرض لباتي ما اثاره الطاعن غي موضوع الدعوى من أوجه دفاع ودفوع لا تتصل بها تلك المحكمة ولا طنزم بالرد عليها ازاء ما انتهت اليه من تاييد الحكم المستانف التاضي بعدم جسواز المعارضة ، ومن ثم غان ما يثيره الطاعن من أوجه نعيه غي هذا الشان يكون

(طعن رقم ۱۹۷۰ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۸۸/۱/۸۸ ــ س ۳۱ ــ حر ۱۹۲۲)

قاعـــدة رقم (٣٤)

: المسدا

الغاية من وجوب اشتمال ورقة الحكم على بيان تاريخ اصداره . مثول النيابة العامة ــ وجوبي في جميع اجراءات المحاكمة ــ اثره .

اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة - لا يمس للنيابة المامة حقا - تمسكها ببطلانه لا يستند الى مصلحة حقيقية .

التعديل الذي جرى على المادة ٢/٣١٧ ا.ج بالقانون ١٠ ٧ سنة ١٩٦٢ . - عاته - توافر ذات العلة في طعن النيابة العامة بالبطلان على هـ كم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره .

ملخص الحكم:

متى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضده

غيابيا بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها قضائبا فعارض في هذا الحكم وتمسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار الحجــز كأن لم يكن لتوقيعــه في ١٩٧٣/٢/٢٥ وعدم تمام البيع في المدة المنصوص عليها في المسادة ٣٧٥ من قانون الرافعات التالية لحصوله ، فقضت المحكمة بحكمها الصحادر في المعارضة - والذي خلت ورقته من بيان تاريخ اصداره - أخذا بهذا الدنسع بالغاء الحكم المعارض فيه وببراءة المطعمون ضده ورفض الدعوى المدنيسة القامة من المجنى عليه ، واذ استانفت النيابة المسامة ـ وحدها ـ هـ ذا الحكم قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لما بنى عليه من أسباب . لما كان ذلك وكانت الفاية التي من أجلها استوجب القانون أن تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ اصداره هي ان الحكم باعتباره اعلانا عن الارادة القضائية للقاضي تترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تغفيذ العقوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو المدعوى المدنية التابعة لها او تقادم الحقوق المدنية التي فصل فيها الحكم -ايها يكون محل اعتبار _ كما ان تاريخ الحكم يؤنن بانفتــاح باب الطعن المناسب مي الحكم وبدء سريان ميعاده - ان كان لذلك محل - فضالا عن اهميته مي تحديد الوقت الذي تسرى ميه حجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان المناريخ عنصرا هاسا من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها نملا مراء نمى اباحة الطعن بالبطلان في الحكم للنقص في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة الى أحكام البراءة وفيها يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصم الوحيد للمتهم من الدعوى الجنائية ، مأن من مئولها الوجوبي مي حبيع اجراءات المحاكمة ما يفيد علمها اليقيني بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفيهذا العلم غناء لها عند ارادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم مان أغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يوس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتوسكها -والحال كذلك ــ حيال المحكوم ببراءته ببطلان الحكم رغم عدم فوات الفاية التي توخاها القانون من ايجاب اشتمال الحكم على هذا البيان لا يسستند الى مصلحة حقيقية معتبرة ووانها يقوم على مصلحة نظرية بحت لا يؤبه لها فسلا

يكون طعنها _ بهذه المثابة _ مقبولا لانعدام المسلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الاجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفترة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحسكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانونا للعلة التي انصحت عنها المذكرة الايضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشمارع قد انجه الى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد للمتهم مى الدعوى الجنائية ــ من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع في الميعاد المقرر قانونا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوفرة في طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لارادته هي نقص هذا البيان في ورقة الحكم ولم يكن في مقدوره توقيه فانه يتمين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان في الحالتين لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها ونظائرها وان التماثل في الصفات يقتضى _ عند عدم النص _ التماثل في الأحكام . لما كان ما تقدم فانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لتأبيده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شباب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ اصداره .

(طعن رتم ۲۰۷۴ لسنة ۸۶ ق ـ جلسة ۴/۲/،۱۹۸۰ ـ س ۳۱ ــ ص ۱۷۷۱)!

قاعـــدة رقم (٣٥)

المسدا:

جــواز الطعن بالنقض في الأهــكام النهائيــة الصــادرة من آخــن درجة في مواد الجنايات والجنح من النيابة العامة والمحـكوم عليه والمسلول عن الحقــوق المنبيـة .

ملخص الحكم:

لما كانت المادة .٣ من القانون رقم ٥٧ لىسنة ١٩٥٩ بشسان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أن لكل من النبابة العسامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيها يتعلق بحتوقههـــــا المدنــــــة .

(طعن رتم ۱۳۲۸ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰۸)

قاعـــدة رقم (٣٦)

البـــدا :

حجية الشيء المحسكوم فيه - لا تسرد الا عسلى منطسوق الحسكم والأسباب المكملة له - تحدث الحكم المطمون فيه عن تأييد الحكم القسافي بسمقوطاستثناف الطاعنة - لااثراه - متهام ينته في منطوقه الى القضاء بذلك • مناقضة المنطوق الأسبابه التي بني عليها - يعيب الحكم ويوجب نقضه •

ملخص الحكم :

متى كان البين من مطالعة الحكم المطعون غيه انه خلص غيما أورده من أسباب إلى تأييد الحكم الغيابى الاستثنافى المعارض غيه والتأفى بسسقوط الستثناف الطاعنة ، وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من التضاء بالفسساء الحكم المعارض غيه وتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بادانتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطسوق المحكم ولا يعتد أثرها ألى الأسباب إلا ما كان مكملا للمنطوق ، فأن ما تحسدت به الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم الفيابي الاستثنافي التأخى بسسقوط استثناف الطاعنة لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه الى التشاء بذلك . ولما كان ما انتهى اليه في منطوقه مناقضا لاسبابه التي بني عليها ، فان الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخاذل مما يعيه ويوجب نقضه .

(طمن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۹) ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۰۹)

قاعسسدة رقم (٣٧)

: 12-41

واجب المحكمة في اسمباغ الوصف المسحيح على الواقعة غير مقيدة بالوصف المذى أقيمت به الدعسوى مسشطه مستحيد لوصف الشهسة مسن حيسازة غسير مسحيحة الى بيسع بازيد مسن السسعر المقرر مسخطا مس لاختسلاف الفعل المسادى في كل من الجسوية عنسة في الأخسسوى .

ملخص الحكم:

الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القسانوني الذي تسسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من وأجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجهيع كيومها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تتبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ... الا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالواقعة المطروحة والا ينطوي الوصف الجديد على تحوير لكيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى ولينيانها القانوني ويحساوز نطاق التكيف القانوني للواقعة ـ اي مجرد ردها الى اصل من نصوص القانون الواجب التطبيق ، والا ينطوى على مساس بكامل عناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة . ولما كانت الدعوى قد رهعت على المطعون ضده بوصف انه حاز سنحة غير صحيحة وكان الفعل المادي المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادي المكون لجريمة البيع بأزيد من السمسعر المترر المعاقب عليها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فهم، واتمعة مفايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، ويكون الحكم المطمون فيه اذ عدل وصف التهمة من حيازة سنجة غير صحيحة الى بيسم سلعة مسعرة بازيد من السعر المترر وقضى بعدم اختصاص المحكمة نوعيسا -- استنادا الى هذا التعديل -- قد خالف القانون .

(طعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٩ ف ــ جلسة ٢٧/٢//١٨٠ ــ س ٣١ ــ حر ٢٩٠)

قاعـــدة رقم (٣٨)

: 12-41

التلخير في الادلاء بالنفاع ــ لا يــدل حتمــا على عــدم جديتــه ــ استعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يصح البنة نمته بعدم الجدية المتزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق واوجه دفاع المتهم ــ مخاافة ذلــك قصور وفساد في الاستدلال .

ملخص الحكم :

من المترر أن التأخير في الادلاء بالدفاع لايدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الراي في الدعيرى ، كما أن استعمال المتهم حقه الشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء بتأخرا لأن المحاكبة هي وقت المنسب الذي كمل فيه القانون لكل منهم حته في أن يدلي بها يحسق لله من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكبة النظر فيه وتحقيقه تجلية للمتيتة وهداية للصواب ، وأذ ما كان الحكم المطمون فيه على ما سلف بيئته سح تخالف هذا النظر في أن الاد على الدفع المسال اليه اكتفاء بما ساقه من رد عامل لا يسوغ به رفضه ، فأنه يكون معينا فضلا عن تصوره بالفسساد في استوجب نقضه والاحالة بغير حاجة أنماتشه أوجه الطمن

(طعن رقم ۲۲۹۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲/۸۰٬۲/۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۸۶)

قاعـــدة رقم (٣٩) المحــدة :

 ۱ حق المتهم في ابداء ما يعن له من طلبسات حما دامت الرافعــة جارية حدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي اصدرته بضم محضر الشرطة حوالحكم بالادانة ــ قصور ٠

٢ - طلب الدفاع أصليا براءة الطاعن واحتياطيا ضــم محضر الشرطة
 طلب جازم المتزام المحكمة باجابته - اذا ام تنته الى البراءة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن

طلب أصليا القضاء ببراءته و احتياطيا ضم محضر الشرطة المشار اليه فمان هذا الطلب بعد - على هذه الصورة - ببثابة طلب جازم تلتزم المحسكمة باجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ،

قاعـــدة رقم (٠٠)

: 12-41

اقامة الدعسوى المباشرة — ضدد الطساعن — عن واقعسة اصدار شبيك بدون رصيد مع طلب الزامه بالتعويض المننى المؤقت ادانة الطساعن والقضاء بالتعويض النبات المحكمة الاستثنافية في ديبلجة الحكم المطعون فيه — ان الواقعة المطروحة عليها هي تبديد الطاعن منقولات مهاوكة للمدعيسة بالمحقوق المدنية وايراده في مدوناته ما يفيد تاييده الحكم المستأنف — ذكسر للتهمة في الحكم الاستثنافي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي ذكسرت بها في الحكم الابتثنافي مغاده خلو الحكم من بيان الاسباب المستوجبة للمقسوبة — ويرفع اللبس الشديد في حقيقة الإفعال التي عاقبت عليها — اثره — نقض الحكم والإحالة •

ملخص الحكم :

متى كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسسبابه بالحكم المطعون نيه ، ان المدعية بالحتوق المدنية اقامت الدعوى المباشرة ضد الطاعن بوصف انه أصدر لها شبكا بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقسابه بالمدتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٧ من قانون المقوبات والزامه بأن يؤدى لها قرشا واحداً على سبيل النعويض المؤقت ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المنهم واحدا تعويضا مؤقتا ، وبنت ما انتهت اليه من ادائة المنهم والقضاء بالتعويض على أن المنهم أصدر للمدعية بالحقوق المدنية قرشا على أن المنهم أصدر للمدعية بالحقوق المدنية شبكا لا يقابله رصيد قائم وقابلم من ذلك ضرر ، وأن ارتكاب المنهم لهذه الجريمة ثابت من الشيك المقدم من المدعية بالحقوق المدنية ومن المادة البنك بعدم وجسود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب ، بما يتعين معه عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧

مِن قانون العقوبات ، فعارض الطاعن وقضي في المعارضة برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن وقضت محسكمة ثاني درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتاييد الحكم المستأنف. لما كان ذلك ، ولئن كان قد أثبت في ديباجة الحكم المطمون فيه أن الواقعسة التي طرحت على المحكمة الاستئنانية هي تبديد الطاعن منقولات مصلوكة للمدعية بالحقوق المدنية ومسلمة اليه على سبيل الأمانة الأمر المنطبق عليسه نص المادة ٣٤١ من قانون العتوبات ، الا أن الحكم أورد مي مدونانه ما نصه : « وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتمين تأسده » . إلا كان ذلك ، وكان إذا ذكرت التهمسة في الحكم الاستئنائي بصيغة مخالفة بالمرة للصيغة الني ذكرت بها في الحسكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستثنافية عند تأبيدها الحكم الابتدائي سوي قولها « أن الحكم المستأنف في محله ؛ فأن مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخسرى اللبس الشديد مى حقيقة الأفعال التي عاقبت عليها المسكمة ويتعين أذن نقضه . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ۲۲۲۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۳۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۶)

قاعـــدة رقم (١١)

البـــدا :

عدم جدواز مخدول النسازل آلا في الأحدوال وبالكيفية المبينسة والقانون مخالفة ذلك بطلان ساعلة ذلك •

بلخص الحكم :

من المبادىء المقررة أن للمنازل حرمة نسلا يجوز دخولها من رجال السينة في التانون وبالكيفية السلطات العابة أو المحققين الا في الاحوال المبينة في التانون وبالكيفية المتصوص عليها فيه ، وأن دخولها في غير هذه الاحوال هو أمر محظور (م ــــ 27 ـــ جنائي)

يفضى بذاته الى بطلان التقتيش وقد رسم القانون للقيام بتقنيش المنازل حدودا وشروطا لا يصح الا بتحققها وجعل التفنيش متضبنا ركنين أولهما دخه ول السكن وثانيهما البحث عن الاشياء والاوراق التى تفيد على كشف الحقيقة ، المسكن وثانيهما البحث عن الاشياء والاوراق التى تفيد على كشف الحقيقة ، فالك بان تقتيش منزل المهمة يقوم على جملة أعمال تتعاقب على مجراها وتبدأ بخول الضابط القصائي في المنزل المراد تفتيشه ويوجب الشارع على هسذه الاعمال المتعاقبة منذ بدايتها الى تهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التى جعلها الشارع شروطا لصحة التقتيش ، ومن ثم أذا كان الموظف الذي دخل المنزل الشرع شروطا لصحة التقتيش أو من مم أذا كان الموظف الذي دخل المنزل الاحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كامة ما يلحق بهدذا الدخول وبطل معه كامة ما يلحق بهدذا الدخول وبطل معه كامة ما يلحق بهدذا الدخول المذخولة وباطل الفيط والتقتيش ،

الا طعن رقم ۲۹۱۶لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۸۶)

قاعـــدة رقم (۲۶)

البـــدا :

 ١ ــ ثبرت ارتسكاب المتوم فعل المفش أو علمه به ــ شرط لادانتــه معربية المفشى المؤثبة بالقانون ٨٤ أسنة ١٩٤١ ٠

۲ ... نفى الطاعن ارتكابه الفش او عليه به على اساس ان عملية انتاج التج يتولاها مدير الانتاج ... دفاع جرهـرى ... ادانة الطاعن دون اســـتظهار اختصاصه ومدى اشرافه وعليه اليقيني ودون تحقيــق دفاعه الجوهرى ... نخطـــا نخطـــا نخطـــا نخطـــا نخطـــا دفاعه الجوهرى ...

ملخص الحكم :

بتمين لادانة المنهم في جريبة الغش المؤثبة بالتانون رتم ٨} لسسسنة 19 إ ١٩ إن بثبت أنه هو الذي ارتكب قمل الغش او أنه يعلم بالغش الذي وقع او أذ كان الطاعن قد نفي ارتكابه لفعل الغش أو عليه به وتسرر أنه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة — باعتباره رئيسا لمجلس ادارتهسا — دون تعدمل في عبلية انتاج المح الموكول أمرها الى رئيس الانتاج بالشركة ، وكان المحلمون فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اختصاص الطاعن وسدي

اشرافه وعلمه اليقينى بالغش ولم يحقق نفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مسير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجيه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فان حكمها يسكون بشورا بالإخلال بحق النفاع والقصور فى النسبيب .

ز طعن رقم ۲۳۷۳ لسنة ۹} ق - جلسة ٢٠/١/٠٠ - س ٣١ -ص ١٩٥)

قاعـــدة رقم (٣))

: 12-41

ملخص الحكم:

لا كان الحكم اعتبر الطاعن الأول شاهد اثبات ضد الطاعن الثاني في شان مساهبته ممه في ارتكاب الجريبة . وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتها الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر ؛ لا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لحام واحد بالمرافعة عنهما علي لمراحم من قيام هذا التعارض غانها تكون قد اخلت بحسق الدفاع مصا يعيب الحراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطمون فيه والإحالة .

(طعن رقم ۲۲ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٥/١ _ س ٣١ _ ص ٧٧٥)

قاعـــدة رقم (}})

: المسلة

تميز جنساية القنسل العمسد بنية خامسة هى قمسد ازهاق الزوح --وجوب استظهار الحكم له وايراده ما يدل عليه -- الحديث عن الافعال الملعية -- لا ينبىء بذاته عن توافره -- مثال لتسبيب معيب فى جناية قتل .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطمون نيه بعد أن بين واتمة الدعوى وأدلتها تحدثه

عن نية القال في قوله: « أن نية القال ثابتة في حق المنهم الأول (الطاعن) «من تعمده اطلاق عدة أعيرة على المجنى عليه واصابته باحداها في مقتل الأمر الذي يقطع مني تواغر نية هذا المتهم الى أزهاق روح المجنى عليه » لما كان ذلك وكانت جناية القتل تتبيز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنسائي المام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته امر يبطنه الجساني ويضمره في نفسه ومن ثم فان الحكم الذي يقضى بادانة المتهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا ، واستظهاره بايراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الحاني حين أرتك الفعل المادي المسند اليه كان في الواتع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة اساسا تنبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب ان ببينها الحكم بيانا واضحا ويرجعها الى اصولها في اوراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يغيد سوى المديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعن فلك أن اطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتما أن الجاني انتوى إزهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته مى هذه الحالة مجرد الارهاب أو التعدى ، كما أن أصابة المجنى عليه مى مقتل لا يكفى بذاته لنبوت نية القتل مى حق الطاعن اذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الاصابة قسد تتحقق دون أن تتوافر نبة القتل العمد ، ولا يفنى في ذلك ما قاله الحكم عن أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه اذ أن قصد ازهاق الروح انها هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد الادلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة انها تدل عليه . لما كان ما تقدم ، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلا على توافر نية القتل لا يكفى لاستظهارها فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نتضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ۲۷۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٦٨٠/٥/٢٦ ــ س ٣١ ــ ص ٢٧٦)

قاعسدة رقم (٥١)

المسدا:

١ - قعود الطاعن عن اخطار الجلس الحلى بتلجم العين مفروشـة
 - لا يفيد بطريق النازوم أنها مؤجرة غير مفروشة .

٢ — ادانة المؤجر بتقاضى مبالغ محظورة من المستاجر — دون الرد على دغاعه القائم على أن العين مؤجرة مغروشة والمستند المقدم منه تابيدا الــذلك استفادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتاجي — اخلال بحق الدفاع.

ملخص الحكم :

ان تعود المؤجر عن اخطار المجلس المدلى بأن الدين مؤجرة منروشسة لايفيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة مفروشة الملكان ذلك وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أمام محكمة ذاتى درجة وأيده بمسا قدمه لها من مستندات أن العين مؤجرة مفروشة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفس الرد على هذا الدفاع فانه يكون معيها .

(طعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢/١٠/١٠ ــ س ٣١ ــ ص ١١١)

قاعـــدة رقم (٢٦)

المسدد :

حسكم محكسة الجنسايات في جنساية تزوير سبعسدم قبول الدعوى لاحالتها اليها من النيابة العامة مباشرة سمنه للخصومة على خلاف ظاهره س عسلة ذلك سوائسوه .

ملخص المكم :

لما كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات وان تضى خاطئا بعدم قبول الدعوى بحالتها لاحالتها اليها من النيابة العامة مبسسائمرة دون عرضها على مستثمار الاحالة ، فائه يعد فى الواقع _ على الرغم من أنه غير قاصل فى موضوع الدعوى _ منهبا للقصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتبا على مقتضى ما تقدم _ من مستثمار الاحالة فيها لو احيلت اليه التضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى اسابقة تقديمها الى المحكمسة المفتصة وخروجها من ولايته التضائية ... ومن ثم غان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بطريق النقض ، ولما كان الطعن قد استوفى الشكل القرر في القانون ؛ غانه يقعين الحكم بقبوله شكلا ؛ واذ جاء الطعن في محله غانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

ز طعن رقم ۱۳۹۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ـــ ص ١٠٨٠)

قاعـــدة رقم (٧٧)

البسدا:

القفاد بتعويض مؤقت رغم أن المطاوب شامل - قضاء بما لم يطلب من المحكمة - يستوجب القض الجزئي والتصحيح .

ملخص الحكم:

لا كانت المحكمة قد تضت للهدعى بالحقوق المدنية بمبلغ . ٢٥ ج عسلى
سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق أنه قد ادعى بذلك المسلغ
على سبيل التعويض الشابل ؛ مان المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها
بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بمسا
يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعسسويض المقشى به
نهاتيسسا .

(ك ن رتم ٢١٢٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ - س ٣١ --م ١١٤٢)

_ مالا يجوز الطمن فيه من الأحكام:

قاعسدة رقم (٨٨)

البـــدا :

الطعن بالنقض ــ ليس امتدادا للخصـــومة ــ هو خصـــومة من نــوع خـاص •

ملخص الحكم :

الاصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر المتدادا للخصومة ، بل هو خصصومة خاصة : مجمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الاحكام من قبيل المذها أو عدم اخذها بحكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالدلة التي كانت عليها أمام محكمة الوضسوع .

(الطعنان رقبا ۱۳۱۹ ، ۱۲۲۰ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳ --س ۳۱ ــ ص ۲۲)

قاعـــدة رقم (١٩)

المسدا:

 ١ - تقدير الدايل تستقل به محكمة الموضوع - لا يجوز مجاداتها او مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة الفقض •

٢ — الطاب الذي قصد به تعييب التحقيق الحاصل قبل المحكمة
 لا يصلح سببا الطعن على الحكم •

ملخص الحكم :

إ __ اذا كان ما ساقه الحسكم فيه تبريرا لتضائه وما أورده من استلال ردا على دفاع الطاعنتين سائفا وله اصله المستحيح من أوراق الدعوى غان ما تثيره الطاعنتان بدعوى الفساد فى الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون من قبيل الجدل الموضوع فى مسائل واقعية تملك محكمة المنشوع المتدير فيها بلا معتب من محكمة النقض .

۲ لا كان الدفاع على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يطلب اجراء
 معاينة على سبيل الجزم وانها اثار ذلك في صورة تعييب التحقيق الذي جرى

فى المرحلة السابقة على المحاكبة لا بها يصلح أن يكون سببا للطعن فى الحكم الد العبرة فى الحكم العبرة فى الاحكامة وبالتحقيقات التى تحصل المام المحكمة ، ومن ثم يكون ما انتهى اليه الحكم من رفض لدفاع الطاعنتين فى هذا الصدد فى محله .

(طعن رقم ۱۱۱۱ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١/١/١/١ _ س ٣١ _ ص ٣١ _ ص ٤٩)

قاعـــدة رقم (٥٠)

البـــدا :

كفساية ثبسوت أن الهيئة التى سسمعت المرافعسة هى بذاتها التى آصدرت الحكم — لا يعيب الحسكم ورود اسسم قاض رابسع تزيدا بمحضر الجلسسة .

ملخص الحكم :

اذ كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم الملعون فيه أن هيئسة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي اصدرت الحسكم وأن ورود اسم العضو الرابع تزيدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(طعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ٦/١٠/١١٠٠ ــ س ٣١ ــ ص ۶۶)

قاعـــدة رقم (٥١)

المسدا :

خلق محضر الجلسة من اثبات دفاع الطاعن كاملا ــ لا يميب الحكم ــ اذ كان عليه أن يتمسك باثباته .

ملخص الحكم :

١ - من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا أمام محكمة أول

هرجة ، اما لدى الاستثناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال ، وهو ـــ بعد ـــ من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

۲ ــ متى كان الطاعن لا يدعى بأن الحكية قد منعته من ابداء دهاعه هاته لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاعه كاملا اذ كان عليه ان كان لا يعيب الحكم خلو محضر الجلس مراحة اثباته في المحضر . لما كان ذلك ، وكان البرن من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يبد عنرا لتجاوزه ميعساد الاستئناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التي يدعى بوجه الطعن تتديها دليلا على عذره ، ومن ثم فليس له أن ينمى على المحكمة الاستئنافية تعودها عن الرد على دفاع لم يثره الهامها واعراضها عن دليل لم يطسرحه عليهسا .

(طعن رتم ۱۳۹۳ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱)

قاعـــدة رقم (۲۵)

: المسدا

الخطا في ديباجة الحكم لا يعيبه - علة ذلك - مثال •

. ملخص الحكم

لثن كان البين من الحكم الفيابي الاستئنائي أنه قد ورد خطأ بديباجتسه ان محكمة أول درجة تضت غيابيا بالعقوبة في ١٩٧٧/٣/١٤ في حين أن هذا التاريخ هو تاريخ صدور الحكم المستأنف الصادر في المعارضة باعتبسارها كان لم تكن ، غير أنه لما كان الثابت من الحكم الفيابي الاستئنائي أن الطاعن قرر باستئناف الحكم المستئنف في ١٩٧٧/٣/٢٨ بعد فوات المعاد المتسرة تقانونا محسوبا من تاريخ صدور الحكم في المعارضة الابتدائية ، وقضساؤه بذلك سليم ، وكان من المترر أن الخطأ في ديباجة حكم لا يعيسه لائه خارج عن موضوع استدلاله ، وكان ما وقع من خطأ بديباجة الحكم الفيابي الاستئنائي على النحو المتسرم بهانه لا يعدو أن يحكن خطا بديباجة الحكم الفيابي الاستئنائي

النتيجة التي انتهى اليها ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون لسه محسل .

(طعن رقم ۱۳۹٦ لسنة ۹} ق _ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ _ س ۳۱ _ ص ۲۱)

قاعــدة رقم (٥٣)

: البسدا :

 ١ -- عدم جدوى نعى النيابة المامة على الحكم بانه لم يقض بعدم الاختصاص -- لكون المطعون ضده حدثا -- ما دام قد قفى بالبراءة لعدم ثبوت الواقع---ة .

٢ ــ عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث لأول
 مرة امام النقض ــ ما لم تكن عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم .

ملخص الحكم:

لا جدوى للنيابة الطاعنة من النحى على الحكم أنه لم يقض بعدم الختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المطعون ضده محدثا ما دامت البراءة قد تامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هذا الى أن القول بعدم اختصاص محكمة الجنع بمحاكمة الحدث وأن أنصل بالنظام العام الا أنه لا يجوز ابداؤه لأول مرة أمام محكسسة النقض الا الذا كانت عناصر المخالفة نابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحتيق موضوعي . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مها ينتفي به موجب اختصساص المحكمة التي أصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير اساس متعينا لمؤضسه موضوعا .

(طمن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۳ ــ س ۳۱ ـــ ص ۸۰)

قاعـــدة رقم (٥٥)

: 13____41

ذكر الضابط المسائون له بالتفتيش أنه هسو السدى قام بالتصريات الجرائم أو المقوبة المقررة لها جراز أبدل عقوبة الاعدام المقررة لجربمسة التفتيش لعدم جديية التحريات سسائغ .

ملخص الحكم:

اذا كان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع ببطلان اذن التفتيش وما ترتب عليه وتضى ببراءة المطمون ضده بناء على ما نصه « وأذ كان الثابت بمحضر التحريات الذي صدر الاذن مستندا اليه أن رئيس وحدة ماحث مركز شربين هو الذي قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمقهم حتى تأكد أنه يحوز المخدر ويتجر نيه بينما أثبت هو نفسه بمحضر ضبط الواقعة أنه انتقسل وبرفقته قوة من الشرطة السريين لتنفيذ الاذن وخلف مقهى بشارع المستشفى العام من الناحية الشرقية وجد شخصا جالسا بمفرده وعندما سأله عن اسمه شين له انه الشخص الذي استصدر اذن النيابة بضبطه وتفتيشه وقسد ردد ذلك وأكده هي أقواله بتحقيق النيابة وأضاف أن التحريات التي أجراها مصدرها سرى وأنه لا يعرف شخص المتهم الأمر الذي يدحض ما ذكره بمحضر التحريات الذي صدر الاذن استنادا الى ما جاء به من أن التحسريات التي . أحراها ومراقبته المستمرة للمتهم اكدت له حيازة المتهم للمخدر وتضحى هسذه التحريات مجرد بلاغ تلقاه من مرشد سرى أو شخص ما بأن المتهم يحوز مخدرا بقصد الاتجار وهو مالا يصلح بحال لاصدار اذن بالتفتيش لانعدام التحريات : الجدية ومن ثم يكون الدمع ببطلان الاذن بضبط المتهم وتفتيشه قد استقام على سند صحيح من الواتع والقانون ويكون الاذن وما تلاه وترتب عليسمه باطلا ، وإذ كان مفاد ذلك أن المحكمة أنما أبطلت أذن التفتيش تأسيسا عامي عدم جدية التحريات لما تبينته من عدم صحة ما اثبته الضابط بمحضر التحريات من انه هو الذي قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطعون ضده ولم تبطــل الانن لمجرد عدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه ، وهو استنتاج سدقع تملكه محكمة الموضوع . لا هو مقرر من أن جدية التحريات وكفايتها

لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، ومن ثم يكون الطمن على غير أساس .

ر طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٩ ق ــ، جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ــ س ٣١ ـــ ص ٨٥ م ص ٨٥ ٢

قاعــدة رقم (٥٥)

البـــدا :

 ۱ - الطعن بانتقص ابطسلان الاجرزاءات لا يقبسل مهن لا شسان له بالبطلان - مثال .

 ۲ -- تقسدير آراء المغبسراء والمفاضساة بين تقاريرهم من اطسلاقات محكمة الموضوع -- وهى غير مازمة باارد على تقرير الخبير الاستثمارى الذى لم تلخسسة بسه .

ملخص الحكم:

ا -- من المترد ان الطمن بالنتض لبطلان الاجراءات التي بني عليهاالحكم
 لا يقبل مها لا شان له بهذا البطلان .

۲ سلحكة الموضوع كالمالحرية في تقدير القوة التعليبة لتقارير الخبراء المتدمة اليها ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، أذ أن ذلك الامر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، وكانت المحكمة قد استظهرت مسسئولية الطاعنين بما ينتجهسا واستندت الى تقرير اللبغة المنتبة واطرحت في حدود سسلطتها المتقديرية تقرير اللخبير الاستشارى غاته لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض ما دام استفادها الى تقرير اللبغة المنتبة لا يشويه خطا سكما هسو المحلل في الدعوى المطروحة سوحى غير ملزمة من بعد أن ترد استقلالا على تقرير المخبير الاستشارى الذي لم تأخذ به ، أو على التفوع الموضوعية التي بستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثبوت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثيره بستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثبوت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثيره بستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثبوت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثيره بستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثبوت التي لوردتها ، ومن ثم غان ما يثيره .

الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقسدير الادلة فيها مما لا يجوز أنارته أمام محكمة النقض.

﴿ طعن رقم ١٣٩ لسنة ٦؟ ق ــ جلسة ١٧٨٠/١/١١ ــ س ٣١ ــ ص ٨٩)

قاعـــدة رقم (٥٦)

: البـــدا

 ب نعى المتهم بعدم اقامة الدعوى الجنائيـة على آخـر - عـدم جدواه - طالمًا لم يكن ليحول دون مساءلته عنها •

٢ ــ نعى المتهسم بانتفاء احدى صور الخطا ــ عــدم جــدواه ــ طالما
 كان لا يفازع في ثبوت غيرها من صور الخطا المنسوية اليه .

ملخص الحكم :

٢ _ من المترراته متى اطبانت المحكمة الى توانر الخطائى حق المتهم وعددت صور هذا الخطا وكانت كل صورة منها تكنى لترتيب مسئوليته ولو لم يقسع منه خطا آخر غانه لا جدوى للمتهم من المجادلة غى باتى صور الخطا التى المندها المحكم البه.

/ المعن رتم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ - س ٣١ -ض ١٠٥)

قاعـــدة رقم (٧٠)

البسدا:

۱ — اغفال اثبات اسم ممثل النيابة فى الحسكم — لا عيب — ما دام محضر الجاسة قد تضمن تبثيلها ومرافعتها فى الدعوى — ومتى كان الطاعن لا يجدد أن تبثيلها كان صحيحا •

ملخص الحكم:

1 ــ من المترر أن عدم اشتمال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعدو أن
 يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان ؛ طالما كان الثابت من محضر الجلسة أن
 النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها .

٢ — أذ كان يبين من مظالمة حاضر جلسات المحاكبة بدرجتيها أن الطاعن لم يدغ الاتهام السند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجـــز أو باليم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو بتعيينه حارسا أو بعدم انتقال مندوب الحجر لماينة المحجوزات ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التبسك بها أمام محكمة الوضوع لائها تطلب تحقيقا ، ولا يسوغ الثارة الجدل في شانها لاول مرة أمام محكمة النتش .

ر طعن رقم ۱۵۰۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۰۲۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۳۹)

قاعـــدة رقم (۸۸)

البسدا:

حسق المحكسة في الاعمتاد على اقوال المجنى عليسه وهسو يحتفر: متى اطحانت البها وقدرت الظروف التي صدرت فيها سس عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن تحقيق لم يطلب منها .

ملخص الحكم :

من المترر أن من حق المحكمة أن تعتبد على أتوال الشاهد متى وثقته

بها واطبأنت اليها ، فلا تثريب عليها ان هى اخذت بأتوال المجنى عليه وهو يحتضر ما دامت تد اطبأنت اليها وتدرت الظروف التى صدرت فيها ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق معين في حدود ما يشره بأسباب طعنه عن تسدرة المجنى عليه على التكلم عقب اصابته وحتى وفاته فليس له من بعد أن ينعي عليها تمودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ،

(طعن رقم ۱۲۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۱۶۸

قاعـــدة رقم (٥٩)

المحدا :

تمييب الاهسراءات السسابقة على المحاكمسة سالا يشسار لأول مسرة أمام محكمة النقض ساستعانة مأمور الضبط بمرؤوسيه في تنفيسفا أمسر النفتيش ساجائز ساوا كانوا من غير رجال الضبط القضائي ،

ملخص الحكم:

متى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع سائر ما ساته بأسباء، طمنه فى شان بطلان التبض عليه لأنه لم يكن متواجدا بالمسكن المائون بتغتيشه ولأن أحد رجال الشرطة السريين هو الذى تام بضبطه -- مما ينطوى على تمييب للإجراءات التي جرت فى المحلة السابقة على المحاكمة -- فسلا يتبل منه اثارة ذلك أمام محكمة النتض ، وفضلا عن ذلك غاز، المور الضبط التضائى أن يستعين فى تنفيذ أمر التغتيش بمرؤوسيه ولو كانوا من فى رجال الضبط التضائى ومن ثم غان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون نه مص .

(طعن رقم ۱۹۶۷ لسفة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۴ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۸۲)

قاعـــدة رقم (٦٠)

: المِـــدا

انتمى على المحكسة عسدم اعسادة مناقشسسة الطبسيب الشرعى قى التقرير المقدم منه سالا محل له ما دام الطاعن أو المدافع عنه لم يطلبا ذلك • ما هم . المحكم :

اذا كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أن

المدافعين عنه لم يطلب ايهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناتشسته فى التقرير المتدم منه غليس للطاعن من بعد ان ينمى عليها قعودها من اجراء لم يطلعه منها ولم تر هى من حانسها حاجة لاتخاذه .

(طعن رقم ۲۲۲۰ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۲/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۹)

قاعــدة رقم (٦١)

الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات ممن لا شان له بها ـ عدم قبوله .

ملخص الحكم:

لا يقبل من الطاعن ان يثير مطمنا على اجراء متعلق بالمدعى المنى ـــ مما لا ثمان له به .

(طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ ــ س ٣١ ــ من ٢٤٢) ص ٢٤٢)

قاعىسدة رقم (٦٢)

ليـــدا :

النمى على الحكم عسدم رده على أوجه الدفاع المسيوهرية المسداة من الطاعن في مذكرته دون الافصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها ـــ فره ــ عدم قبول النمى ــ علة ذلك .

ملخص الحكم:

من المقدر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ولما كان الطعان لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي التفت الحكم المطعون فيسه عن الرد عليه كما لم يبين ما حرته المستندات التي أغفلها الحكم بل ارسل القول ارسالا مما لا يبكن معه مراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عسدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا بل الرد عليست مستفاد من القضاء بالادانة للادلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ومن ثم غان حايثيره المطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۵۰)

قاعـــدة رقم (٦٣)

: المسدا

مجادلة المتهام باهراز مخدرات فيها اطهانت اليه المحكمة من ان المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله لله جدل فى تقدير الدليل لا اثارته أمام محكمة النقض لل غير مقبولة .

ملخص الحكم:

جدل الطاعن والتشكيك في انتطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المتحبة للنيابة والتي اجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيسابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان أن هو الا جدل في نقدير الدليل المستهد من أتوال شهود الراتعة وفي عملية النحليسل التي اطهائت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصسادرنها في عتيتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها .

(طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ۹} ف ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲٪ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۲)

قاعـــدة رقم (٦٤)

: 12-41

تقدير المخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائيا موضوعي ٠

ملخص الحكم:

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ۲۷ لسنة ۹] ق ــ جلسة ۲۵//۲/۱۹۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۷۹)

قاعىدة رقم (٦٥)

: المسدا

تمييب الإحـراءات السـابقة على الحاكمــة ــ لا يصــح أن يــكون سببا للطعن ــ في الحكم ــ لأول مرة امام محكمة القفض •

ملخص الحكم:

متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أيضاً أن الطاعن لم يثر بها (م - ٣٧ - جنائي) ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة العابة لعدم سؤاله وعسدم مواجهته بالشهود وبمحضر الجرد ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم غلا يحل له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لاول مسرة المام محكمة النقض ، أذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للاجراءات السمسابقة على المحاكمة مما لا يصحح أن يكون سببا للطعن في الحكم.

(طعن رقم ۱۳۰۰ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۰ ـــ س ۳۱ ـــ ص ۲۵۵)

قاعىدة رقم (٦٦)

: 12-41

الطلب الجازم — ماهيته — حق المحكمة في عدم اجابة طلب ســــماع شهود القفى أو الرد عليه ــ لا يجوز القمي عليها في ذلك .

ملخص الحكم:

من المترر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يمر عليه متسدمه ، ولا ينفك عن التسسسك به ، والامرار عليه مى طلباته الختابية ، ومن ثم فليس للطاعن أن ينمى على المحكمة التفاتها عن مناقشة الطبيب الشرعى وعدم اجابتها الى طلب مساع شهود النفى أو الرد عليه بفرض أنه أتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد 1۸۵ / ۱۸۷ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهسم سماع شهادتم أمام محكمة الجنايات .

(طعن رقم ۲۰۹۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۳ ــ س ۳۱ ــ ص ۳۷۷)

قاعـــدة رقم (۱۷)

: ألم الم

طلب اجراءات المعاينة ـ لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض . ملخص الحكم:

متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدانع عن

الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء معاينة لكان الحسسادث بل أتتمر في مرافعته على التشكيك في اقوال شهود الاثبات فانه لا يحق له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة المام محكمة النقش .

(طعن رقم ۲۱۱۶ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۷ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۱۶)

قاعـــدة رقم (٦٨)

: ألبيدا

عدم ابداء الطاعن بجلسة المعارضة ... عذره في التخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري ... وجوب الحكم بعـــدم جواز المعارضة ... قضاء الحكم المطون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن ... عدم جدوى القمى عليه بالخطا في تطبيق القانون ... علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

متى كان الطاعن قد عارض في حكم حضوري اعتباري استثنافي وكان بن المراضة في بثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ١٦١ من المترد ان المعارضة في بثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ١٦٦ من من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري بن الحضور ولم يستطع تقديمه قبل البلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري ولم يقدم بالتالي عذر تخلف عن معارضته في الحكم الحضوري الاعتباري ولم يقدم بالتالي عذر تخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه هائه كان يتمين الحسكم بعدم جواز المعارضة ، لما كان نلك وكان الحكم المطعون فيه وان قضي باعتبار المعارضة كان لم تكن هو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحسكم المحضوري الاعتباري فان ما يثيره الطاعن بشان عدم صحة الحكم المطعون فيه لصدوره في غير الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة يكون واردا على غير محل له ، لما كان ذلك وكان الملمن واردا على الحكم الصادر في المعارضة غير محل له ، لما كان ذلك وكان الملمن واردا على الحكم الصادر في المعارضة المؤومة عن حكم حضوري اعتباري هحسب دون الحكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فانه لا يتبل منه ان يتعرض في طعنه الهذا

الحكم الأخير ، ولا محل للقول بأن الحكم المطعون فيه قد شبابه خطأ في تطبيق التاتون مما يجيز لمحكمة النقض نقض الحكم بن تلقاء نفسها عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٧ في شان حالات واجسراءات الطمن أمام محكمة النقض لانتفاء مصلحة الطاعن من الحكم بعدم جواز المعارضة بسدلا من الحكم باعتبارها كان لم تكن ،

(طعن رتم ۱۵ لسفة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۶٦٠)

قاعـــدة رقم (٦٩)

المسدا:

التقرير القانونى الخاطىء ــ لا يعيب الحكم ــ متى كان لا تأثي له فى الفتجـــــة .

ملخص الحكم :

 رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من أنه « اذا دفع احد الخصوم الناء نظر الدعوى المام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص قانون او لائحة ورات المسكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميمسادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرشع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدسمتورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى اعتبر الدفع كأن لم يكن » ومن ثم فلا تثريب على المحكمة _ في الحالين _ ان هي لم توقف الدعوى اذا رأت عدم جدية الدفع . ولما كانت المادة المخدرة التي دينت الطاعنة باحرازها قد أضيفت بمقتضى قانسون وليست بقرار وزارى ــ مان دمع الطاعنة بعدم دستورية القرار الوزارى الذي أضافها الى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سنده بما يستوجب رغضه لعدم جديته ، بل ولا تلتزم المحكمة حتى بالرد عليه باعتباره دمعسا قانوندا ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطعون فيه تدرد على هذا الدفع بما خوله القانون للوزير المختص من حق الاضافة أو الحذف أو التعديل مي جدول المواد المخدرة ومي النسب المبينة به وهو مالا يصلح ردا مي خصوصية هذه الدعوى اذ أن المادة المخدرة التي دينت الطاعنة بها أضيفت يقانون وليس بقرار وزارى الا أنه لما كان من المقرر أن التقرير القسسانوني الخاطىء لا يعيب الحكم متى كان لا تأثير له فيما رتبه الحكم من آثار تانونية ولا في سلامة النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم مان ما تنعاه الطاعنة مي هذا الصدد يكون غير سديد ـ ولما كان ما تقدم فان النعى برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

(طعن رقم ۲۱۷۶ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۳/۲۱ ــ س ۳۱ ــ
می ۸۰۰)

قاعـــدة رقم (٧٠)

البـــدا:

وزن اقــوال الثســهد وتقديرها مرجعــه الى محكمــة الموضوع ـــ المجادلة في ذلك أمام محكمة القفن ــ غير مقبولة •

ملخص الحكم:

من المقرر أن وزن التوال. الشهود وتعويل القضساء عليها مرجعسه الي

محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليـــه بغير معقب .

ر طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٩٤ ق _ جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ _ س ٣١ _ ص ٣٦٤٤)

قاعــدة رقم (۷۱)

: المسدا

الدفع بحصول الاعتراف تتيجة اكراه ــ لا يقبل لأول مرة أمام النقش . ملخص الحكم :

اذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكبة امام درجتى التقاضى ان الطاعن دنع بان الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وتع عليسه الناء التحقيق معه غلا يقبل منه ان يثير هذا لأول مرة المام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى تنصير عنه وظيفة هذه المحكمة .

(طعن رقم ۲۲۱۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۲۸۰/۰/۱ ــ س ۳۱ ــ من ۷۲ ــ من ۳۱ ــ من ۳

قاعىدة رقم (٧٢)

البـــدا :

تقدير قيام الارتباط موضوعى ــ قيام المتهم بسرقة الشخاص مختلفين وفى أماكن وازمنة وظروف مختافة ــ مؤداه ــ عدم قيام الارتباط ــ عدم جواز اثارة الارتباط لاول مرة امام النقض .

ملخص الحكم:

من المترر أن مناط تطبيق الفترة الثانية من المادة ٣٢ من تانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظامتها خطة جنائية واحدة بعدة أنمال مكبلة لبعضها المعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشسسارع بالحكم الوارد في الفترة المشار اليها . ولما كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضسوع . وكانت الوقائع كما النبها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعان في طعنه تشير الى أن الجرائم المي قارفها قد وقعت على اشخاص مخبلفين وفي

تواريخ وامكنة وظروف مختلفة وهو ما يغيد بذاته أن ما وقع منه همى كسل جريمة لم يكن وليد نشاط اجرامى واحد فان ذلك لا يتحقق به الارتباط الذى لا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجيزئة بين الجريمسة موضوع الدعبوى الحاليسة وبين الجريمتين الأخرتين موضوع الدعويين المشار اليهما في اسسباب الطعن واللتين كانتا منظورتين ممها في الجلسة نفسها التي صدر فيها الحسكم المطمسون فيسه .

(طعن رقم ۲۲٦٠ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۶/۲ ــ س ۳۱ ــ ص ۶۷۵)

قاعـــدة رقم (٧٣)

البـــدا :

تقديم مذكرة اضافية باسباب الطمن ـ بعد اليعاد ـ غير مقاول .

ملخص الحكم :

الاصل طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ اسنة
١٩٥٩ هي شأن حالات واجراءات الطعن المم محكمة النقض هو انه لا يجوز
ابداء اسباب اخرى المام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أى خصصم
غير الاسباب التي سبق بياتها في المعمد المذكور بالمادة ٢٤ من ذلك التاتون
غان ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٩
وبعد عوات المعمد المحدد بالتاتون يكون غير متبول .

(طعن رقم ۱۰۰۱ لسنة ۹} ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۵/۱۲ ـ س ۳۱ ــ ص ۲۰۰)

قاعـــدة رقم (٧٤)

المـــدا :

المازعة غيما استخلصته الحكمة من اقسوال الشسهود - جسدل موضوعي لا تجوز اثارته امام محكمة النقض •

ملخص الحكم :

من القرر أن المنازعة فيها استخاصته الحكمة من أقوال الشهود حدل موضوعي لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ۱۵۵۱ لسنة ۹۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۱ - س ۳۱ --ص ۲۰۱)

قاعـــدة رقم (٧٥)

المبسدا :

الدفسع بعدم ثبسوت القهمسة سـ جدل موضوعي سـ لا يجسوز اثارته المام محكمسة النقض •

ملخص الحكم:

ما تثيره الطاعنة بعدم ثبوت التهمة قبلها لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الم ضوعي الذي لا يقبل التمسك به أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ۱۸۱ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ - س ٣١ -ص ١١٩)

قاعــدة رقم (٧٦)

البسدا:

تمييب الحكم باعتماده على اقوال المجنى عليه بصفة اصلية بحجة عـــدم استطاعته التمييز لصغر سنه ــ جدل موضوعى فى تقدير الدليل لا يجـــوز اثارته امام محكمة النقض .

ملخص الحكم:

متى كان القانون قد اجاز سماع الشمود الذين لم يراخ سنهم اربع عشرة سنة بدون حلف بهين على سبيل الاستدلال ؟ ولم يحرم الشارع على القساشى الأخذ بتلك الاتوال التي يعلى بها على سبيل الاستدلال أذا أنس قيها الصدق؟ فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ؟ علنه لا يتبل من الطاعن النمى على الحكم أخذه باقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التجييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد الهبأنت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . وإذ كان الطاعن لا يدعى بأن الماظل الجنى عليه لا يستطيع التجييز أصسلا ولم يطلب الى المحكمة بأن الماظل الجنى عليه لا يستطيع التجييز أمسلا ولم يطلب الى المحكمة على القول ابأنه تحقيق عدم توافر التعييز لديه ؟ بل اقتصر بجلسة المحاكمة على القول المجنى متعيز ، وعاب على الوال المجنى عليه بصفة الصلية لعدم استطاعته التهييز بسبب صفر سنه ؟ وكانت المبرة في المحاكمة المبائية المجنائية الهبائية هي باتتناع القاذي من كانهة عناصر الدعوى المطروحة في المحاكمة المهائية المجائمة المهائية المهائدة المهائدة المهائدة المهائدية المهائدة المهائدة المهائدة المهائدة المهائدة المهائدة المهائدية المهائدة الم

الهابه فلا يصح بطالبنه بالأخذ بدليل دون آخر ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشان لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تتدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط بمتقدها مما لا يجوز اتارته ابام محكمة النقض .

(طعن رقم ۹}۲۲ لسنة ۹} ق - جلسة ۱۹۸۰/۰/۱۸ - س ۳۱ -ص ۲۳۷)

قاعـــدة رقم (۷۷)

البــدا:

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النسفى التي يتقدم بها المتهم ما دام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردها ، أذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم تقشاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتمتبه في كل جزئية من جزئيسات دفاعه لأن عفاد التقاته عنها أنه الهرجها ، ومن ثم غان ما يثيره الطاعن الثاني في شان عدم تواجده على مسرح الجريمة وتت وقوعها بدلالة الشهادة المسكرية ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقسدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واسمستنباط محكمة النقض .

(طعن رقم ۱۲) لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٦/٨ _ س ٣١ _ ص ٧٢٥)

قاعـــدة رقم (٧٨)

: المسلا

محق المصقق في مباشرة بعض اجسراءات التحقيد في غييسة الخصوم لا على المحكمة أن النفت عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان تمييب التحقيق المحاكمة لل المحكمة لل يصح أن يكون صببا للطعن .

ملخص الحكم:

لا كان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما أثاره الطاعن من اسستماع

وكيل النيابة المحتق للشهود في حضورهم مجتمين ورد عليه ، وكان التانون
قد أباح للمحقق أن يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مسع
السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات ، وكان الطاعن
لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الاطلاع على أقوال الشهود التي
يقول أنهم أدلوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة — فأن ما أثاره في هسذا
المصدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة أن
التقت عنه ولم ترد عليه ، غضلا عن أن ما ينماه الطاعن من ذلك لا يعدو
أن يكون تعييبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مها
لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

الا طعن/رقم ۱۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٧/٨ ــ س ٣١ ــ من ٧٤٠) من ٧٤٥)

قاعــدة رقم (٧٩)

البسدا:

دفول الطعن في حوزة محكمة النقض ــ منسلطه ــ التقسرير به في المعسساد .

تقديم أسباب الطعن ـ لا يغنى عن التقرير به ـ ولو قدمت في الميماد . التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان وحدة اجرائية واحدة .

ملخص الحكم:

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٧٧/١./١٢ وقدم محامى الطاعن اسباب الطعن في الميعاد الا أن الطاعن لم يقرر باللطعن فيه بطريق النقض حسبما توجيه المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ اسسنة ١٩٥٩ في شان حالات والاجراءات الطعن المام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان النتوير بالطعن كها رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض وانصالها به بناء على اعلان ذي الشان عن رغبته فيه ، غان عدم التقرير لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم اسباب له ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن النقرير بالطعن في الحكمة و وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن حدة ما المعان حدة الماتون ند هو شمط لقبسوله وأن

التقرير بالطعن وتقديم أسسبابه يكونان معا وحددة اجرائيسة لا يقسوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، ومن ثم مان الطعن يكون غير مقبول شسسكلا .

. (طعن رتم ۱۵۱۰ لسنة ۹۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/ $\sqrt{1}$ - س ۳۱ - م ۷۵۹)

قاعـــدة رقم (٨٠)

: 11-41

قمسود الطساعن عن توجيسه مطعنسه على اجسراءات محكمسة اول درجة سامام المحكمة الاستثنافية .

أثره - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم:

لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستثنافية أن الطاعن لم يوجه مطعنا على اجراءات محكمة أول درجة في شأن عدم تبول عسدره في طلب التأجيل س فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق س جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ س ٥٠ ص ٧١٠)

قاعـــدة رقم (٨١)

البسدا:

القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لا نبنى عليه منع السير فيها عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض همثال .

ملخص الحكم :

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المتهم المطعون ضده حسدت لم يتجاوز سنه ثبائى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة بما لا تمارى نيسه الطاعنة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة امام محكمة أول درجة نى ظل تانون الأحداث الجديد فقد نظرت الدعوى محكمة الجنح المادية ، محكمة جنح دشنا المشكلة من قاض فرد قضى فى دعوى دون أن تكون له ولاية القصل فيها غان محكمة ثانى درجة أذ قضت بالغاء الحكم المستانف لانعدام ولاية القاضى الذى اصدره واحالة الدعوى الى محكمة الإحداث المختصسة وحدها بمحاكمته فانها تكون قد النترمت صحيح القانون ، ولما كان هــــذا التضاء غير منه المخصومة في موضوع الدعوى ولا ينبني عليه منع السير فيها فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ ــ س ٣١ ــ ص ٨١٦)

قاعـــدة رقم (۸۲)

: المسدا

عدم الترزام المحكمة بالرد على كل دليسل من الأدلة ... عنسد القضاء بالبراء للشك ... المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ... غير مقبولة . ولمخص الحكم :

من المترر أنه لا يعيب الحكم وهو يتضى بالبراءة وما يتسرتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما سسقه المدعوى بالمدنية من قرأن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد تطعت فى اصل الواقعة وتشككت فى اسناد التهمة الى المنهم — المطعون ضده — ومن ثم غان النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد .

ر طعن رقم 700 لسنة ٥٠ ف ــ جلسة ٢/١٠/١ ــ س ٣١ ــ ٣١ من ٨٢٣ ــ س ٣١ ــ ص ٨٢٣)

قاعـــدة رقم (۸۳)

: الم

عسدم جواز اثارة الدفوع الموضوعية لأول مرة امام محكمة الققض .

ملخص الحكم :

لما كان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة لم تدفع امام محكسة الموضوع بما تثيره في طعنها من انها لم تحرر عقد ايجار شقة النزاع لاخر الا بعد انفساخ عقد البجارها للمطعون ضده وكانت هذه المنازعات لا تعسدو أن تكون دفاعا موضوعيا كان يتمين عليها التبسك به امام محكمة الموضوع لأنها نتطلب تحقيقا موضوعيا ولا يسوغ النرة البحل في شانها لاول مرة امام محكمة النقض فان ما نثيره الطاعنة في شأن عدم توافر القصد الجنائي لديها يكون في غير محله .

(طعن رقم ۷۰۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/١ ــ س ٣١ ــ من ٨٦٧) من ٨٦٧)

قاعـــدة رقم (٨٤)

المسدا:

عــدم قبــول الطعن بالنقض شــكلا ــ لعدم ايــداع الطاعن اسبابة لطمنه ــ رفعه طعنا ــ للمرة الثانية ــ عن ذات الهــكم ــ غير جةز ــ م ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم :

من حيث ان الطاعن كان تد سبق له أن قدم طعنا بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه عتريخ ١٢ من مايو سنة ١٥ ق وقضى فيه بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم قبوله شكلا – تأسيسا على عدم ايداع الطاعن اسسسبابا لطعنه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عاود الطعن للبرة الثانية عن ذات الحكم وهو مالا بجوز قانونا ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(طعن رقم ۸۳۵ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠/١٠/١٠ -- س ٣١ --ص ٩٣٩)

قاعـــدة رقم (٨٥)

المسدا :

اللفن في الحسكم في شقه الجنائي من المسدى بالحسق المسدني س غير جائز ساسساس ذلك •

ملخص الحكم:

متى كان الطاعن قد طلب الفاء الحكم الملعون غيه بجميع اجزائه وهو طلب يتسع ليشمل ما قضى به الحكم غى الدعوى الجنائية ، وكان مقاد نص الملاة . ٣ من تأنون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المسادر بالقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٥٩ ، أنه لا يتبل من المدعى بالحقوق المنية الطعن في الحكم الصادر غى الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته وصفته كليهسا في ذلك غان طلبه الغاء الحكم غى شطره الخاص بالدعوى الجنائية يسكون عصم متبسول .

قاعسسدة رقم (٨٦)

: 12-41

المسلحة النظرية المرفة سالا يسؤبه بها سامشال في النقسد النتيجة رغم اختلاف منطوق الحكم •

ملخص الحكم :

لما كان النعى على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
بتأبيد الحكم المستأنف دون القضاء بتبول المعارضة شكلا والغاء الحكم الغيابي
المعارض فيه فيما قضى به من ستوط الاستئناف وفى الموضوع برفضه وتأبيد
الحكم المستأنف ، لا جدوى منه ما دام الحكمان يلتقيان فى النتجسة حسب
عقيدة المحكمة بانقضاء فى الموضوع بادانة المنهم ، فإن ما ينعاه الطاعن فى
هذا الخصوص يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه بها مها يتعين
معه الانتفات عن هذا الوجه من وجوه النعى .

(طعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ ــ س ٣١ ــ ص ١٠١٤)

قاعـــدة رقم (۸۷)

البـــدا:

تمييب تحقيــق الفيــابة ــ لا يصـــلح ســببا للطـــعن على الهـــكم بالنقض ما دام الطاعن لم يطلب استكماله •

ملخص الحكم:

نمى الطاعن على تصرف النيابة بعدم استجابتها لطلب سسماع اتوال باقى مستأجرى العقار لا يعدو أن يكون تعييبا لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تهمك بطلب استكماله وهو مالا يصح سببا للطعن على الحسكم .

(طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۲۰/۱۱/۰۰ - س ۳۱ -ص ۱۰۲۰)

قاعـــدة رقم (۸۸)

البسدا:

عسدم قبسول دعسوى فى الاسسفاد اذا كان ما حصسله الحسكم لـــه صداه فى الأوراق ـــ اساس ذلك ؟

ملخص الحكم:

لما كان الطاعن لا ينازع في ان ما أورده الحكم من أتوالهم له صداه في الأوراق ثملا يعدو الطعن عليه بدعوى الخطأ في الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذرك الى مناقضة الصورة الني ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ۱۰۰۹ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ــ س ٣١ ـــ ص ١٠٢٠)

قاعـــدة رقم (۸۹)

: المسلما

عسدم هسواز الدفسع بعسدم الاختصساص الولائى لاول مسرة امسام النقض مالم تكن مدونات الحكم تظاهره سهالة ذلك .

اتهام احد افراد القوات المسلحة وآخر من المنيين بارتكاب جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار ــ اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى الجنائية بالنسبة اكل منهما ــ ولو قضى ببراءة المتهم المدنى من القضاء الخاص ــ اســـاس للــــك .

ملخص الحكم:

متى كان الطاعن لم يدفع المام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، كما لم يدفع بعدم اختصاص النيابة العالمة بتحتيق الواتعسة وببطلان ما أثبت عنه من اعتراف لهذا السبب ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى ، فانه لا يجوز له ان يثير هذا الدفع لاول مرة المام محكمة التقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يضرح عن وظيفتها ، هذا فضلا عن انه لما كانت المادة ؟ من القانون رقم ٢٥ لسنة 1971 الخاص بالأحكام العسكرية بينت الاشخاص الخاضعين لاحكامه ، شم تُصت المادة الخامسة منه _ والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ _ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية : (1) الجرائم التي تقم في المعسكرات أو الثكنات أو المصانع أو السفن أو الطائرات او الأماكن او المحلات التي يشعلها العسكريون لصالح القرات المسلحة أينما وجدت (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات واسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة » كما نصت المادة السسابعة من القانون الذكور على أن « تسرى أحكام هذا القانون أيضًا على ما يأتى : ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الاشخاص الخاضعين لأحكامه متى. وقمت بسبب تأدية وظائفهم وكانت الجريمة المسندة الى الطاعن _ وهي قتل عمد , م سبق الاصرار ـ ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة سالفة الذكر ، ولم تقع بسبب تادية اعمال وظيفته ، فان الاختصاص بمحاكمته ـ وان كان جندبا بالقرات المسلحة ممن يخضعون لأحكام قانون الأحكام العسكرية طبقا للبند ٢ من المادة ٤ منه _ انما ينعقد للقضاء المادى طبقا للمادة رقم ٢/٧ من القانون ذاته الذا وجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكامه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا المساهم قسد حكم ببراءته غيابيا في جلسة سابقة ، ذلك أن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية وقد نصت على أن « شي أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، اذا كان بعض الجرائم من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم المام المحاكم العادية ما لم ينص التانون على غير ذلك » فقد قررت قاعدة عامة أصيلة من قواعد تنظيم الاختصاص ، هي أنه اذا ارتبطت جريمة من اختصاص محكمة خاصـة _ كالقضاء العسكرى ارتباطا حتميا لا يتجزأ _ سواء من جانب الركن الشخصى أو من جانب الركن المادى - اختص بنظر الدعوى برمتها والفصل فيها التضاء الجنائي العادي ، تغليبا لاختصاص المحاكم صــاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يسار الى غير هذا الأصل العام الا في الأحوال التي يتغاولها القانون بنص خاص ، ويظل اختصاص المحكمة المادية مبسوطا على الدعوى برمتها في هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث اشتخاص مرتكبيها الى أن يتم الفصل فيها ، ولا ينقك عنها هذا الاختصاص ولو تضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة علمة مطلقة ، والمبرة بعموم اللغظ لا بخصوص السبب ، ولأن مناط الاختصاص المسار الله هو الارتباط الحتمى بين الجرائم ، حيث تتماسك للجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة . والمحاكمة ، الى أن يتم الفصل فيهما ، أو بين الاشخاص حيث تتسوحد الجريمة التي ارتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء .

(طعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٥٠ في ــ جلسة ٢٦٪/١١/١١ ــ س ٣١ ــ حرر ١٠٤٢)

ـ مسائل منسوعة :

قاعىدة رقم (٩٠)

كسون تصسحيح الخطا الذى انبنى عليسه الحسكم لا يخضسع لأى تقيير موضوعى ــ وجوب ان تقضى محكمة النقض فى موضوع الدعوى طبقا للقسانون .

ملخص الحكم:

اذا كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم ــ فى موضوع الطعن ــ
لا يخضع لاى تقدير موضوعى بعد اذ قالت محكمة الموضوع كليتهــا من حيث
ثبوت اسناد التهمة ــ ماديا ــ الى المطعون ضدها واصبح الأمر لايتنفى سوى
تقدير العقوبة المتاسبة عن جريهتها ، غان قضاء هذه المحكمة قد جرى على
التعرض له والحكم به دون حاجة الى اعادة الدعوى الى محكمة الموضوع
لتحكم نيها من جديد .

(طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ٣١/١//١١ ــ س ٣١ ــ ص ١٦٢)

قاعـــدة رقم (٩١)

المِــدة :

القضاء في المعارضة بتليد الحكم الفيابي الاستثنافي الصادر بالفاء حكم البراءة الابتدائي و وجوب: صدوره بلجماع الاراء ستخلف النص فيه على الاجماع يبطله ويوجب تاييد البراءة المقضى بها ابتدائيا سولو كان الحكم الفيابي الاستثنافي قد نص على صدوره بلجماع الاراء سحق محكمة المقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها

ملخص الحكم:

منى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بنابيد الحكم الفيابى الاستئنائى المعارض فيه من الطاعن والقاشى بالفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بلجماع آراء القضاء خلالما لما تقضى به المادة ١٧ } من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا

من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك _ كما حرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى يه من تأييد الحكم الفيابي الاستئنافي القاضي بالفاء البراءة ، وذلك لتخطف شرط صحة الحكم بهذا الالفاء وفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يسكون الحكم الغيابي الاستئنائي القاضي بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بلجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شانها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البسراءة ، فانه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم مي المهارضة وان صدر بتأبيد الحكم الفيابي الاستثنافي الا أنه في حقيقته قضاء منها بالفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مماهو نابت فيه أنه مبنى على مخالفة لنقانون أو على خطأ عنى تطبيقه أو عنى تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والفاء الحكم الاستئناني الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(طعن رتم ۱۵۳۵ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۳ ــ س ۳۱ ــ مي ۱۲۱)

قاعـــدة رقم (۹۲)

: المسلاا

قضاء محكمة النقض في الطعن بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ـ تدوين منطوقه - خطا - بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة - وجوب تصويبه بنظره بالجلسة والحكم بتصحيحه - عالة ذلك ك •

ملخص الحكم :

متى كان الطاعن قد قرر بالطعن مى هذا الحكم بطريق النقض مقضت

هذه المحكمة بجلسة . ١٩٧٨/٢/١ بتبول طعنه شكلا ورفضه موضوعا وذلك للاسباب التي بني عليها هذا الحكم ، غير انه عند تحرير اصل اسباب الحكم ومنطوقه وقع خطأ مادي في تنوين منطوقه اذ جرى بتبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقصه والاحالة . لما كان ذلك ، وكان البين مما هو ثابت برول الجلسة واسباب الحكم سواء في مسودته أو في اصله انه تضي برفض هذا الطعن ومن ثم فان تدوين منطوقه على النحو السالف البيان لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة تلم لا تخفى على من يراجع محضر الجلسة وأسباب الحكم غي مسودته بل وفي اصله مما يتتفى تصويبه الى حقيقة الأبر قيه وهو رفض غي مسودته بل وفي اصله مما يتتفى تصويبه الى حقيقة الأبر قيه وهو رفض غيائي خذاك حدا يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة ، والحكم غيه بتصحيحه الى تبول الطعن شكلا ورفضه برضوعا .

(طعن رقم ۳۱ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۲/۱/۱۹۸۰ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۸۹)

قاعـــدة رقم (٩٣)

: المسطا

الطعن الرفوع من المسئول عن الحقوق المنية - نقضه - لميب في الاجراءات ترتب عليه البطلان بالحكم المجراءات ترتب عليه البطلان بالحكم ذاته ولوحدة الواقعة ولحسن سبر العدالة .

ملخص الحكم :

اذا كان ببين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستئنائية انه بعد
تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١٩٧٦/١١/١ اصالت المحكمة الدعوى الى دائرة
اخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التى احيلت البها الدعوى ، وهى
المبيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه مها يغيد تلاوة تقرير التلخيص ، كما
خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان التاتون قد
أوجب عمى المادة ١١] من تانون الاجراءات الجنائية أن يضمع أحد اعضساء
الدائرة المتوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه يشمل ملخص
الدائرة المتوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه يشمل ملخص
وقائع الدعوى وظروفها وادلة الاثبات والنفى وجميع المسائل المرعيسة التي

رفعت والإجراءات التي تمت واوجبت تلاوته تبل أي أجراء آخر ، حتى يلم التضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة غهم ما يدلي به الخصصوم من أقوال وليتبسر مراجعة الأوراق تبل اصدار الحكم ، غاذا تررت المحكمة بعصد تلاوة التقريد تأجيل التضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت ألهيئة عان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا غان المحكمة تكون قد أغلث أجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لمدحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون غيه باطلا نتيجة هذا البطلان غي الاجراءات . مهسسا يتعين معه نقضه والإحالة في خصوص ما تضى به في الدعوى المنبئة قنظ بالنسبة للطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك) اذ بالحكم ذاته غضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام بالمحكم ذاته غضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطعون ضدهم (المدعين بالحقوق المدنية) المصروفات ، ودون حاجة الي

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٠/٣/١٦ _ س ٣١ _ ص ٢٥٤)

قاعسسدة رقم (٩٤)

المبـــدا :

الطعن بطسريق النقض في الحسكم الصسادر باعتبسار المعارضة كان لم تكن يشمل المحكم الغيابي المعارض فيه .

ملخص الحكم :

الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ، يشمل الحكم الفيابي المعارض فيه ،

(طعن رقم ۲۰۰۳ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱/۱۶ ــ س ۲۱ ــ مي ۲۹۷ }

قاعىسدة رقم (٩٥)

: البـــدا

نقد الحسكم المطعسون فيه بالنقض سـ عسدم امكان العصسول على صورة رسمية منه سـ استيفاء جميع اجراءات الطعن سـ مقتضى ذلك سـ اعادة المحاكمة سـ المادنان ٥٥٤ / ٥٥٧ اجراءات جنائية مـ

ملخص الحكم :

ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون

لمه توة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتمين عمسلا بنص المادتين ؟٥٥ ، ٧٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى باعادة المحاكسية .

(طعن رقم ۱۹۲۳ لسنة ٤٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٥/٤ ــ س ٣١ ــ ص ٧٧٥)

قاعـــدة رقم (٩٦)

البـــدا :

كون الخطـــا الذى شـــاب الحـــكم ـــ لا يخضـــع لتقدير موضـــوعى ـــ حق محكمة النقض في تصحيحه ـــ المادة ٣٩ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩.

ملخص الحكم :

لا كان الخطأ الذى بنى عليه العكم فى كل من النهم الثلاث لا يخضع لأى تقدير موضوعى ما دامت المحكمة تد قالت كلمتها . من حيث صحة اسناد الاتهام ماديا الى المطمون ضده مانه بتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بتغزيم المطمون ضده خمسة جنيهات عن كل من التهم الثلاث وذلك اعبالا لنص المادة ٢٩ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩ فى شسأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

رطعن رقم ۱۸۱۱ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۸/٥/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۲۸ ۵

قاعـــدة رقم (۹۷)

: 12-41

امتداد اثر الطعن لن لم يطعن في الحكم ــ مادة ٢٢ .

ملخص الحكم :

اذا كان العيب الذى شاب الحكم متصورا على الخطا فى تطبيق القانون مانه يتعين حسب التاعدة الإصلية المصوص عليها فى المادة ٣٩ من تاتون حالات واجراءات الطعن المام حكية النتض الصادر بالقانون ٧٥ لسسسنة ۱۹۵۹ ان تصحح هذه المحكبة الخطا وتحكم بهتنمى التاتون بجعل عتسوبة الغرابة المقضى بها مبلغ عشرة جنيهات وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر وان لم يترر بالطعن بالنتض للاتصال هذا الوجه من الطعن به . وذلك عملا بالمادة ٢٢ من التاتون رتم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشان حالات واجراءات الطعن المام محكمة النقض .

(طعن رقم ۲۱۱ السنة ۹۱ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۲/۸ ــ س ۳۱ ــ حص ۷۱۹)

قاعـــدة رقم (٩٨)

: 12......41

هن لم يسكن طسرفا في الخصسومة الاسستثنافية سيفيسد من نقض
 الحسسكم .

ملخص الحكم :

لا كان وجه الطعن وان اتصل بالتهمة الأخرى في الدعوى الا اتها لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنها لم تكن طرقا في الخصومة الاستثنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلا حق الطعن بالنقش فسلا بهذه اليها اثره .

: ﴿ طعن رقم ١١} لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/٦/١ _ س ٣١ _ ص ٧٣٨)

قاعـــدة رقم (٩٩)

الد__دا :

الترقيسع على اسباب الطعن بالنقض ... هسو المسند الوحيد الذي يشهد على صدورها ممن وقعها ... عدم جواز تكبلة هذا البيان بدايل خسارج عنها ... مخالفة ذلك ... اثره ... عدم القبول ... لا يفنى عن ذلك التوقيع على الدمقة المصفة على تقرير الأسباب .

ملخص الحكم:

لا كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من شسأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقسرير

مالطعن بالنقض وايداع اسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق مالحكم ، اوحبت في فقراتها الأخرة بالنسبة الي الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوحوب بكون الشارع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عبن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكبلة هــذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء محكمة النقض قسد جرى أيضا سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا للمادة ٢٣١ منسه أو طبقا لقانون الاجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود من المادة ٢٤ منه التي حلت محلها المادة ٣٤ سالفة البيان على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وان حملت ما يشير الى صدورها من مكتب الأستاذ المحامى المتبول للمرافعة أمام محكمة النقض ولصق عليها طوابع دمغة عليها اسم هذا المحامي الا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن، لما كان ذلك ماته يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٠/١١٠/٨ _ س ٣١ _ ص ٨٦٠)

قاعـــدة رقم (١٠٠)

: ia_____i

شرط قبول أوجه الطعن أن يكون واضحا محددا ٠

ملخص الحكم:

من المقرر أنه يشترط لقبول وجه الطعن أن يكون وأضحا محددا . (طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ ــ س ٣١ ــ ص ٨٤٥)

قاعـــدة رقم (١٠١)

المِـــدا :

اسمباب الطعن بالنقض المقسدم من النيسابة العسسامة مد وجسوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل ... التوقيع عليها من وكيال أول النيابة ــ اثره ــ عدم قبول الطمن شــكلا •

ملخص الحكم:

لما كان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد استلزم في الفقرة الثلثة من المادة ٣٤ في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع اسبابه رئيس نيابة على الأقل 4 فأن الطعن المقدم من النيابة العامة ـ اذ وتع اسبابه وكيل اول نيابة استثناف طنطا يكون غير مقبول شمسكلا .

(طعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٠ - س ٣١ -ص ۱۹۲) قاعـــدة رقم (۱۰۲)

المسدا:

عسدم امتسداد اثر الطعن بالنقض لمن لم يسكن طسرفا في الخصسومة الاستئنافية _ علة ذلك .

ملخص الحكم:

لما كان وجه الطعن وان انصل بالمحكوم عليه الآخر في الدعوى الا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن لم يكن له أصلاحق الطعن باننتض لا يمتد اليب السره .

(طعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٦ - س ٣١ -ص ۹۷۲)

قاعىسدة رقم (١٠٢) المسددا: ليس للطاعن أن يثمر شميئا عن العمكم المستانف لأول مرة أمام محكمية التقيض ،

ملخص الحكم:

ليس للمتهم أن يثير شبيئًا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النتسض .

رطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٠ - س ٣١ -(111)

نيابة عامة

نيــــابة عامـــة قاعـــدة رقم (١)

: 13___4

الحكم الاسستثنافي الفيسابي الصسادر بالبسراءة — حسف النيسابة الماهة في الطعن فيه بالتقض منذ صدوره — علة ذلك •

ملخص الحكم:

من حيث أن الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيبة المطعون فده الا أنه وقد تضى بالبراء لا يعتبر أنه قد أمر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم قان طعن النيابة العامة فيد بالنفض من تاريخ صدوره جائز .

(طعن رقم ۱۱۲۳ اسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۱۱۸۰/۱/۱۸ ــ س ۳۱ ــ من ۸۱ من

قاعـــدة رقم (٢)

: 12___41

اجــراء المعانيــة، في غييــة المتهم ــ لا بطلان ــ ما يملــكه ــ هــو التهسك لى محكمة الموضوع بما تساب المعاينة التي تمت في غيبته من نقض أو عيب •

ملخص الحكم :

من المترر أن المماينة التي تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحتها البطلان بسبب غياب المتهم ، أذ أن تلك المماينة ليست الا أجراء من أجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم أذ هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون يجوز للنيابة من يتمسك لدى محكمة الموضوع بما يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أثرها شاه با أسان الأدلة الأخسسورى .

(طعن رقم ۱۲۱۰ لسنة ۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۳۱ ـ س ۳۱ ـ ص ۸۱۸) ص ۱۸۸ ا

قاعـــدة رقم (٣)

المسدا:

١ ــ مثول النيابة العامة ــ وجوبى فى جميع اجراءات المحاكمة ــ اثره
 ــ اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة ــ لايمس النيابة العامة حقا ــ تمسكها بيطلانه لا يستند الى مصلحة حقيقية .

٢ ــ التعديل الذي جرىعلى المادة ١٢/٣١١ - ج بالقانون ١٠ السنة ١٩٦٢ - ١
 علته ؟ توافر ذات العلة في طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة ــ اذا لم تكن ورقته تحيل تاريخ اصداره .

ملخص الحكم :

متى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضده غيابيا بحريمة تبديد محدوز عليها قضائيا فعارض في هذا الحكم وتمسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار الحجز كأن لم يكن لتوقيعه في ١٩٧٣/٢/٢٥ وعدم تمام البيع في المدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات التالية لحصوله _ فقضت المحكمة بحكمها الصادر في المعارضة _ والذي خلت ورقته من بيان تاريخ اصداره - أخذا بهذا الدفع بالغاء الحكم المعارض فيه وببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه ، واذ استأنفت النيابة العامة - وحدها - هذا الحكم قضى الحكم المطعون فيه بتأبيده لما بنى عليه من اسباب . لما كان ذلك ، وكانت الغاية التي مر اجلها استوجب القانون أن تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ اصداره هي أن الحكم باعتباره اعلانا عن الارادة القضائية للقاضي تترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى الدنيسة التابعة لها أو تقادم الحتوق المدنية التي فصل فيها الحكم ــ أيها يكون محل اعتبار _ كما أن تاريخ الحكم يؤذن بانفتاح باب الطعن المناسب في الحكم وبدء سريان ميعاده _ ان كان لذلك محل _ فضلا عن اهميته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها فلا مراء في اباحة الطعن بالبطلان في الحكم للنقص في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غيرانه بالنسبة الى احكام البراءة وفيما يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصم الوحيد للمتهسم في الدعوى الجنائية ، مان في مثولها الرجوبي في جميع اجراءات المحاكمية ما يفيد علمها اليقيني بالحكم الصادر في الدعسوى الجنائية سسواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عند ارادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم فان اغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقنه لا يمس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتمسكها - والحال كذلك -حيال المحكوم ببراءته ببطلان الحكم رغم عدم موات الفاية التي توخساها القانون من ايجاب اشتمال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة وانها يقوم على مصطحة نظرية بحت لا يؤبه لها فسلا يكون طعنها _ بهذه المثابة _ مقبولا لانعدام المصلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الاجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة تانونا للعلة التي انصحت عنها المذكرة الايضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشارع قسد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد نلمتهم مى الدسوى الجنائية _ من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع مى الميعاد المقرر قانونًا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوافرة في طمن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره - كما هــو الحال في الدعوى المطروحة - وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان مي ورقة الحكم ولم يكن مي مقدوره توقيه مانه يتعين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين الرطلان في الحالتين لما هيو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها ونظائرها وأن التماثل في المسفات يقتضى ... عند عدم النص ... التماثل هي الأحكام . لما كان ما تقدم غانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون نيسه بالبطلان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم مأ شاب الحكم الأخير من نقص في بان تاريخ اصداره .

(طعن رقم ۲۰۷۶ لسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۷۲)

قاعـــدة رقم (})

: 12---41

الخطا في محضر الجلسسة بشسان البسات اسسم ممثل النيساية س بفرض هصوله سالا يؤثر في سلامة الحكم ساما دام الطاعن لا يماري في أن القيابة العامة كانت ممثلة بالجلسة ،

ملخص الحكم:

لا يؤثر في سلامة الحكم ب بافتراض صحة ما يدعيه الطساعن ب عن خطا محضر جلسة النطق بالحكم فيما البته من انمقدد المحكمة بالهيئة السابقة مع أن وكيل النيابة الذي حضر تلك الجلسة غير من مثل بجلسة المحاكمة ، ما دام أن الطاعن لا يمارى في أن النيابة العامة كانت ممثلة بجلسة النطسق بالحكم ، وإن المحكمة كانت مشكلة تشكيلا صحيحا وفق لحكام القانون .

(طعن رقم ۱۹۲۸ لسنة ۹} ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۹ ــ س ۳۱ ــ ص ۲۶۲)

قاعـــدة رقم (٥)

: 12____11

۱ _ جنايات الرئسوة والاختلاس والفدد والتزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثنائ والرابع والسادس عشر من الكتاب الشسساني من قانون المقوبات _ رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها _ لحكمة الجنايات _ مهاشرة من القيابة المامة _ المادة ٣٦٦ مكرر اجراءات جنائية _ مضسافة بالقانون رقم ه نسنة ١٩٧٧ .

٢ ـــ القضاء في جناية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة
 المامة مباشرة ــ بغير طريق مستشار الاحالة ــ خطـــا ــ جـــواز الطعن
 باننقض في هذا الحكم ــ علة ذلك .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ه لسنة ۱۹۷۳ بتعديل بعض أحكام تاتون الاجسراءات الجنائية ــ المعبول به من تاريخ نشره في أول مارس سنة ۱۹۷۳ ــ قسد أشاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الأمـــوال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة نمي الأنواب الشالث والرابع والسادس عشر من الكناب الثاني من قانون العقبوبات والجرائم الرتبطة بها وترفع الدعوى الى تلك الدرائر مباسرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعاوي على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في حناية التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فان احالتها من النيابة المامة مباشرة الى محكمة الجنايات بأسر الاحالة الصادر من رئيس النيامة تكون قد تهت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون هيه اذ قضى بعدم قبيول الدعسوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشمار الاحالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وان قضى خاطئًا بعدم قبول الدعوى فانه بعد في الواقع -على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى _ منهيا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتما من مستثسار الاحالة فيها لو أحيلت اليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكمــة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم مان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوهى الشكل المقسرر في القانون ، غانه يتمين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضـــوع .

(طعن رقم ۲۳۷۰ لسنة ۹۹ ق ــ جلسة ۲۰/۱۸۰/۴/ ــ س ۳۱ ــ ص ۱۹۵)

قاعـــدة رقم (٦)

المسدا:

حق التيابة العامة في استثناف كافة الأحكام الصادرة في مواد الجنسح دون قيسد • ملخص الحكم :

من المقرر أن الدنم بسقوط حق المدعى بالحق المدنى مى تحريك الدعوى (م ـــ ٥٥ ـــ جدائي.)

الجنائية عن جريمة القذف والسب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتلك الجريجة تبل رقع الدعوى بها محله أن يكون هذا العلم علما يتينيا لا ظنيا ولا اغتراضيا غلا يجرى اليعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من قانـــون الإجراءات الجنائية والذي يترتب على مضيه عدم قبول الشكوى في حق المجنى عليه الا من اليوم الذي يثبت منه قيام هذا العلم اليقيني ، كما أن المقرر تانونا _ وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجـــراءات الجنائية المعدل مالقانون رقم ١٠٧ لسمنة ١٩٦٢ ــ أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتبعه الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار وبدون اعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة ، وكان الثابت من المســـردات المضمومة أنه قد حصل أعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشر المتضمه للشكوى بتاريخ ٥ من نوفهبر سنة ١٩٧٥ ، وكان غير ثابت منها أن المطعون ضده قد علم علما يقينيا بجريمة القذف التي ارتكبت في حقه قبل ثلاثة اشهر من هذا التاريخ الأخر مان الحكم المطمون ميه يكون صحيحا منيها قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لعدم تحريكها في ميعاد الثلاثة شهور سالفة الذكر . ولا يغير من ذلك خطأ الحكم المطعون هيه في تحديد بداية ونهاية ميعاد الانقضاء ما دام ما انتهى اليه من رفض الدنع بالانتضاء له اساس سليم في أوراق الدعوى بما يكون معسه منعى الطاعن مي هذا الصدد غير سليم ، لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٠٢ من مانون الاجراء!ت الجنائية في مقرتها الأولى على أنه « يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستانف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنح » بما يبين منه أن القانون لم يقيد حق النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح بأي قيد ، قان منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالتفاته عن الدفع بعدم جواز استثناف النيابة يكون على غير أساس من القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه التفت عن دفاعه ... من أن المطعرون ضده وقسع على صحيفة الادعاء بعد اعلانها واثناء تداول الدعوى أمام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المفردات أنه وأن أبدى هذا الدفاع أمام محكمــــة الاستئناف الا أنه لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير لمحقي بورقة الاعلان بعد تمام اعلانها باضائمة التوقيع عليها باعتبار أن ورقة

(طعن رقم ۲۲۱۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۰/۲۱ -- س ۳۱ --ص ۲۵۷)

قاعىسدة رقم (٧)

المِيـــدا :

ا سالنيابة الماية تكليف احد معاونيها بتحقيق قضية برمتها التحقيق الذي بجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي بياشره
سائر اعضاء النيابة العابة - المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ في
شان السلطة القضائية .

ملخص الحكم :

اذا كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ غي ثسأن السلطة

التضائية قد أجازت للنيابة العابة عند الضرورة تكليف بعاون النيابة بتحقيق قضية باكملها غجملت لما يجريه بعاون النيابة من تحقيق صحفة التحقيسق القضائى الذى يباشره سائر اعضاء النيابة العابة فى حدود اختصاصهم وازالت التغريق بين التحقيق الذى كان بباشره بعاون النيابة وتحقيق غيره من اعضائها وأصبح ما يقوم به بعاون النيابة من أجراءات التحقيق لا يختلف فى الره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة . . ؟ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من اعضاء النيابة العابة فى حابة أجراء التحقيق بنفسصه أن يكلف أيا من بأمورى الضبط القضائي ببعض الأعبال التي من اختصاصه ، غان أذن التذيش الصادر بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة فيسه نان أذن التذيش الصادر بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة فيسه

(طعن رقم ۳۹۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٨/٨/١٨ ــ س ٣١ ــ ص ٧٣٢)

قاعـــدة رقم (٨)

: الاستدا

ملخص الحكم :

من المترر أن تمييب التحقيق الذى تجريه النيابة لا تأثير له على سلمة الحكم ، فاذا ما أجرت النيابة تحتيقا في غيبة المتهم غذلك من حقها ولا بطلان فيه والاصل أن المبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها وطالما لم يطلب الدفاع اليها استكبال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص أو عيب غليس له أن يتخذ من ذلك سببا لمنعاه .

قاعـــدة رقم (٩)

المـــدا :

قبدول عسرض النيسابة لقضسايا الاعسدام سواى تجساوزت المعاد المقرر في القانون سعلة ذلك •

ملخص الحكم:

حيث أن النيابة العامة وائن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمسة

النقض مشغوعة بمذكرة برايها في الحكم عبلا بنص المادة ٦؟ من التاتون رتم ولا المناقب المادة ١٩٥٦ في شأن حالات واجراءات الطعن المام محكمة النقض بعصد الاربعين يوما المبين بالمادة ٢٤ من ذلك القانون وطلبت اقرار الحكم ١ الا أن تجاوز الميماد المذكور لا يترتب عليه عدم تبول عرض النيابة ١ نلك لان الا تجاوز الميماد المذكور لا يترتب عليه عدم تبول عرض النيابة ١ نلك لان المناقب والنمجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض في كل الاحوال متى صدر الحكم حضوريا ١ وعلى اى الاحوال عان محكمة النقض النقض تتصل بالدعرى بهجرد عرضها عليها طبقا للهادة ٢٦ سسالقة الذكسر وتقصل فيها لتستبين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء تدمت النبالة مذكرة برايها و لم تقدم ١ وسواء تدمت اللمان المحدد للطمن

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١٢/١ ــ س ٣١ ــ ص ١٠٦٧)

قاعىسدة رقم (١٠)

: المسدا

رفسع الدعسوى الجنائيسة في الجنسايات الواردة في الإبواب الثالث والرابع والسادس عشرة من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها سيكون من التيابة المامة مباشرة سالى محكمة الجنسايات سي المادة ٣٦٦ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية سي مخالفة هذا النظر سخطا في تطبيسستي القسسانون •

ملخص الحكم :

لما كاتت المادة ٣٦٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضاقة بالمادة الأولى من التانون رقم ه لسنة ١٩٧٣ قد نصت على انه تخصصص دائرة أو اكثر من دوائر محكية الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الامسوال الاميية والمغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الإبواب التالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الشساني من تانون المقوبات والجسرائم المرتبطة بهاءوترنع الدعري الى تلك الدوائر بباشرة من النيابة المامة ويفصل في هذه الدعري على وجه السرعة وكانت الجفاية المستدة للمطعون ضدهها هي من الجنايات المنصوص عليها في الباب السادس عشر من الكتاب اللذاني من التوابات المناوية المامة الدعوي النيابة المامة الدوي من النيابة المامة من التوابات النيابة المامة الدعوية الدعوية الدعوية الدعوية المامة المامة التوان النيابة المامة التوان النيابة المامة التوان النيابة المامة التوان التوابات النياب النيابة المامة المامة التوان التوانيات النيابة المامة المامة المامة المناوية المامة المناوية المامة التوان المناوية المامة المناوية المامة المناوية المامة المناوية المامة التعرب المناوية المامة المامة المناوية المامة المامة المناوية ا

مباشرة الى محكمة الجنايات ، واذكان الحكم المطمون نيه تدخالف هذا النظر بقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق المرسوم فى القانون مانه يكون تد اخطا عى تطبيق القانون .

ر طعن رقم ۱۳۱۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١١٨٠/١٢/٨ ــ س ٣١ ــ من ١٠٨١ . ص ١٠٨٦)



هتـــــك عــــرض

قاعـــدة رقم (١)

: المسلما

 ١ - ، الركن المادى فى جريمة هتك العرض - تحققه باى فعل مخل بالحياء العرضى المجنى عليها - ويستطيل الى جسمها - ويخدش عاطفة الحياء عندها - لا يلزم لتوافره أن يترك اثرا بجسمها .

٢ ــ تحقق القصد الجنائي في جريمة هتك المرض ــ بانصر المار ادة الجاني
 الى الفمل ونتيجته لا عبرة بما دفع الجاني الى الفعل او بالفرض من ذلك .

٣ ــ ركن القوة في جريمة هتك العرض ــ توافره ــ بارتكاب الفعل ضد ارادة المجنى عليها ــ وبغير رضاها .

} ـــ تحدثالحكماستقالاعن ركنالقوة في جريمةه تكالمرض غيرلازم ـــ ما دام ما اورده من وقائع وظروف ـــ كافيا للدلالة على قيامه .

ملخص الحكم:

جريبة خطف الانثى التى يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سسنة كالملة بالتحيل والاكراه المتصوص عليها في المادة . ٢٩ من قانون العتوبات تتحقق بالمعاد هذه الاثن عن المكان الذى خطفت منه ليا كان هذا الكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شانها التغرير بالجني عليها منابها على مرافقة الجاتي لها وباستعمال اي وسائل مادية أو ادبية من شانها سلب ارادتها ، واذ كان الحكم المطمون فيه قد استظهر ثبوت القمل الملادي للخطف وتو افر ركني التحيل والاكراه والتصد الجنائي في هذه الجريبة مسالة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ما دام استدلالها سليما ، وكان من المقرر أن الركن المادي في جريمة هنك العرض يتحقق بأي فعل مجلسها ويخدس عالماة الحيالي على جسمها ويذهس عالمة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك اثرا الما القمد الجنائي يتحقق في هذه الجريمة بانصراف ارادة الجاني الما الفعل ونتيجته ولا عبرة بها يكون قد دفع الجريمة بانصراف ارادة الجاني الما الفعلة أو بالفرض أن يكون التوة في جريمة هنك العرض أن يكون الذي توخاه منه ، ويكلي لتوافر ركن التوة في جريمة هنك العرض أن يكون الذي توخاه منه ، ويكلي لتوافر ركن التوة في جريمة هنك العرض أن يكون الذي توخاه منه ، ويكلي لتوافر ركن التوة في جريمة هنك العرض أن يكون أن يكون التوقاء منه جويكان المنافقة الحياء العرض أن يكون التوقاء من جريمة هنك العرض أن يكون

الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم منى كان ما أورده من وقائع وظروف يكنى لللاللة على تيامه وهو الحال في الدعوى المطروحة - على ما سلف - بيانه .

(طعن رقم ۱۲۰۸ السفة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۷۱)

قاعـــدة رقم (٢)

البسدا:

جريمسة هنسك المسرض سالا يشسترط قانونا لتوافرها أن يتسرك الاكراه أثرا في جسم الجنى عليها ساكفاية ارتكاب الفعل ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة .

ملخص الحكم:

لا يشترط تاتونا لتوافر جريبة هتك العرض أن يترك اثرا في جسسم المجنى عليها ، كما أنه يكنى لتوافر ركن القوة في هذه الجريبة أن يسكون اللمل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أتوال الشهود حمسول الاكراه على المجنى عليهسا .

(طعن رقم ۱۲۱۹ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ ــ س ۳۱ ــ ص (۲۳۱)



وصسف التهمسة

قاعـــدة رقم (١)

حــق محكمــة الموضــوع في تكييف الواقعــة دون التقيد بالوصف المحــالة بــه ــ حــده .

ملخص الحكم:

من حيث ان النيابة العامة قدمت المطعون ضده لمحاكمته بوصف أنه غادر البلاد بدون جواز سفر ومن غير الأماكن المخصصة لذلك ، وقضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ببراءته مما أسفد اليسه وأقام تضاءه على ما ثبت من محضر الضبط انه وجد في منطقة عسكرية بدون تصريح وهي واقعة منبتة الصلة بما تضمنه طلب التكنيف بالحضور ، لما كان ذلك مانه و أن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عايها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد ، بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم مي وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة باننظـر مي الواقعة الجنائية الني رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن النحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت في أمـر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف اليها شيئًا . وأذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بصفته مصريا خرج من البلاد خاصة من غير أن يكون حاملا لجواز سفر سارى المفعول يبيح أسه ذلك ، وبأنه خرج من غير الأماكن التي حددها وزير الداخلية ، وكان الفعل المادى المكون لهاتين الجريمتين يختلف عن الفعل المادى المكون لجريها التواجد في منطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن الله فهي واقعة مفايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱ ــ س ۳۱ ــ ص ۸۱)

قاعىسدة رقم (٢)

: المسادا

اتباع شكل خاص القبيه المتها الى تعديل التهمة _ غير لازم __ كفاية التنبيه باية كيفية تراها المحكمة .

ملخص الحكم:

ان القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تعديل التهمة وكل ما يشترطه هو تنبيهه الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الفسسرض. .

_ س ۳۱ س ما ۱۹۸۰/۱//۱۱ س ۳۱ س ۳۱ مین تم ۸۶ مین تم ۱۹۸۰/۱/ مین تم ۱۱۸۰ مین ۳۱ مین تم ۱۱۷)

قاعـــدة رقم (٣)

: المسدا

 ا - واجب الحكمة في اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة غير مقيدة بالوصف الذي اقيمت به الدعوى - شرطه .

ملخص الحكم :

الأصل أن محكمة الموضوع لا تنتيد بالوصف القانوني الذي تسسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواتمة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القسانون تطبيقا صحيحا لأنها وهي تفصل في الدموي لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف النهبة الحال عليها بل أنها مطاللة بالنظسر في الراتمة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقها كما تتبينها بن الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة — الا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق ببالواقعة المطروحة والا ينطوى الوصف الجديد على تحرير لكيان الواقعة بالملابة التي تغيمت بها الدعوى ولبنيانها القانوني ويجاوز نطاق التكييف القانوني للواقعة — أي مجرد ردها الى أصل من نصوص القانون الواجب التطبيق ، وألا ينطوى على مساس بكال عناصر جريمة أخرى لم ترتمع بها الدعوى ولم يتناولها التحتيق أو المراقعة . ولما كانت الدعوى قد رفعت على

المطعون ضده بوصف انه حاز سنجة غير صحيحة وكان الفعل المسادى المكون لمريه المريه قد الجريه المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد بالريه مسائل الساعد المساعد المساعد بالريه والمساعد بالرياد والمساعد المساعد المساعد والمساعد مضايرة الواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ عمل وصف النهمة من حيازة سنجة غير صحيحة الى بيع سلعة مسسعرة بازيد من السعر المتر وقفى بعدم اختصاص المحكمة نوعيا استنادا الى هذا التعديل قد خالف القانون .

(طعن رقم ۱۱۵۱ لسنة ۹} ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۷ ـ س ۳۱ ـ ص ۲۹۰)

قاعـــدة رقم ())

: البـــدا

١ ــ سـلطة المحكمة في استباغ الوصف القسانوني العسميح على الواقعة المووضة عليها .

مثال في واقعة اطلاق عيار نارى داخل قرية وحمل سلاح في فرح · ٣ ــ تعديل محكبة اول درجة الوصف ـــ دون لفت نظر الدفاع ـــ متى لا يترتب عليه بطلازر حكم المحكمة الاستثنافية ·

إ ــ النفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان ــ لا يعييه •
 ملخص الحكم :

المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبينه النيابة العامة على الفعل المسند الى المنهم ، بل هى مكلفة بترحيص الواقعة المطروحة أدامها بجميع كيوفها واوصافها ، وان تطبيق عليها نصوص التانون تطبيقا صحيحا دون داجة الى أن تلفت نظر الدغاع الى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذى ادخلته على الوصف القاساتونى المعلى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المراهعة دون أن تضيف البها شسيئا ، وأنه اذا أتجهت المحكمة الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة الميه في وصف التهسة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة

الاجراءية التي أتاها المتهم - تطبق عليه حكم القانون على هــذا الأساس بعد أن نبهته الى التعديل الذي أجرته ليبدى دهاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الدين من احراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهم باطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمــة حمل السلاح الغارى ــ الذى أطلقه ــ في فرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الاجرامية التي اتاها ، ونبهته الى هذا التعديل ليبدى دفاعه فيه ، فانه لا شائبة بطلان في اجراءات محكمة اول درجة وما ترتب عليها من حـــكم أصدرته ، وإذ كان من المقرر ــ بالاضافة الى ذلك ــ أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التومة على هذا النحو ـ حتى ولو لم تلفت نظـر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بها يتبح له اسداء دفاعه على أساسه - كما هو الحال في الدعوى - فان نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان أو الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان دفع الطاعن أمام محكمة ثاني درجة ببطلان الحسكم الابتدائي لا يعدو - على ما سلف بيانه - أن يكون دفاعا تانونيا ظاه-ر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص غير سديد .

— س ۳۱ سنة ۹۹ ق – جلسة ۱۹۸۰/٤//۲۱ س ۳۱ س ۳۱ می ۳۱ می ۳۲ م ۳۲ ه

الملا ـ المؤلف ـ الم

- إ ـــ المدينة العماليــة في توانين العبـــل والتناميشــات الاجتماعيــة
 البحزء الاول .
- لاونة العماليسة فى تسوانين العمل والفاسيسات الاجتماعيسة الجزء الشماني ..
- - إلى المدونة العمالية في قوانين اصابات البعمال .
 - مدينة التأمينات الاجتماعية .
 - ٦ الرسبوم القضائية ورسوم الشمهر العقارئ .
 - ٧ _ ملحق المدونة العمالية في توانين العمل .
 - ٨ ـــ ملحق المدونة العمالية في قوانين النابينات الاجتماعية .
 - ١ .. التزامات ماحب العمل القانونية .

ثانيسا ــ الموسوعات :

١ موسوعة العمل والتامينات: (٨ مجلدات ــ ١٢ الف صنحة)
 وتتضيئ كانة التوانين والتراوات وآراء الفقهــــاء والحمكام

- المحاكم ، وعلى راسها حكمة النقض الممرية ، وذلك بشسان المعلم والتأمينات الاجتماعية .
- ٧ ــ موسنترسة :الضرالب والرسوم والديفة : (١١ مجلدا ــ ١٦ الف مندمة) ، وينضبن كافة الغوانين والقسرارات وآراء الفقهاء واحكام المحلم المحلم ، وعلى رأسها محكمة النفض ، وذلك بشسان الفيرائد والرسوم والدمنة . .
- ٣ ــ الموسسوعة التشريعية العديشة : (٢٦ مجلدا ــ ٨٤ الف منحة) ، وتتضين كلفة التوانين والترارات منسذ أكثر من ماللة عام حتى الآن .
- آث موسوعة الأمن الصناعى للدول العوبية: () لجزاء ...) الات ممحة) ، وتتضين كافة التوانين والوسائل والاجهزة المادية من للابن المناغز إبالدول العربية حجيمها ،
- م موسوعة المعارف المحديثة للدول العربيسة: (٣ أجراء ــ
 ٣ ٢٧ن صنحة) ، وتضمن عرضا حديثا للنواجي التجارية والمسناعية والزراعية والعلمية . . . الخ ، لكل دولة عربيسة عملي حدة .
- ٢ ــ موسوعة تاريخ مصر المسسديث: (هزئين ــ الغين ضفحة) وتتضبن عرضا بفسسلا لتساريخ مصر ونهضستها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بفسسدها) .
- ٧ الموسوعة الحديثة للمهاكة العربية السمودية: (٣ أجزاء الغين صمةحة) . وتتفسمن كانة المسلوبات والبيسانات التجارية والمسناعية والزراعية والتعليبية . . الخ . بالنسبة لكانة أدجه نشاطات الدولة والامراد .
- ٨ ــ موسسوعة القضاء والفقاء للدول العربية: (٢٠٥ جزء ــ المالة الله منحة) ، وتتضام الحاكم المسلكم في مصر وباتي الدول العربية بالتنسية ألكافة غروع التانون مرتبة مؤخر ماتها ترتبيا البجديا .

- أكوبيس يبط فن شرح القسائون المدنى الأونى ٤- (٥ أجزاء ٥ أكوبيس يبط فن أو رويتضمين شهرها والها لنصوص هسذا التاون مع التعلق عليه باراء يمتهاء التسانون المدنى المهرى والشريعة الإسهائية السبحياء واحكام المجابع في محر والعراق وصوريا .
- 1. الموسوعة الجنائية الأرفنية : (٣ اجزاء ٣ ٣ الآف مستحة) ٤ وتشفيل عرضاة الجنائية الأحكام الحسائم المجازية الرونية المترونة بلحكام محكمة الفعش الجنائيسة المعزية منسع التعليسي عمل المداد الأحكام بالمدروح والمقارئة .
- 11 موسسوعة الادارة المدينة والمرافق: (اربعة اجزاء الان صفحة) ، وتنضين عرضا شاملا لفيوم الحوائز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونيسة ومنهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المسطى وكيسة المدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاعدال ، مع دراسة مقارنة بين النظم المعربية ودالد النظم العاليسة .
- 17 الموسوعة المغربية في التشريع والقضساء: (٢٥ مجلدا المعسوعة المغربية في التشريع والقضساء: (١٩٥ مجلدا ١٩١٢ المعسومة مرتبة ترتيبا موضوعيا واجديا ملحقا بكل موضسوع ما يتمسل به من تشريعات مصرية ومبادىء واجتمادات المجلد، الأعلى المعربة .
- ۱۳ المرسوعة الذهبيسة للقواعد القانونية: الذي اترتها بحكمسة النقدس المصرية منسذ نشساتها عام ۱۹۲۱ حتى الآن ، مرتبسة موضوعاتها ترتيبا أبجديا (۲۰ جزء - ۱۰ آلاف صفحة) .
- ١٤ ــ الموسوعة الإعلامية المديئة الدينة جدة : (تحت الطبع) باللغتين العربية والانجليزية (سنة مجادات) آلاف مستمحة) . وتتضبن

- عرضا شاملا المصارة الحديثة في مدينة جدة (بالكلمة والمسورة)
- و1 -- التعليق على قلون المسطوة المدنية المغربي (جرّوان): ويتضيح شرحا والها لنصوص هذا القانون مع المغربة بالنسوائين المبرية ويعض التوانين العربية بالإصساعة التي مبسلاكيء الجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المبرية .
- ٢١ ــ التعليق على المسطرة الجفائرة المغربي (نفائة اجزاء): ويتضمين شرحا واثنيا لنصوص هذا التافون مع المسابقة بالتوانين المسيئة وبعض التوانين المربية بالانسسابقة الى مرسائدىء المجلمي الإعلى المغربي ومحكمة النعض المصربة .

الدارالعربيةللوسوعات

حسن الفضماني ــ برهام تاسست عام 1929

الموسوعات القانونية والأعراب سية على مستوى العالم العربس

الدار الوحيدة التي تنصصت في أصدار

ص . ب ۵۶۳ ـ تلیفون ۳۹۳٦٦۳۰ ۲۰ شارع عداس ـ القاهرة

